مركز البحوث العربية والأفريقية

منتدى العالم الثالث (داكار) - اتحاد الفلاحين - المنتدى الوطني المستقل

السياسات الزراعية
والمسألة الفلاحية في مصر

أ. أحمد إسماعيل م. حسام رضا أ. رامز صبحي

د. زكريا الحداد د. سمير أمين د. شريف فياض

أ. عادل شعبان أ. عبد المولى إسماعيل أ. مدحت أيوب

تصدير

د. سمير أمين

مكتبة مدبولي

obeikan.com

بطاقة فهرسة

حقوق الطبع محفوظة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : السياسات الزراعية والمسألة الفلاحية في مصر

المؤلف : د. سمير أمين وآخرون

رقم الايداع ٢٠١٦/١٣٥٧٨

الطبعة الأولى ٢٠١٦

مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

obeikan.com

إهداء

إلى شهداء الحركة الفلاحية فى مصر

ومن رموزها: عم عراقى وعبد المجيد الخولى

وعريان نصيف

وكل من دفع حياته فى المعركة من أجلهم

فى مصر وسائر بلدان الجنوب، ونخص منهم

مؤخرا سام مويو فى زيمبابوى

obeikan.com

المحتويات

* تصدير: د. سمير أمين ٥
* الباب الأول: السياسات الزراعية ٧
- د. سمير أمين، مستقبل الزراعة فى العالم ٩
- م. حسام رضا، أثر السياسات الزراعية على إفقار الفلاحين ١٩
- د. زكريا الحداد، تحديث القطاع الزراعى وتنمية أوضاع الفلاحين ١٠٩
- أ. مدحت أيوب، التعاونيات الزراعية وأثرها على المسألة الزراعية والفلاحية فى مصر. ٢٠٧
* الباب الثاني: الأرض والسيادة الغذائية ٢٦٣
- د. شريف فياض، استخدامات الأراضى الزراعية الجديدة والقديمة فى مصر ٢٦٥
- أ. عبد المولى إسماعيل، تحرير تقاوى الحاصلات الزراعية والسيادة الغذائية ٢٨١
* الباب الثالث: أبعاد سياسية واجتماعية للمسألة الفلاحية ٣٢٥
- أ. عادل شعبان، المنظمات الفلاحية فى مصر، وتجارب التنظيم الفلاحى ... ٣٢٧
- أ. رامز صبحى، المسألة الزراعية وقضايا الفلاحين في برامج الأحزاب ٣٤٩
- أ. أحمد إسماعيل، رؤية للتنمية الثقافية فى الريف المصرى ٣٧٩
* الخلاصة والمناقشات: أ.حنان رمضان ٣٩٧

تصدير

اعتبر مركز البحوث العربية والأفريقية، المسألة الفلاحية والزراعة فى مصر أولى اهتماماته منذ نشأته عام ١٩٨٧، وكان من أوليات بحوثه وندواته ما صدر له مبكرًا بعنوان «المسألة الفلاحية ١٩٩٢»، وقد كانت الصلة العضوية بين المركز ومنتدى العالم الثالث بداكار، عاملاً مساعدًا على الاستمرار فى هذه الدراسات ومتابعة الأنشطة الفلاحية ليس فى مصر وحدها، وإنما فى إطار دراسات علمية مماثلة على المستوى الأفريقى ومختلف بلدان الجنوب، بما انعكس أيضًا على ترجمات بالمركز عن هذه الاهتمامات فى أكثر من كتاب صدرت عنه.

وبقدر ما تضاعف الاشتباك بل والمشكلات فى مجال الزراعة تضاعفت أدوار الحركات الفلاحية، فى مواجهة الاحتكارات الكبرى فى مجال الأرض الزراعية، والمواد الغذائية، والمخصبات، وما ارتبط بذلك من قضايا البيئة والصحة، والاقتصاد السياسى لعدد من دول آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية.

إن المعركة الحادة بين الزراعة العائلية، والاحتكارات الزراعية باتت تفرض نفسها على المعالجات السياسية للطبقات الحاكمة، والسياسات العالمية للاحتكارات الكبرى، حيث ظهر التمايز جليًا مرة أخرى بما يشبه الحرب الباردة على فضاءات بلدان الجنوب، وعادت نماذج المعالجة الحكيمة فى هذا المجال نادرة إلا فى ظل سيطرة شعبية حقيقية على مصائر شعوب الجنوب، والمواجهة بها على المستوى العالمى لوقف نفوذ الاحتكار فى هذا المجال، سواء بتكثيف الإنتاج الزراعى الرأسمالى، أو تنمية فى المجال المعرفى بالتقنية العالية لتحديث أساليب

الزراعة وإنتاج الغذاء وصناعته على مستوى عالمى...

لذلك سعدت بتنظيم مركز البحوث العربية والأفريقية مجددًا لندوة هامة حول المسألة الزراعية والفلاحية فى مصر، وبجهود مجموعة من المتخصصين فى قضايا الزراعة والسيادة الغذائية، ومشكلات الفلاحين، وحركتهم الاجتماعية، والاحتجاجية. وبهذا الشمول فى الرؤية نستطيع أن نحقق إضافة حقيقية لهذا المجال البحثى الهام بل وإخصاب حركة الفلاحين والمعنيين بالأنشطة الفلاحية بثقافة متجددة نثق فى نفعها لشعوبنا.

سمير أمين

obeikan.com

الباب الأول

السياسات الزراعية

obeikan.com

obeikan.com

مستقبل الزراعة في العالم

د. سمير أمين

أودّ فى الفقرات التالية إظهار السمات الرئيسية لآليات عمل نمط الإنتاج الرأسمالى فى قطاع الزراعة الحديثة المتقدمة. والمقصود النظر فى تشكل وتطوّر قطاع الزراعة فى بلدان المركز التاريخى القائد (المكون من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان وكندا وأستراليا) .

ويتكون هذا القطاع من مزارع عائلية تعتمد بالأساس على عمل أفراد أسرة واحدة. علماً بأن إنتاجية عملهم قد ارتفعت إلى مستويات غير مسبوقة فى التاريخ وغير موجودة خارج منطقة المراكز المذكورة. فبلغ إنتاج العامل سنويا ١٥٠٠ طن من الحبوب. وسمح هذا الإنجاز لجزء ضئيل من العمالة ـ حوالى ٥٪ من القوى العاملة المعبأة فى البلدان المعنية - بإنتاج الكميات الضخمة المطلوبة لإطعام سكان المجتمع بأكملهم بوفرة، بل سمح حتى بإنتاج فائض للتصدير.

ويختلف سياق هذا النمط فى تنظيم الإنتاج الحديث تماماً، عما هو فى القطاعات الصناعية القائمة على قاعدة المنشأة الكبرى،. واستمرت هذه الحركة فى اتجاه تضخيم المنشآت الصناعية انطلاقا من الثورة الصناعية إلى عهد قريب - فأخذ اتجاه التطوّر فى الانقلاب نحو تفتيت المنشآت الكبرى وتوزيع إنتاجها على وحدات اصغر موزعة على صعيد عالمى ومرتبطة بعضها ببعض، فى كوكب تشرف عليه الاحتكارات المأمولة العملاقة للدول الإمبريالية.

لذلك فقد تخيل الفكر الاقتصادى السائد فى القرن التاسع عشر أن ذلك القانون لابد أن يفعل فعله أيضاً فى مجال الزراعة بحيث تستفيد المزرعة الكبرى

من مزايا تقسيم العمل على نطاق واسع. بيد أن التطوّر الذى فرض نفسه فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية قد اتخذ سياقا آخر تماما. فما حدث بالفعل خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين قد تجلّى فى « تحديث » المزارع العائلية.

فقد أقتضى تحديث المزرعة العائلية الحصول على مساحات من الارض الجيدة تفى بالغرض : لا صغيرة جداً ولا كبيرة بلا فائدة. بحيث تتلاءم المساحة المستغلة لكل مرحلة من مراحل التطوّر مع نوعية الوسائل الآلية المستخدمة، ومع حجم العمل الذى يستطيع المزارع القيام هو وأعضاء عائلته. فتوسعت بالتدريج مساحة المزرعة العائلية النموذجية إلى ثلاثين هكتارا فى أوائل القرن الحالي. والمقصود بالمتوسط المسّجل مساحة المزرعة القائمة على الأراضى ذات الجودة المتوسطة والتى تستطيع العائلة استغلالها دون لجوء إلى عمل خارجى بنسب مرتفعة. وبالتالى أصبح إنتاج العامل لكل هكتار مستغل حوالى خمسين طن فى المتوسط.

فأثبتت الزراعة الأسرية الحديثة قدرة استثنائية فى المرونة والتكيف، مع تطوّر الطلب وأساليب الإنتاج، فاقت منافسيها المعتمدين على منشآت زراعية شاسعة.

أتحدث عن تكوين طبقة جديدة من « المزارعين» ولا أقول « الفلّاحين». علماً بأن هذا النعت يشير إلى الطابع الرأسمالى الجديد لكيان هذه الطبقة. فهى طبقة رأسمالية بكافة معانى الكلمة. فالمزارع ينتج للسوق، حتى باتت نسبة إنتاجه لاستهلاك العائلة تقترب من الصفر؛ ولم يعد فعل عامل الإنتاج للكفاف يقوم بدور فى صنع القرار فيما يخص نوعية وكمية وأسلوب الإنتاج. حتى أصبح القرار فى هذه المجالات يخضع لمطالب السوق ولاغير. والمزارع المعنى هو صاحب أدوات إنتاج حديثة -جرارات وآلات أخرى - أى بمعنى اخر صاحب رأسمال. علما بأن أكثر من ٩٥٪ من الآلات الثقيلة المستخدمة فى الزراعة على صعيد عالمى مركزة فى زراعة البلدان المركزية المذكورة. يضاف إلى ذلك أن فى كثير من

الأحيان المزارع هو أيضا مالك الأرض التى يزرعها.

وبالتالى كان ينتظر أن يتشكل دخله من جمع عائد عمله زائد ربح رأسماله وزائد -إذا كان يملك أرضه - ريع الملكية العقارية. وكان الأمر يميل إلى أن يكون على هذا المنوال بالفعل فى الزراعة الرأسمالية الحديثة خلال القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين. فصارت طبقة المزارعين الرأسماليين (ولا أقول الفلّاحين) جزءا من الكتلة البورجوازية السائدة على صعيد الوطن مع غيرهم من الرأسماليين العاملين فى القطاعات الأخرى. وقد تجلّى هذا الوضع فى تكوين أحزاب خاصة بهم دخلت فى تحالفات مع أحزاب أخرى فى مواجهة الطبقة العاملة الصاعدة.

هؤلاء المزارعون غير قرويين فى طابعهم، ولو انهم يسكنون الريف بطبيعة الحال. أمّا المجتمع القروى المكون من هؤلاء الفلّاحين -الذين لم يصبحوا مزارعين رأسماليين- فقد ظلّ موجوداً، ولكن فى الأفول والتصفية التدريجية.

ثم أخذ شكل اندماج قطاع هؤلاء المزارعين فى النظام الرأسمالى بأكمله يتحوّل انطلاقا من بعد الحرب العالمية الثانية، إلى أن أخذت الحركة فى التصاعد خلال العقود الأخيرة - انطلاقا من سبعينيات القرن العشرين. ففى خلال هذه العقود الأخيرة ارتفعت درجة التركيز فى إشراف الاحتكارات المأمولة العملاقة حتى أنجزت نقلة نوعية . فأصبحت الزراعة العائلية الغربية فى مقام المنتج من الباطن لصالح الاحتكارات التى تمتص القيمة المنتجة فى الزراعة من خلال سيطرتها على المدخلات و تسويق منتجاتها.

الزراعة القروية المندمجة فى الرأسمالية الحديثة

تختلف قصة تطوّر الزراعة القروية فى تخوم المنظومة العالمية الرأسمالية الحديثة عن سياق التطوّر المذكور والخاص بالزراعة فى مراكز هذه المنظومة.

١ - يحتشد فى المجتمع الريفى للقارات الثلاثة (آسيا وإفريقيا وأمريكا

اللاتينية) ما لا يقل عن ثلاثة مليارات من البشر،

٢- تتسم إنتاجية العمل المعبئ فى هذه القطاعات المختلفة للاقتصاد القروي بتخلفها الشديد بالمقارنة مع إنتاجية العمل فى الزراعة الرأسمالية للشمال. بل أخذ التفاوت بينهما فى التصاعد منذ قرنين ولا يزال.

تنقسم الزراعة القروية بدورها إلى قسمين يكادان يتعادلان من حيث حجم إنتاج كل منهما بينما يختلفان من حيث حجم القوة العاملة المعبئة فى صفوف كل منهما.

فهناك مناطق استفادت بما تم تسميته « الثورة الخضراء»، والتى أنشأتها مؤسسات المعونة الدولية الغربية. واستهدفت الثورة الخضراء زيادة الإنتاج مع ارتفاع الإنتاجية من خلال اللجوء إلى وسائل الري واستخدام الأسمدة والمبيدات والبذور المنتقاة، إلى جانب إدخال بعض أدوات الإنتاج المستحدثة دون الوصول إلى مستوى استخدام الجرارات والآلات الثقيلة كما هو الأمر فى زراعة الشمال. وهناك مناطق أخرى لم تأتيها إلى يومنا هذا تحديثات الثورة الخضراء. وجدير بالإشارة أن تطوّر الزراعة القروية فى الصين اتخذ سبيلا خاصاً (وكذلك فى فيتنام) يختلف تماماً عما حدث فى المناطق الأخرى التي طبق فيها وصفات الثورة الخضراء.

توصلت إلى الاستنتاجات الآتية :

ارتفعت إنتاجية العمل فى القطاع القروي المستحدث - مقاسة بإنتاجية العامل الواحد سنويا-، حتى أصبحت تعادل ما بين ١٠ إلى ٣٠ طن من الحبوب (فى مقابل ١٥٠٠ طن فى المراكز المتقدمة).

بما أن تحقيق التقدم فى إنتاجية الزراعة الرأسمالية فى المراكز قد اقتضيا التوّسع في المساحات المستغلة حتى تتلاءم مع التقدم التكنولوجي، فإن تحقيق تقدم مماثل فى الزراعة القروية للتخوم قد دفع إلى التوسع فى حيازات المنتجين

المعنيين. فالثورة الخضراء أنجزت اكبر إنجازاتها جينما كان الفلّاح المعنى يملك (او يحوز بالإيجار) ٥ هكتار على الأقل. وبالتالى فان إنتاج العامل للهكتار المستغل يتراوح حول ما يعادل ٦ أطنان من الحبوب فى المتوسط فى مقابل ٥٠ طناً فى المراكز.

أما فى القطاع القروي الذى لم تأتى له الثورة الخضراء فقد ظلّ إنتاج العامل سنويا لا يتجاوز ثلاثة طن من الحبوب. ولكن الحيازات هنا ظلّت صغيرة فلم تتوسع لأن فى غياب استخدام أدوات الإنتاج المستحدثة (مثل المحراث او الجرار الصغير) لا يستطيع للفلّاح الذى يعمل بيديه ولا غير (بالفأس) أن يستغل أكثر من هكتار واحد. فإنتاج الفرد للهكتار هو أيضاً ٣طن.

خلاصة المقارنة : يبلغ إنتاج العامل للهكتار فى المتوسط ٥٠ طن من الحبوب فى الزراعة الرأسمالية المتقدمة، و٦ أطنان فى الزراعة القروية المستحدثة و٣ أطنان فى الزراعة القروية غير المستحدثة.

و في مواجهة تخلف الزراعة القروية هل يجب قبول تصفيتها وإقامة زراعة رأسمالية على أساس وصفة البنك الدولي ؟ إجابتي هو موضع الجزء الثاني.

الجزء الثانى

نحو تصفية الزراعة العائلية والزراعة القروية

تسعى القوى القائدة فى الرأسمالية المعاصرة إلى تصفية الزراعة العائلية فى الشمال والزراعة القروية فى الجنوب.

ليست الزراعة العائلية الرأسمالية الحديثة زراعة قروية بالمعنى الصحيح للكلمة إذ أنها ازدهرت على أنقاض الزراعة القروية وتهجير الأغلبية من فقراء الفلاحين. حتى فتح هذا التطوّر سبيلا لتكوين المزارع العائلية الرأسمالية المستحدثة.

سبق أن رأينا كيف أتاح التطوّر الرأسمالى للاحتكارات السائدة تحوّل جميع الأنشطة بما فيها الزراعة إلى مقام المنتج من الباطن. ولكن طموحات الاحتكارات المأمولة لا حدود لها. ويبدو انها تسعى الآن إلى ترسيخ منشآت من نوع جديد (أجروبيزنس) متخصصة لأقصى الحدود فى نوعية إنتاجها (مثل تربية الدجاج وإنتاج الألبان...الخ) يفترض أن الإشراف على إدارتها يمكنه أن يجلب أرباحا متزايدة. علماً بأن توسع هذا القطاع من الأجروبيزنس يصحبه بالموازاة انسحاب المزارع العائلية من هذه الأنشطة.

عيوب هذه الاستحداثات التى تنكر تماماً مبادئ احترام البيئة معروفة للجميع. لذلك اختارت مجموعة من المزارعين العائليين الانضمام إلى الشبكة الدولية النشطة المسماة «الطريق القروي» (via campesina)معلنة بذلك نيتها فى الدفاع عن البيئة وإنعاش الحياة القروية الجماعية.

يحمل مشروع تصفية الزراعة القروية فى الجنوب مخاطرا سنرى أنها أكثر

كارثية بالنسبة لمستقبل الحضارة الإنسانية.

وإذا افترضنا إمكان تنفيذ خطة منهجية لتطوير الزراعة فى الجنوب مستوحاة من المسار الذى أتاح إنجازات الزراعة فى الشمال.

فطبقاً لذلك يمكن أن نتخيل أن ٥٠ مليون مزرعة «حديثة» - لعلها توظف ٢٠٠ مليون عامل - تستطيع أن توّفر لسكّان المدن ما يشترونه حاليا من إنتاج الزراعة القروية الوطنية. ذلك بشرط حصول المزارع المستحدثة على المساحات المطلوبة من الأرض باقتطاعها من المجتمع القروي مع اختيار أجودها، وبشرط أن النظام الاقتصادي يمدّها بالأموال والتجهيزات وان يفتح لها التسويق الملائم.

ولكن ماذا سيحدث بالنسبة إلى المليارين او المليارين والنصف من الفلّاحين الذين لم يخرجوا فائزين فى المنافسة التى بزغت من خلالها الطبقة الجديدة من المزارعين الناجحين؟

يقول أنصار هذا المخطط أن باب الهجرة مفتوح لهم. بيد أن هذا الخطاب لا يقدم لنا حسابا دقيقا لحجم الهجرة اللازمة كىّ تعوّض تصفية الزراعة القروية. لقد استفاد الأوروبيون فعلا من الهجرة إلى أمريكا بالأساس على نطاق لا يقارن مع حركات الهجرة من الجنوب إلى الشمال. فكانت نسبة سكان أوروبا ١٨٪ من إجمالى سكان الكوكب عام ١٥٠٠، فأصبحت نسبة الأوروبيين وأخلافهم ذوى الأصول الأوروبية ٣٦٪ عام ١٩٠٠ : بعبارة أخرى أتاحت الهجرة تكوين «أوروبا» ثانية وليس اقل! هل نتخيل اليوم فتح أربع قارات أمريكية لهجرة الجنوب المعاصر؟ هذا هو مدى التحدي.

هل تستطيع الصناعة الحالية استيعاب الأعداد الهائلة من العمالة الناتجة عن تصفية الزراعة القروية؟ هل يمثل التوظيف فى الصناعة المحلية مخرجا ملائماً مع حجم الهجرة؟ هنا أيضا لابد أن نتذكر أن صناعات أوروبا فى القرن التاسع عشر كانت بالفعل تحتاج عمالة كثيفة. ثم تغيرت الصورة مع تقدم التكنولوجيا. واليوم

يطلب من دول الجنوب أن تكون قادرة على المنافسة فى أسواق مفتوحة، الأمر الذى يقتضى استخدام التكنولوجيات الحديثة خفيفة العمالة. وفى هذه الظروف، ولو افترضنا المعجزة التى يمثلها إنجاز معدل نمو مرتفع (لا يقل عن ٧٪ سنويا) على مدى عقدين او أربعة وعلى صعيد الجنوب بأكمله (أى ٨٥٪ من سكان الكوكب)، لن تستوعب الأنشطة الحضارية أكثر من نصف الهجرة المتوقعة. فصورة الكوكب الظاهرة فى هذا المخطط، هي صورة كوكب العشوائيات.

أين يكمن قصور الفكر الذى يحول دون إدراك مدى الكارثة التى يمثلها مشروع تصفية الزراعة القروية؟

تعانى الأغلبية فى المجتمع القروي الراهن من الفقر، وأحيانا من الفقر المتفاقم. ولكن هؤلاء الفقراء يعيشون اليوم على الإنتاج للكفاف، أو حد أدنى منه. فيكف سيُعَوّض زوال هذا المورد؟ يقتضي مواجهة ذلك، اتخاذ إجراءات رشيدة على المستوى القومي لتعويض هؤلاء الفلاحين عن الخسارة الناجمة من تصفية الزراعة القروية، من الفوائد المستخرجة من ارتفاع الإنتاجية فى الزراعة الرأسمالية. هذا بينما لا يعترف الاقتصاد الدارج أو يتجاهل هذا الوجه من التحدّى المتمثل في هجرة أعداد هائلة من صغار وفقراء الفلاحين إلى المدن. وشتان ما بين هذا التناول للاقتصاد الدارج، الاقتصاد الرأسمالي القائم على معيار الربحية الفردية و بين عقلانية قومية وإنسانية أوسع فى شمولها لأمور المجتمع.

وبذلك دخلت الرأسمالية عصر أفولها إذ أن فتح مجال جديد للتوسع فى التراكم الرأسمالى يقضى بتحطيم مجتمعات بأكملها وليس اقل. أصبحت الرأسمالية تدعو بشكل مباشر إلى إبادة نصف الإنسانية وتحطيم البيئة، وحتى لم تعد تضمن إعادة تكوين شروط حياة الكوكب.

وفى مواجهة هذا التحدّى الفاجع تبلورت حركات شعبية نضالية إلى جانب اتخاذ بعض دول الجنوب مبادرات تسعى إلى إصلاح الاختلال فى موازين القوى على صعيد عالمى. ولكن هذه الحركات والمبادرات لن تنجز أهدافها طالما لم

تطرح بديلا شاملا متماسكا فى مواجهة مشروع تصفية المجتمع القروي.

لهذا المشروع البديل اسم ألا وهو «إنعاش المجتمع القروي» تقدمت بدفعه إلى الأمام شبكات من المفكرين المناضلين أقيمت بالتحديد من اجل إنجاز أهداف المشروع، تعمل تحت شعارات سياسية وفى بلاد متباينة، من الصين وفيتنام حيث نشأت الحركة، إلى بلدان أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، فى إطار أنشطة مؤسسة («الطريق القروي» Via campesina)، فاسم هذه المؤسسة يحمل فى حد ذاته معنى المشروع.

وبالنظر إلى تباين الظروف التى تحيط بنضال الفلّاحين فلا يختزل الشعار «إنعاش المجتمع القروي» فى وصفة جاهزة. وقد استخلصت من من مشاركتي فى هذه الشبكات بعض العبر أقدمها فى الملاحظات الأربع الآتية :

أولا : ينطلق المشروع من الملاحظة أن التصفية المتسرعة للمجتمع القروي وما يصاحبها من هجرة إلى العشوائيات لا يمكن قبوله اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا. وبالتالى يجب البحث عن حلول تضمن تثبيت السكان في الريف. بشرط أن تفتح السياسة المعنية مجالات لتحسين ظروف المعيشة القروية.

ثانيا : وبالنتيجة ينحصر التحدّى فى وجوب كشف وسائل فعّالة تتيح رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية فى إطار المنشأة العائلية الصغيرة. دون أن يفترض ذلك تبنّى المذهب الذى يقول أن «الصغير يحلو» بالضرورة وبشكل عام.

ثالثا : أن المشروع يسعى إلى تحقيق التقدم الاقتصادي مع تكريس إنجازات اجتماعية تقدمية. أى بعبارة أخرى يستهدف المشروع تحقيق اكبر قدر ممكن من المساواة بين المنشآت القروية والعائلية.

رابعا : لا يقوم المشروع على تخيلات ماضوية والدعوة إلى العودة إلى الأصول الصالحة المزعومة. بل ينطلق من نقد الوراثة التاريخية وتقويم ما قد طرأ من تحوّلات على النظم القديمة وتكييفها لسيطرة النظام الإمبريالي.

يندرج المشروع الصيني لإنعاش المجتمع القروي فى مسيرة تاريخية حققت إنجازات اجتماعية بعيدة المدى، ألا وهى ضمان مساواة العائلات الريفية فى الحصول على الأرض فى ظلّ سيادة ملكية الدولة ورفض تحويل الأرض إلى مقام السلعة. بحيث أن النموذج الصيني يقوم على الإنتاج الصغير دون الاعتماد على مبدأ الملكية الصغيرة. يجد هذا المشروع القروي محله فى إطار سياسة التنمية الوطنية المستقلة. فالصين تسير على قدمين إحداها تتجلّى فى بناء منظومة إنتاجية صناعية شاملة ومتكاملة وقادرة على أن تتحرك بقدر من الاستقلال، بحيث أن تتفادى الصين تحويل منشأتها الإنتاجية إلى مقام المنتج من الباطن للاحتكارات المتحكمة فى الاقتصاد العالمي. أما القدم الثانية فتتجلّى بالتحديد فى تطوير القدرة الإنتاجية الزراعية من اجل إنجاز الاستقلال الغذائي وعلى أساس تدعيم المنشأة العائلية. ويتيح التفاعل الناجح بين الوجهين للمشروع ضبط حركة الهجرة وتوجهها فى إطار خطة بناء كوكب من المدن الصغيرة والموزعة على جميع الأقاليم، بحيث أن يستطيع الفلّاح أن يوظف فى أنشطة صناعية ومدنية فى مواسم فراغ العمل الزراعي. وقد تناولت عرض مشروع إنعاش المجتمع القروي الصيني بشئ من التفاصيل حتى أظهر طابعه الملموس. وهناك أيضاً تجارب أخرى ازدهرت فى إطار تاريخى وسياسي آخر لا تقل أهمية.

إفقار الفلاحين والسياسات الدولية والبديل

م. حسام رضا

مقدمة

إن معركة مستقبل الفلاحين الذين يقومون بالزراعة بأنفسهم وعائلتهم بدأت منذ زمن بعيد، في محاولة لإنهاء دور البشر في العملية الإنتاجية لأقدم مهنة في التاريخ وعلى أرضها وبسببها تكونت الحضارات.

وعمليات الطرد والإفقار والتهميش والنزوح من الأراضي هي مظاهر لتلك المعركة، وذلك عبر استخدام آليات السوق والأسعار الفعلية وإلغاء الدعم والزراعة من أجل التصدير وخصخصة أدوات الإنتاج من شركات البذور واستصلاح الأراضي والمكابس والمحالج وشركات النيج، واستخدام الميكنة والمعلوماتية في إدارة المزارع عوضاً عن الفلاحين، هي معركة تشكل العالم كله وليس جزءًا من هذا العالم الذي نعيشه .

لقد أصبح الغذاء وفي عالمنا سلاحاً سياسياً يستخدم ببراعة وبلا ضمير في تذويب مقاومة الشعوب الفقيرة وإخضاعها لسياسة الدول التى تمسك بمفاتيح الغذاء في العالم.

إنها معركة يقول البعض أنها معركة الحداثة ضد التخلف... ولكنها في مصر نموذجاً تخص حياة ما يقارب ستة ملايين أسرة فلاحية مصرية لتحديد مصيرهم في معركة من أجل البقاء، وتخص المجتمع في أنهم الطبقة التى تقدم أفضل إنتاجية ونوعية للغذاء للمجتمع، ولكن للمعركة أبعاد أخرى.

وقبل اعتبار الزراعة المصرية قطاعاً اقتصادياً فهي تحوى أكثر من ٥.٥ ملايين أسرة وهم ٥٧٪ من المجتمع المصري وكذلك ٧٠٪ من فقراء مصر، في مجتمع يصل إلى ٨٤ مليون والكثير من صغار الفلاحين لا يملكون مصدرا للدخل سوى قطعة الأرض التى تملكوها اعتباراً من قانون الإصلاح الزراعي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وأن هؤلاء صغار الفلاحين لهم أسرة تقاسمت معهم الحياة في السراء والضراء.

إفقار صغار الفلاحين

يعيش أغلبية سكان العالم النامي على الزراعة بشكل مباشر أو غير مباشر، ويوجه ٩٠٪ من الإنتاج الزراعي في العالم للاستهلاك المحلي ولا يدخل في التجارة العالمية سوى ١٠٪ من ذلك الإنتاج ومن ثم يطالب العديد من المنظمات الفلاحية في العالم بأن تخرج الزراعة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، حيث أن الزراعة ليست مجرد قطاع إنتاجي بل هي نمط حياة متكامل ينبغي المحافظة عليه[١].

ومن ناحية أخرى ازداد عدد من يعانون من سوء التغذية بـ ٢٦٠ مليون نسمه فبلغوا ٨٥٠ مليونا خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢ يعيش ثلاثة أرباعهم في المناطق الريفية.

كان النظام الغذائي الذي ينسجم مع نظام بريتون وودز يقوم على أساس[٢] إقامة نظام غذائي في البلدان المتقدمة كثيف رأس المال وصناعي، على الرغم من أن نموذج المزرعة الأسرية كدعامة أساسية لنظام الإنتاج، فان قطاع المدخلات الصناعية مثل الآلات والأسمدة والمبيدات والصناعات الغذائية وخاصة صناعة اللحوم كان يمر بمزيد من تمركز رأس المال، ومن منظور التجارة العالمية كان نظام بريتون وودز لزراعة الغذاء يتسم بالتنافس بين المصالح الزراعية المدعومة

(١) سلمى حسين- مجلة الكتب- وجهات نظر- إبريل ٢٠٠٦.

(٢) والدن بيللو- حروب الغذاء صناعة أزمة- المركز القومى للترجمة- الطبعة الأولى ٢٠١٢.

من الدولة ومحكومة برؤية كل دولة لمصالحها، كما اتخذ دعم الدولة شكل فرض تعريفات جمركية وتقديم دعم للزراعة استفاد منه بالأساس كبار المزارعين والشركات، وقامت أوربا بعمل برامج وقوانين حمائية حولت أوروبا إلى قوة زراعية عظمى، ولذلك تم استبعاد قضايا الزراعة من قواعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المعروفة باسم الجات.

وقد تسبب التقاء مصالح الولايات المتحدة لاكتشاف أسواق جديدة لتصريف فوائضها من القمح مع مصالح الدول الحديثة الاستقلال التى كانت تبحث عن غذاء رخيص، وأدى ذلك إلى خفض الأسعار العالمية والتى تهيمن اقتصادي للفلاحين والتى تزيد السخط في الريف.

ونتيجة لفشل جهود الدول المدعومة بالمساعدات الخارجية في تحقيق الاستقرار وزيادة الإنتاجية في الريف، حلت محل تلك السياسات والجهود برامج التكيف الهيكلي والدفع بقوة ببرنامج اللبرلة الاقتصادية، وكان للتكيف الهيكلي عدد من الأبعاد ومشروع له دوافع إيديولوجية يستهدف تحرير قوى السوق من القيود التى تفرضها الدولة، ويقوم على تقليص حاد للإنفاق وتحرير التجارة وتمكين الدولة من جمع الثروات بالنقد الأجنبي لسداد ديونها الخارجية.

وقد أرتبط التكيف الهيكلي بمرحلة اتسمت بإخضاع الريف بشكل مكثف لعلاقات الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي تقويض الاستقرار الفلاحي، وحظيت بحماية مبالغ بها من جانب المؤسسات المالية الدولية.

وقد تحول البنك الدولي إلى سياسة الإنتاج من اجل التصدير والتوسع في إنتاج المحاصيل الغذائية من أجل التصدير مثل إنتاج الغذاء الحيواني، وتصدير الخضر والفاكهة وزهور الزينة من أجل مراكز الاستهلاك العالمية الكبرى.

ولم يؤدي ذلك إلى مجرد تراجع[1] الاكتفاء الذاتي أو الأمن الغذائي ولكن ما

(١) والدن بيللو- حروب الغذاء صناعة أزمة- المركز القومى للترجمة- الطبعة الأولى ٢٠١٢ .

يطلق عليه تقويض الفلاحة، التخلص من أسلوب وطريقة الإنتاج لجعل الريف أكثر انسجاماً واستعدادا للتراكم الرأسمالي المكثف، أضر هذا التحول بمئات الملايين من البشر، لأن الإنتاج الفلاحي ليس مجرد نشاط اقتصادي إنه أسلوب بالغ التقدم في الحياة وثقافة عريقة، وتقول الناشطة الحقوقية فانداناسيفا « في ظل العولمة فقد الفلاحون والفلاحات هوياتهم الاجتماعية والثقافية ووضعيتهم الاقتصادية كمنتجين، وأصبح المزارع الآن مجرد مستهلك للبذور والكيماويات مرتفعة الأثمان التى تبيعها له الشركات الكبرى من خلال التجار والملاك.

وأعلن دعاة السياسة الزراعية الجديدة أن هدفهم هو فرض سياسة إنتاج المحاصيل الزراعية غير التقليدية من أجل التصدير مثل الفاكهة والخضراوات والزهور والتى هى مطلوبة في الأسواق الأوروبية والأمريكية ولكن المشكلة أن إنتاج هذه المحاصيل هي مشكلة مالية حيث أنها كثيفة رأس المال وهذه الأموال غير ميسرة للفلاحين، كما أن هذه الصادرات قليلة المرونة حيث أنها سريعة التلف، علاوة على أن هذه الصادرات تحكمها شروط ومعايير دولية تضعها الدولة المستوردة وتفرض بها قيود غير جمركية مثل ضرورة أن تمر من خلال محطات تعبئة وتغليف تمنحها شهادة جودة مما يزيد تكلفة السلعة ويضيف أعباء على المزارعين.

ولا يمكن تبرئة اتفاقات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة والتى صاغتها مجموعات الضغط من كبار المزارعين في دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا، واستطاعت مجموعات الضغط الزراعية في الدول الغنية أن تنتزع من حكوماتها الدعم لمنتجاتها وضغطت على تلك الحكومات لتحمي السوق الداخلية من السلع المنافسة، ونجح مفاوضو تلك الدول بتثبيت هذا الوضع في إطار اتفاقية الجات، وورثت منظمة التجارة العالمية عن الجات الاتفاقية الزراعية والتى تسمح للدول الغنية باستمرار الدعم الديناصوري للقطاع الزراعي، وينقسم هذا الدعم وفق تعريف الجات إلى الدعم الحميد ويسمى الصندوق الأخضر-

وأخر يحسن تخفيضه ويسمى بالصندوق الأزرق، وثالث خبيث وهو الصندوق الأصفر[1].

وترتب منظمة التجارة العالمية الإنفاق العام[2] (الدعم) في مجال الزراعة إلى أربعة أنواع تطلق عليها الصناديق : الأحمر والبرتقالي والأزرق والأخضر وتضع المنظمة في الصندوقين الأحمر والبرتقالي الإنفاق (الدعم) الذي تعتبر أنه يؤثر على الأسعار، وتضع في الصندوقين الأزرق والأخضر الإنفاق (الدعم) الذي تعتبره غير مؤثر على الأسعار.

ونجد الدعم

- في الصندوقين الأحمر والبرتقالي ١٢٤ مليار دولار
- في الصندوقين الأزرق والأخضر ١٦٢ مليار دولار.

وفي الواقع وكما يقول جان براتيللو (الزراعة،؟؟؟ للعولمة) فالصناديق الأربعة لا تعدو كونها صندوق واحد يمكن تسميته بالصندوق الأسود وقد انتهى مؤتمر هونج كونج بتعهدات أوروبية وأمريكية بتقليص هزيل لدعمها التصديري، وقد دفع الاتحاد الأوروبي لكبار مزارعيه فقط ٥٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، ويتميز الدعم الذي يقدم في الاتحاد الأوروبي وأمريكا للقطاع الزراعي بأنه ينصب معظمة على المحاصيل الموجهة للتصدير، وهذا يضع الدول الفقيرة صاحبة الميزة النسبية في الحاصلات الزراعية في منافسة غير عادلة وغير شريفة مما يؤدي إلى أن تضطر لتقليص إنتاجها.

كما تسمح اتفاقية الزراعة بمعدلات حماية مرتفعة جداً لأسواق الدول الغنية، وذلك عن طريق فرض وتطبيق معدلات تعريفه جمركية عالية تماثل خمسة أضعاف

(١) سلمى حسين- مجلة الكتب- وجهات نظر- إبريل ٢٠٠٦.

(٢) سمير أمين- الدعم العام وحماية الزراعة- وثيقة مقدمة للتحضير لمؤتمر منظمة التجارة العالمية فى كانكون، سبتمبر ٢٠٠٣.

التعريفات الجمركية التى تفرضها على السلع الصناعية، كما تخصص الدول الغنية حصصا كمية ضئيلة لدخول المنتجات الزراعية إلى أراضيها مما يحول دون الدخول الحر لسلع الدول النامية الزراعية إلى أسواق الدول الغنية، على أن ترتفع التعريفة الجمركية تلقائياً على أى كمية تتجاوز هذا الحد الأدنى بما يمنع عمليا دخول أى حصص أضافية.

ولكى تكتمل الصورة فتجدر الملاحظة أن الدول النامية دفعت (أجبرت) على تحرير القطاع الزراعي وفتح أسواقها وذلك من خلال برامج التكيف الهيكلي تحت إشراف البنك الدولي وضغوط المعونة، وهكذا استطاعت البدول الغنية اقتحام تلك الأسواق بمنتجاتها بالغة الرخص بسبب الدعم مهددة بذلك الزراعة المحلية في عقر دارها.

دور المنظمات الدولية

عامان فارقان[1] في تاريخ مصر الحديث هي ١٨٧٦ – ١٩٧٦، عام ١٨٧٦ حين اصدر الخديوي إسماعيل ديكريتو ٧ ابريل بإعلان إفلاس مصر، ثم صدر مرسوم إنشاء صندوق الدين لسداد ديون مصر للغرب الرأسمالي.

عندما ننظر إلى وضع البلاد[2] (النامية) خلال الفترة (٥٦– ١٩٦٥) .. نجد أن تلك البلدان بعد أن حققت استقلالها السياسي، تطلعت نحو برامج طموحه للتنمية والتصنيع لمجابهة مشكلات البطالة والفقر وسوء أحوال المعيشة، وخصوصاً في ضوء التزايد المتسارع الذي طرأ على معدلات نموها السكاني.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن عددًا من قادة حركة التحرر الوطني (عبد الناصر – نهرو – نكروما – سوكارنو) في البلاد المستقلة حديثا، قد أدركوا أن الخروج من معاقل التخلف الذي فرض على البلاد إبان مرحلة النهب الاستعماري سوف

(١) رضا هلال– صناعة التبعية– دار المستقبل العربى– الطبعة الأولى– ١٩٨٧.

(٢) د.رمزى زكى– التاريخ النقدى للتخلف– عالم المعرفة– عدد ١١٨– أكتوبر ١٩٨٧.

يرتبط بتحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعبئة الموارد المحلية لصالح بناء التنمية وكل ذلك لابد أن يصطدم مع أشكال السيطرة الاقتصادية الأجنبية ومع علاقات الهيمنة والتبادل اللامتكافئ مع السوق الرأسمالية العالمية.

كان تحقيق برامج التنمية الطموحة يحتاج إلى استثمارات ضخمة والى استيراد كثير من السلع والخدمات من الخارج، وهو الأمر الذي يتطلب توافر العملات الأجنبية، في الوقت الذي بدأت حصيلة صادراتها من المواد الخام تتعرض للتدهور وبدأ العجز في موازين مدفوعاتها.

واستغلت الرأسمالية العالمية[1] بمراكزها المتقدمة ومؤسساتها الدولية النقدية مشكلات الصرف والسيولة والمدفوعات الخارجية التى بدأت تعاني منها هذه البلدان في هذه المرحلة لكى تفرض نوع من الهيمنة الاقتصادية والقهر المالي، فالقروض الخارجية والمعونات والهبات لا تعطي إلا لتلك البلدان التى يدل سلوك أنظمتها على نيات طيبة تجاه مستعمريها القدامى وتجاه النظام الرأسمالي العالمي، وبشرط أن تكون توجهات تنميتها من النوع الذي يعتمد على المشروع الفردي وآليات السوق كما أن صندوق النقد الدولي سرعان ما استغل طلب هذه البلدان للموارد الأجنبية، حيث لوحظ أن هذه البلدان تسعى لتنمية نفسها بالاستناد إلى قيود النقد وأسعار التبادل المتعددة، ومن هنا استفاد من هذه الطلبات كمدخل للضغط على تلك البلدان باتجاه تحرير تجاراتها ومدفوعاتها.

ونتيجة لذلك فان الدول تطلب عملية إعادة جدولة ديونها الخارجية وعادة ما تكون في وضع اقتصادي طاحن، وأهم سمات هذه الأزمة، هو أن البلد المدينة إذا استمر في الوفاء بدفع أعباء ديونه المستحقة في مواعيدها فإنه لن يستطيع أن يمول وارداته الضرورية الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية، وفي الوقت نفسه يجد صعوبة شديدة في الحصول على قروض جديدة بسبب اهتزاز الثقة في قدرته على

(١) د.رمزى زكى- التاريخ النقدى للتخلف- عالم المعرفة- عدد ١١٨- أكتوبر ١٩٨٧.

الدفع وحينما تستمر الأزمة يتراجع النمو الاقتصادي، ويتعرض سعر الصرف للعملة الوطنية لتدهور مستمر مما يؤدي إلى أن يتعرض النظام الاجتماعي السائد لاضطرابات وضغوط داخلية مختلفة. أن عملية إعادة الجدولة تبدأ بطلب[1] أو بإعلان تتقدم به الدولة المدينة إلى الجهات الدائنة تطلب فيه وقف مدفوعات خدمة الدين والدخول في مفاوضات إعادة الجدولة وتتم عادة المفاوضات طبقا لقواعد نادي باريس ويتمخض عن اجتماعاته تكوين هيئة استشارية تضم الدائنين ومراقبين من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومراقبين من منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة(الأونكتاد)، ويتعين على البلد الذي يطلب إعادة الجدولة أن يقدم تقريراً مفصلا عن أوضاعه الاقتصادية والمشكلات المختلفة إلى يواجهها وأن يضع كافة المعلومات المتعلقة باقتصاده أمام المجتمعين.

وقبل أن يوافق الدائنون على إعادة الجدولة يتعين على البلد المدين أن يذعن لشرطين أساسيين:

- **الأول:** أن يتحمل البلد المدين دفع فوائد التأخير على الأقساط المؤجلة، وأن يدفعها كإجراء عقابي له، وعادة ما يكون سعر فائدة التأخير أكبر من سعر الفائدة الأسمى على القروض المعاد جدولتها.

- **الثاني:** أن البلد المدين يتعين عليه أن يقوم بعمل اتفاق يتعهد فيه بتنفيذ جملة من السياسات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية[2] فان المطالب تكون:

١. تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، أى الهبوط بالسعر الرسمي إلى مستوى يقترب من سعر السوق السوداء.

٢. إلغاء الرقابة على الصرف وتحرير التعامل في النقد الأجنبي وإباحة حرية

(١) المصدر السابق.

(٢) د.رمزى زكى- التاريخ النقدى للتخلف- عالم المعرفة- عدد ١١٨- أكتوبر ١٩٨٧.

دخول وخروج العملات الأجنبية.

٣. إلغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية والاتجاه نحو نظام متعدد الاطراف (إلغاء الصفقات المتكافئة).

٤. إلغاء القيود المفروضة على الواردات والسماح للقطاع الخاص بالاستيراد وإلغاء الإجراءات التى تطبق لتشجيع الصادرات ومحصلة ذلك كله فرض نمط التجارة الحرة على البلد تحت دعوى ضرورة الانفتاح والمنافسة الأجنبية ومحاربة الاحتكار في الداخل.

وفيما يتعلق بسياسة الإنفاق العام يطالب الصندوق بضرورة إلغاء أو التقليل تدريجيا من عجز الموازنة العامة، وذلك بحزمة من السياسات أهمها:-

١. تقليل نمو الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري.

٢. إلغاء الدعم السلعي الموجه للمواد التموينية والتى يستهلكها الفقراء ومحدودى الدخل وإطلاق تحديد سعرها طبقا لكلفتها الاقتصادية

٣. تخفيض حجم التوظف الحكومى وتجميد الأجور

٤. زيادة أسعار بيع منتجات القطاع العام وزيادة أسعار الخدمات والطاقة.

٥. وضع حد أقصى للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام ولا يطالب بذلك للقطاع الخاص (أى إملاء سياسة مصرفيه لسيادة القطاع الخاص وتعجيز القطاع العام).

٦. زيادة الضرائب على السلع والخدمات.

٧. زيادة الفائدة المدينة والدائنة.

ويقول عادل حسين «وصل الأمر إلى أن إغراق مصر في الديون كان أداة اقتصادية أساسية استخدمت في تقويض توجهنا إلى الاستقلال الاقتصادي وفي إعادة تشكيل البنية الاجتماعية على نحو يرسخ التبعية».

وبذلك يمثل البرنامج وصفة إيديولوجية رأسمالية، وهدفها تبعية البلدان النامية للرأسمالية العالمية بفتحها أمام صادرات ورؤوس أموال المركز الرأسمالي، وإعادة تخصيص الموارد في البلدان النامية بما يحقق اندماجها في السوق الرأسمالية العالمية.

وقد تحول البنك الدولي إلى أداة سياسية[1] في يد أمريكا، ففي عام ١٩٥٦ تراجع البنك عن إقراض مصر لتمويل مشروع السد العالي لرفضها سياسة الاحتلال والتكتلات العسكرية الأمريكية وفي عام ١٩٧٨ تدخل لرئيس الأمريكي لمنع قروض البنك المقدمة إلى كوبا وأنجولا وموزمبيق وفيتنام وكبوديا ولاوس وأوغندا، وفي عام ١٩٧٧ سهلت أمريكا حصول الحكومة اليمينية في الأرجنتين على قرض بقيمة ١٩٤ مليون، دون الحاجة لاشتراط خفض الإنفاق الحكومي. يتبين لنا أن برامج تكييف صندوق النقد تركز على أربعة أهداف هي : تحرير سعر الصرف – تحرير التجارة الخارجية – تغيير سياسات التسعير ونظم الأسعار – تشجيع الصادرات – الحد من القطاع الاقتصادي للدولة وتخطيط السياسة الاقتصادية.

مصر وصندوق النقد الدولي[2]

في مايو ١٩٧٤ بدأ صندوق النقد الدولي دوره في تكييف الاقتصاد المصري في حقبة الانفتاح، وتزامن ذلك مع صدور قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الذي فتح أبواب الاقتصاد المصري للاستثمار الأجنبي منفرداً وبالشراكة مع رأس المال المحلي الخاص أو العام مزودا بالضمانات والإعفاءات والامتيازات، بما يفيد بدء تنازل الدول المصرية عن سيادتها على الاقتصاد الوطني.

وفي بدء تدخل صندوق النقد الدولي في الاقتصاد المصري عام ١٩٧٤ من

(١) المصدر السابق- د. رمزى زكى.

(٢) رضا هلال- صناعة التبعية- مصدر سابق.

خلال الإقراض لعلاج عجز ميزان المدفوعات وسداد متأخرات القروض أفصح بأن الأمر يتطلب إصلاحاً جذرياً بالقطاع العام ليكون مدخلا للإصلاح الاقتصادي، وقد ضغط صندوق النقد والمجموعات الانفتاحية في الداخل فقامت الدولة بإصدار عدد من التشريعات والقرارات لتغيير بنيان الاقتصاد المصري، فصدر القانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ الذي صفى المؤسسات العامة للقطاع العام، ثم صدر القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ لإلغاء احتكار الدولة التجارة الخارجية، ثم صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ الذي صفى عملياً دور البنك المركزي في الرقابة على البنوك والائتمان.

ودخلت مصر في مباحثات[١] مع بعثة الصندوق في مايو ١٩٧٨ استمرت ١٥ يوماً، وترأس بعثة الصندوق الدكتور عبد الشكور شعلان مدير عمليات الصندوق في الشرق الأوسط (مصري) واتفق الجانبان على برنامج اقتصادي تطبقه مصر في ثلاثة أعوام مقابل الحصول على قرض بقيمة ٧٢٠ مليون دولار لتمويل العجز في ميزان المدفوعات، ومن جانبها التزمت الحكومة في البرنامج بمراجعة سياسات تسعير الحاصلات الزراعية وأسعار الخدمات الحكومية ومنتجات القطاع العام وسعر صرف الجنيه، وأسعار الفائدة على الودائع وسقف السلف الممنوحة من البنوك، وسياسة التوظيف في القطاع العام والحكومة.. وحدد الصندوق ما يجب أن تنفذه مصر في السنة الأولى من البرنامج مثل تحرير ٣٠ مجموعة سلعية ينتجها القطاع العام، زيادة سعر الفائدة مرتين، توحيد سعر صرف الجنيه المصري (تعويمه) والمراجعة الكاملة لسياسات التسعير الزراعي.

ووقع رئيس الوزراء الاتفاق مع الصندوق، وضم الوفد المصري بعثة من مؤسسة ستانلي مرجان الأمريكية، وفي كلمته قال رئيس الوفد المصري« ليس هناك من يدرك قيمة التلازم الايجابي بين السلام والتنمية الاقتصادية والاستقرار أكثر من الرئيس السادات، وتعاوننا يمكن أن يكون أداة فعالة في تحقيق الأهداف

(١) رضا هلال- صناعة التبعية- مصدر سابق.

الثلاثة الهامة»

وفي عام ١٩٨٠ حذر البنك الدولي من سياساته التى أدت إلى سوء توزيع الدخول، فحوالي ٢١.٥٪ من الدخل المحلي يدخل جيوب ٥٪ من السكان وحوالي ٥٪ من الدخل يوزع على ٢٠٪ من السكان أسفل السلم الاجتماعي (الأشد فقرا) و أصبح ٤٤٪ من سكان الريف تحت خط الفقر إلى جانبهم ٣٣٪ من سكان المدن، وتجاوز معدل ارتفاع الأسعار ٣٠٪.

دور المعونات الأمريكية والأوربية

استخلص الاقتصادي الأمريكي هاري ماجدوف[١] أهداف المساعدات الخارجية الأمريكية التى تألفت من القروض والهبات في أمور أساسية:

١. تنفيذ السياسات العسكرية والسياسية للولايات المتحدة على الصعيد العالمي

٢. إملاء سياسة الباب المفتوح من أجل الوصول إلى المواد الأولية والتجارة وزيادة فرص الاستثمار أمام الشركات الأجنبية

٣. ضمان أن يتم النمو الاقتصادي في البلاد المتلقية لهذه المعونة بشكل متأصل الجذور في الأساليب والطرق الرأسمالية (نظام المشروعات الفردية)

٤. تحقيق مكاسب اقتصادية ومباشرة للشركات الأمريكية التى تسعى وراء أهداف التجارة والاستثمار في البلاد

٥. جعل البلاد النامية المتلقية للمعونة معتمدة بصورة متزايدة على أسواق الولايات المتحدة وأسواق الدول الرأسمالية الأخرى.

وقد تلقت الزراعة ٤٢ منحة[٢] بمبلغ ٨٥٠.٦٤٣ مليون دولار بالإضافة إلى

(١) د.رمزى زكى- التاريخ النقدى للتخلف- مصدر سابق.

(٢) الوطن ٢٩/ ١٢/ ٢٠١٢.

٢٠٠٦ مليار جنيه مصري، والري ٩ منح بمبلغ ٢٩٨.٠٠ مليون دولار وذلك في عهد مبارك

ولقد استغلت هذه المعونة[١] لتحويل مصر إلى سوق استهلاكية كبرى والى نموذج من الاقتصاد الذي يستطيع أن يندمج في النظام الرأسمالي الذي تقوده أمريكا ويدور في تبعيتها، ولذلك استخدمت أمريكا هذه المعونة لمساعدة فئات رأسمالية صاعدة في المجتمع المصري لتشجيع الدولة على سياسة الخصخصة وبيع القطاع العام وممتلكات الدولة وأصولها باسم إعادة الهيكلة، الأمر الذي نشهد نتائجه ممثلاً في الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التى تخنق المجتمع المصري وتزيد من مساحات الفقر لحساب تركز الثروة والسلطة في أيدي قلة قليلة من الأفراد والشرائح وجماعات المصالح المرتبطة فكريا وأيديولوجيا وماليا بأمريكا، ورغم أن دراسات موثقة تشير إلى أن ٨٠٪ من القيمة المالية للمعونات يعود سريعا إلى الاقتصاد الأمريكي عبر شراء سلع محدودة ونقلها بوسائل أمريكية ثم عبر الرواتب الباهظة للخبراء الأمريكيين فان ما يتبقى أصبح يصرف على مشروعات محددة تختارها واشنطون وتشرف عليها هيئة المعونة الأمريكية بخبرائها كما قال سفير الاتحاد الأوروبي في مصر[٢] أن المساعدات الأوروبية لمصر لم يطرأ عليها أى تغيير، مشيرا إلى أن سياسة صرف المساعدات تخضع لإجراءات وشروط واتفاقات فنية محددة، وأضاف أن جزء آخر من هذه المساعدات الأوروبية بقيمة ٥٠٠ خمسمائة مليون يورو مرتبط بتوقيع مصر اتفاق مع صندوق النقد الدولي (الخضوع لشروطه).

المعونة الأمريكية والأوروبية

بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد في عام ١٩٧٩ اقر الكونجرس الأمريكي برنامجاً للتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط تموله الوكالة الأمريكية للتنمية والتى

(١) الأهرام- صلاح الدين حافظ- عدم المعونة والمتعاونين ١/ ٨/ ٢٠٠٧.
(٢) الأهرام ٥/ ٣/ ٢٠١٤.

خصصت له ٥.٨ مليون دولار سنوياً للإسراع بعملية التطبيع بين مصر وإسرائيل.

وأشار يوسف والي في طلبات الزراعة المصرية في مؤتمر بشرم الشيخ للدول المانحة، إلى أن قطاع الزراعة في مصر قد حصل على دعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية خلال عشرين سنة يقدر بحوالي مليار دولار، وقد ساهم بفاعلية في برنامج تحرر وتحديث القطاع الزراعي بنجاح، وفي لقاء بينه والسيدة لوري فرومان نائب رئيس الهيئة الدولية للتنمية (الأهرام ١٥/ ٢/ ٢٠٠٢) أشار إلى أن طلبات الدول المانحة والولايات المتحدة، قد تركزت في إطار إصلاحات السياسة الاقتصادية العامة وإصلاح قوانين العمل وحقوق الملكية.

برنامج إصلاح السياسات الزراعية

وكان برنامج إصلاح السياسات الزراعية : وهو عبارة عن منحة أمريكية لا ترد قيمتها ٢٤٥ مليون دولار قدمت لقطاع الزراعة كما تضمن البرنامج منحة إضافية لتقديم المساعدة الفنية تبلغ قيمتها ٤٥ مليون دولار، أى أن هذا البرنامج حصل على ما يصل إلى ٢٩٪ من المنح والمساعدات لمصر .

وقد استهدف برنامج إصلاح السياسات خصخصة أنشطة القطاع الزراعي في إطار:-

- إعادة صياغة سياسات الأسعار التسويقية للقطن والأرز وقصب السكر والإنتاج الحيواني والأسمدة الكيماوية
- خصخصة العمليات التصنيعية والتسويقية الخاصة بالقطن والأرز والقمح والأعلاف والأسمدة الكيماوية ومدخلات الإنتاج الزراعي.
- تنفيذ مبدأ استرجاع التكاليف (خصخصة) في مجالات البحوث الزراعية وتسعير المياه.
- إلغاء الدعم للمستهلك الخاص بالسلع الغذائية والقطن.

كما صرح د. ابريل خبير المعونة الأمريكية فانه تم تكليف وكالة المعونة الأمريكية بإعداد دراسة حول تعديل قانون التعاون الزراعي من خلال بروتوكول التعاون بينها وبين وزارة الزراعة.

كما رصدت المعونة الأمريكية مبلغ ١٣٠ مليون دولار من أجل تعديل سياسات بنك التنمية والائتمان الزراعي وتحويله من بنك خاص بالتسليف الزراعي يشارك فى توفير مستلزمات الإنتاج وعمليات التسويق الإداري ويقدم دعم الحكومة لصغار الفلاحين من خلال قروض ميسرة قصيرة الأجل بدون فوائد إلى بنك تجاري لا يستهدف سوى الربح.

وفي هذا الإطار والالتزام بتنفيذ مخططات البنك الدولي عقد وزير التجارة والصناعة جلسة مباحثات ثنائية[١] مع المدير الإقليمي للبنك الدولي بمنطقة الشرق الأوسط تناولت أهم البرامج والمشروعات التى ينفذها البنك لدعم منظمة التنمية المستدامة في دول المنطقة، وقال الوزير أن الحكومة تقوم بالدراسة والتخطيط لمشروعين كبيرين سيدعمان الاقتصاد المصري، هما مشروع محور قناة السويس وهو مشروع تجاري لوجيستي يربط الشرق بالغرب ويخدم حركة التجارة العالمية، ومشروع المثلث الذهبي بصعيد مصر وهو قائم على استغلال الموارد الطبيعية المعدنية، وأشار المدير الإقليمي للبنك إلى أن البنك لديه العديد من البرامج والمشروعات التى يتم تنفيذها في العديد من المجالات التى تستهدف زيادة تنافسية الصناعة المصرية وإيجاد مزيد من فرص العمل أمام الشباب، وقال أن البنك مستعد لتنفيذ مشروعات جديدة في مجالات النقل اللوجيستي وتطوير وسائل النقل والزراعة والصناعات الزراعية والري واستصلاح الأراضي فضلاً عن مشروعات الخدمات والصرف الصحي.

وفي تقرير للبنك الدولي[٢] أوضح أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر

(١) الأهرام ٣٠/ ١/ ٢٠١٤.

(٢) الشروق ١٣/ ٢/ ٢٠١٤.

بلغ ٢.١٪ في نهاية عام ٢٠١٣ وتوقع البنك أن يظل ضعيفاً في عام ٢٠١٤ وذكر التقرير أن البطالة وصل معدلها إلى ١٣.٤ ووصل عدد العاطلين إلى ٣.٦ مليون فرد ومعدل التضخم ١٠.٢٪ نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء وانخفاض الإنتاج.

وكان معدل التضخم[١] عام ٢٠١١ بلغ ١٠.٥ و ٢٠١٢ بلغ ٧.٣ ومعدل البطالة بلغ ١٢٪ عام ٢٠١١، وعام ٢٠١٢ بلغ ١٢.٧٪ والناتج الإجمالي المحلي عام ٢٠١١ بلغ ١٣٧١ مليار جنيه بمعدل نمو ١٪، وعام ٢٠١٢ بلغ ١٥٤٢.٣٪ مليار جنيه بمعدل نحو ٢.٢٪ عام ٢٠١٣ بلغ ١٧٥٣.٣٪ مليار جنيه بمعدل نمو بلغ ٢.١٪ ونسبة الفقر عام ٢٠١١ ووصلت إلى ٢٥.٢٪ وفي عام ٢٠١٢ بلغت ٢٦.٣

آثار التحولات الاقتصادية في الريف المصري

كان من أهم أسباب المعونة الأمريكية والغربية لمصر هو تحويل اقتصاد مصر إلى الليبرالية واقتصاد السوق، وذلك عبر الخصخصة وتقليص دور الدولة في الاقتصاد مما حدا بالدكتور يوسف على تأكيد ذلك في لقاء مع رئيس الوكالة الأمريكية حيث عبر عن التزام مصر بتعديل قانون العلاقة بين المالك والمستأجر، وهو القانون الذي صدر رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ وهو القانون الذي ترك تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر لقوى السوق في العرض والطلب.

وكان تقرير لجنة الشئون الاجتماعية[٢] والعمل بمجلس الشيوخ بحث الاقتراح المقدم من محمد خطاب في عام ١٩٤٥ بوضع حد للملكيات الزراعية الكبيرة إلى أن «المالك الكبير يرفع قيمة إيجار أرضه حاسبا حساب الضريبة التصاعدية وصغار الزراع مضطرون إلى قبول التأجير بالقيمة المرتفعة لأنهم أما أن يستأجروا الأرض بأى إيجار أو يتعرضوا للموت جوعاً»

ما دعا المفكرون والكتاب فيما صاغه[٣] مريت غالي، بتكليف من جماعة

(١) الأهرام ٢٤/ ١/ ٢٠١٤.

(٢) مجدى حسين- الصحراء المنورة والثروة.

(٣) المصدر السابق.

النهضة القومية «الاقتراح بتنظيم الملكية والإيجار والعمل في الزراعية» الذي تقدم به إلى مجلس النواب في عام ١٩٥٠ ومن بين هذه الأفكار:-

١. تحديد القيمة الإيجارية عند مستوى يتيح للمستأجر الحصول على قدر معقول من الربح ألغى الاقتراح بقانون نص على إلا يزيد إيجار الفدان عن اثنى عشر مثلا للضريبة المربوطة عليه« وإذا كان الإيجار بمقابل نقدي أو بالزراعة وجب ألا يزيد نصيب المؤجر عن نصف ثمن الأرض.

٢. منع الوساطة في تأجير الأراضي الزراعية (التأجير من الباطن).

٣. تحقيق الاستقرار لصغار المستأجرين وتقوية صلتهم وارتباطهم بالأرض التى يزرعونها.

ولم يختلف المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعروف بالإصلاح الزراعي فيما تضمنه من نصوص عما طالب به مريت غالي، إلا في تحديده للقيمة الإيجارية للأرض بسبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها في حالة الإيجار، وهذه الضريبة تراجع كل عشرة سنوات وأجريت أخر مرة قبل صدور القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ عام ١٩٨٦ وقد أعاد القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ أوضاع العلاقة الإيجارية في الأرض إلى ما كانت عليه قبل سبتمبر ١٩٥٢ إذ ينص على سريان أحكام القانون المدني على عقود الإيجار بين ملاك الأرض ومستأجريها، وفي ظل ذلك شاعت ازدواجية القيمة الإيجارية بما تنطوى عليه من استغلال للمستأجرين وتهرب ضريبي يضر مصالح المجتمع.

عقب ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت ملكية الأراضي الزراعية مركزة في أيدى قلة قليلة من الملاك[1] نحو ١.٠٪ من الملاك يملكون خمس الأرض، و ٤٪ يكون الثلث، وفي المقابل ٩٥٪ من صغار الملاك لم يملكوا سوى ٣٥٪ من الأراضي، وكان ٤٤٪ من ساكني الريف فلاحين بدون أرض، واتخذ قانون الإصلاح

(١) حبيب عايب- أزمة المجتمع الريفى فى مصر: نهاية الفلاح- المركز القومى للترجمة ٢٠١٣.

الزراعي قرارين أساسيين تحويل الإيجارات الزراعية إلى عقود غير محددة المدة، وتثبيت الإيجارات وفقا لسبعة أمثال الضريبة وتحديد حد أدنى لأجور العمالة الزراعية.

في عام ١٩٦١ صدر قانون المرحلة الثانية لقانون الإصلاح الزراعي (قانون ٢٧ لسنة ١٩٦١) الذي جعل سقف الملكية الزراعية ينخفض من ٣٠٠ فدان للأسرة فى إطار قوانين الإصلاح الزراعي المختلفة[١] التى تم اتخاذها وتنفيذها ما بين ١٩٥٢ وعام ١٩٧٠ أعيد توزيع مساحة إجمالية وصلت إلى ٨١٧٥٣٨ فدان أى ١٣.٥٪ من الأراضي الزراعية لصالح ٣٤١٩٨٢ أسرة تضم ١.٧ مليون فرد لأى ٩٪ من سكان الريف المصري عام ١٩٧٠ يضاف إلى ذلك المساحات الخاصة بالعائلة الملكية ومساحتها ١٧٨٠٠٠ فدان والتى تم الاستيلاء عليها لصالح الشعب، وبذلك يصل المجموع إلى ٩٥٠ ألف فدان أى نحو ١٥٪ من الأراضي المنزرعة.

ونتيجة لتلك السياسات ارتفع عدد صغار الفلاحين الذين يملكون أو يزرعون اقل من ٥ أفدنه من ٧٥٪ عام ١٩٥٠ إلى ٨٤٪ عام ١٩٦١، إلى ٩٠٪ عام[٢] ١٩٨١.

وبدأت عملية الانقلاب على سياسة الإصلاح الزراعي في عهد السادات حيث أصدر عامي ١٩٧٤، ١٩٨١ قانونيين قضى بمقتضاهما إعادة ١٤٧ ألف فدان من صغار الفلاحين يستأجرونها من الإصلاح الزراعي إلى ملاكها الأصليين، كما تم تغيير قواعد فسخ عقود الإيجار، وكذلك تحديد نظام المزارعة لصالح الملاك[٣].

وفي عام ١٩٨١ صدر قانون يسمح للأفراد بتملك ٣٠٠ فدان من الأرض الصحراوية، و١٠ ألف فدان للشركات تمهيداً لعودة القطاع العائلي من جديد.

(١) حبيب عايب- المصدر السابق.

(٢) حبيب عايب- المصدر السابق.

(٣) حبيب عايب- المصدر السابق.

كما أنه أعقب ذلك محوران آخران جاء لتدعيم الإصلاح الليبرالي للقطاع الزراعي بالتحرير الكامل لأسعار المدخلات والمنتجات الزراعية وإخضاعها لقواعد السوق الحرة، والترويج لزراعات التصدير مثل الزهور والخضر على حساب المحاصيل الرئيسية مما أدى إلى تراجع الاكتفاء الذاتي، ونتيجة لذلك أيضاً في إطار الخصخصة فقدت الدولة السيطرة على مجال إنتاج التقاوي لصالح الشركات الكبرى ومما هدد الأصناف المحلية أيضا وتدهور التمويل لمراكز البحوث أفقدها دورها وتم تهميشه، وهبط مستوى الدخل القومي ١٠٪ فيما بين عامي ١٩٨٦، ١٩٩١ من ٦٧٠ دولار إلى ٦١٠ دولار واستمرت نسبة البطالة في الارتفاع لتصل إلى ١٥٪ و ٢٠٪ أى ضعف ما كانت عليه في السبعينيات، ووفق أحد التقديرات فقد أدت زيادة الفقر في الريف إلى فقدان ٧٠٠ ألف وظيفة في القطاع الزراعي خلال السنوات ١٩٩٠-١٩٩٥ طبقاً لتقرير مجلس الشورى المنشور في الأهرام ويكلي عدد ١٩ – ٢٥ ديسمبر ١٩٩٦ [١].

وتبرز مصر ضمن ابرز دول المنطقة التى تواجه[٢] تحديات الغذاء مع ارتفاع نسبة من يعانون نقص الأمن الغذائي من ١٤٪ من السكان عام ٢٠٠٩ إلى ١٧٪ عام ٢٠١١ وتستعرض بيانات الفاو الأرقام الضخمة لواردات الغذاء في محاولة للتحذير من حجم الاعتماد القوي على السوق العالمية في إتاحة السلع الإستراتيجية، فالإقليم يعتمد على العالم ليفى بأكثر من ٥٠٪ من احتياجاته الغذائية، مما يجعل من هذا الوضع خطير على الأمن الغذائي هو أنه منذ عام ٢٠٠٧ دخلت الأسعار العالمية مرحلة من التذبذبات القوية ولن تعود مرحلة الاستقرار الطويلة التى عرفها من قبل، ويذكر التقرير أن مصر أكبر مستورد للقمح في العالم، ولكنها تهدر ما بين١.٥ – ٢.٥ مليون طن سنوياً وتتراوح نسبة هدر الحبوب ما بين ١٤-١٩٪، بينما تهدر المنطقة ٤٥٪ من الفواكه والخضروات،

(١) حبيب عايب- المصدر السابق.

(٢) حبيب عايب- المصدر السابق.

و٢٦٪ من المأكولات البحرية.

ونتيجة لكل تلك السياسات فإنه وفقاً لبيانات التعداد الزراعي لسنة ٨١/ ١٩٨٢ [١] بلغ عدد المستأجرين بالنقد لكل مساحة الأرض التى يحوزونها ٤٤٣٥٠٣ مستأجراً ـ يستأجرون ٧٨٨٦٢٩ فداناً، ووفقا لبيانات التعداد الزراعي للسنة الزراعية ٨٩/ ١٩٩٠ انخفض عدد المستأجرين نقداً لمساحة حيازاتهم إلى ٣٨٧١٦٠ حائزا بنقص مقداره نحو١٢.٧٪ وانخفضت مساحة الأرض التى يستأجرونها الى٦٧٧٠٦٩ فداناً بنقص مقداره نحو ١٤.٢٪.

ولكن بعد صدور القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ فلقد تلاحظ أن هناك إيجارات موسمية أو سنوية ولكن بدون عقود موقعة، وارتفاع الإيجارات بشكل مفاجئ وكبير، وتشير بيانات وزارة الزراعة[٢] إلى أن عدد المستأجرين الذين طبق عليهم القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ هو نحو ٩٠٤ ألف (نحو ٢٥٪ من عدد المزارعين) كانوا يزرعون نحو ١.٤٨٨ مليون فدان، ونتيجة لذلك القانون فقد منذ عام ١٩٩٧ أكثر من ٨٠٠ ألف فلاح صفتهم كشاغلين للأرض، تلك الصفة التى اكتسبوها بفضل عقود الإيجار الدائم، وهذه الفئة بالتحديد قد أصيبت بالإفقار المباغت والعنيف نتيجة لفقدنهم رأسمالهم الأساسي الذى كانت تعتمد عليه أسرهم من أجل البقاء، كما أنه قد صدر القانون ارتفع الإيجار من سبعة أمثال الضريبة إلى ٢٢ مثل الضريبة.

كما أنه من توابع القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ أن شهدت أروقة المحاكم[٣] من دعاوي طرد جماعية بين سكان العزب والنجوع، ومن أبرزها الدعوى رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٩٦ والتى رفعها أحد المواطنين أمام محكمة منية النصر – دقهلية لإجلاء ٢٦ أسرة من المنازل الملحة بالأراضي الزراعية، ونفس الوضع تستهدف عزبة

(١) حبيب عايب- المصدر السابق.

(٢) حبيب عايب- المصدر السابق.

(٣) حبيب عايب- المصدر السابق.

عزت بقرية الضبعة بالإسماعيلية حيث رفعت إحدى المالكات دعوى رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٩٨ لإخلاء السكن الملحق بالأرض الزراعية لعدد من أهالي العزب، وبالتالي فإن أكثر من ٢٦٠ فلاحاً يسكنون بالعزبة مهددون بالطرد في أى لحظة.

ووفقا لبيانات التعداد الزراعي لعام ٢٠١٠ يتبين أن جملة عدد الحيازات بدون ارض بلغ ٩٦٤٨٦٣ حيازة وجملة عدد الأفراد والأسر المعيشة عليها ٤.٦٧١.١٣٣ مليون فرد[1]، وأن الحيازات أقل من فدان ٢.١٤٣.٧١٦ مليون حيازة وجملة عدد أفراد الأسر المعيشية ١٠.٦٨٧.٤٠٥ مليون فرد بمساحة مقدارها ٩٢٣.٦٣٨ ألف فدان، وأن جملة الحيازات لأكثر من فدانيين وحتى فدانيين ١.٠٦٨.٥٥٧ مليون حيازة، وجملة عدد أفراد الأسر المعيشية ٥.٨١٥.٥٢٣ مليون فرد، ومساحة ١.٣٢٢.١٠٣ مليون فدان، وان جملة الحيازات لأكثر من فدانيين وحتى ثلاثة أفدنة بلغ ٥٣١.٤٠٨ ألف حيازة، وعدد أفراد الأسر المعيشية ٣.٠٥٨.٠١٥ مليون فرد، ومساحة تبلغ ١.١٧٧.٨٩٩ مليون فدان، وجملة الحيازات لكثر من ثلاثة أفدنة وحتى أربعة أفدنه وحتى خمسة أفدنة بلغ ٩٩.٢٧٨ ألف حيازة وعدد أفراد الأسر المعيشية ٦٠٤.٠٨٠ ألف فرد، وجملة المساحة ٤١٦.٩٧٢ ألف فدان ويتضح من البيان الإحصائي للتعداد الزراعي لعام ٢٠١٠ إلى ٩٣٪ من الحيازات وحتى خمسة أفدنة وعدد أفراد أسر المعيشية تبلغ ٩٢٪ من عدد الأسر يجوز ٤٧٪ من المساحة المنزرعة البالغة ٩.٧٣٠ مليون فدان، وان الذين يحوزون ٥٠ فدان فأكثر وهم ٤٦.٥٤٧ ألف فرد ونسبتهم ٠٠١٦.٪ من الأسر المعيشية، يحوزون ١.٦٢٧.٤٠٥ مليون فدان بنسبة تبلغ ١٧٪ مما يوضح شده تمركز الثروة الزراعية وخصوصاً بعد ظهور القطاع العائلي والتمثيل في الشركات في الأراضي الجديدة والتى تمتلك حتى عشرة آلاف فدان ومعظمها لم يلتزم بالزراعة وحولها إلى منتجعات تباع بالمتر وتستهلك المياه وخصوصاً في ملاعب الجولف.

(١) حبيب عايب- المصدر السابق.

وقد ظهرت في التعداد فئتان لم تكن موجودتين وهما ٥٠٠ فدان فأكثر وعدد الحيازات ١٣٣ وجملة عد أفراد الأسر ٧٣٧ والمساحة تبلغ ١٣٨.٢٢٤ ألف فدان،وفئة ألف فدان فأكثر وعدد الحيازات ٥٧ حيازة وعدد الأفراد ٢٧٣ فرداً وبمساحة ٧٥٣.٥٥٧ ألف فدان.

استصلاح الأراضي بعد ثورة يوليو ١٩٥٢

شكلت لجنة تأسيسية لمديرية التحرير، وقامت اللجنة بدراسة فكرة المشروع (مجدى حسنين) وأقرت بإمكان تنفيذه وأوصت الجنة بتشكيل مجلس إدارة وكتبت هذه اللجنة إلى رئاسة الوزراء في ٢١ ماس ١٩٥٣ مذكرة عن التوسع الزراعي بإنشاء مديرية التحرير وجاء فيها« كان لتزايد السكان وعدم مجاراة التوسع الزراعي لحاجياتهم أن انخفضت رقم ما يخص الفرد من ٠.٣٨ فدان سنة ١٩١٧ إلى ٠.٣ فدان سنة ١٩٥٣ مما دعى البلاد لاستيراد الأقوات من الخارج مع ما في ذلك من صعوبات قد تصبح موانع في يوم من الأيام : أي أن اللجنة ارتأت في المشروع أداة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

وعلى ضوء ما تقدم بدأ التفكير في تكوين مديرية التحرير لتشغل مساحة ٦٠٠ ألف فدان تقع بين ترعة النوبارية والطريق الصحراوي مصر – الإسكندرية، وافق مجلس الوزراء في ٢٥/ ٣/ ١٩٥٣ تشكيل لجنة مسئولة برئاسة رئيس الوزراء، وقام مجلس الإدارة بتشكيل ١٣ لجنة متخصصة منها لجنة التخطيط ولجنة الري ولجنة الزراعة ولجنة الطرق ولجنة المباني ولجنة الشئون الاجتماعية.... إلخ.

وصدرت موافقة مجلس الوزراء للبدء في المشروع لاستصلاح عشرة آلاف، ثم زادت الموافقة إلى أربعة وعشرين ألف فدان في ٢٢/ ٦/ ١٩٥٥ وتم إنشاء القرى لخدمة توطين الفلاحين المستفيدين من المشروع، وكانت قرية أم صابر أولى القرى في مشروع مديرية التحرير، وكان تصميم القرية على ٦ أفدانه لتخدم أراضي زراعية مساحها ١٥٠٠ فدان، وكانت قرية أم صابر ٢٣٠ منزلا أعدت لتسكين ٢٣٠ أسرة وأمام المنازل مسجد ومدرسة ومبنى المجلس القروي ومركز

الجمعية التعاونية وسوق وخزان لمياه الشرب وفي أقصى القرية فرن.... وظلت عمليات الاستصلاح وتوزيع الأراضي حتى عام ١٩٦٥ وبلغت ١٤٨.٨٠٠ ألف فدان.

وأنشئت الهيئة المصرية الأمريكية (٢) لإصلاح الريف «إيريس» بموجب اتفاقية بين الحكومتين المصرية والأمريكية في ١٩ مارس ١٩٥٣، وصدر بها قانون رقم ٤٠٨ في ١٨ أغسطس عام ١٩٥٣، أى في نفس وقت بدء إنشاء مديرية التحرير تقريباً، وكان الغرض تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في مصر، على أساس تنفيذ برنامج نموذجي واسع النطاق يهدف إلى رفع مستوى الحياة الريفية بمديريتي البحيرة والفيوم، وتضمن البرنامج ما يلي

١. إصلاح واستزراع حوالي ٨٠.٠٠٠ ألف فدان من الأراضي بمدينتي البحيرة والفيوم.

٢. إنشاء المساكن اللازمة للسكان والخدمات العامة

٣. إسكان حوالي ١٦ ألف أسرة من المزارعين والمصريين بالأراضي المستصلحة (بواقع خمسة أفدنه للأسرة).

وقد انتهى المشروع باستصلاح ٣٦.١٠٠ ألف فدان

المساحات المستصلحة فيما بين ١٩٥٢ و ٢٠٠٣ بالألف فدان

إجمالي الأراضي المستصلحة	المراحل
١٢٧٨.٠	١٩٦٧-٥٢ / ١٩٦٨
٢٩٢.٤	١٩٨٤/٨٣-٦٩/٦٨
١٢.٧	٢٠٠٠ /٩٩-٨٥/٨٤
٢٨.٧	٢٠٠٢-٢٠٠١
١٨.٠	٢٠٠٣-٢٠٠٢
٣٢١٧	الإجمالي

مشروع ترعة السلام واستصلاح سيناء

قدم نظام الرئيس السادات هذا المشروع لأهداف سياسية بامتياز رغم أنه مشروع أمن قومي مصري عربي، وكانت أصول هذا المشروع بدأت مع مشروع تعمير سيناء والذي بدأ عام ١٩٦١ وإنشاء سحارة للمياه بهدف استراتيجي وهو تعمير سيناء وتبدأ سحارة المياه عند قرية سرابيوم بالضفة الغربية للقناة وتصل إلى الضفة الشرقية وإنشاء قرية الأبطال، أو ما أطلق عليها المزرعة الصينية والتى حدثت بها المعركة الشهيرة في إطار معارك ١٩٧٣، وكانت هي جزء من ٢٠٠ قرية مستهدف بناؤها واستصلاح أراضيها لكن توقفت نتيجة لمعركة ١٩٦٧ وأطلق السادات المشروع ومبادراته بتوصيل مياه النيل إلى القدس للحجيج، ولم تقبل إسرائيل الصفقة بسبب ارتباطها بعدم إعادة الحق في القدس المحتلة لأصحابه.

تفاصيل المشروع

يبدأ المشروع بأربعة سحارات مياه عملاقة أسفل قناة السويس شمال مدينة القناة وعند العلامة ٢٨ جنوب بورسعيد لتوصيل ما يصل إلى ٤.٤٥٠ مليون م٣ مخلوطة ٥٠٪ مياه نيل + ٥٠٪ مياه صرف صحي صناعي وباستهداف استصلاح ٤٠٠ ألف فدان ومن بينها ٣٣٠ ألف فدان مستصلح و ٧٠ألف فدان خدمات للمشروع، وتحتاج هذه المساحة إلى ٢.١٠٠ مليار م٣، أما باقي المياه فلا يعلم إلى أين تصل وكان هناك مقصد لمحاولة أن تصل إلى إسرائيل.

المشروع يمتد في الشمال في مناطق ملحية في سهل الطينة ترتفع فيها الملوحة إلى ثلاثة إضعاف ملوحة البحر وتم تقسيم الأراضي إلى ثلاثة أقسام[1].

- ٦٠٪ من المشروع لمشروعات تزيد عن ١٠٠٠ فدان .
- ٢٥٪ من المشروع لمشروعات تزيد عن ٥٠٠ فدان .

(١) تقرير مجلس الشورى- ١٩٩٨.

- ١٥٪ من المشروع لصغار المزارعين وأبناء سيناء والمجندين المسرحين وتتم المزايدة على سعر الفدان

ومن الواضح أن المشروع يتناقض مع أهداف تنمية سيناء في :-

١. إن مسار المشروع في شمال سيناء، رغم أن المخاطر على سيناء تأتي من الوسط وهو مسار المشروع الأساسي الذي بدأ في عام ١٩٦٢

٢. إن المشروع يعتمد على الزراعة للتصدير وليس التوطين، فالتوطين يتم الاعتماد فيه على استقرار أكبر عدد من الأسر بمساحات من خمسة إلى عشرة أفدنه، أما المشروعات الكبيرة فتحتاج إلى عمالة مؤقتة أو دائمة وليس للتوطين والاستقرار.

٣. إن مياه المشروع ملوثة للبيئة والأراضي حيث أن مياه الصرف الزراعي والصناعي لا يتم معالجتها وبها نسب عاليه من الأملاح والمعادن الثقيلة

٤. إن بعض كبار المستثمرين ورغم ما تم صرفه على عمليات الاستصلاح قاموا بتحويلها إلى مزارع سمكية، ضاربين بعرض الحائط كل المخططات الوطنية.

مشروع توشكى نموذج لإهدار إمكانيات وطن

وهو مشروع مؤسس على استغلال مياه النيل بكثافة ومخصصاً لكبار المستثمرين، ويعتبر النقيض لمشروع مديرية التحرير وكذلك الوادي الجديد والذي تم تجهيزه عام ١٩٦٢ واعتمد على استغلال المياه الجوفية بالصحراء الغربية في الواحات الثلاث الكبرى الداخلة والخارجة والفرافرة وبهدف تحسين مستوى معيشة السكان المحليين وزيادة التوطين في المنطقة ولكن أتت حروب ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ليتم إهمال المشروع.

ونتيجة لأن مشروع توشكى يقوم على استغلال مياه النيل بكثافة فإن منافس

شديد لمحاصيل الأرز وقصب السكر وبالتالي هو يضر ضرراً شديداً بمحاصيل الفقراء ومحاصيل تصديريه فضلاً عن قصب السكر تقوم عليه صناعات عديدة.

ومشروع توشكى يقوم على أساس زراعة نحو ٥٠٠ ألف فدان في بيئة صحراوية شديدة الجفاف ويعتمد على توفير ٧٠٠٠م٢ للفدان، وتم توزيع ٤٠٠ ألف فدان نصفهم على مستثمرين عرب، وتم إنشاء محطة رفع للمياه عملاقة تكلفت ١.٤٨٠ مليار جنيه مصري، ويقوم الفرع رقم ١ بخدمة ارض الأمير وعقد الوليد بن طلال لمائة ألف فدان، تنازل عن ٧٥ ألف فدان بعد الثورة وبعد توضيح للشعب مدى الإضرار للشعب بمثل هذه العقود، خير تعبير عن مثل هذه العقود.

وقام وزير الزراعة برصد أوجه الشبه بين مشروعي توشكى ومديرية التحرير قائلاً: أنه استصلح ٥٠٠ ألف فدان وتم بناء ٥٠ قرية ومجتمع عمراني بهدف الخروج من الوادي الضيق ولكن كيف تصرفت الدولة في مشروع توشكى الذي يرمز لعصر مبارك.

عقد البيع بين الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وشركة الملكة للتنمية والتى يمثلها الأمير وليد بن طلال يوضح شكل التصرف الذي قامت به الدولة والذي لا يوصف بأقل من أنه إهدار بشع لثروات مصر، فلقد تم البيع في ١٦/ ٩/ ١٩٩٨ بناء على اعتماد مجلس الوزراء في ١٢/ ٥/ ١٩٩٧ حسب مذكرة وزارة الزراعة .د. يوسف والي بشأن الطلب المقدم من الأمير وليد بن طلال لتخصيص مائة ألف فدان بهدف استصلاحها وزراعتها ويكشف العقد أنه تم بيع الفدان بسعر خمسين جنيهاً للفدان يدفع منها ٢٠٪ عشرة جنيهات. أى مليون جنيه للمائة ألف فدان، والباقي حسب اتفاق الطرفين!!.

ونص العقد على أنه عند سداد باقي الثمن يمنح الطرف الثاني حق الامتلاك المطلق، وتقوم الحكومة بتقديم ضمانات خطية ضد نزع الملكية أو المصادرة للأرض المذكورة وبالإضافة لذلك فإن الأرض لن تكون خاضعة لآية أعباء حكومية أو رسوم وأتعاب أو ضرائب من أى نوع بما في ذلك رسوم التسجيل

ورسوم التوثيق وضريبة الدمغة والضرائب العقارية وضرائب رأس المال المتعلقة بالأرض وملكيتها «هل المصريون لهم مثل هذه الإعفاءات»

وفي المادة التاسعة نص على أن الأمير وليد بن طلال لن يكون خاضعاً في أى وقت لأى قيود إدارية أو أى شكل من أشكال الحظر وذلك بحقه في التأجير من الباطن أو التقسيم الجزئي أو بيع الأرض، ولكن يكون خاضعاً لضرائب إعادة بيع الممتلكات أو أية رسوم أخرى أو ضرائب ترتبط بتأجير الأرض أو تقسيمها «هل هذا ينطبق على المصريين في وطنهم في حالة بيع أو تأجير أراضيهم»

والعقد يسمح لشركة وليد بن طلال باستخدام أى وسائل الري ومعدات يراها مناسبة له حتى ولو كانت غمرا، كما تلتزم الدولة بتوصيل ٧٠٠م٣ سنويا للفدان وذلك عند نقاط التوزيع على امتداد القنوات الثانوية . أى أن هذه الكمية لا تدخل فيها نسبة البخر والتى تصل إلى ٤٠٪ في تلك المنطقة شديدة الحرارة، أى أنه سوف يتم توصيل أكثر من مليارم٣ سنويا للمائة ألف فدان وبسعر متوسط للفدان ٣١٠ جنيهات سنويا ثمنا للمياه، وذلك مقابل قيام الدولة حسب المادة الرابعة من العقد بإنشاء فرع رقم «١» بتكلفة تصل إلى حوالي ٣٧٠ مليون جنيه تقريباً حيث أن محطات طلمبات مبارك والتى تتكلف ١٤٨٠ مليون جنيه ستغذى أربعة أفرع من بينها الفرع رقم «١» وتوفير المضخات الضرورية وهيكل البنية الأساسية الأخرى ويتم توفير هذه المياه بمعدلات قصوى للتدفق تحدد من قبل الطرف الثاني. شركة وليد بن طلال وعلى أن تكون الدولة مسئولة عن تشغيل وصيانة قناة الشيخ زايد الفرع رقم «١».

كما أنه طبقاً للمادة الثانية يكون للشركة وليد بن طلال حرية الوصول إلى المياه السطحية أو الجوفية بالإضافة للمياه السابقة المتوفرة على أرض المشروع بدون ثمن وكذلك تلتزم الدولة بتزويد شركة وليد بن طلال بمياه إضافية تكفى للاحتياجات المحلية والصناعية بالكميات والمواصفات التى يتعين الاتفاق عليها.

وفي ملحق العدد تمنح الحكومة شركة وليد بن طلال إعفاء شاملاً وكاملاً من جميع الضرائب والأتعاب والرسوم أو ما يعادلها ومنها ضريبة الشركات والرسوم الجمركية ورسوم الخدمات ولا تقتصر الإعفاءات على شركة المملكة« وليد بن طلال» بل تشمل المقاولين الذين ينفذون المشروع وموظفي الشركة ويستمر الإعفاء عشرين سنة تلي سنة الإنتاج كل عشرة ألف فدان أى يمكن أن يستمر هذا الإعفاء مائتى عام!!.

كما تقوم الحكومة وعلى نفقتها بتوفير شبكة توزيع كهربائية ضرورية لتلبية متطلبات المشروع بالكامل وذلك لتشغيل المضخات اللازمة لمياه الري واستخدامها لأغراض عمرانية وصناعية وتكون تكلفة الكهرباء المدفوعة من شركة وليد بن طلال مساوية لأقل معدلات مدفوعة من المستخدمين في مصر من مصريين أو غير مصريين.

ولشركة وليد بن طلال الحق في تصريف مياه الري أو أية مياه جارية في منخفض توشكى أو أى منخفض آخر من اختيار الشركة «دون الاهتمام بخطورة ما يمثله ذلك من تلوث للمياه والتى تعتبر أنقى أنواع المياه في مصر»

أما أخطر ما في العقد فهو السماح لشركة المملكة وليد بن طلال في الحق غير المقيد في اختيار أنواع المحاصيل وتشكيلاتها الوراثية المتنوعة وبدون الحصول على موافقة رسمية مسبقة أى أن تدخل مصر أية أصناف مهندسة وراثياً ودون علم أى مسئول ورغما عن أى قانون في مصر موجود أو سوف يتم إقراره لاحقا.

وكذلك بدون أى قيود أو شروط تتعلق بالحجر الزراعي يكون له حق غير مقيد في استيراد أى فصائل أو أنواع نباتات أو بذور أو حيوانات أو أية مدخلات أخرى. هرمونات أو مبيدات محظورة في مصر . مطلوبة دون موافقة رسمية . أى يمكن زراعة البانجو أو القطن قصير التيلة أو الدخان وكأن هذه المنطقة ليس لها علاقة بالوطن حيث أن الحجر الزراعي هو حاجز لحماية الوطن من بشر وهواء وتربة من أية أمراض أو حشرات أو حيوانات ضارة للإنسان أو البيئة.

وهذا العقد يجعلنا نتساءل:

هل الامتيازات التى قدمتها الحكومة لشركة وليد بن طلال قدمت للشركات والهيئات المصرية والمستثمرين في توشكى أو بالأحرى يتساوون على أرضهم بالأمير وليد بن طلال؟.

هل هذا العقد يسهم في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للوطن في انتقال السكان وزيادة فرص العمل وزيادة حصيلة الضرائب السيادية، في ظل استقطاع كل هذه الأموال والاستثمارات للمشروع وكل هذه الإعفاءات على الجهة المقابلة؟

وهل يمكن لأي حكومة أن تتنازل عن حقوق الشعوب في الدفاع عن حدودها المتمثلة في الحجر الزراعي أو ليست هناك حقوق للشعب غير قابلة للتنازل عنها.

أوليست هناك وسيلة لمنع الحكومات ومحاسبتها على إهدارها الثروات بهذا الشكل من السفه.

نماذج أخرى لاستصلاح الأراضي

في ملحق الأهرام (الثورة الخضراء) عدد ٢ فبراير ٢٠١٤ تفاصيل زيارة وزير الزراعة للشركة المصرية لاستصلاح الأراضي بجنوب منخفض القطارة بمساحة ١٤ ألف فدان، وقامت الشركة – حسب إعلانها – بإنشاء شبكة طرق تمتد نحو ١٠٠ كيلومتر وتشغيل ٢٠٠ بئر، وانتهت الشركة من زراعة ٤ ألاف فدان بالجوجوبا وكلف الوزير بعثة من خبراء مركز بحوث الصحراء قبل الزيارة بأيام، وتحدث مهتماً في إعداد دراسة شاملة عن منطقة المفرة – أرض المنطقة – وأوضحت الدراسة أن المنطقة ترتفع ٤٠م فوق سطح البحر والمياه الجوفية نسبة الملوحة بها ٤٣٠٠ جزء في المليون وهي المتاخمة للواحة، ومياه الواحة نسبة الملوحة بها ١٠٠٠ جزء في المليون، وجمعية الرواد لضباط الشرطة بالخارجية ومساحتها ٢٥ ألف فدان. ولكن هذا نموذج آخر للزراعة، وتكريس الموارد

المحدودة من أرض ومياه للتصدير في ظل أزمة الغذاء وغاب بعد آخر وهو التخطيط الشامل من أجل رفع إمكانيات الوطن بموارده ولأبنائه وهذا الفكر حتى الآن وبعد ثورة رفعت شعار العيش والحرية والعدالة الاجتماعية .

وكشف وزير الزراعة عن تقدم المباحثات مع البنك الدولي وعدد من الجهات المانحة حول إنشاء كمشروع ترعة غرب الطريق الصحراوي التى تستهدف زراعة نحو ٢٥٠ ألف فدان في الصحراء باستغلال مياه النيل بقروض ميسرة من البنك الدولي والعديد من الجهات المانحة، وقال خلال لقائه بلجنة الزراعة بجمعية رجال الأعمال المصريين أن المشروع الجديد يهدف إلى توصيل المياه مباشرة إلى هذه الأرض التي سيقوم القطاع الخاص بزراعتها، وأوضح أنه يجرى بحث آلية سداد قيمة القرض، خاصة أن المستفيدين مجموعة كبيرة من القطاع الخاص، مشيراً إلى موافقة وزارة الري على توصيل مياه النيل مباشرة إلى الترعة، وأوضح أن إستراتيجية مصر الزراعية حتى عام ٢٠٣٠ تستهدف زراعة ٥ ملايين فدان تعتمد في المقام الأول على القطاع الخاص بنسبة مشاركة لا تقل عن ٦٥٪ وكان وزير الزراعة في نفس الوقت قد دعى عدد من المستثمرين للمشاركة في المزادات التى تقيمها وزارة الزراعة، فقال أحد المستثمرين أن ما يعرض في حدود ٦٠٠ فدان للقطعة الواحدة، والمستثمر الواحد يحتاج ليس أقل من الفى فدان للزراعة من أجل التصدير!!![1] .

الزراعات المهندسة وراثياً

ظهرت كأداة أساسية[2] شكلت تهديدًا للفلاحين وصغار المزارعين وذلك لأنها تؤدي للقضاء على المزارع الصغيرة وإخراجها في العملية الإنتاجية لصالح المزارع الكبيرة وتمثلت هذه الأداة في النمو المتسارع لصناعة الهندسة الوراثية،

(١) الأهرام ٢٥/ ١/ ٢٠١٤.

(٢) والدن بيللو – حروب الغذاء صناعة الأزمة – المركز القومي للترجمة – ترجمة خالد الفيشاوي – الطبعة الأولى ٢٠١٢

حيث تمكنت الشركات الكبرى من خلال تعزيز حقوق الملكية الفكرية من السيطرة على بذور الفلاحين وغيرها من الأسمدة والمبيدات اللازمة للزراعة، واعتماد الشركات العابرة للقوميات على البذور الهجين وهي البذور التي لا يمكن للمزارع إعادة إنتاجها وفي الواقع كتبت التكنولوجيا الحيوية شهادة وفاة الفلاحين.

وقبل الانهيار الاقتصادي العالمي الكبير الذي بدأ منتصف عام ٢٠٠٧، كانت النظم الزراعية في كل أنحاء العالم تندمج على نحو سريع في نظام الإنتاج من أجل التصدير، وهو النظام الذي تسيطر عليه المزارع الكبيرة وحيث كانت تكنولوجيا الهندسة الوراثية تتقدم بشكل مستمر في مزارع شركة مونساتو الأمريكية متعددة الجنسيات،صاحبت هذه الاتجاهات عملية إلغاء التعريفات الجمركية والعوائق الأخرى غير الجمركية.

يقدر بعض الخبراء أن كل مشكلات الزراعة في أفريقيا لعدم الدخول في إنتاج المزروعات المهندسة وراثياً[1] في حين أن للحكومات الأوروبية أيضا مخاوف من الزراعة القائمة على تكنولوجيا الهندسة الوراثية، وهى مخاوف تجريبية تقوم على أسس واقعية، وحتى المدافعين عن هذه التكنولوجيا واستخداماتها في الزراعة غير قادرين على الحد من مخاوف الآثار غير المتوقعة للأغذية المعدلة وراثياً على البشر، والآثار البعيدة للمحاصيل المهجنة وراثياً على التنوع البيئي، وتزيد المخاوف القائمة بالفعل من هيمنة منتج زراعي وحيد واختفاء بقية الأصناف من المنتج نفسه (حيث كان يوجد أكثر من ١٤٠ ألف صنف أرز في آسيا تختفي تدريجياً) على سبيل المثال.

وقد أعلن الاتحاد الدولي للمعرفة الزراعية والعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية الذي ترعاه وتموله جهات عديدة منها وكالات الأمم المتحدة البنك الدولي، أعلن عن رفض الموافقة على المحاصيل المهجنة وراثياً، وأكد على

(١)والدن بيللو – مصدر السابق.

ضرورة التريث، وأخذ الشكوك المتعلقة بآثارها البيئية والصحية بعين الاعتبار.

إن جزء من المشكلة في أفريقيا يكمن في تفكيك مراكز الأبحاث الممولة من الميزانية العامة، وهذا التقدير كان نتيجة لسياسات التكيف الهيكلي المقرة من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التى تحرم الزراعة من دعم الدولة.

وفي معرض الدفاع عن الزراعات المهندسة وراثياً في ورقة قدمتها إلى مؤتمر الاقتصاديين الزراعيين الثاني والعشرين (١٢-١٣ نوفمبر ٢٠١٤) أ.د/ هنية الإتربي رئيس البنك القومي للجينات، والرئيس السابق لمعهد بحوث الهندسة الوراثية، تتحدث الزراعات المهندسة الوراثية ومنذ أول تطبيق لها في عام ١٩٩٦ لم يظهر لها أى أثر سلبي من زراعتها بل كان هناك زيادة في إنتاجية هذه المحاصيل مع التقليل من استخدام المبيدات، وأن هناك مساحة بلغت ١٧٥ مليون هكتار (٤٣٣ مليون فدان) عام ٢٠١٣ تزرع في ٢٧ دولة منها ١٩ دولة نامية ومنها دولة عربية هي السودان، والولايات المتحدة تتصدر قائمة البلدان التى تزرع المحاصيل المحورة وراثياً (١٧٠ مليون هكتار) تمثل ٤٠٪ من المساحة الكلية المنزرعة يليها البرازيل والأرجنتين والهند وكندا وهذه البلدان تزرع ٩٥٪ من المساحات المنزرعة بمحاصيل مهندسة وراثياً، وأهم المحاصيل المهندسة وراثياً بالنسبة لمساحة كل محصول على مستوى العالم نجد ٧٩٪ من فول الصويا، ٧٠٪ من القطن (قصير التيلة)، ٣٢٪ من الذرة الشامية، ٢٤٪ من الكانولا.

وفي نهاية الدراسة تطلعت إلى أن تلحق مصر بقطار التكنولوجيا الحيوية وتوطينها في جامعاتها ومراكزها البحثية والغريب في الأمر أن هناك تجربة استمرت مدة من الزمن بين أروقة المركز وكانت القائمة على رئاسته هي الدكتورة هنية الإتربي أعوام ٢٠٠٦- ٢٠٠٩ مع شركة مونسانتو الأمريكية العملاقة لزراعة صنف ذرة يسمى عجيب GY وتم عمل مؤتمر تعريفي للصنف حاضر فيه دكتور من زراعة الإسكندرية حول مميزات الصنف وتشارك المؤتمر رجال مديريات الزراعة على مستوى الجمهورية ورجال الإعلام، لمعرفة كيفية عمل الصنف في

تلافي إصابات حشرية مما يقلل من استخدام المبيدات وبالتالي زيادة الإنتاجية، وارتفع صوت يهاجم المشروع من أحد الإعلاميين بجريدة كبرى وفوجئ الجميع بقيام عدد من رجال المعهد بالالتفاف حوله لإسكاته حيث أتضح أن الظرف الذي قدم له لم يعجبه وتم زيادته فوراً.

وعلى أرض الواقع وفي محافظة الإسماعيلية تم عمل ٦ حقول تجريبية، وثبت أنها لم يكن لها أى زيادة معنوية في إنتاجية المحصول، ولكن لا يعلم أحد حجم الضرر الذي نتج عن انتقال حبوب اللقاح للصنف المهندس وراثياً على الأصناف المحلية وخصوصاً أن التجربة شملت معظم أنحاء مصر، وفي فيلم وثائقي بالفضائية الفرنسية رقم ٥ أظهرت أن صنف من اللفت مهندس وراثياً تم تجربة أحد أصنافه وجد تأثيره على بعد ١٠٠ كيلو من مكان التجربة.

وفي تصريح لرئيس مركز البحوث الزراعية[١] قال أن إستراتيجية الاكتفاء الذاتي من الحبوب حتى ٢٠٢٠ لا تعتمد على ما توصلت إليه أبحاث وتجارب الهندسة الوراثية في هذا المجال، إلا أنها مع ذلك تضع في حسبانها كل الاحتمالات، وقال رئيس مركز البحوث أن هناك صنفاً واحداً فقط من الذرة الصفراء مهندس وراثياً تم السماح بتداوله في السوق بالفعل ويستخدم كعلف حيواني، والمهم أنه لا توجد رقابة على نوعية الاستخدام ولا إشارات دالة على المنتج لاستخدامه كعلف حيواني، وفي النهاية أن العلف الحيواني الذي يتحول إلى بروتين حيواني سواء في الماشية أو الدواجن لم يتم تقدير المخاطر المحتملة له.

وقال نائب رئيس مؤسسة القمح الأمريكي[٢] أن مصر تحتاج إلى الهندسة الوراثية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح، واستند نائب رئيس المؤسسة إلى أن المزارعين يقبلون على زراعة محاصيل أخرى تحقق لهم أرباحا مقارنة بارتفاع تكلفة زراعة القمح، ودعا العديد من خبراء مؤسسة القمح الامريكي إلى الاعتماد

(١) الأهرام ٢٠/ ١٠/ ٢٠١٠

(٢) الشروق ١٨/ ١٠/ ٢٠١٠.

على الزراعة المعدلة وراثيا لتحقيق تكاليف الإنتاج، وبقى أن نعلم أن الاعتماد على القمح المهندس وراثياً له مخاطر عديدة :-

أولهم: انه يتم الاعتماد على أصناف خارجية وهذا يجعلنا تحت سيطرة شركات البذور وخصوصاً شركة مونسانتو الأمريكية التى تسيطر على ٨٠٪ من سوق التقاوي المهندسة وراثياً.

ثانيا:-أن هذه الأصناف لابد أن يتم شراؤها كل عام حتى تعطي نفس الإنتاجية، وليست مثل التقاوي المحلية.

ثالثا: لم يتم تقييم المخاطر المحتملة على الأصناف والبيئة نتيجة لزراعة تلك الأصناف.

رابعا: أن انتشار الأصناف المهندسة وراثياً يقضى تدريجياً على الأصناف المحلية وتدهورها مما يؤدي إلى السيطرة على بنوك الجينات المحلية للمزارعين واعتمادهم المتزايد على الأصناف المهندسة وراثياً والأجنبية مما يؤدي إلى انكشاف الأمن الغذائي للبلدان لصالح الشركات المتعددة الجنسيات.

الغريب في الأمر أن هذه المحاصيل تزرع بشكل رسمي في مصر منذ عام ٢٠٠٨ حينما أعطى الوزير نفسه تصريحا لشركة مونسانتو ووكيلها المصري فاين سيدس الحق في زراعة الذرة المعدلة وراثياً في المحافظات، ثم إصدار قرارا إلى كل منافذ الحجر الزراعي بعدم دخول أية محاصيل مستوردة من الخارج وبخاصة القمح والذرة وفول الصويا إلا بعد فحص عينات الشحن في معامل وزارتي الزراعة والصحة[1].

يبقى أنه بسؤالى عن وجود معمل للكشف عن الأصناف المهندسة وراثياً (ديسمبر ٢٠١٤) قيل انه غير موجود في المنطقة رغم انه لا يتكلف سوى مليون دولار. ونقلت عن الوزير وكالة أنباء الشرق الأوسط أن الواردات الزراعية

(١) الحياة ١٣/٨/٢٠٠٩.

المصرية يجب أن تحصل على شهادة بلد المنشأ تفيد بخلوها من المواد المعالجة باستخدام الهندسة الوراثية، وان هذه القاعدة ستطبق أيضا على الصادرات المصرية، والمهم في الأمر أن الذرة المهندسة وراثياً كانت تأخذ تصريح من وزير الزراعة يوسف والي منذ عام ٢٠٠٠ لكى تزرع في منطقة الشباب التابعة لمحافظة الإسماعيلية وبسؤال الوزارة عند اكتشاف الموضوع رفضت الوزارة الرد، وأيضا أن قرار الوزير في أغسطس ٢٠٠٩، وتصريح رئيس مركز البحوث بالاعتراف بالزراعة واستخدامها في التغذية الحيوانية في ٢٠١٠ اى بعد عام كامل من تصريح نفس الوزير أمين أباظة، ويبقى أن هذا التصريح يمنع الزراعة أو دخولها كان موجها للخارج حيث أن الاتحاد الأوروبي منع دخول الأصناف المهندسة وراثياً، وأغلب الصادرات المصرية تتجه لأوروبا.

وتبقى نقطة في حاجة إلى توضيح حيث أن حوالي ٤٠٪ من القمح الذي تستورده مصر من أمريكا أغلبه مهندس وراثياً، وفول الصويا وزيتها معظمه مهندس وراثياً، وزيت الكانولا المستورد من كندا أغلبه مهندس وراثياً، من الذي يقول إن المستوردين المصريين يستوردون هذه الأصناف غير المهندسة وراثياً وهي الأقل سعراً في الأسواق، وخصوصاً أنه في تقرير للحكومة الأمريكية[1] عن السياسة القومية للتكنولوجيا الحيوية (الهندسة الوراثية)، رأى أنه لا ينبغي المبالغة في المخاطر التي تنتج من الكائنات الحية التى عولجت بهذه التكنولوجيات، وفي ٢٦ مايو ١٩٩٢ أعلنت الإدارة الأمريكية أن المواد الغذائية التى تم تعديلها جينياً لن تحتاج إلى تصريح خاص أو تستلزم وضع بطاقة خاصة قبل تسويقها لأنها لا تمثل خطورة محددة من ناحية أمانها الحيوي.

والواقع أن موقف العالم العربي من القمح المعدل وراثياً كان مؤثرًا في ارتفاع صناعة القمح في أمريكا الشمالية[2] بتأخير استغلاله التجاري منذ العام ٢٠٠٤

(١) مجلة رسالة اليونسكو – يونيو ١٩٩٤.

(٢) الحياة ٦/ ٧/ ٢٠٠٩.

ذلك لأن العالم العربي مستورد عالمي كبير للأغذية خصوصاً الحبوب، وقد أظهرت دراسات مستقلة أن الكثير من منتجات الكائنات المعدلة وراثياً المستوردة في أسواق البلاد العربية غير مصرح بها وغير معرفة، وتشمل الذرة الصفراء والأرز طويل الحبة وفول الصويا وزيته.

ويجب توضيح أن الكائنات المهندسة وراثياً تمثل كائنات تغيرت[1] بها المادة الوراثية بطريقة علمية بنقل بعض الجينات المنتقاة من المادة الوراثية لكائن حي إلى كائن حي آخر

وتتركز عملية التحور الوراثي عالميا في أربعة حاصلات أساسية وهي فول الصويا والذرة والقطن وزيت الكانولا، ثم بنجر السكر ومن الخضروات البطاطس والباذنجان واللوبيا والطماطم ومن الفاكهة الموز والبابايا والتفاح والموالح.

وقد أثار صنف الذرة الذي خضع للتحور الوراثي ضجة مؤخراً عالمياً، ويزرع في مصر على مساحة ١٠٠ ألف فدان منذ أكثر من سبع سنوات، وصفته المقاومة للإصابة الحشرية، وقد أدت زراعة هذه الأصناف في البلدان الأوروبية إلى فقدان كبير في النحل الذي تغذى على حبوب لقاح الذرة كما أدى إلى موت نوع من الفراشات تسمى الفراشة الملكية عريضة الأجنحة، بالإضافة إلى سموم وأورام بالمواشي والحيوانات التى تغذت عليها، هذا الأمر أدى إلى صدور حكم من أحدى المحاكم في فرنسا بإيقاف زراعة هذا الصنف مع تعويض فرنسا ماديا، وصور تقرير من هيئة البيئة بالولايات المتحدة وثالث من باراجواى بتسببه في تلوث الترع والمجاري المائية، ووجود سمومه بهذه المياه بما يهدد حياة الإنسان والحيوان التى يمكن أن تشرب من هذه المياه، كما أن هناك أيضا مشكلة زراعة الذرة المحورة وراثياً في مصر بجوار أنواع الذرة المصرية والهجينة لاحتمال انتقال حبوب اللقاح عن طريق الرياح والحشرات، كما يمكن أن تنتقل إلى الأرز

(١) الأهرام – ١/ ٤/ ٢٠١٢ – المحاصيل المهندسة وراثيا الخطر القادم د. نادر نور الدين.

وعباد الشمس والقطن والخضروات الصيفية وتحدث عوارض غير مفهومة أهمها اختلاط الأجناس.

أما البطاطس الناتجة بالتحور الوراثي فتطرح باسم[1] (الأمفلورا Amflora) وتقوم مصر بمعاملات تحور وراثي عليها طبقا لتقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام ٢٠١٠، وقد يكون هذا السبب في منع روسيا ودول الاتحاد الأوروبي لاستيرادها البطاطس من مصر بعد قرارهم بحظر استخدامها لطعام الإنسان وقصر استخدامها على الأغراض الصناعية فقط (النشا)، حيث يتسبب البطاطس المحورة وراثياً في حدوث تغييرات على الجهاز الهضمي وهي سامة لجميع الثدييات وليس الإنسان فقط وقد اجتاحت أوروبا موجات من النقاش أثر سماح الاتحاد الأوروبي بزراعة بعض النباتات المعدلة وراثياً كالبطاطس (امفلورا Amflora) التى تنتجها شركة باسف BASF الألمانية، ونوع من الذرة يحمل اسم (مون ٨٦٣ mon) وتنتجه شركة (مونسانتو Monsanto) الأمريكية عملاق شركات إنتاج الأنواع المعدلة جينياً، ويندرج النوعان ضمن منتجات يشار اليها باسم (كائنات معدلة جينيا GMO)، ويعود جزء من النقاش إلى شكوك في مدى صلاحية المنتجين للاستهلاك بشرياً، خصوصاً أن بعض التجارب المخبرية على الذرة مون ٨٦٣ أكدت أنها ترفع نسبة الإصابة بسرطانات الجهاز الهضمي، فيشير إلى مادة النشا الموجودة في البطاطس امفلورا بأنها تستخدم لصناعة الورق وعلف الحيوانات وفي المقابل استمرت سويسرا في العمل بقرار تعليق السماح بالزراعات المعدلة جينياً وتجارتها وأيدت السويد وتشيكا القرار. (الحياة ١٦/ ١٠/ ٢٠١١).

ولقد صدر حكم محكمة كانساس سيتي في الولايات المتحدة في ٣٠/ ١١/ ٢٠١٠ بتقليع وتدمير جميع زراعات بنجر السكر المحورة وراثياً لمقاومة فعل مبيدات الحشائش بسبب تسبب زراعته في تفشي الحشائش العملاقة

(١) المصدر السابق.

المقاومة لفعل المبيدات، وأدى تناوله في الهند والفلبين إلى الإصابة بالسرطان وأورام منتشرة في جميع أجزاء الجسم والفشل الكبدي والكلوى وقد سحبت أوروبا الطماطم المحورة وراثياً ومنعت تداولها، والغريب في الأمر أن الأبحاث العلمية أثبتت أن استخدام النباتات المحورة وراثياً والمقاومة للحشرات لم تقلل من كمية المبيدات المستخدمة بل زادت كمياتها المستخدمة في الولايات المتحدة بنسبة ٢٦٪ في عام ٢٠١١ .. ومن الأهمية أن توضح[١] أن نسبة ٩٥٪ من فول الصويا الذي نستورده مهندس وراثياً خاصة في أمريكا والأرجنتين والبرازيل، ونأكل زيته وتدخل منتجاته في جميع مصنعات اللحوم، وبالمثل أغلب القطن قصير التيلة المنتشر في مصانع الكويز، وكل الكانولا في كندا محمورة، كما أن الطماطم في الأردن وإسرائيل محوره وراثياً، ومصر تستورد سنوياً نحو ٥ ملايين طن من الذرة الصفراء الجزء الأكبر منها مهندس وراثياً والمستوردون يعلمون ذلك أيضاً.

كما أن أهم المخاطر الصحية احتمالات الإصابة بالسمنة والحساسية[٢] سواء في الكائنات الميكروبية الدقيقة والحاصلات الزراعية واللحوم والدواجن، بالإضافة إلى احتمالات اكتساب الميكروبات الممرضة للإنسان والحيوان مقاومة للمضادات الحيوية، وفيما يتعلق بالبيئة توجد مخاوف من النتائج التى يمكن أن تترتب على نقل الجينات الوراثية من كائن لآخر ومدى ثبات هذه الموروثات ومخاطر ذلك عند انتقالها إلى الكائنات غير المستهدفة واكتساب الآفات للمقاومة، ويوجد تخوف في بعض البلدان العربية من تلقي هذه النوعية من الأغذية المحددة وراثياً، والتى قد تظهر أضرارها على الأجيال التالية، وأن بعضها يظهر بعد مرور أكثر من عشرين عاماً، كما هو الحال في سرطان وأورام المهبل التى ظهرت على الفتيات في سن من ١٥ – ٢٠ عاما بعد إنجابهن من أمهات تلقين هرمونات محضرة بالتحور الوراثي.

(١) المصدر السابق.

(٢) الأهرام ١١/ ٣/ ٢٠١٢ – المخاطر المحتملة للأغذية المهندسة وراثياً – د. نادر نور الدين.

ومن المسائل شديدة الأهمية التى تهم الدول النامية[1] أن مسألة استخدام المادة الجينية من نباتات من هذه البلدان وتستخدم بواسطة شركات للبذور وقطاع خاص في البلدان الصناعية بغرض الربح فقط، ونظراً لأن أغلب أبحاث التكنولوجيا الحيوية في البلدان الصناعية يقوم بها القطاع، وهذا القطاع الخاص يعتمد على البلدان النامية في الحصول على المواد الجينية (الأصناف النباتية) فإن المسائل المتعلقة بأنظمة البراءات والتعويض المالي محور اهتمام عالمي واسع ولكنه لم يصل إلى نتيجة.

والجدير بالذكر أن مصر نتيجة للأصناف المهندسة وراثياً والهرمونات والمبيدات والمياه الملوثة يصاب مائة ألف مريض جديد بالسرطان سنويا[2]، ويتلقون العلاج بالمعاهد والمراكز القومية للأورام لاستكمال العلاج الذي تتراوح تكلفته للمريض الواحد ما بين ٢٥٠ ألف ومليون جنيه سنوياً حسب نوع المرض وتتضاعف حالات زرع النخاع، وأكثر السرطانات شيوعاً الكبد والرئة والمثانة للذكور، والثدي في الإناث، أما سرطانات الدم والغدد الليمفاوية والقولون وحالات زرع النخاع فهي متفاوتة ويرجح دكتور مصري في الكبد أسباب زيادة نسبة سرطان الكبد في مصر إلى ثلاثة عوامل وهي انتشار فيروس C بنسبة عالية وملوثات البيئة ومخلفات المصنع والمبيدات الحشرية والمسرطنة وانتشارها في الريف المصري وشاركت ٦٥٠٠ شركة في أكبر معرض للغذاء[3] في مدينة كولون، ولم تتوقف المظاهرات السلمية من جانب حركة السلام الأخضر عن التجمهر أمام أبواب المعرض.

احتجاجا على ما يمارسه صناع الغذاء من استخدام تقنيات علمية لم يتم التأكد منها حتى الآن محذرين من تأثيرها على صحة الإنسان طوال القرن.

(١) مجلة رسالة اليونسكو – يونيو ١٩٩٤ – بقلم مونكومبوسامبا سيتان – عالم هندي.

(٢) الأهرام – ٢٧/ ١/ ٢٠١٤.

(٣) العالم اليوم ١/ ١١/ ١٩٩٧.

القطن

رغم أن القطن المصري على مدى أكثر من قرن كان صناعة وطنية بامتياز حيث نجحت مصر في إنتاج بذوره وتطوير زراعته، وهو محصول متوسط الاحتياجات المائية وأرض متوسطه الخصوبة وكثيف العمالة في العمليات الزراعية والجمع، وكثيف العمالة في تصنيعه حيث تشغل الصناعات النسيجية ٣٥٪ من عمالة الصناعة ونجحت في الاستفادة من مميزات القطن المصري فائق الطول والطويل.

ولكن نجح المشروع الأمريكي لبرنامج إعادة صياغة السياسات الزراعية في خصخصة أنشطة القطاع الزراعي في مجال القطن والأرز وقصب السكر وهي المحاصيل الإستراتيجية المصرية، وفي مجال القطن كانت العناصر المفصلة للبرنامج.

- مراجعة برنامج توزيع غزل القطن (المصري) على مصانع النسيج، وحصول المصانع على غزل القطن بالأسعار الحرة (إلغاء الدعم على القطن المصري).

- السماح للقطاع الخاص باستيراد الكميات المناسبة من القطن دون أى عوائق (منافسة الأقطان الأجنبية الرديئة للقطن المصري).

- خفض التعريفة الجمركية لاستيراد القطن الشعر من ٣٠٪ إلى ٥٪ (رفع الحماية الجمركية عن القطن المصري).

- توجيه المزارعين نحو فائدة زراعة القطن قصير الموسم (تدمير التراكيب الوراثية للقطن المصري بالخلط).

- خصخصة خمس شركات من الشركات الخاصة بغزل القطن وهي شركات (كابو – ستيا – مصر المحلة – شبين – يوتراب) حتى لا يجد القطن المصري فرصه في غزله محلياً.

وقد احتل القطن المصري مكانة متميزة في الاقتصاد المصري لفترة طويلة[1]، وذلك لتعدد استخداماته على كافة المستويات، فلقد كان المحصول النقدي الأول للمزارعين، وعليه تقوم صناعات الحليج والغزل والنسيج والصابون والصباغة والتجهيز والأعلاف الحيوانية، كما ظل القطن المحصول التصديري الأول، كانت قيمة صادراته تمثل النسبة الأكبر من قيمة الصادرات الزراعية ومن قيمة الصادرات الكلية.

وكانت مساحته خلال الثمانينيات تصل إلى نحو مليون فدان تقريبا، وخلال عام ٢٠٠٠ وصلت المساحة إلى نحو ٦٥٥ ألف فدان ثم في عام ٢٠٠٩ لنحو ٢٨٠ ألف فدان، وكان القطن محصول عائلي تشارك الأسرة جميعها في الزراعة وحتى الجمع، ونتيجة لتعديل قانون العلاقة بين المالك والمستأجر ٩٦ لسنة ٩٢ ارتفعت تكاليف الزراعة وعلى رأسها الإيجار والأرض، وأصبح العائد مبلغًا ضئيلًا للغاية.

وفي عام ١٩٩٨/ ١٩٩٩ قامت مصر[2] بتصدير نحو ١٠٩ ألف طن مقابل ٦٣ ألف طن للولايات المتحدة وكانت صادرات مصر تمثل نحو ٤٦٪ من إجمالي صادرات العالم من الأقطان فائقة الطول والممتازة، وكانت صادرات الولايات المتحدة تمثل نحو ٢٧ ٪ فقط، وفي عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ كانت صادرات مصر نحو ١٠٠ ألف طن مقابل ١٥٢ ألف طن للولايات المتحدة، وبلغت نسبة صادرات مصر نحو ٢٨٪ مقابل ٤٣٪ للولايات المتحدة .

وتشير تلك الأرقام أن الطلب على الأقطان فائقة الطول والممتازة المصرية والأمريكية يزداد حيث ارتفع من ٢٣٦ ألف طن عام ١٩٩٩ إلى ٣٥٤ ألف طن

(١) د. إمام الجمسى – ندوة أزمة القطن المصري – الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي – يوليو ٢٠٠٩.

(٢) د. إمام الجمسى – ندوة أزمة القطن المصري – الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي – يوليو ٢٠٠٩.

عام ٢٠٠٨، وأن مصر خسرت خلال تلك الفترة نحو ١٨٪ من نصيبها في سوق الأقطان الطويلة والممتازة.

ومن أهم أسباب خسارة مصر في سوق تصدير الأقطان فائقة الطول هو الدعم الأمريكي للقطن وهي سياسة واضحة للحكومة الأمريكية، حيث يمثل السعر المزرعي الأمريكي نحو ١٨٥٪ من السعر العالمي[١] وتقدم الولايات المتحدة لزارعي القطن دعماً قدره ٣٣سنتاً لكل رطل قطن، ونتيجة لهذا الدعم تنخفض أسعاره عاماً بعد عام مما يلقى بالملايين من المزارعين في الدول الأقل نمواً في دائرة الفقر، ففي أفريقيا يعيش من ١٥ – ٢٠ مليون نسمه على القطن في أربع دول من أفقر الدول في العالم وهي بنين ومالي و تشاد و بوركينا فاسو[٢]، وتصل عوائد تصديره إلى ٩٠٪ من دخول هذه الدول، حيث أن نوعيته المتميزة تجعله أحد القطاعات القليلة القادرة على المنافسة عالمياً، ولكن تتعرض زراعة القطن إلى القتل العمد على يد الولايات المتحدة التى تدفع إلى ١٥ ألف منتج من عمالة القطن بها دعم قيمته ٥ مليار دولار، تمثل ضعف مجموع الدعم الممنوح للقطن عالمياً،

وهذا الدعم من ورائه أيضا الاتحاد الأوروبي مما يساعد على إغراق الأسواق العالمية بإنتاج وانخفاض الأسعار وتدهورها، مما أدى إلى فقد دولة مالي ٤٣ مليون دولار عام ٢٠٠٤ بسبب هذا التدهور، وقد نجحت الدول الأربع من فرض ملف القطن كملف مستقل في منظمة التجارة العالمية منذ مؤتمر كانكون نظراً للطابع الإنساني، وقد رفضت مصر وبتأثير من المعونة الأمريكية والأوروبية من الانضمام للدول الأربع، ورغم تأثر مصر أكثر من كل الدول الأربعة من هذا الملف مما أدى إلى تدهور زراعة القطن وما لحق به من تدهور لصناعاته، وفي المؤتمر الوزاري الذي انعقد في ديسمبر ٢٠٠٥ في هونج كونج رفع شعار الأولوية

(١) نفس المصدر.

(٢) سلمى حسين – الكتب – وجهات نظر – ابريل ٢٠٠٦.

لحزمة تنمية للدول الأقل نموا إلا أنه انتهى دون أن تلتزم الولايات المتحدة بإنهاء دعمها للقطن ولا دفع تعويضات عن الخسائر الإفريقية.

كما حكمت لجنة فى منظمة التجارة العالمية لمصلحة البرازيل[1] بتعويضات تصل إلى مليارات الدولارات بعدما استنتجت أن الولايات المتحدة لم تفعل ما فيه الكفاية لجعل الدعم المالي لصناعة القطن مطابقاً لقوانين التجارة الدولية، ورحبت البرازيل بالحكم واعتبرت أن الدعم الأمريكي المقدم إلى منتجي القطن في الولايات المتحدة «خفض أسعار القطن العالمية» وأضر المزارعين في البرازيل وفي أماكن أخرى حول العالم.

ونتيجة لتدهور زراعة القطن في مصر وانخفاض الإنتاج[2]، ومن بين ٥٣ محلجاً تم إغلاق ٢١ محلج (٤٠٪) كدفعة أولى ثم ١٠ محالج كمرحلة ثانية (١٩٪) ويبقى ٢٢ محلجاً، مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة، وهذا كله نتيجة لتنفيذ مخططات المعونة الأمريكية ومشروع إصلاح السياسات الزراعية.

وفي التقارير التى قدمت لرئيس الوزراء أشارت إلى أن الشركات تعمل بطاقة ٦٠٪ وأن خسائر هذه الشركات ٢٢ مليون دولار شهرياً.

إن القطن زراعة وصناعه – كثيف العمالة[3] قد أدى دوراً في الماضي في توفير فرص العمل، وفي عام ٢٠٠٧ كان عدد السكان ٧٣ مليون وقوة العمل الكلية ١٩.٩ مليون فرد منها ٥.٤ مليون فرد قوة العمل الزراعية، ويقدر زيادة القوى العاملة الزراعية عام ٢٠١٧ بنحو ١.٦ مليون فرد، هذه الزيادة الهائلة مع البطالة الحالية، تستلزم مجالات عمل قادرة على توفير فرص التشغيل، والقطن بدون جدال يمثل مدخلا جديراً بالاهتمام.

---

(١) الحياة ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٧.

(٢) د. إمام الجمسي مصدر سابق.

(٣) د. محمد السيد عبد السلام – القطن هل نقول وداعاً – ندوة أزمة القطن المصري – يوليو ٢٠٠٩.

وفيما يتعلق بالأمن الغذائي يعتبر القطن فضلاً عن أنه محصول الألياف الأساسي، هو المصدر الرئيسي لمعظم إنتاج مصر من الزيت والكسب، وتبلغ نسبة الزيت في البذور ٢٠٪ ونسبة البروتين نحو ١٩٪ والكربوهيدرات الذائبة نحو ٢٥٪ ومن ثم يعتبر الكسب من أهم الأعلاف الحيوانية الجافة الغنية بالبروتين.

الوقود الحيوي

نشرت الجاردن البريطانية في ٣ يوليو ٢٠٠٨ عرضا لتقرير سري كتبه أحد الاقتصاديين في البنك الدولي، ادعى التقرير أن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الخاصة بإنتاج الوقود الزراعي هي المسئولة بنسبة ٧٥٪ عن الارتفاع في أسعار الغذاء بنسبة ١٤٠٪ خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى فبراير ٢٠٠٨[١].

وقبل أيام من انعقاد قمة الدول الثماني الكبرى[٢] في طوكيو عام ٢٠٠٨ أطلقت منظمة «أكشن ايد» الخيرية تحذير من أن اندفاع الدول الكبرى نحو التوسع في استخدام الوقود الحيوي يعتبر سببا رئيسياً وراء دفع نحو ٧٦٠ مليون نسمة لمواجهة خطر الجوع خلال العاميين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وأكد تقرير المنظمة أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة ٨٢٪ منذ عام ٢٠٠٦ دفع بشكل مباشر ٢٦٠ مليون نسمة إلى دائرة الجوع كنتيجة لاندفاع الدول الغنية نحو التوسع في استخدام الوقود الحيوي.

وأشار التقرير إلى أن احتياطات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من الوقود الحيوي التى تقدر قيمتها فيما بين ١٦-١٨ مليار دولار تفوق بأربعة أضعاف حجم المساعدات الزراعية للدول النامية في العالم، وحمل التقرير بشكل مباشر الدول الكبرى المسئولية عن أزمة الغذاء والفقر.

(١) والدن بيللو – حروب الغذاء صناعة الأزمة – ترجمة خالد الفيشاوي – المركز القومي للترجمة.
(٢) الأهرام – ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٧.

وأعلنت أثيوبيا في يونيو ٢٠٠٨ [١] أنها تعمل لإنتاج وقود الإيثانول من قصب السكر بغية خفض فواتير استيراد النفط الباهظة رغم المخاوف من أن تضر هذه الإستراتيجية بالإنتاج الغذائي في بلد يعاني من المجاعة وجفاف حاد، فهناك نحو ٤.٥ ملايين أثيوبي يحتاجون إلى مساعدات غذائية طارئة بسبب احتباس الأمطار وارتفاع أسعار المنتجات الغذائية.

وسوازيلاند بلاد أفريقية في قبضة الجوع تتلقى إعانات غذائية طارئة و يواجه شعبها نقصا غذائيا حادا، ومع ذلك قررت حكومتها أن تصدر وقودا حيويا منتجا من أحد محاصيلها الرئيسية (الكاسافا)، فقد خصصت آلاف الهكتارات من أراضيها لإنتاج الايثانول في إقليم لانوميسا الأكثر معاناة من الجفاف.

وفي عام ٢٠٠٧ حدد الاتحاد ألأوربي هدفا ملزماً يقضي بأن يشكل الوقود الحيوي ١٠٪ من إجمالي وقود النقل بحلول عام ٢٠٢٠ في إطار خفض انبعاثات غازات الكربون ٢٠٪.

ويتعرض الوقود الحيوي لانتقادات متزايدة بسبب تأثيره على زيادة أجمالية للكربون في الغلاف الجوى، حيث أن ارتفاع شهية العالم لاستعماله يعنى حوافز اقتصادية لتدمير البراري والغابات المطيرة أو حرقها لتوفير مزيد من الأراضي الزراعية، كما حدث من شركة المائية في البرازيل عندما أحرقت مؤخراً مليون هكتار تقريباً استشعرها قمر صناعي – لإنتاج الإيثانول من قصب السكر، فتنطلق مقادير كبيرة من غازات الكربون، كما أن إنتاج ليتر من الإيثانول يحتاج إلى ١١ لتر من المياه منذ زراعة الذرة إلى إنتاج الوقود، ثم أن الاستعمال المكثف للنباتات المعدلة وراثياً لتعزيز إنتاج محاصيل الوقود الحيوي يهدد بإخطار غير مسبوقة ولا تعرف أبعادها.

ومع ظهور هذه المشكلات تنامت دعوات [٢] في أوساط المستثمرين

(١) د.إما م الجمسى ندوة مستقبل الوقود الحيوي ٢٠٠٩.

(٢) الشرق الأوسط ٢٦/٨/٢٠٠٨.

والسياسيين للاتجاه إلى جيل جديد من الوقود الحيوي مستخرج من محاصيل زراعية غير غذائية مثل العشب البري باعتباره قادر على توفير طاقة خضراء دون تأثير بالسلب على الموارد الغذائية، وبدأت زراعات الجيل الثاني من الانتشار في أنحاء أفريقيا إلى جانب ذلك تتوافر لدى الولايات المتحدة وأوربا الخطط لزراعة العشب العملاق لإنتاج الوقود الحيوي.

وتصاعدت التحذيرات من جانب البيولوجيين وعلماء النبات من أن أغلب الجيل الثاني تنتمي إلى ما يطلق عليه العلماء أنواع« اجتياحية» بمعنى أنه يمكنها أن تتجاوز نطاق المزارع المخصصة لها لتتعد على المزارع والأراضي المتاخمة مما سيخلق فوضى اقتصادية وبيئية عارمة، وأثناء اجتماع للأمم المتحدة في بون أصدر علماء تابعون لبرنامج «الأنواع الاجتياحية العالمية» ومنظمة «حماية البيئة» والاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة« وكيانات أخرى تحذيراً قوياً، وشدد البيان على أن بعض الأنواع المرشحة على نطاق واسع لإنتاج الوقود الحيوي تعد كذلك أنواع غريبة اجتياحية كبرى وينبغى إخضاعها للمزيد من الدراسة قبل الإقدام على زراعتها بمناطق جديدة كمصدر للوقود الحيوي، وحذر الخبراء من أنه قد يكون من الصعب السيطرة على انتشار مثل هذه النباتات

ولخص «الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة» الأمر برفعه شعار «لا تدع المحاصيل الاجتياحية الخاصة بالوقود الحيوي تهاجم بلادك».

مما دفع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (المعروفة بنادي البلدان الغنية) للدعوة لوقف التوسع في إنتاج الوقود النباتي والعمل على خفض استهلاك السيارات والآلات.

وسبق أن حذر العالم المصري الكبير د. مصطفى كمال طلبه من أن مصر تتعرض لمجاعة غذائية لأن الولايات المتحدة وأوروبا المنتجة للقمح والذرة قد توقف تصدير فائض إنتاجها لتدويره واستخدامه في إنتاج الإيثانول كمصدر للطاقة والوقود وطالب الدكتور بأن تعمل مصر على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي في

المحاصيل الزراعية خاصة القمح والذرة والتى تستورد منها كميات كبيرة، وطبقاً للبنك الدولي فإن كمية الوقود التى تملأ خزان سيارة كبيرة تستخرج من كمية حبوب تكفى لإطعام شخص واحد لمدة عام[1].

والوقود الحيوي يعتمد إنتاجه في الأساس على تحويل الكتلة الحيوية سواء كانت حبوب ومحاصيل زراعية (الذرة وقصب السكر) أو في صورة زيوت نباتية وشحوم حيوانية مثل زيت الصويا وزيت النخيل، ويمكن إنتاجه من نباتات سريعة النمو وغير ذات قيمة غذائية مثل الجاتروفا التى تزرع في أراض هامشية لا قيمة لها[2].

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل هما أهم دولتين في العالم تنتجان الإيثانول وخلال عام ٢٠٠٨ كان إنتاج الولايات المتحدة ٤٤٪ من إنتاج العالم تليها البرازيل بإنتاج نحو ٣٤٪ من إنتاج العالم. وتعتمد الولايات المتحدة على الذرة في إنتاج الإيثانول، بينما البرازيل على قصب السكر.

وقد ارتفعت أسعار الغذاء بشكل كبير خلال الفترة من ابريل – يونيو[3] ٢٠٠٧ إلى يوليو وسبتمبر ٢٠٠٨ وذلك بسبب استخدام الغذاء في إنتاج الإيثانول، وتشير البيانات أن أسعار الذرة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ ازدادت بنسبة ٣٠٠٪ والقمح ٢٠٠٪ والأرز ١٧٠٪، كما أدى إنتاج زيوت نباتية إلى تصنيع الديزل الحيوي أن ارتفعت أيضا أسعار الزيوت النباتية المستخدمة في الاستهلاك الآدمي. وفي مصر ليست هناك مصادر معلومات تشير إلى حجم إنتاج أو استهلاك الوقود الحيوي، إلا أن وكالة الأنباء السعودية دامس« أبرزت في ٢٩/ ٤/ ٢٠٠٨ تصريحات لوزير البترول المصري، يشير فيها إلى انه يجرى في مصر ٤ مشروعات إنتاج الوقود الحيوي[4].

(١) الأهرام ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٧.

(٢) د. إمام الجمسى – ندوة مستقبل الوقود الحيوي ٢٠٠٩.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

الأول: بطاقة ٢٥٠ ألف طن ديزل سنويا باستثمارات ٢٥٠ مليون دولار من الجاتروفا، ويخطط لزراعة ٢٥٠ ألف فدان جاتروفا.

الثاني: لإنتاج ديزل حيوي بطاقة ٢٠٠ ألف طن سنوياً وباستثمارات ٦٥٠ مليون دولار واستغلال مليون طن قش أرز.

الثالث: إنتاج ١٠٠ ألف طن إيثانول من قش الأرز باستثمارات ١٣٠ مليون دولار وباستخدام ٤٨٠ ألف طن مولاس سنوياً.

الرابع: إنتاج ١٢٠ ألف طن إيثانول من قش الأرز باستثمارات ١٥٠ مليون دولار.

ويرى المعارضون لإنتاج الوقود الحيوي:

١. إنتاجه يأتي على حساب إنتاج الغذاء وأنه أحد أهم العوامل التى تسببت في الأزمة الغذائية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨

٢. يرى المعارضون أن فكرة رخص الوقود الحيوي خاطئة مستندة إلى الطاقة المتولدة من الإيثانول تمثل نحو ٦٦٪ من البنزين، أى أن المفروض مقارنة ١.٥ جالون إيثانول بتكلفة جالون بنزين، وفي هذه الحالة يكون الإيثانول أغلى.

٣. أنه ليس أفضل للبيئة، لأنه ينتج من حاصلات تستخدم أسمدة كيماوية ومبيدات حشرية ولا يتم نقله إلا بسيارات الشحن الضخمة، كذلك فان البرازيل تقوم بقطع مساحات كبيرة من الغابات لزراعتها بقصب السكر وهو ما يعرض توازن البيئة للخطر.

٤. قدر المعترضون الاحتياجات المائية لإنتاج الإيثانول (من الزراعة حتى محطة الوقود) بنسبة كبيرة تراوحت بين ١٠٠ جالون مياه لكل جالون وقود حيوي كحد أدني، وذكرت أرقام أخرى ١٧٠٠ لتر وقود حيوي.

٥. هناك سبب أخلاقي، وهو أن يتحول المنتجون من تخصيص أراضيهم من

إنتاج الغذاء إلى إنتاج الوقود، الذي سيؤدي في النهاية إلى ارتفاع أسعار الغذاء وزيادة دخله وزيادة عدد الجوعى، وأنه اذا كان هناك ٨٥٠ مليون إنسان في العالم يعانون الجوع في الوضع الحالي، فان الاستمرار في إنتاج الوقود الحيوي يمكن أن يضيف سنوياً نحو ٥٠ مليون شخص[١].

وتدعو الجماعات البيئية ومنظمات الدفاع عن الحقوق الاجتماعية وغيرها من المنظمات إلى الحد من برامج دعم مشروعات الوقود النباتي، وتدعو بعض المنظمات إلى الإلغاء الكامل لهذه البرامج، ويرون ضرورة أن تتناسب أهداف التنمية بشكل أكبر مع احتياجات البلدان الفقيرة، حيث تنفق الأسر في تلك البلدان حوالي نصف داخلها على الغذاء[٢]، وتؤكد إحصاءات منظمة «أوكسفام» أن برامج الوقود النباتي في أمريكا والاتحاد الأوروبي أوقعت ٣٠ مليون إنسان تحت خط الفقر، كما تقدر action aid الدعم المقدم للمزارعين في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بما يتراوح بين ١٦-١٨ مليار دولار سنوياً، أكثر بمقدار أربعة أضعاف من مجموع المساعدات الزراعية المقدمة للمزارعين في الجنوب، هذه السياسة تضع ٢٦٠ مليونا من البشر على حافة المجاعة، وتزداد المخاوف من أن برامج الوقود الزراعي في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد تقوض على نحو خطير الخطوات التى اتخذت لتحقيق أهداف التنمية، بل قد تكون أدت إلى نتائج عكسية فيما يتعلق بالحد من الفقر في البلدان النامية، فقد ارتفعت معدلات الفقر بدلاً من أن تتراجع.

خصخصة المياه

في دراسة أعدها البنك الدولي عام ١٩٩٣ واقر هذه الإستراتيجية عام ١٩٩٥، حول المياه في المنطقة تحت عنوان «من الندرة إلى الأمن» حدد أن المياه سلعة وتتغير قيمة (السلعة) بتغير استخدامها ومكان وجودها ونوعيتها ومواعيد

(١) المصدر السابق.

(٢) والدن بيللو – مصدر سابق.

توافرها.ودعا البنك إلى وضع مبادرات حول المياه تنفذها ثلاثة أطراف هي حكومات المنطقة ومستخدمو المياه المحليين والمصادر الخارجية المانحة!! أى مشاركة الدول المانحة في تحديد أولويات الاحتياجات المائية علماً بأن تلك الدول المانحة هي التى تقدم المنح لجمعيات وروابط المياه.

وأوضح البنك أن من أخطر مشاكل المياه هو تقديم الدعم الكبير لأسعار المياه بشكل عام وأن من اهم المشاكل وهو تخصيص نسبة تصل إلى ٨٧٪ من المياه للزراعة، وعدم استخدام المياه استخداما أكثر كفاءة للحصول على أكبر قيمة منها (الزراعة للتصدير)

وحدد خطة لتفادي حدوث أزمة في المياه تتمثل في الآتي:

أنه لتفادي حدوث أزمة مائية فإنه يجب التفكير في معالجة قضايا التنمية للموارد المائية بأسلوب متكامل وذلك عن طريق مزيج من المؤسسات التابعة للقطاعين العام والخاص وبرؤية تنظر إلى ابعد من حدود كل بلد على حده (التخطيط الإقليمي)

وقد اعتمدت الإستراتيجية المائية للبنك على:-

- **تسعير المياه**
- **إنشاء بورصات للمياه**
- **إنشاء مشروعات لإنتاج وبيع الكهرباء**

ونتيجة لذلك تم وضع خطط لضبط مياه النيل بغرض إعادة توزيع أنصبته بين دول حوض النيل[1] وهي خطط جرى إعدادها تحت رعاية مؤسسات دولية وشركات صناعة المياه العالمية بعيدا عن الأنظار، وهي تشمل عدد من المشروعات التى تم عرضها على مجموعة من الدول المانحة وافقت على حضور

(١) د. رشدي سيد – مياه النيل في سوق التجارة العالمية – الكتب – وجهات نظر – ديسمبر ٢٠٠٠.

اجتماع عقد بمدينة جنيف بسويسرا تحت رعاية البنك الدولي بغرض البحث في تمويلها، وتشير السرعة المذهلة التى تم بها الوصول إلى هذا الاتفاق على المبادئ والمشروعات المنظمة لمياه النيل بين دول الحوض الكثير من التساؤلات والشكوك في الأهداف الحقيقية وراء هذه المشروعات التى جرى إعدادها في سرية، ومما يزيد من الشكوك أن هذه المشروعات تجئ في إطار الحملة التى يقوم بها البنك الدولي منذ سنوات لكى يجعل من المياه التى تجرى منذ القدم حقا طبيعيا للبشر سلعة.

وجاء تتويج هذه الحملة وإقرار هذه المبدأ في المؤتمر العالمي الذي نظمه البنك الدولي وعدد كبير من المؤسسات الدولية في مدينة لاهاي بهولندا في مارس ٢٠٠٠، وحضره مقررها السابق الدكتور/ إسماعيل سراج الدين نائب رئيس البنك الدولي في حينه- رئيس مكتبة الإسكندرية الحالي – واقترح التقرير حلا لأزمة المياه، النظر إلى المياه كسلعة يجرى تنظيم استخدامها بواسطة القطاع الخاص الأكثر كفاءة – من وجهة نظرهم – من القطاع الحكومي والعام ويجرى تسعيرها حتى يتم ترشيد هذا الاستخدام.

وعلى الرغم من الاعتراضات والاحتجاجات، فقد وافق المؤتمر من ممثلي الحكومات على التقرير ومبادئه وكانت مصر التى مثلها وفد كبير برئاسة د. محمود أبو زيد وزير الموارد المائية وقتها من أكثر الدول حماساً وتأييداً للتقرير، وجاءت موافقة مصر على التقرير على الرغم من أن الكثير مما جاء فيه يتعارض مع ما دأبت ترده طول تاريخها من أنها ضد تسعير المياه بأى شكل من الأشكال.

ولم يكن مستغربا أن يجئ في إحدى توصيات تقرير لجنة المياه العالمية دعوة دول أحواض الأنهار المشتركة لإقامة المشروعات على النهر لتحسين استخدام مياهه، وهى الدعوة التى تمت بعد صدورها في إطار اجتماعات متسارعة لمجموعة وزراء الموارد المائية والتى انتهت بموافقتهم على ما يسمى بمبادرة حوض النيل، وقبول مصر المشاركة في هذه المبادرة تكون قد حادت عن موقفها

التاريخي بعدم فتح ملف إعادة توزيع مياه النيل، وهو الذي نتج عنه بعد ذلك ما يسمى أزمة سد النهضة والذي لازلنا في مشكلة بسببه.

واستهدفت مبادرة حوض النيل وضع[1] المشروعات المشتركة التى تعالج النهر كوحدة متكاملة بما يكفل الفائدة لجميع دول الحوض ودعوة البنك الدولي لإنشاء كونزوريتوم من الشركات والمؤسسات الدولية العاملة في حقل المياه لتمويل هذه المشروعات.

ولقد ذهب د. محمود ابو زيد بعيدا في علاقاته مع البنك الدولي، حيث أكد أن دول الحوض [2] قامت بدراسة ٢٣ مشروعاً في مجالات الري والتجارة والطاقة والملاحة والسياحة وفرت لها الدول الأوروبية المؤسسات الدولية المانحة مثل البنك الدولي ٢٠٠ مليون دولار.

وأكد أن مبادرة حوض النيل خطوة غير مسبوقة لأن التعاون في إطار هذه المبادرة يمتد لآفاق تتعدى مياه النيل إلى السياحة والاقتصاد والطاقة والتبادل التجاري وان المبادرة تشمل محورين أولهما تعظيم الاستفادة من المياه المشتركة وكذلك استغلال فاقد المياه لصالح دول حوض النيل، والثاني إيجاد إطار قانوني ومؤسس للتعاون وانه تم الاتفاق على نسبة ٩٥٪ من إطار التعاون بين دول الحوض!!!.

ليس هناك من سبب ملح على اى من دول الحوض لخلق نزاع حول مياه النهر، فلدى هذه الدول بدائل كثيرة لزيادة مياهها ولكننا نجدها تمت تحت ضغط توصيات الخبراء سواء من المؤسسات الدولية أو من الشركات العالمية والتى تعمل في ترابط وثيق ولا عجب أن يكون من بين طاقم الخبراء الذين يترددون على بلاد حوض النيل خبراء فيما يسمى بعلم إدارة وحل النزاع وهو علم استخدمه

(١) المصدر السابق.

(٢) الأهرام – ٢٧/٦/٢٠٠٨.

الإسرائيليين لتقنيين وضبط حال النزاع المستمر الذي تؤججه إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط [1] ومما يزيد من المخاوف مسلك مجموعة الخبراء الذين يقفون وراء البنك الدولي المحرك الأساسي لهذه المبادرة، منهم مجموعة محددة من العدد مغلقة على نفسها تدير أمورها في سرية ودون إعلان، وهي وثيقة الصلة بمخابرات الدول الكبرى ومراكز التمويل الدولية ووسائل الإعلام العالمية، ولها صلات واسعة بإدارات دراسة صنع القرار في جميع دول الحوض وعلى الأخص بمراكز الأبحاث فيها والتى يتم تمويل معظم بحوثها عن طريق المعونات الأجنبية التى تنفق في معظمها في صورة مكافآت مجزيه لموظفيها، ويعتبر مركز بحوث النيل في مصر واحد من أكثر هذه المراكز تلقيا للمعونات والمنح.

روابط المياه

ويقول د. محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والري الأسبق، أن الوزارة منذ فترة طويلة تقوم بتطبيق مبادئ الإصلاح المؤسس وانتهاج سياسة الخصخصة في مشاريع الري والمياه وزيادة مشاركة القطاع الخاص في تطبيق اللامركزية في اتخاذ القرارات بما يرفع كفاءة الأداء والاستغلال الأمثل للموارد المائية وذلك بإنشاء شركات قابضة لتحديث الإدارة المائية والإعداد لخصخصة صيانة الصرف بإنشاء شركة للصيانة.

وأكد الدكتور فؤاد الشيبني أن السياسة المائية المصرية تتبنى الرؤية المعاصرة – للبنك الدولي – في زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة الموارد المائية ورسم خططها الحالية والمستقبلية وإرساء شراكة القطاع الخاص مع الحكومة في تشغيل وإدارة نظم الري والصرف وعمل حملات مكثفة للمزارعين بأهمية تفعيل دور القطاع الخاص في إدارة مياه الري، وأكد د. خالد محمود أبو زيد مدير الشراكة المائية المصرية أن دخول القطاع الخاص مع الحكومة في عملية توفير الخدمات

(١) المصدر السابق.

المتعلقة بتوزيع المياه أو غيرها من الخدمات الزراعية يكون له نتائج ايجابية ومشاركة المستفيدين في تحمل بعض من التكاليف التى تتطلبها هذه الخدمات حيث يمكن للقطاع الخاص المشاركة في توزيع المياه على المستوى الحقلي والترع المختلفة وإقامة محطات معالجة لمياه الصرف الزراعي والصناعي والصحي.

وأوضح د. هشام قنديل مدير مركز التكنولوجيا والمعلومات في ذلك الوقت – ورئيس الوزراء الأسبق- في إطار تفعيل دور القطاع الخاص في إدارة المياه فقد قامت بتشجيع مستخدمي المياه من المزارعين لتكوين روابط وجمعيات والتى تمثل شكلا من أشكال القطاع الخاص مما أدى إلى تكوين ٧٠٠٠ رابطة لمستخدمي المساقي، و ٥٠ مجلسا للمياه على مستوى الترع الفرعية مع البدء في تكوين مجالس للمياه على مستوى هندسات الري ليشمل كل المنتفعين في مياه الري والشرب والصناعة.

ويقول الدكتور مهيب مجاهد أن عمليات تطوير الري في مصر تتطلب استثمارات ضخمة تصل إلى ١٩ مليار جنيه ما يصعب على الحكومة توفيرها وقد انتهى الأمر بالبنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية[١] بجعل هذا الوضع – تعميم جمعيات مستخدمي المياه - شبه شرط للحصول على تسهيلات ومساعدات مالية مخصصة للقطاع المائي، وتشير هيئة المعونة الأمريكية إلى أن « إنشاء جمعيات مستخدمي المياه تقدم خبرة ناجحة للخيارات المؤسساتية في مواجهة المشكلات التى يطرحها استخدام ملكية عامة ألا وهي مياه الري (راي بوش ٢٠٠٤)

في عام ١٩٨١ بدأ مشروع إدارة نظم الري[٢] الذي دعمته المعونة الأمريكية لمتابعة التوصيات التى قدمها مشروع إدارة استخدام الري بمصر ثم أضيف مشروع تطوير الري عام ١٩٨٧ .

(١) حبيب عايب – مصدر سابق.

(٢) التقرير النهائي عن أعمال المؤتمر القومي لمجالس المياه- العين السخنة ٣٠ يناير ٢٠٠٢.

وقامت وزارة الموارد المائية والري[1] بوضع مشروع قانون المشاركة في إدارة الموارد المائية والذي ينظم مشاركة المنتفعين والقطاع الخاص في إدارة وتطوير وصيانة المجاري المائية المخصصة للري والصرف الزراعي، ودخول المستثمرين في مشروعات تنمية الموارد المائية بمختلف أنواعها بدءاً من مياه النيل ومياه الأمطار والسيول والمياه الجوفية إلى جانب إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصناعي والصحي بعد معالجتها، وكذلك إقامة محطات تحلية مياه البحار ومياه الآبار الجوفية شبه المالحة، ويعالج القانون ثلاثة مستويات من المشاركة يتمثل أولها في تشجيع أنشاء روابط مستخدمي المياه في الأراضي القديمة المروية على المجاري القديمة والآبار العامة لتتولى تحت مراقبة وإشراف الوزارة عمليات إدارة وتشغيل وصيانة تلك المجاري ومنشآت الري والصرف الواقعة بزمام هذه الروابط، والمستوى الثاني يضع نظم تعهد القطاع الخاص المشترك والأهلي بإدارة وتشغيل وصيانة جزء أو أجزاء من منشآت الري والصرف وفقاً لطرق الإسناد التى تنص عليها قواعد المناقصات والمزايدات العامة للدولة، وتحت إشراف ومتابعة وزارة الموارد المائية والري والتى تضطلع بوضع أسس تقديم الخدمة للمنتفعين وتقدير الرسوم المستحقة عليهم وطرق تحصيلها منهم (استعادة التكاليف)، والمستوى الثالث هو المشاركة في إدارة الموارد المائية بنظام الالتزام والذي يجوز منحة وفقاً لما تقتضيه اعتبارات تنمية وحسن إدارة المورد المائي للمستثمرين المصريين (عودة نظام الملتزم على الموارد المائية)

وأطلق وزير الموارد المائية الحالي د. حسام مغازي (الأهرام ١٩/ ١١/ ٢٠١٤) دعوة لتبني هذه الروابط أوضح فيها أن مواردنا المائية محدودة لا تزيد عن ٥٩ مليار م٣ وثبات هذه الكمية منذ عام ١٩٥٩ مع تزايد الاحتياج إلى كميات إضافية بعد تضاعف عدد السكان أربعة مرات، وأن مصر في حاجة إلى

(١) الأهرام ٢٣/ ٩/ ٢٠٠٩.

استثمارات ضخمة وصيانة المجاري المائية والمنشآت المقامة عليها أو لإعادة استخدام المياه من خلال محطات معالجة.

وأن مصر بها شبكة ضخمة من المجاري المائية لديها ٣٥ ألف كيلو متر ترعا رئيسية وفرعية، و ١٥ ألف كيلو متر مصارف زراعية و ٣٠٠ خزان وقنطرة وحوالي ١٦٠٠ محطة رفع، وتدار هذه الشبكة عن طريق ١١٥ ألف موظف منهم ٤ مهندسين فقط.

وأن كفاءة الري الحقلي بالغمر ٥٥٪ ورفع كفاءة هذا الري من خلال إدارة جماعية بروابط مستخدمي المياه وتطوير المنظومة برفع كفاءة الري الحقلي لتصل إلى ٧٠- ٨٠ ٪ وهي أعلى نسبة عالميه.

وأنه تم تكوين الروابط على المساقي الخصوصية التى تم تطوير نظام الري بها، وتم إنشاء ٩٥٠٠ رابط لمستخدمي المياه حتى الآن -تاريخ المقال- وهناك اتجاه إلى إنشاء روابط على مستوى الترع الفرعية التى لا يزيد زمامه على ألفي فدان، وذلك في إطار المشاركة في أعمال التشغيل والصيانة وجدولة المياه، وهذه الروابط منشأة على ١٧٠٠ ترعة فرعية حتى الآن وهناك مشاركة على مستوى هندسة المركز ويتراوح زمامها ما بين ٤٠ ألف و ٦٠ ألف فدان وتم تطبيقه من خلال الاسترشاد بمثيلتها الهولندية وهي تشارك مسئولي ومهندسي الري في إدارة وتوزيع المياه وصيانة الترع ولكنها لا تشارك في أى أعباء مالية!!

وبحكم القانون يتم الالتزام بتطبيق نظم الري الحديثة وتكوين اتحادات لمستخدمي المياه في الأراضي الجديدة وهي كل الأراضي التى تم أو يجرى استصلاحها بعيدا عن الأراضي القديمة بالدلتا والوادي.

ويحكم روابط مستخدمي المياه على مستوى المساقي قانون صدر عام ١٩٩٤ وجاري دراسة تعديله ليلائم المستجدات الحالية والتزامات ومستويات الروابط تجاه المساقي والمراوي.

منذ بضع سنوات أصبح مفهوم الشراكة رائجاً في سائر الأنشطة الاجتماعية والممولة أجنبياً ويراد تحويلها إلى القطاع الخاص، وهي الغالب الأعم محاولة تشارك الفقراء مع بعضهم في مشاريع أو خطط ذات مصلحة جماعية[1].

وفي حوار مع مسئول كبير[2] عن البرنامج الذي يتضمن إنشاء جمعيات لمستخدمي المياه في الدلتا عن موقف الإدارة تجاه الفلاحين الرافضين، قال «الأمر يتعلق بمشروع قومي، سوف تنفذ الخطة في كل مكان في مصر، وفي النهاية سوف يجبرون على الخضوع له.»

إن تأسيس وتصميم جمعيات وروابط مستخدمي المياه تم بناء على توصيات البنك الدولي منذ الثمانينيات،وذلك لتسهيل انتقال هذه الإدارة أن تتحول تدريجيا إلى شركات خاصة، وقد انتهى الأمر بالبنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية بجعل هذا الوضع شرط للحصول على تسهيلات ومساعدات مالية مخصصة للقطاع المائي، وسريعاً ما أصبحت جمعيات مستخدمي المياه عنصر أساسيا في برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة ويدافع عنه وزارة الزراعة والري حيث أصبح لها صفة قانونية بالقانون ٢١٣.

وتم تعريف الروابط بأنها منظمات ذات صفة اعتبارية تؤسس على المستوى المائي في الأراضي القديمة، مجمل المشروع يتم في إطار مشروع قومي ممول[3] أساساً برؤوس أموال أجنبية خاصة المعونة الأمريكية والبنك الدولي، ويحتوي المشروع على محورين هما :

- محور تقني لتعلية منسوب المياه في المسقى بعد تجديدها ومعالجتها بحيث تصبح غير قابلة لتسريب المياه وذلك بهدف تقليل إهدار المياه، وإتاحة

(١) حبيب عايب – مصدر سابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

سريان دائم للمياه أو بواسطة ترع مغطاة، وأيضاً تعميم أنماط للري أكثر فاعلية (تسوية بالليزر في الأراضي القديمة – والري بالرش والتنقيط في الأراضي الحديثة).

- المحور الثاني يتعلق بالإدارة الجماعية للمورد المائي عن طريق نقل المسئولية إلى الفلاحين ولمستخدمين آخرين (ملتزمين).

ان القانون رقم ١٢ لعام ١٩٨٤ الذي يحكم وزارة الري والصرف، يؤكد استمرار وسيادة السلطة المركزية على النيل وفروعه وكذلك على توزيع المياه في كل القطاعات الري، مياه الشرب، الصناعة.

وتعمل روابط المياه في إطار كلمة د. محمود أبو زيد وزير الري الأسبق في ورشة عمل مشاركة المنتفعين للمجلس الاستشاري الهولندي المصري لإدارة المياه في ٨-٩/ ١/ ٢٠٠١ « لم يعد من الممكن أن توفر الحكومة المصرية نفس قدر مصروفات القطاع العام لتقديم خدمات إدارة المياه، ناهيك عن تحمل التكاليف الإضافية المرتبطة بتحسين هذه الخدمات».

دور جمعيات وروابط مستخدمي المياه

طبقاً للقانون فهي لا تشكل سوى تجمعات محلية تحت وصاية قانونية من قبل وزارة الري والموارد المائية، فهي لا ينطبق عليها قانون الجمعيات الأهلية ولا قوانين الشركات الخاصة، ولا يوجد في القانون المدني ما يسمح بإنشاء تجمعات تعاونية من قبل منتفعين من مياه النهر، ولا يمكن يوجد قرار وزاري ينظم إطار ودور إدارة جمعيات مستخدمي المياه (وزارة الأشغال والموارد المائية ١٩٩٥)

مادة [1] ٤٥ على جميع المزارعين على المسقاة المطورة تكوين رابط من أجل:-

١. تشغيل وصيانة طلمبات الرفع والمسقاة ووسائل الري الخاصة.

(١) المصدر السابق.

٢. تحديد تكاليف الري وتحصيلها من المزارعين

٣. تنظيم أوقات التشغيل وتحديد المسئوليات الجماعية بين أعضاء الرابطة

٤. تحديد مسئوليات المشغل المسئول عن تشغيل وصيانة الطلمبة أو الطلمبات.

مادة ٤٦ : تحدد وزارة الأشغال والموارد المائية المساقي التي سيتم تحديثها والأسلوب المتبع لتنفيذ أعمال التطوير، يلتزم المنتفعون بالتخطيط الذي تعتمده الوزارة وحماية البنية التحتية المائية التى أنشأتها الوزارة.

مادة ٤٧ : يقوم مهندس التوجيه المائي ومعاونوه بإعلام المزارعين بقرار الوزارة القيام بتنفيذ نظام الري الجديد وأسلوب التطوير وتوضيح العائد من ذلك على المزارعين والتكاليف التقديرية للبرنامج الجديد.

مادة ٤٨: يتم تحصيل تكاليف أعمال تطوير المساقي وتكاليف الطلمبة أو الطلمبات التى يتم توريدها وتركيبها على المساقي.

مجالس المياه وتشكيلها: يحدد القرار الوزاري رقم ٣٣ لعام ٢٠٠١ اختصاصات المجلس كالتالي[١]:

١. إدارة الري والصرف على مستوى الترعة الفرعية في زمام المجلس.

٢. تمثيل جميع مستخدمي المياه أمام اللجان الخاصة.

٣. تحقيق هدف تحويل مجلس المياه إلى هيئة دائمة.

٤. ضمان التشغيل وفق لائحة داخلية تخدم بدقة التمثيل العادل لمجمل أعضائه.

مادة ٤٩: يتولى مجلس الرابطة الاختصاصات الآتية:

(١) المصدر السابق.

١. انتخاب شيخ المسقاة ونائبة وكذلك أمين الصندوق والسكرتير.

٢. التعاون مع مهندس التوجيه المائي في اختيار نوع التطوير للمسقاة.

٣. استلام المسقاة المطورة بعد تنفيذها بموجب محضر خاص وذلك لتشغيلها وصيانتها بمعرفة المنتفعين.

٤. حل أى مشكلة قد تنشأ بين أعضاء الجمعية.

٥. تقسيم ميزانية الرابطة وتحديد بنودها ونسبة ما يخص كل بند فيها من حصيلة تكاليف ري الأرض.

مجالس المياه وتكوينها واختصاصاتها:

يحدد القرار الوزاري رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠١ اختصاصات المجالس كالتالي:

١. إدارة الري والصرف على مستوى الترعة الفرعية في زمام المجلس

٢. تمثيل جميع مستخدمي المياه أمام اللجان الخارجية

٣. تحقيق هدف مجلس المياه إلى هيئة دائمة

٤. ضمان التشغيل وفق لائحة داخلية تخدم بدقة التمثيل العادل لمجمل أعضائه.

فيما يخص التمثيل ومشاركة المستخدمين في إدارة المسقاة[1]، نجد أن مجالس المياه تتميز بآلية غير عادلة، تحتفظ لكبار الملاك والمستثمرين بثقل اكبر لاتخاذ القرار حيث تعطي لكبار المنتفعين أصواتًا أكبر طبقا لمساحتهم، كما نجد أن مجالس المياه تمثل أداة في يد الإدارة وكبار الملاك، حيث أن روابط ومجالس المياه تقوم وتنفذ الإجراءات المتبعة من قبل السلطات المسئولة عن إدارة المياه:

تقوم الحكومة بتحديد قنوات الري والأماكن والأوقات المحددة لإنشاء

(١) حبيب عايب- المصدر السابق.

«جمعيات» مستخدمي المياه.

- تقوم الحكومة بتحديد شكل الروابط وهيكلها وتحديد إطارها القانوني.

- الفلاحين الموجودة أراضيهم على المسقاة المراد تطويرها ليس لديهم الحق في تغيير طرق التشغيل أو الامتناع عن المشاركة في الروابط ومجالس المياه

- المجالس والروابط لا تشارك في تحديد السياسة المائية ويفرض عليهم تنفيذها بالكامل داخل الزمام.

- الروابط غير مؤهله للاعتراض على قرارات الحكومة ولا على تقديم مقترحات تخص نظام إداري مختلف

- غير مسموح للروابط والمجالس بتكوين اتحاد مع جمعيات أخرى من أجل إنشاء تجمعات لدعم ثقلها الاقتصادي والتنظيمي والتفاوض عند اللزوم مع السلطات المحلية.

- طبقا للقرار الوزاري رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠١ بتاريخ ١٧/ ١/ ٢٠٠١ وفي مادته الثالثة «يصدر السيد المهندس / رئيس الإدارة المركزية للموارد المائية والري المختص قرارات تشكيل مجالس لمياه للترع الفرعية للمناطق التجريبية بدائرة المحافظة بعد إقرارها واعتمادها من اللجنة التوجيهية للمشروع » أى أن من له إصدار القرار بالموافقة والرفض هو مهندس الري.

- وفي المادة الرابعة تختص مجالس المياه بالمشاركة والتعاون والتدعيم وتمثيل المزارعين وتحديد التزامات المنتفعين،وليس وضع خطط والمشاركة في وضع خطط أى أنهم ينفذون ما يطلب منهم.

- في المادة الخامسة يعرض رئيس مجلس المياه على مهندس الري محاضر الجلسات لمراجعتها.

***

وفي تقييم لأحدى العاملات بالمشروع

- بداية الاشتغال عن طريق أساتذة بالكلية التى اعمل بها.

- تم إجراء الاختبارات الشخصية والمقابلة في مكتب مستشار التبادل بين الشمال والجنوب وهو المسئول عن استحضار العمالة والراتب أيضا من مكتب التبادل بين الشمال والجنوب.

- حضرنا أكثر من ١٤ ورشة عمل حول طريقة العمل ومؤتمرات في فنادق خمس نجوم بحضور مهندس الري، ولكن المحرك الأساسي رئيس فريق العمل ومساعديه (أجانب) هولنديين، وقد تلاحظ وجود أسماء بان برون رئيس فريق العمل- وليام أوليمانز خبير منظمات المزارعين – جوزين كليما أخائية تنمية مجتمعات.

- الفكرة أساساً طبقت في هولندا وكانت فكرة المشروع أن يتم تنفيذها في ١٤ خطوه تستغرق ٣ سنوات، بداية من الفكرة للتكوين والتنفيذ...

- تم عقد عدة لقاءات إقليمية تضم كبار مهندسي الري بالمحافظة مع وكيل الوزارة وفريق العمل للتعرف على خطوات المشروع.

- وكان الخبراء الأجانب دائمي التردد على القرى التى نعمل بها بمعدل ٣-٤ مرات أسبوعياً، وحريصون على النزول والاحتكاك المباشر بالفلاحين ودخول منازلهم بشكل اثار العديد من الفلاحين، وكانت لهم ملاحظات يقوموا بتدوينها عن مشاهدتهم في الزراعة – المياه – النظافة – العادات والسلوكيات وفي أحدى الندوات بمركز النيل للإعلام أثيرت المشاكل التالية:-

- أثار أعضاء مجالس المياه موضوع القرار الوزاري لإكساب المجلس الصفة الشرعية وحتى يستطيعوا التعامل والتخاطب مع الجهات الرسمية.

- تبين شعور أعضاء مجلس ترعة (-------) بالقلق من عدم حدوث انجاز حقيقي، والملل من كثرة الاجتماعات دون انجاز.

- تساءل أعضاء المجلس عن الحكمة في وجود أمين صندوق للمجلس إذا كان المجلس بدون موارد مالية.

- تساءل المزارعون على ترعة (-----) عن مشاكل الري بمنطقتهم حيث أن زراعة البردي تتطلب مياهًا كثيرة وهو عصب الحياة لديهم ويعمل على تشغيل كافة أفراد الأسرة.

- تحدث الحاضرون عن مشكلات تلوث مياه الري.

وقد تم عمل دراسات للمناطق المستهدفة تطوير المساقي بها وأمانه مجالس – وروابط مياه كالتالي

دراسة اجتماعية : وتهدف إلى التعرف على الجوانب السكانية بالإضافة إلى البنية الأساسية المجتمعية والمتمثلة في البنية الاجتماعية والاقتصادية والإدارة الحكومية، وهي تشمل عدد السكان وتوزيعه وفقاً للنوع والنشاط الرئيسي.

البنية المجتمعية: وتشمل دور العبادة والمؤسسات التعليمية والخدمات والمنظمات غير الحكومية.

البنية الاقتصادية وتشمل: الأسواق والمتاجر والجمعيات التعاونية الزراعية – الهياكل الإدارية الحكومية – الهيكل الزراعي بها)

- دراسة التركيب الزراعي
- دراسة تنظيم إدارة المياه والجوانب المؤسسية المرتبطة بها
- دراسة ميزانية المحصول
- بيانات مكملة

أى أن الدراسات التى تمت من أجل إنشاء روابط المياه تدخلت في كل مناحى الحياة للقرية المصرية اجتماعيا واقتصاديا وزراعياً ومائيا وكل شئ آخر خارج نطاق إنشاء الروابط في مجال مفتوح لكل المعلومات الممكنة عن المجتمع المصري.

النتائج

- دور المؤسسات العالمية[1] تلعب المؤسسات العالمية دوراً هاماً ما في عملية إعادة هيكلة الاقتصادات الوطنية، ويمثل التصديق على اتفاق الجات وتكوين منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥ علامة بارزة في تطوير النظام الاقتصادي العالمي، وبعبارة أخرى ظهر تقسيم ثلاثي للسلطة يستند إلى التعاون الوثيق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية في الإشراف على السياسات الاقتصادية للبلدان النامية.

- وصفة صندوق النقد الدولي : تطبق الوصفة نفسها على كل البلدان النامية، التقشف في الميزانية وتخفيض سعر العملة وتحرير التجارة والخصخصة، وتفتقر الدول المدينة السيادة الاقتصادية والسيطرة على السياسة المالية والنقدية وإعادة تنظيم البنك المركزي ووزارة المالية، وفرض وصاية اقتصادية من المؤسسات المالية الدولية، ورغم أن برنامج التكيف الهيكلي يعتمد باسم الديمقراطية وسلامة الحكم، فإن يتطلب تعزيز جهاز الأمن ويدعم القمع السياسي، ويقابلها عملية قمع اقتصادي موازية ومنذ منتصف الثمانيات تتوافر وثائق كافية[2] عن اثر التكيف الهيكلي في انتقاص حقوق المرأة الاجتماعية، والآثار البيئية الضارة للإصلاح الاقتصادي.

- الإبادة الاقتصادية يؤدي التكيف الهيكلي إلى نوع من الإبادة الاقتصادية حيث يجري التلاعب الواعي والعمدى بقوى السوق وأثرها الاجتماعي مدمر، وتؤثر برامج التكيف الهيكلي تأثيرا مباشرا على أكثر من أربعة مليارات شخص.

- ويكمن في قلب النظام الاقتصادي العالمي هيكل غير متساو للتجارة

(١) ميشيل تشوسودفيسكى – عولمة الفقر – ترجمة محمد مستجير – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ٢٠١٢.

(٢) المصدر السابق.

والإنتاج والأثمان يحدد دور البلدان النامية ومركزها في الاقتصاد العالمي، ففي حين أن البلدان الفنية يعيش فيها نحو ١٥٪ من سكان العالم تسيطر على ما يقرب من ٨٠٪ من إجمالي الدخل العالمي، فان نحو ٥٦٪ من سكان العالم يمثلون البلدان منخفضة الدخل (من بينها الهند والصين) قد تلقوا عام ١٩٩٣ ما يقرب من ٥٪ من إجمالي الدخل العالمي، وقد انخفضت الأجور الحقيقية في كثير من بلدان العالم الثالث المدينة بأكثر من ٦٠٪ منذ بداية الثمانينيات.

- الآثار الاجتماعية لتخفيض سعر العملة الأثر الاجتماعي لتخفيض سعر العملة الذي يرعاه صندوق النقد الدولي قاسيه وعاجله، فالأسعار المحلية للمواد الغذائية الرئيسية والأدوية والوقود والخدمات العامة تزيد بين ليلة وضحاها، ورغم تخفيض سعر العملة يطلق حتما التضخم والدوارة للأسعار المحلية، فانه يطلب إجراء استقاطاعات ضخمه من البرامج الاجتماعية، وعدم ربط الأجور بالأسعار، وفي بعض الحالات كان تخفيض سعر العملة أساسا لتنشيط وقيد الأجل للزراعة الموجهة إلى سوق التصدير والصندوق يشترط تحرير في سوق العمل، وإلغاء أحكام غلاء المعيشة في الاتفاقيات الجماعية، والإلغاء التدريجي لتشريع الحد الأدنى للأجور، وزيادة مبدأ استعادة التكاليف وانسحاب الدولة من مجالات الخدمات الصحية والتعليمية.

- تصفية منشآت الدولة وخصخصتها يشكل التكيف الهيكلي وسيلة للاستيلاء على الأصول الحقيقية للبلدان النامية عن طريق برنامج الخصخصة، وترتبط خصخصة منشآت الدولة بإعادة التفاوض بشأن الدين الخارجي ويستولى رأس المال الأجنبي على أكثر المنشآت ربحية ويكسب رأس المال الدولي السيطرة أو الملكية أكثر

- الذي يرأسه رجل الأعمال المصري الأمريكي[1] طاهر حلمي، وهذا

(١) أحمد السباعى - الاهرام الاقتصادى (القبضة الفولاذية على عنق الاقتصاد المصرى) ٢٣/ ٦/ ٢٠١٣.

المركز تلقف جمال مبارك ليضفه على رأس قائمة المؤسسين ليضمن حماية سياسية غير محدودة لكل ما يخرج به من دراسات ووفقا لجريدة الواشنطون بوست فان المركز يمول بـ ١٠ ملايين دولار سنوياً من وكالة التنمية الأمريكية، وهذا المركز كان المكان الذي افرز معظم وزراء المجموعة الاقتصادية وقد أتجه طاهر حلمي لتأسيس فرع المكتب «بيكراندماكنزي» الأشهر في النزاعات الاقتصادية حول العالم، وهو مكتب أمريكي أسسه رابيل بيكر وديفيد ماكينزي اليهودي الأصل وله أفرع حول العالم، أن مركز الدراسات بعد تولى المجموعة الاقتصادية مقاليد الأمور في السيطرة على الاقتصاد الوطني سواء كان وزراء في الحقيبة الاقتصادية او مسئولين في الهيئات الاقتصادية في وزارة نظيف ٢٠٠٤ كانوا إدارة لتنفيذ توصيات المركز خاصة فيما يتعلق ببيع القطاع العام بأبخس الأثمان لشركات عالمية ومصرية وراءها أيدي أجنبية حتى بلغ عدد هذه الشركات ٢٤٢ شركة خسائرها نتيجة لهذه الصفقات المشبوهة وفق جريدة الواشنطون بوست الأمريكية الصادرة في ١٢/ ١/ ٢٠١٢ أكثر من ٦٠١ مليارات دولار تكبدها الاقتصاد المصري، وكانت تلك العقود تكتب بحرفيه شديدة من جانب مكتب : بيكرا أند ماكينزي «حتى أذا تجرأت مصر في وقت من الأوقات أن ترفع قضية ضد هذه الشركات التى خصخصتها أو لجأت الشركات إلى خصومة مع الجانب المصري فان الجانب الخاسر دائما هو الجانب المصري، وقد حدث ذلك في ٢٩ قضية خسرت مصر بسببها أكثر من تريليون دولار..

وكثيرا ما وضعت التشريعات المتعلقة بملكية الأرض الزراعية بدعم فني من الإدارة القانونية في البنك الدولي، وهي تشجع على زيادة تركز الأرض وإعادة حقوق طبقة كبار ملاك الأراضي القديمة ونمو قطاع المنشآت الزراعية للتصدير، ويؤدي ذلك لإنتاج طبقة من العمال الزراعيين الموسميين المعدمين.

- البطالة: أصبحت البطالة أداة لتراكم[1] رأس المال العالمي تضبط تكلفة

(١) ميشيل تشودفيسكى – عولمة الفقر – مصدر سابق.

العمل في كل الاقتصادات الوطنية، كما أن الفقر الريفي ووجود كتلة واسعة من العاطلين وعمال الزراعة المعدمين يتجهان إلى تشجيع انخفاض الأجور في اقتصاد الصناعة الحضري، كما هبط نصيب الأجور من إجمالي الناتج المحلي في كثير من اقتصادات التصدير رخيصة العمل هبوطاً شديداً ابتدأ من الثمانينيات، ففي حين تبلغ دخول العاملين في البلدان المتقدمة ما يقرب من ٤٠٪ من القيمة المضافة فان النسبة المقابلة للدول النامية تبلغ نحو ١٥٪ فقط.

- وفي مصر وفي ظل بطء النمو الاقتصادي ارتفع معدل البطالة من ٩٪ عام ٢٠١٠ إلى ١٢٪ وعام٢٠١١ إلى ١٢.٧٪ عام ٢٠١٢ إلى ١٣.٢٪ عام ٢٠١٣ واستمر ذلك المعدل يدور عند هذا المستوى عام ٢٠١٤ [١]، فإن هذا المعدل يعنى وجود نحو ٣.٧ مليون عاطل لا يمكنهم كسب عيشهم بكرامة وفي نفس الوقت يجتمع في دافوس المنتدى الاقتصادي العالمي أغنى الأغنياء وصناعه السياسات في العالم تحت شعار منافسة وضع الاقتصاد العالمي وكيفية التعامل مع أزمان للوصول إلى أهدافهم والمحافظة على مصالحهم[٢] وقبل انعقاد المؤتمر أصدرت منظمة أوكسفام (OXFAM) دراسة تحذر فيها المؤتمرين من آثار اتساع الهوة بين الغنى والفقر، وأوضحت الدراسة أن اغني ٨٥ فرد في العالم يستحوذون على ثروه تعادل ما لدى ٣.٥ مليار نسمه أفقر البشر، أى أن ٨٥ فرد يمتلكون ثروة تساوي ما يملكه نصف البشر، وأن ١٪ الأغنى في العالم تقدر ثروتهم بحوالي ١١٠ تريليون دولار (أكثر من ثروة نصف البشر لأول مرة في تاريخ البشرية) [٣]، وأنه في نفس الوقت فان الجزء الأكبر من هذه التريليونات يتواجدون فعليا في خزائن وبنوك الغرب.

- وحذرت الدراسة من الاستحواذ على الثروة من قبل حفنه قليلة يهدد

(١) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٤ – ص ٢٤.

(٢) الشروق ٢٥/ ١/ ٢٠١٤ – محمود الخفيف – مصر وتوحش الليبرالية الجديدة.

(٣) تقرير المنظمة فى يناير ٢٠١٥.

بشكل الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي، وأن هذا التفاوت ليس صدفة بل أن السبب الرئيسي يأتي من خلال عملية استيلاء على السلطة من قبل النخب الفنية وتحايلهم على العملية السياسية لتطويع قواعد النظام الاقتصادي لصالحهم من خلال ما يسمى بعمليات إصلاح وتحريري اقتصادي وتجاري ومالي غير منضبطة وغير مراقبة وعمليات خصخصة الأملاك العامة والاستيلاء عليها ومن خلال وضع نظام مالي وضريبي يخفف أعبائهم الضريبية ويزيد من الأعباء الضريبية على الطبقات المتوسطة والفقيرة ويقلص من الخدمات العامة للفقراء، وتقول مديرة أوكسفام «أن عملية عدم المساواة الأخذة في الاتساع تخلق حلقة مفرغة» حيث يتزايد تركيز الثروة والسلطة في أيدي قليلة، أننا نعيش في عالم تكون فيه الضرائب أقل والخدمات الصحية والتعليمية أفضل وفرص سيطرة أكبر، ليس فقط لأغنياء اليوم بل لأولادهم من بعدهم، وان لم تتخذ خطوات فعاله لمواجهة هذا الوضع فسوف تورث السلطة والامتيازات من جيل إلى جيل وسيورث الحرمان من اليوم جيل إلى جيل أفقر، ولسوف نعيش في عالم يصبح فيه تكافؤ الفرص مجرد حلم، ويكون النمو الاقتصادي للأغنياء فقط»

- وكشفت قاعدة بيانات البنك الدولي أن هناك عدد قليلاً[1] من الشركات العالمية الكرى تهيمن على أسواق التصدير في البلدان النامية والمتقدمة مع استئثار نسبة أكبر من ١٪ من هذه الشركات على أكثر من نصف إجمالي الصادرات وأحيانا ما يقارب ٨٠٪ من الصادرات، كشفت قاعدة البيانات أن الشركات التى تسعى إلى الدخول إلى أسواق التصدير تواجه مصاعب شديدة تؤدي إلى انسحاب نسبة ٨٧٪ في المتوسط.

- وفي أكتوبر ٢٠٠٨ صدر تقرير لفريق[2] مستقل تم تشكيله بمعرفة البنك الدولي أكد صراحة أن سياسات البنك الدولي في الثمانينيات والتسعينيات التى

(١) الاهرام ٣١/ ٥/ ٢٠١٢.

(٢) والدن بيللو – حروب الغذاء – صناعة أزمة – مصدر سابق.

دفعت الحكومات الأفريقية – ومن بينها مصر – لتقليص أو إلغاء كل أشكال الدعم على مستلزمات الإنتاج وعدم السيطرة على الأسعار وخصخصة الممتلكات العامة، لم تقدم الكثير للإنتاج الزراعي، ويقول التقرير كان من المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار المحاصيل إلى منح المزارعين دافع لزيادة النمو، وأن المنافسة بين تجار القطاع الخاص ستنخفض تكاليف البذور ولوازم الإنتاج ولكن القوى المتحكمة في السوق حالت دون تحقيق ذلك وأغلبها شركات عابرة للجنسية.

– لا شك أن العولمة همشت الفلاحين والجماعات الريفية ولم يعد إنتاج وسائل العيش يتم بشكل محلي، وفي كثير من الأحيان تقدم العولمة باعتبارها الملاذ الوحيد الذي يمكن الفلاحين من الدخول في علاقات السوق، وفي بحث عن اختفاء الفلاحين يخلص إلى أنه في ظل الأوضاع الراهنة للعولمة المتسارع وفي المناطق الريفية النائلة والمهملة يتجاوز الفلاحون الحدود الدولية ليشكلوا فائضا ضخماً من العمالة لخدمة رأس المال الكوكب، نراهم في تخوم العشوائيات أو في السفن الغارقة تبحث عن ملاذ في أوطان أخرى لا تعرف لغتهم أو ثقافتهم، وفي نفس الوقت ثبت أن المزارع الصغيرة الكثيفة العمالة يمكن أن تحقق إنتاجية أعلى من أكبر المزارع وبشهادة تقرير البنك الدولي تكشف أن المزارع الصغيرة تزيد من إنتاجية الفدان فيها بما يتراوح بين ٣ أضعاف و ٤ أضعاف الفدان في المزارع الكبرى المنافسة.

وتكرس عولمة الفقر[1] تصدير العمل الرضيعي على النطاق العالمي، وإمكانية الإنتاج الهائلة بالنظر إلى كتلة العمال والفلاحين ذات الأجر الرخيص الهائلة التى أفقرت، ولا تتاجر البلدان الفقيرة فيما بينها، فالفقراء لا يمثلون سوقا للسلع التى ينتجونها، ويقتصر الطلب الاستهلاكي على نحو ١٥٪ من سكان العالم يعيشون أساساً في بلدان الاتحاد الأوروبي وأمريكيا الشمالية واليابان، ويجد فائض العرض منتجي العالم الثالث على تخفيض أسعارهم، وتهبط أسعار السلع الصناعية

(١) ميشيل تشوسودوفيسكى – عولمة الفقر – مصدر سابق.

بنفس الطريقة التى تهبط بها أسعار السلع الأولية، وتسهم المنافسة فيما بين البلدان النامية وداخلها في انكماش الأجور والأسعار ومن السخرية أن تشجيع الصادرات يؤدي في النهاية إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة وهبوط عائدات التصدير التى تسدد منها الديون الخارجية.

- يدعو أنصار طريق الفلاحين بحماس إلى استمرار صغار المزارعين[1] في أن يكونوا العمود الفقري لإنتاج الغذاء العالمي، فهم يشكلون أكثر من ثلث سكان العالم، وأكثر من ثلث منتجي الغذاء العالمي، وعلى حد قول ميجيل اليري المتخصص في الزراعة البيئية لا يزال ملايين المزارعين الصغار في جونب العالم ينتجون معظم المحاصيل الأساسية اللازمة لتغذية سكان الأرض في الريف والحضر، ففي أفريقيا يوجد ٣٣ مليون مزرعة صغيرة تشكل ٨٠٪ من مجموع المزارع فيها، وغالبية المزارعين الأفارقة معظمهم من النساء الذين يملكون مزارع صغيرة لا تزيد الواحدة عن هكتارين (خمسة أفدنة تقريبا) ينتجون كميات هائلة من المحاصيل الغذائية الأساسية بدون استخدام أو باستخدام محدود للأسمدة والبذور المحسنة، وبالنسبة للزراعة الرأسمالية فأنها تعتبر الغذاء والتغذية والوقود الزراعي الزراعي مجرد سلع قابلة للتداول كأى مجال استثماري آخر، يتوقف الاستثمار فيها على معدلات الأرباح التى تجلبها، أما تلبية الاحتياجات الحقيقية لغالبية البشر فتحتل مكانه ثانوية.

- ووفقا لتقدير البنك الدولي[2] فان موضوع ارتفاع أسعار الغذاء أصبح يصل إلى درجة عالية من الخطورة خاصة بعد سقوط ٤٤ مليون شخص في السنوات الأخيرة تحت خط الفقر في البلدان النامية بسبب هذه الأزمة الغذائية، ويشير تقرير بعنوان «مراقبة أسعار الغذاء» والصادر عن البنك الدولي إلى تحذير خطير من ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الفترة الأخيرة على مستوى العالم

(١) والدن بيللو – حروب الغذاء – صناعة أزمة – مصدر سابق.

(٢) الأهرام – ١٧/ ٧/ ٢٠١١ – تقرير البنك الدولى.

ووصوله إلى معدلات غير مسبوقة تشكل ضغوط كبيرة على الشرائح الأكثر معاناة، والتى تنفق أكثر من نصف دخلها على الغذاء، ورصد التقرير أهم السلع وعلى رأسها القمح والذرة والأرز والسكر والزيوت، وينبه التقرير إلى أن هناك ٣.٥مليون طفل دون الخامسة يموتون لأسباب ترجع إلى نقص التغذية، وطالب مدير إدارة التجارة بعدم وضع أى قيود على تجارة الأغذية للمساعدة في حل أزمة الغذاء وليكون ذلك حافزا لزيادة الاستثمار في إنتاج الغذاء كما سيساعد على زيادة حجم التجارة العالمية للمواد الغذائية!!

- حذرت منظمة الأغذية والزراعة[1](فاو) التابعة للأمم المتحدة من أن معدلات سوء التغذية على مستوى العالم ما زالت مرتفعة على نحو غير مقبول، وأن الخسائر الاقتصادية بسبب الأمراض غير المعدية المرتبطة بالمشكلة ستقارب ٥٠ تريليون دولار في العقدين المقبلين، وأن أكثر من مليار شخص يمثلون ٣٠٪ من سكان العالم يعانون شكلا أو آخر من أشكال سوء التغذية، وقال المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية أن عبء سوء التغذية وحماية المستهلك في الفاو إلى أن مشاكل سوء التغذية جعلت أربعة بلدان عربية ضمن البلدان الأعلى انتشار للتقزم لدى الأطفال وهي اليمن بنسبة ٥٠٪ ثم السودان بنسبة ٤٥٪ ثم مصر ٣٠٪ ثم موريتانيا ٢٣٪.

- تعاني إفريقيا من النهب[2] الذي طال خيراتها والاعتداء على غاباتها التى تحولت إلى صحاري قاحلة بسبب حاجة المستعمر والشركات الدولية لى أنواع الخشب الإفريقي للتصدير، وتعاني أفريقيا على رغم خصوبة أراضيها الزراعية وتنوع فصولها ب؟؟ غذائية كبيرة نحو الخارج، واستمرار حالات الجوع التى تعادل نحو مليار شخص غالبيتهم في أفريقيا يفتقرون إلى طعام كافي وماء نقي.

- ومن المؤكد أن المزارعين وآخرين مثلهم لا يشكلون التهديدات الرئيسية

(١) الحياة – ١٤/ ١١/ ٢٠١٤.

(٢) الحياة ١٢/ ١٠/ ٢٠١٤.

لغابات حوض الكونغو[1] وغابات الأمازون، فامتيازات التعدين والأخشاب التى تغذي الطلب العالمي الفهم، وكذلك الصراع الدائر والتقطيع غير المشروع والتواصل أكثر تدميرا بشكل مباشر، وطوال التسعينيات من القرن العشرين كانت إفريقيا والمناطق الفقيرة الأخرى تتلقى المساعدات من المانحين والتشجيع من قبل الهيئات التنموية لقبول أجندة التجارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية WTO وكان هذا يعنى توجيه اقتصاداتها لزيادة الصادرات مع فتح أسواقها بشكل أكبر أمام البضائع الأجنبية، وعندما أخفق هذا التحرر في إحراز الكثير من التقدم فيما يتعلق بالفقر والنمو بمعدلات مرتفعة، وضع صندوق النقد والبنك الدوليين ووزارة الخزانة الأمريكية، تدابير جديدة فيما أصبح يعرف بإجماع واشنطون، وبحلول عام ٢٠٠١ كان عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في أفريقيا قد تضاعفت ليصل إلى ٣١٦ مليونا من ١٦٤ مليون شخص قبل عشرين عاما، وفي عام ٢٠٠٦ أعلن صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة اليونيسيف أن ربع الأطفال الأفارقة تحت سن الخامسة يعانون نقصا في الوزن، ونظرا لتفشي مرض الايدز فقد زاد متوسط العمر المتوقع في أفريقيا جنوب الصحراء بمقدار سبع سنوات فقط (إلى سبعة وأربعين) منذ عام ١٩٦٠ وفي تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ الصادر عن الأمم المتحدة كانت البلدان الاثنان والعشرون (جنوب الصحراء) هم الأدنى مرتبة جميعا من حيث العمر المتوقع ومعدلات المعرفة بالقراءة والكتابة وإجمالي الناتج المحلي.

باشرت بعض الدول الجنوبية والناهضة مثل الهند والصين وبيرو بوضع سجلات وطنية معلوماتية بهدف منع الشركات التجارية من تسجيل تراخيص مخالفة القانون مثلما فعلت اليابان في الملوخية المصرية وإسرائيل في هدايا يوسف والي من الشعير والخيار البري وطماطم أدكو وأغنام الفرافرة وماعز الزرابي، وكانت الهند أول دولة تعمد إلى تنظيم هذا الإبداع البنكي لمعارفها

(١) وانغاري ماثاى – أفريقيا والتحدى – ترجمة أشرف كيلانى – عالم المعرفة – مارس ٢٠١٤.

التقليدية[1] المنصوصة خطياً فى غالبيتها منذ آلاف السنين كانت تنوى بذلك حماية نفسها من القرصنة البيولوجية التى تعرضت لها منذ بداية التسعينيات من براءات اختراع غير قانونية على الأرز البسماتي والكركم التى سجلتها شركات أجنبيه مانعة إياها من التحكم بتجارتها.

والشعوب الأصلية والتى طالما كانت معرضة للتهميش أو الدمج الفقري بالمجتمع الدولي، كانت تجد صعوبة في إسماع صوتها في النقاشات المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي ن ولم تعترف منظمة الأمم المتحدة سوى عام ١٩٩٢ بالدور الأساسي الموكل إليها في إدارة البيئة والتنمية بحكم معرفتها بالمكان وممارساتها التقليدية (المادة ٢٢ من إعلان ريو)، وللمعارف التقليدية هدف حميد ألا وهو الحول دون فقدانها واستسقاء مصادر منها لإيجاد حلول لمشاكل عالمية متنوعة جدا منها التنوع البيولوجي والصحة ومحاربة التصحر والاحتباس الحراري، وتم إنشاء المعهد الدولي للمعارف التقليدية في عام ٢٠١٠ من قبل اليونسكو، وبتمحور هذا المشروع حول إنشاء بنك عالمي معلوماتي للمعارف التقليدية هدفه وضعها في متناول المجتمع العلمي ومضمونه خاضع لحماية القانون الدولي المتعلق بالملكية الفكرية.

وبالتزامن مع إعلان ريو تطالب المادة JB (غير ملزمة) من معاهدة الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي والتى اعتمدت عام ١٩٩٣ كل بلد موقع عليها باحترام المعارف والابتكارات والممارسات الخاصة بالمجتمعات الأصلية لأهميتها في المحافظة على التنوع البيولوجي واستخدامه بشكل مستدام والمحافظة عليها وتسهيل عملية تطبيقها على نطاق واسع بموافقة ومشاركة مودعيها (أصحابها) والتشجيع على التشارك العادل للفوائد الناتجة عن استخدامها، وقامت المنظمات غير الحكومية بانتقاد هذه المادة لأنها تشرع إمكانية الاطلاع المجاني والاستفادة من المصادر الجينية والمعارف التقليدية لدول ليست مودة

(١) الأهرام – ٢٨/ ١٢/ ٢٠١٣ ملف لوموند دبلوماتيك – بنوك المعارف التقليدية.

بتشريع وطن يسمح لها بتنظيم عملية الاطلاع عليها أو لشركات يمكنها استغلالها حصريا.

وأوضحت الشعوب الأصلية أنها لا ترغب أبدا بوضع معارفها في الخير العام بهدف الاستقلال وقد طرح الاجتماع المطلق للشعوب الأصلية خلال الاجتماع الأخير للجنة الحكومية المشتركة الخاصة بالملكية الفكرية المرتبطة بالمصادر الجينية والمعارف التقليدية والفلكولور أن الخير العام (الاستقلال العام) أشبه بمضخة قد تساهم مع مرور الوقت في انتزاع المصادر الجينية وسواها من الموازين الثقافية التى تشكل هوايتنا.

ويقصد بالملكية الفكرية[1] كل الجوانب المكلفة بالإنتاج والإبداع الذهني والفكري والإنساني وهذا يشمل الإبداعات الأدبية والفنية والابتكارات والاختراعات التكنولوجية ذات الطابع التجاري وتعد الملكية الفكرية أحد مجالات القانون التى يتناولها حقوق الملكية المرتبطة بالأمور المعنوية وقد أجلت العديد من البلدان تطبيق اتفاق (TRIPS) بسبب تخوفها من عدم توفيرها الحماية الكافية للابتكارات الشعبية المحلية والحقوق المزارعين كما أن هناك اعتراف واسع بالحاجة إلى حماية التراث الشعبي والأصناف المحلية في الزراعة وقد أفرزت الأصناف النباتية مشكلة خاصة فيما يتعلق بنظام الملكية الفكرية الذي يمكن أن يطبق عليها إذ لا يتوافر حتى الآن نظام متجانس لحماية الأصناف النباتية على المستوى العالمي مما سمح للشركات العابرة القوميات بالسطو على الأصناف النباتية وادعاء ملكيتها ويمكن أن يقود إدخال قواعد متشددة لحقوق الملكية الفكرية إلى تركيز الجهود على المعارف ذات القيمة الاقتصادية فقط وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تجاهل العديد من المجالات التقنية الأخرى وإلى نشوء ما يعرف بالتطور السوقي وتجاهل الاحتياجات المجتمعية ذات الطبيعة الخاصة

(١) أ.د. سعد نصار، أ.د.على عبدالرحمن- أثر تطبيق الملكية الفكرية على التنمية الزراعية – المؤتمر الرابع عشر للاقتصاديين الزراعيين- ٢٠٠٦.

بكل الشعوب وتعتمد الاتفاقية التجارة المتعلقة بحماية الملكية الفكرية على الحماية[1] وهي تتناقض مع مبدأ التحرير الذي تقوم علية المنظمة في الاتفاقية المشهورة ب «تربس» وهي حروف اختصارها بالإنجليزية تقوم على فرض حماية على براءات الاختراع تمتد إلى ٢٠ عاماً تمنع خلالها الشركات العملاقة أى شركة أخرى من إنتاج صنف مشابه لما ابتكرته مما يسمح لها بفرض السعر الاحتكاري الذي تريده حاصده مليارات الدولارات رغم أن الأساس الجيني هو ملك للبشرية تم تطويره عبر شعوب وأدوات إنتاج تقنية تتلاءم مع احتياجات وظروف هذه الشعوب في هذه المناطق.

على الرغم من أن التجارة الدولية قد تمت منذ السبعينات بمعدل أسرع في الدول النامية[2] عنها في الدول المتقدمة إلا أن الأخيرة ما زالت تسيطر على الشطر الأكبر من التبادلات التجارية الدولية ورغم النمو المتسارع للتجارة الدولية إلا أن نمو التجارة الزراعية يعد بطيئاً نتيجة التناقص المتزايد لحصة السلع الزراعية في التجارة الدولية وهذا راجع إلى ارتفاع معدلات الحماية المباشرة وغير المباشرة عليها بتطبيق التدابير للصحة والصحة النباتية (SP5)وهو أهم آليات الحماية المباشرة خاصة بالنسبة للدول المتقدمة بحجة حماية المستهلكين وحماية البيئة وقد أصبحت المعوقات الصحية هي المعوق الشرعي الوحيد غير الجمركي للتجارة في الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني وبالتالي فرض قيود قد تكون غير قادرة على الحماية الزراعية الأمر الذي أدى إلى زيادة الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة مع تزايد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدول النامية ولا تمثل القيود الصحية والصحة النباتية(SP5) التى تطبق على الواردات إجراءات تجارية في حد ذاتها ولكن من السهولة تحويلها إلى مثل هذه القيود بقصد

(١) سلمى حسين – مجلة الكتب – وجهات نظر – إبريل ٢٠٠٦.

(٢) د. على عبدالرحمن أثر تدابير الصحة النباتية على التجارة الدولية – المؤتمر الرابع عشر للاقتصاديين الزراعيين ٢٠٠٦.

حماية المنتجين المحليين من المنافسة الدولية كما أنه ليس نادراً أن تقوم الدول بإتقان مثل هذه الحواجز، ليس بفرض الحماية من تهديدات معينة استنادا على دليل علمي، بل استجابة للنشاطات السياسية لجماعات المنتجين والمزارعين المستفيدين من هذه القيود :.

وفي الوقت الذي تعتبر فيه عمالة الأطفال مانعة للتصدير واحد الموانع الرئيسية، أفاد تقرير لمنظمة العمل الدولية[1] صدر في بيروت بعنوان « الأرباح والفقراء اقتصاديات العمل القسوى» بان ثلث مجموع الأرباح المقدر بـ ١٥٠ مليار دولار من الاستغلال الاقتصادي القسوى بما ف ذلك العمل المنزلي والزراعة ونشاطات اقتصادية أخرى، وقدر عدد الأشخاص في العمل القسري والاتجار في البشر والعبودية الحديثة بـ ٢١ مليون بينهم ١٨.٧ مليون في القطاع الخاص ويشكل الأطفال ٢٦٪ والنساء والفتيات ٥٥٪ ويعمل الرجال والفتيان في الاستغلال الاقتصادي وفي المرتبة الأولى في الزراعة والبناء والتعدين وتصل الأرباح في الزراعة إلى ٩ مليار دولار.

المعاونة: في دراسة عن الملف الزراعي أعدتها منظمة أوكسفام[2] العالمية غير القانونية جاء الأرز والقطن مثالاً ؟؟؟ الذي تخلفه اتفاقية الزراعة فالأرز هو الطعام الرئيسي لملايين البشر ويزرع ٩٠٪ من إنتاجه للدول النامية وعلى الجانب الآخر من العالم تمنح الدول الغنية «الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان» دعماً لمزارعي الأرز بلغت قيمته في عام ٢٠٠٢ وحدة ١٦ مليار دولار مما ممكن الولايات المتحدة ثالثا مصدر عالمي أن يبيع الطن ٢٧٤ دولار في حين أن تكلفة إنتاجه الحقيقية ٤١٥ دولار إلا أن الأهم أن ذلك الدعم لا يذهب إلى الفلاحين الأمريكيين والأوروبيين بل يذهب معظمه إلى الشركات العملاقة ذات القدرات الكبيرة على الإنتاج والتصدير كما يدفع صغار المنتجين «داخل الاتحاد

(١) الحياة ٢١/ ٥/ ٢٠١٤.

(٢) سلمى حسين – مجلة الكتب – وجهات نظر – مصدر سابق.

الأوروبي والولايات المتحدة» حيث يسود النمط العائلي للزراعة إلى مضاعفة إنتاجهم للمحافظة على نفس مستوى دخولهم منذ ثلاثين عاماً، وذلك عبر الاستدانة من البنوك، التى غالبا ما تؤدي بهم للإفلاس والخروج من حلبة المنافسة الشرسة.

وعلى الرغم من أن منظمة التجارة العالمية[1] تدعو لوقف كل أشكال الدعم فان مجمل الدعم الذي تقدمه حكومات الدول المتقدمة لمزارعيها ارتفع من ٣٦٧ مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى ٣٣٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤، وبلغ في عام ٢٠٠٩ حوالي ٤٠٪من قيمة الإنتاج الزراعي في بلدان الاتحاد الأوروبي و ٢٥٪ من الولايات المتحدة.

وفي تحول نادر اعترف المؤيدون السابقون لسياسات التكيف الهيكلي مثل المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء (IFPRI) في واشنطن ومجلة الايكونوميست بان تخلى الدولة عن دعم الزراعة خطأ، وأكد المعهد الدولي لبحوث الغذاء «أن الزراعة الريفية أهملت إلى حد بعيد وحان الوقت لزيادة استثمارات حكومات البلدان النامية على المدى المتوسط والطويل في البحوث الزراعية واستصلاح الأراضي والبنية الأساسية الريفية وتمكين صغار المزارعين من تسويق منتجاتهم.

لأول مرة في تاريخ البشرية تتحول المياه من حق للحياة إلى سلعة ولقد كان توسع شركات المياه الخاصة والأشكال الأخرى مثل روابط المياه في الريف بدعم من البنك الدولي ومؤسسات دولية أخرى ورضوخ المسئولين في الدول النامية جزء من سياسات تحويل هذه البلدان النامية والانتقالية إلى اقتصاديات السوق وفي مصر تسبب ذلك في إدخال البنك الدولي لأول مرة والاعتراف به مشاركاً في مبادرة النيل أن أصبح لاعباً أساسياً في إدارة النهر والعمل على تنفيذ

(١) والدن بيللو – حروب الغذاء – مصدر سابق.

سياساته في خصخصة المياه وبورصة المياه وظهور أزمة سد النهضة وعلة المستوى الداخلي ظهور روابط المياه في الريف المصري بدعوى استعادة التكاليف من صغار الفلاحين مما يضيف أعباء على أوضاعهم المعيشية المتدهورة وقد أخذت الخصخصة للمياه والصرف الصحي إشكالات خطيرة لأنها احتوت على عنصر ثابت من تحويل السيطرة على العمليات وإدارتها إلى شركات خاصة[١].

وقد أشارات إحدى الدراسات أنه ولإمكانية تعميم مياه الشرب حتى عام ٢٠١٧ فان الأمر يتطلب ضرورة وجود الإدارة الاقتصادية التى تقوم على مبدأ استعادة التكلفة الخاصة بالتشغيل والصيانة مع تحقيق ربح كافي[٢]، كما أوصت بضرورة تعديل تعريفة المتر المكعب من المياه قد أدى ذلك إلى الحصول على معونات ليس لها أى دور سوى الترويج للخصخصة للمرفق العام. وأدت تلك المعونة التى صرفت بسخاء على مهندس الري إلى قيام الوزراء من د. محمود أبو زيد إلى الوزير الحالي د. حسام مغازي للترويج للخصخصة تحت دعوة مشاركة القطاع في إدارة الموارد المائية[٣].

البديل

كانت أوائل وأنضج رؤية لنظام عالمي جديد عكست الأماني والمصالح للدول النامية هي ما جاء فيه مبادرة أورشابتنزانيا يوليو ١٩٨٠ وترى المبادرة أن هناك هدفين جوهريين يتعين على النظام الجديد أن يحققهما[٤].

الهدف الأول : هو أن يعمل نظام النقد الدولي على تحقيق الاستقرار النقدي العالمي والمحافظة على مستويات مقبولة من التوظيف والنمو وأن يكبح

(١) استعادة الملكية العامة للمياه – انجازات ونضالات حول العالم – ٢٠٠٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الأهرام ١٩/ ١١/ ٢٠١٤ – د. حسام مغازى.

(٤) د.رمزى زكى – التاريخ النقدى للتخلف – عالم المعرفة. عدد ١١٨ أكتوبر ١٩٨٧.

السياسات التضخمية والانكماشية.

الهدف الثاني: هو أن يعمل النظام الجديد على دعم عملية التنمية العالمية وعلى الأخص في دول العالم الثالث ووثيقة أورشا حدوث أربعة أمور أساسية هي

أولا: ديمقراطية الإدارة والرقابة بمعنى ضرورة أن تنعكس مصالح أغلبية الدول وتراعى في إدارة النظام بجانب القوى الاقتصادية للدولى المتقدمة.

ثانيا: توافر صفة العالمية بمعنى ضرورة مشاركة كافة دول العالم في إدارة الترتيبات المؤسسية للنظام الجديد.

ثالثا: إصدار عملة دولية جديدة تكون مقبولة للوفاء بالمعاملات الدولية.

رابعا: خلف آلية لتحويل الموارد من خلال الاحتياجات التى يستند إليها النظام الجديد.

كما ترى وثيقة أورشا أن ثمة حاجة ملحة لخلق سلطة أو مؤسسة نقدية دولية لإدارة هذا النظام وانطلاقا من ضرورة توافر صفة الديمقراطية العالمية فان تلك المؤسسة الدولية يجب أن تسع لكى تكون قادرة على الوفاء باحتياجات مختلف أنماط التنمية والنظم الاجتماعية المختلفة وأن تكون لها سلطة التحكم في عرض العملة الدولية الجديدة وان تتوافر لها القدرة على إعادة توزيع الفوائض المالية وتوزيع الاحتياجات الدولية والتوصل إلى مجموعة من القواعد والآليات التى يتسنى بمقتضاها التحكم في خلق وتوزيع العملية الدولية الجديدة.

والبديل للسياسات القائمة له ثلاث محاور

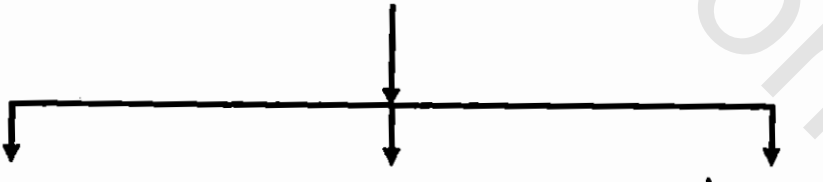

وفي المحور الوطني فيجب أن تعتمد على :

أولا: [1] يجب أن يكون الاكتفاء الذاتي من الغذاء البديل عن الزراعة من أجل التصدير وأن يكون هدف السياسة الزراعية ويجب أن ينتج مزارعو البلد معظم الغذاء الذي يستهلك محليا ويقول د. فوزي منصور[2] الواجب أن ننتج ما نحتاج إليه من سلع أن اعتمادنا على استيراد السلع الزراعية المدعومة من أوروبا قد أتي لنا بضرر أكبر بكثير من النفع لأنه أعاق تطوير إنتاجنا الزراعي.

ثانيا: أن يكون للناس والمجتمع الحق في تحديد أنماط الغذاء واستهلاكه أخذين في الاعتبار خصوصية الريف والتنوع الإنتاجي وألا يسمحوا بإخضاع تلك الأنماط لاعتبارات التجارة الدولية غير المستقرة.

ثالثا: لابد أن يستهدف إنتاج الغذاء واستهلاكه تحقيق مصالح المزارعين والمستهلكين المحليين وليس مصالح الشركات الزراعية عابرة القوميات وأرباحها.

رابعا: أن ننتج النظم الغذائية القومية غذاء صحيا عالي الجودة ومتوافق مع احتياجات السوق المحلي والثقافة المحلية الغذائية وعاداتهم.

خامسا: إعادة توزيع الأرض الزراعية بشكل عادل على المزارعين ومنع هيمنة كبار الملاك والشركات العابرة للقوميات وأن يشمل الإصلاح استقرار العلاقة الإيجارية لمدد تتيح الاستثمار فيها وعدم مغالتها وحماية الأشكال التعاونية للإنتاج.

سادسا: أن يتولى صغار المزارعين والتعاونيات شئون الإنتاج الزراعي وأن تخضع عمليات توزيع وتسويق واستهلاك الغذاء لنظم عادلة للأسعار تضع في اعتبارها حقوق المزارعين والمستهلكين ومصالحهم، ومنع إغراق الأسواق

(١) والدن بيللو – حروب الغذاء مصدر سابق.

(٢) الجات والبلدان النامية – مطبوعات التضامن – القاهرة – ١٩٩٥ – تحرير أحمد عبدالعليم.

بالسلع الزراعية المدعومة، بمعنى حماية الإنتاج القومي للغذاء وتوفير الميزانيات للقطاع العام والبحوث وخفض الأسعار وتوفير الائتمان.

سابعاً: منع الشركات العابرة للقوميات أو الدول من السيطرة وسرقة الأصول الجينية للمجتمعات الريفية أو إهدائها- كما فعل د. يوسف والي – وذلك في إطار الملكية الفكرية ولكن يتم اعتماد التمويلات اللازمة للتطوير من خلال مراكز الأبحاث المحلية.

ثامناً: استخدام الإنتاج الزراعي في التصنيع للاستفادة من العمالة (قطن – كتان – أرز) وكذلك في تعظيم الاستفادة من القيمة المضافة.

المحور العربي

لابد أن يأخذ العمل الاقتصادي الزراعي العربي المعاصر في الاعتبار نظرية التكامل الاقتصادي التى تستهدف إزالة القيود وإلغاء التمييز بين العلاقات الاقتصادية المتبادلة[1].

وأن يتم وضع وتنفيذ استراتيجيات عربية زراعية ملائمة ترتكز على المحاور الرئيسية التالية[2]:

- محور الاعتماد على النفس بصورة أساسية في مواجهة التبعية بصورها مخاطرها المختلفة من غير أن يعنى ذلك الاكتفاء الذاتي أو الانعزال عن العالم.

- محور الإنتاج: الاعتماد على الموارد والإمكانيات المحلية بصورة أساسية في مواجهة الاستيراد والقروض والمعونات الغذائية الخارجية.

- محور العدالة في التوزيع في مقابل تمركز واحتكار الثروات والدخول

(١) سالم توفيق الفقى – إشكالية الزراعة العربية – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – أكتوبر ١٩٩٣.

(٢) د. صلاح وزان – تنمية الزراعة العربية، الواقع والممكن – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت نوفمبر ١٩٩٨.

وثمار التنمية.

- محور العمل العربي المشترك: بصيغة وأبعاده ومستوياته المختلفة في مواجهة التفرقة والتجزئة العاجزة تنمويا والمكلفة اقتصاديا وسياسياً واستراتيجياً.

- وأكد مؤتمر الأيكارد[1] على ضرورة توحيد الجهود العربية البحثية والعلمية لزيادة الإنتاج الزراعي باستنباط تراكيب وراثية مقاومة لجميع العوامل الناجمة عن التغييرات المناخية.

- تطوير التعاونيات[2] والنهوض بها لإيقاف ارتفاع الأسعار بدرجة تفوق إمكانيات عشرات الملايين من أصحاب الدخول المحدودة لإحداث توازن لصالح الفقراء ورعايتهم.

- الدعوة إلى انشاء مجلس عربي[3] للأمن الغذائي ليتمكن من مواجهة الآثار السلبية لظاهرة نقص الغذاء وندرة الموارد المائية بالوطن العربي.

- الدعوة إلى تفعيل الاستثمارات العامة[4] والخاصة بما لا يقل عن خمسة مليارات دولار سنوياً وذلك في المساحات القابلة للزراعة حيث حذر وزير الاستثمار السوداني عن أن العجز في الأمن الغذائي العربي تتجاوز قيمته ٤٠ مليار دولار.

- الدعوة إلى الاستفادة من القيمة المضافة للمنتجات الزراعية والتى أغلبها في الخارج ولا يستفيد منها في العالم العربي من المواد الخام بالشكل المطلوب.

وقد شدد المدير العام لمنظمة الفاو[5] على أن يشكل التصنيع أداة أساسية للحد

(١) الأهرام – ١٥/ ٣/ ٢٠١٠.
(٢) د. جويلى الأهرام – ٢٨/ ٤/ ٢٠١٠.
(٣) د. جويلى الأهرام ٢/ ٣/ ٢٠١٠.
(٤) الحياة ١١/ ٩/ ٢٠١٤.
(٥) الحياة ٦/ ١١/ ٢٠١٤.

من الفقر والجوع، وأكد على ضرورة ألا يأتي ذلك على حساب التنمية الزراعيَّة بل أن يكونا متكاملين، وضرورة تحول تعزيز الأمن الغذائي إلى أولوية التنمية الصناعية، وأوضح أن دعم المزارعين لإضافة قيمة مضافة إلى سلسلة الغذاء يتجاوز البعد النقدي لمستويات الدخل الذي يحققونه، وهذا يعني مزيداً من الأغذية المغذية والصحية المنتجة في شكل مستدام.

إن مفهوم التكامل العربي يقوم على أساس تجميع القوى الاقتصادية[1] لجميع الدول المشاركة فيه على أساس التحول باقتصادها إلى آلية للعمل تقترب به من العمل كاقتصاد واحد، تنتقل فيه عوامل الإنتاج والمنتجات دون قيد وترابط أنشطته الاقتصادية بصلات أفقية دراسية، وهو ما يتطلب قدرته على تصور وتبني أهداف تنموية مشتركة وعلى تحقيق توازن دقيق بين المغانم والمغارم من التحولات الاقتصادية التى تطرأ على اقتصاد كل دولة عضو في هذا التكامل. أن سلامة العمل التكاملي تضمن بأن يكون إجمالي العائدات أكبر من مجموع الأعباء والمطلوب هو جعل صافي العائد موازي على نحو عادل بين الجميع مع التقريب بين مسئوليات الدول.

ويجب وضع المشروعات المشتركة في إطارها الصحيح لأن التكامل لا يقوم فقط بمثل هذه المشروعات التى تفسر غالباً بأنها مشاركات في رأس مال مشاريع حجمها أكبر من أن تتبناها دولة واحدة. أن المشروعات الجديرة بالاعتبار هي المشروعات التى تحقق أهداف مشتركة حتى لو كانت قطرية، وفي هذه الحالة تكون المشاركة بعناصر مختلفة للإنتاج وليس فقط بالمال وبتحقيق المنتجات لأهداف ذات أهمية قومية. سواء كانت إنتاجية أو استهلاكية ومن هذا المنطلق بأن مشاريع الأمن الغذائي قطرية أو قومية يجب أن تعطي أولوية متقدمة وأن توفر لها فرص النجاح وتعويض أى ربحية تنقص بسبب اعتبارات الأمن القومي.

(١) د. محمد محمود الإمام – رؤية ناصرية فى المسألة الاقتصادية – دار المستقبل العربى الطبعة الأولى ١٩٨٩ – القاهرة.

المحور الدولي: النظام العالمي هو نسيج[1] من العلاقات تشكلت عبر الزمن بآليات ودول كان هدفهم التفاعلات الاجتماعية والسياسية عبر حدود الدول قابلة للتوقع والإدارة، وما يشمله ذلك من توزيع ورقابة على القدرات العسكرية والاقتصادية العالمية، وتطور واستمرار القواعد المؤسسات والمنظمات.

ولا يمكن العمل في المحور الوطني بدون وجود مشروع عالمي يساند الاستقلال الوطني في مواجهة التبعية التى ينتجها النظام الرأسمالي ومؤسساته، ولقد طرحت مجموعة الدول الصاعدة BRICS المشروع الوطني المستقل (البرازيل – روسيا – الهند – الصين- جنوب إفريقيا)، ولا يقاس الصعود في المشروع الوطني المستقل بالمعدل المتزايد لنمو الناتج المحلي الإجمالي[2] أو الصادرات أو الاثنين معا، وذلك عبر فترة طويلة من الزمن، حيث أن إعجاز معدل مرتفع للنمو يمكن أن يحدث في إطار سيادة العولمة وذلك دون صعود المجتمع المعنى (مصر نموذج قبل يناير ٢٠١١) ينطوى الصعود على مخطط منهجي لمنظومة إنتاجية حديثه وفعالة تشمل تطوير عملية تصنيع الاقتصاد من جانب وانجاز السيادة الغذائية من الجانب الآخر عبر سياسات ملائمة محددة من أجل إنعاش القطاع الزراعي الفلاحي وتراكب (؟؟؟) الهدفين بعضهما البعض ويقتضى مشروع الصعود تطوير القدرة التنافسية للأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد، وكمنظومة، ويقتضى بناء منظومة إنتاجية صناعية أكثر من وجود عدد من المنشآت الصناعية بل يقتضي أن ترتبط هذه المنشآت بعضها ببعض في شبكة كثيفة من التبادلات البيئية، أما الجانب الآخر لإشكالية بناء المنظومة الإنتاجية الوطنية المتكاملة، فهو يخص إنعاش الإنتاج الزراعي الغذائي حتى تحقق السيادة الغذائية، بمعنى قدرة الزراعة المحلية على توفير المنتجات الغذائية الرئيسية

(١) توماس نولجي وآخرين – مستقبل النظام العالمى الجديد – المشروع القومى للترجمة – ٢٠١١.

(٢) الأهرام ٢٨/ ٩/ ٢٠١٤ د.سمير امين – (هل تمثل مجموعة الدول الصاعدة بديلا للعولمة الفجة).

(الاكتفاء الذاتي)، الأمر الذي يتطلب بدوره سياسات ملائمة تسعى لإنعاش المريض وكبح الهجرة إلى الحضر التى تصاحب عملية تصفية الزراعة الفلاحية، وتتطلب مسألة الصعودات الاقتصادية أن الروابط بين الجنوب السياسي للصعود من ناحية والتحول الاجتماعي المصاحب من ناحية أخرى لا تتوقف فقط على التماسك الداخلي للسياسة الاقتصادية، وإنما تتوقف على درجة تكاملها أو تناقضها مع التحول الاجتماعي والصراعات الاجتماعية، أن الحديث عن التنافسية يعنى أننا لا نعادل (نربط) بين المشروع الوطني ورؤية انعزالية قائمة على قصور خاطئ بإمكان الانغلاق على النفس وقطع العلاقات مع بقية العالم، ولا ينفصل الصعود الاقتصادي عن السياسات الخارجية للدول هل هي منحازة إلى الائتلاف العسكري والسياسي للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهل تقبل باستراتيجيات ينفذها الناتوام يعترض عليها، إن مشروع البنك الدولي هو واقع أمره مشروع تجديد شروط التبعية لكى تتلازم مع مقتضيات تطور نظام الاحتكارات السائد ففي المراكز الامبريالية، وبالتالي فهو مشروع تحديث الفقر من خلال تعجيل الهجرة من الريف لمصلحة، تكتل الفقراء الجدد في الأحياء العشوائية حول المدن الحضرية.

ويرى البعض أن المشكلة عالمية وبالتالي لابد أن يكون الحل عالميا، الجزء الأول صحيح ولكن الثاني ليس تابعاً نطقيا له .

وكانت التغييرات في النظام الدولي[1] التى حدثت في الماضي دائما نتاج تغيرات سبقتها على المستويات الوطنية، وذلك لأن الدولة الوطنية تمثل الفضاء الحقيقي حيث تنبسط الصراعات الاجتماعية والسياسية فتتبلور البدائل فالتغيير الذي يحدث هنا وهناك يحول بدوره ميزان القوى على المستوى العالمي فيفتح مجالاً لتحول النظام العالمي.

(١) الأهرام ٢١/ ١٠/ ٢٠١٤ - د.سمير أمين.

أدخل الاقتصادي جيم أونيل اختصارا جديدا هو بريك BRIC وقد لفت انتباه المستثمرين المسئولين إلى أربعة أسواق ناشئة كبيرة (البرازيل – روسيا – الهند – الصين) وكل منهم لديه إمكانية نمو هائلة.

كان أيمون منجلتون المحلل التجاري الدولي[1] أحد أول من لاحظوا أن مقاربة الصين للتجارة العالمية تبتعد بشكل حاد عن نموذج الملكية الخاصة الذي يتبنونه في أمريكا الشمالية وأوروبا،وقد أشار إلى الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الصين يسعوا إلى أن يصدروا أكثر من أن يستوردوا وأن يراكموا الاحتياطات النقدية من أجل المصالح الوطنية الصينية، وأنتقد منجلتون الشركات الكبيرة لنقلها التكنولوجيا المتقدمة إلى الصين.

في عام ٢٠١٠ عبرت الشركات متعددة الجنسيات عن مخاوف من أن الصين تفرز نموذجاً اقتصاديا مختلفا، وهو النموذج الذي ينطوي على هيمنة الدولة على القطاعات الرئيسية كالسيارات والمعلومات الالكترونية والحديد والصلب والعلوم والتكنولوجيا وغيرها.

وفي مفاوضات منظمة التجارة العالمية لم تفتح الهند سوقها الزراعية أمام المنافسة العالمية وتخفض التعريفة الجمركية على المصنوعات المستوردة، ولحماية تجار التجزئة الصغار و ٤٢ مليون وظيفة من وال مارث وينسكو وكارفور، حظرت الهند الاستثمار الأجنبي في المجال التجارية متعددة الأقسام.

ابرز قوة ونفوذ ما يسمى بلدان بريك[2] (البرازيل – روسيا – الهند – الصين) تحول أساسا في الاقتصاد العالمي، فقد كانت القوى الاقتصادية الناشئة الأربع مجدر دول نامية، إلى أنها غنية بقدراتها إذا كانت تمثل ٢٧.٣٪ من إجمالي الناتج المحلي المحسوب وفقا لتعادل القوى الشرائية عام ٢٠١٣ مقابل ١٢.٩٪ عام

(١) الفريد أيكس الابن – الاقتصاد العالمى المعاصر – ترجمة أحمد محمود – المركز القومى للترجمة ٢٠١٤.

(٢) المصدر السابق.

١٩٩٠ ، وبحلول ٢٠١٠ كان لدى البلدان الأربعة ما يقرب من ٣.٥ تريليون دولار من الاحتياطي النقدي، وهو ما يزيد بنسبة ٧٢٪ عن كندا و الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة مجتمعه (٢.٠٤ تريليون دولار، وصادراتها شكلت حوالي ١٧٪ من الجمالي الصادرات العالمية، وتراجعت حصة الولايات المتحدة من ٤٥٪ عقب الحرب العالمية الثانية إلى ١٩.٣٪ عام ٢٠١٣. وجاء إعلان دول بريكس[١] عن تدشين بنك للتنمية وصندوق احتياطي نقدي كرد فعل منطقي لرفض الدول المتقدمة إجراء إصلاحات جذرية في البنك والصندوق الدوليين بما يعكس التغيير في الوزن النسبي لاقتصادات دول الصندوق، ومن المعروف أن موارد بنك تنمية بريكس ستكون متاحة لكل الدول النامية وهو من شأنه ليس فقط تعزيزي مكان دول بريكس على الساحة العالمية بل خدمة مصالحها وأهدافها الاقتصادية المباشرة في الدول النامية، وفيما يختص بصندوق الاحتياط النقدي فإن إنشاء هذا الصندوق سيجنب دول بريكس والدول النامية التى ستستفيد من موارده المالية الوقوع في براثن أزمات السيولة قصيرة الأجل، حيث أن موارد الصندوق ستكون بمثابة شبكة أمان تحمي الدول النامية من مخاطر تذبذب تدفقات رؤوس الأموال التى تؤدي إلى إرباك الأداء الاقتصادي للدول المتعددة على التدفقات صورة كبيرة، وبدأت الحديث عن تغيير الدولار كعملة احتياط دولية مستنده إلى تراجع الوزن النسبي للاقتصاد والأمريكي وأعلنت انها ستبدأ بتسوية المعاملات التجارية فيما بينها بالعملات المحلية لدولها.

هناك إجراءات اتخذت[٢] بالفعل على المستويات الإقليمية منها مبادرات مجموعة شنغهاي (الصين – روسيا – بلدان أسيا الوسطى و جنوب شرق أسيا) وإنشاء بنك الجنوب في أمريكا اللاتينية، ومشروع التعاون البا ALBA، مشروع

(١) الأهرام ١٠/ ١٢/ ٢٠١٤ البريكس والاقتصادات الناشئة – صعود لاعبين جدد – هند مهيار.
(٢) الأهرام – ٢٨/ ١٠/ ٢٠١٤ د. سمير أمين – نحو جبهة دول الجنوب.

ايجاد عمله مشتركة لبعض دول أمريكا الجنوبية (السوكو).

كما أن السيادة الوطنية تقتضي مشاركة الطبقات الشعبية في الاستفادة من ثمار التنمية.

إعلان روما للتغذية

يكرس إعلان روما المتعلق بالتغذية وفق الفاو حق كل إنسان في الحصول على غذاء مأمون وكاف ومغذ، ويلزم الحكومات بالعمل على مكافحة سوء التغذية بكل أشكالها، بما في ذلك الجوع ونقص المغذيات الدقيقة والسمنة، وأكد المدير العام للفاو أن آفة سوء التغذية تؤثر على أشد الفئات ضعفاً في المجتمع مشيرا إلى أن أكثر من ٨٠٠ مليون شخص يعانون من الجوع المزمن أى نحو ١١٪ من سكان العالم، واعتبرت المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية أن نظام الغذاء في العالم باعتماده على الإنتاج الصناعي وعولمة الأسواق ينتج إمدادات كثيرة وفيرة ولكنه يخلق بعض المشاكل للصحة العامة، إذا لفتت إلى أن جزء من العالم لا يملك إلا قليل جداً من الغذاء المتاح ما يترك الملايين عرضه للهلاك، والمرض الناجم عن قصور التغذيات، فيما يعاني جزء آخر من التخمة مما يترتب عليها من بدانة وسمنة واسعة الانتشار وتقلص الاعتمار وتدفع بتكاليف الرعاية الصحية إلى آفاق خرافية.

وأفاد تقرير بأن مليار شخص يستخدمون مياه ملوثة بالصرف الصحى ما يشكل تهدياً صحياً عالمياً على الرغم من مليارات الدولارات التى تنفق على الصرف الصحي، ومازال سكان العالم ومعظمهم من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية ويتغوطون في العراء، ما يؤدي إلى تلو المياه وتهيئ أرضية خصبة للإسهال والكوليرا والدوسنتاريا والتيفويد.

وتؤكد منظمة الصحة العالمية إلى عدم كفاية إمدادات المياه والصرف الصحي يؤدي إلى خسائر اقتصادية سنوية مقدراها ٢٦٠ مليار دولار، وتتجه معظم

التمويلات نحو الاستثمار في المياه والريع فقط نحو الصرف الصحي بينما تهمل في الغالب المناطق الريفية(الحياة ٢٠/ ١١/ ٢٠١٤)

المراجع

- الشروق أعداد مختلفة.
- الأهرام أعداد مختلفة.
- مقالات د. سمير أمين الأهرام – أعداد مختلفة.
- الحياة أعداد مختلفة.
- د. رمزي زكي التاريخ النقدي للتخلف عالم المعرفة أكتوبر ١٩٨٧.
- الجات والبلدان النامية مطبوعات التضامن القاهرة ١٩٩٥.
- مجلة الكتب وجهات نظر – إبريل ٢٠٠٦ – ديسمبر ٢٠٠٠.
- والدن بيللو – حروب الغذاء صناعة أزمة – المركز القومي للترجمة ٢٠١٢.
- الأهرام الاقتصادي.
- توماس نو لجي وآخرين – مستقبل النظام العالمي الجديد المركز القومي للترجمة ٢٠١١.
- الفريد أيكس الابن –الاقتصاد العالمي المعاصر منذ عام ١٩٨٠ – المركز القومي للترجمة ٢٠١٤.
- رضا هلال – صناعة التبعية – مارس ٢٠١٤.
- وانغاري ماثاى– أفريقيا والتحدى– عالم المعرفة – مارس ٢٠١٤.
- مونكومبوسا مباسيقان (عالم هندي) مجلة رسالة اليونسكو يونيو ١٩٩٤.

- د. محمد محمود الإمام – رؤية ناصرية في المسألة الاقتصادية – دار المستقبل العربي – الطبعة الأولى ١٩٨٩ – القاهرة.
- حبيب عايب، أزمة المجتمع الريفى فى مصر نهاية الفلاح – المركز القومى للترجمة.
- إمام الجمسى، ندوة أزمة القطن المصرى – الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى- يوليو ٢٠٠٩.
- محمد السيد عبدالسلام، ندوة أزمة القطن المصرى- الجمعية المصرى للاقتصاد الزراعى- يوليو ٢٠٠٩.
- رشدى سعيد، مياه النيل فى سوق التجارة العالمية – الكتب وجهات نظر- ديسمبر ٢٠٠٠.
- ميشيل تودوفيسكى، عولمة الفقر- الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة ٢٠١٢.
- تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١٤- الأهرام.
- استعادة الملكية العامة للمياه – انجازات ونضالات حول العالم – ٢٠٠٨.
- سالم توفيق الفقى، إشكالية الزراعة العربية – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ١٩٩٣.
- صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية الواقع والممكن – مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت ١٩٩٨.

تحديث القطاع الزراعي وتنمية أوضاع الفلاحين

د. زكريا عبد الرحمن الحداد [1]

تمهيد

فى أعقاب هذه الثورة التى قادها شباب مصر لا مناص من العمل الجاد فى جميع مرافق الدولة وفى أولها قضية إنتاجنا للغذاء حتى نكون أسياد قرارنا وحتى لا نخذل هؤلاء الشباب اللذين ضحوا بدمائهم ليحررونا من هذا الكابوس الذى جثم على صدورنا ثلاثين عاما كما أننا كشعب يملك تاريخا عريقا وحضارة غير مسبوقة لا يشرفنا أن نأكل من عرق الآخرين وندفع حريتنا ثمنا لذلك. إننا مقبلون دون شك على زمن سوف يكون فيه الرعب الغذائى أشد فتكا من الرعب النووى لذا فإن الاقتصاد هو برهان القوة ويأتى فى مقدمته الإقتصاد الزراعى الذى أهمل عن عمد خلال الفترة. السالقة

أن الزراعة المصرية والريف والفلاح المصرى بعد أن تدهورت أحوالهم طوال عقود ثلاث أصابت الأرض بالتلف وفقدان ١٥ مليون فدان من أخصب الأراضى فى التبوير والمبانى العشوائية وضياع القطن المصرى ملك أقطان العالم وضياع صناعته العريقة وتبديد محالجه وإفقار الفلاحين بل وإهانتهم بالفقر والجوع وأمراض التلوث واقتلاع مليون مستأجر بالقوة الجبرية باسم قانون جائر ظالم تحت عنوان العلاقة بين المالك والمستأجر مما ترتب عليه المضاربة على الأراضى وارتفاع أسعارها بصورة غير معقولة ولا اقتصادية وارتفاع إيجار الأرض إلى أرقام فلكية كل ذلك مع السياسات العشوائية التى اتبعتها حكومات

(١) أستاذ الهندسة الزراعية وتحليل النظم كلية الزراعة جامعة بنها.

العهد الساقط أدى إلى زيادة أسعار المنتجات الزراعية على المستهلكين كنتيجة لزيادة تكاليف الإنتاج على المزارعين مما جعلهم لا يحققون من فرق التكاليف والأسعار التى يبيعون بها محاصيلهم هامش يقيم أودهم فزاد بؤسهم على فقرهم. ولذا فالزراعة المصرية والريف والفلاح والصياد المصرى يستحقون طفرة ثورية كبرى (تعوضهم عن كل هذه الكوارث التى أصابتهم) فى أسرع وقت ممكن وليس إلى عمليات ترقيع جزئية هنا وهناك ولا الإستراتجيات الوهمية التى تفترض التنفيذ فى عشرات السنين.

هذه الطفرة الثورية سوف تمكن المصريون من إنتاج غذاء وكساء آمن وصحى يكفى احتياجاتهم ويضاعف صادراتهم الزراعية وذلك بالاستفادة القصوى من الموارد المتاحة ومعظمة الإنتاج عن طريق التحديث الشامل والكامل للزراعة المصرية ببعديها الرأسى والأفقى على أن يراعى استدامة الموارد الطبيعية (الأرض والمياة) مراعاة لحق الأجيال المقبلة وإقامة جسور من التعاون مع الدول الصديقة والأفريقية وخاصة دول حوض النيل

وهذه الدراسة تشمل تحديث نظم الإنتاج النباتى والحيوانى والسمكى، والمردود الاقتصادى والاجتماعى والبيئى الناجم عن هذا التحديث.

نبذة مختصرة عن الزراعة المصرية

١- الموارد الزراعية

تبلغ المساحة الزراعية ٥.٥ مليون فدان أراضى قديمة و٢.٨ مليون فدان أراضى مستصلحة بعد عام ١٩٥٢ منها مليون فدان مستصلحة بين عامى ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٠ وهى ما باتت تعرف باسم الأراضى القديمة الجديدة وفى عام ٢٠١٠ بلغت جملة المساحة المحصولية ١٣٦ مليون فدان منها ٦٦ محاصيل شتوية و٦٢٣٥ محاصيل صيفية و٠٧٥٥ محاصيل نيلية

وتبلغ الموارد المائية لمصر ٥٥ مليار متر مكعب من النيل تستخدم منها الزراعة ٤٥ مليار وتعيد استخدام ١٢.٩ مليار من مياه الصرف الزراعى و٤.٨ مليار من المخزون الجوفى وما يقرب من المليار من مياه الأمطار أى أن إجمالى ما تستخدمه الزراعة ٦٢.٧ مليار متر مكعب

٢- الواردات والصادرات الزراعية

بلغت الواردات الزراعية خلال العام المالى ٢٠١٠ ما يقرب من ٥٨.١ مليار جنيه (١٠ مليار دولار) وشملت محاصيل زراعية(قمح ذرة سكر خام فول عدس بطاطس حمص ٣٠.٣ مليار) و شحوم وزيوت (٥.٨٢ مليار) ومنتجات اللحوم والأسماك وخلافة(١١٨ مليار) ومنتجات غذائية (١٠.٢) طبقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بينما بلغت قيمة الصادرات من محاصيل زراعية (١٦.٣ مليار) وصناعات غذائية (٧.٢٦ مليار) وشحوم وزيوت(٠.٨١٢ مليار) وحيوانات حية (٣.٣ مليار) أى أن إجمالى الصادرات بلغت ٢٧.٦ مليار

٣- الممارسات الزراعية الحالية

الممارسات الزراعية فى الأراضى القديمة ومعظم الأراضى القديمة الجديدة

بدائية فما زالت عمليات إعداد الأرض للزراعة تتم بآلات منخفضة الكفاءة وعمليات الزراعة تتم بالنثر وبالوتد والفأس وعمليات الحصاد تتم بالمنجل والشرشرة وهذه الممارسات البدائية ثبت أننا نفقد أكثر من ٤٠ ٪ من الإنتاج كما أن أسلوب الرى فى هذه الأراضى منخفض الكفاءة أقل من ٥٠٪ حيث يلجأ المزارع إلى تقطيع أرضه إلى بواكى صغيرة (٣*٥ متر) حتى يتمكن من ريها وهذا يتسبب فى إهدار المياه وجزء من الأرض وفى مجال الإنتاج الحيوانى فلا توجد منظومة كاملة للتغذية والرقابة من الأمراض ولا يستخدم برامج التلقيح الصناعى بأسلوب منهجى وعلمى كما أن فى مصر لا توجد صناعة دواجن حقيقية لأن معظم مكوناتها مستوردة أما نظام الإستزراع السمكى المفتوح المستخدم فى مصر فهو غير مناسب بيئيا فضلا عن إنتاج أسماك ملوثة ويتسبب فى إهدار ٣ مليار متر مكعب من المياة فى صورة بخر.

وهناك إهمال شديد فى تعامل المجتمع وخاصة المزارعين مع عبوات البلاستك الفارغة بعد استخدام محتوياتها من المبيدات بإلقائها على الجسور وعلى أكوام القمامة التى عادة ما يحدث لها احتراق ذاتى لينبعث منها الديوكسين ولكن الأخطر من ذلك أنه ينتج عن احتراق المركبات الكيميائية العضوية المتواجدة في بقايا المحاصيل الزراعية التي سبق معاملتها بالمبيدات التي يدخل في تركيبها الكلور مثل مبيدات الحشائش والمبيدات بشكل عام والمواد البلاستيكية المحتوية على الكلورين أو حتى المواد البلاستيكية الأخرى إذا ما تم احتراقها مع تواجد مركب به كلور مثل ملح الطعام وكذلك حرق المخلفات المزرعية للتخلص منها مثل قش الأرز وحطب القطن وخلافه. والديوكسين يعتبر أسوأ وأخطر مركب كيميائى من حيث درجة سميته ويأتى فى المرتبة الثانية مباشرة بعد مخلفات المواد المشعة ومن المعلوم الآن أن الديوكسين إذا دخل جسم الإنسان بكميات قليلة جدا تقاس ببضعة أجزاء من التريليون تؤدى إلى أمراض خطيرة جدا بدأ من السرطان إلى نقص المناعة إلى خلل فى الجهاز العصبى إلى حدوث إجهاض

وتشوه جنينى وللأسف الشديد فإنه لا يوجد حدا أمن لهذا المركب حيث أن أى كمية مهما قلت إذا ما نفذت إلى جسم الإنسان فإنه يحدث أثارا ضارة ولا يوجد له فى الجسم أى جهاز مناعى أو دفاعى والديوكسين مركب غير محب للماء ولذا فإنه إذا ما تواجد فى بيئة مائية فإنه يبحث عن السمك ليستقر داخله ولسوء حظ الإنسان فإن الأسماك تستطيع تخزين ١٠٠ ألف ضعف التركيز الموجود بالماء المحيط بها ويتعرض الإنسان للديوكسين من خلال الغذاء الذى يتناوله والذى يمثل ٩٥٪ بينما النسبة الباقية ٥٪ يتناولها عن طريق الاستنشاق من الهواء وفى المنتجات الغذائية فإنه المصدر الرئيسى له هو اللحوم والألبان والأسماك حيث أن الديوكسين يذوب فى الدهون ولذا فهو يتراكم فى هذه المنتجات وقد قيس الأثر الناجم عن تعرض الإنسان للديوكسين والمركبات المماثلة خلال نصف قرن من الزمان فوجد مايلى:

. انخفاض درجة خصوبة الرجال ٥٠٪

. تضاعف سرطان المثانة وزاد سرطان الخصية ثلاث أضعاف

. زيادة انتشار مرض الإندوتروزس وهو نمو الخلايا خارج الرحم والمبايض محدثة آلام مبرحة

. زيادة نسبة الإصابة بسرطان الثدى من ١ : ٢٠ إلى أن وصلت ١ : ٨

. والديوكسين مضر جدا بصحة المرأة الحامل حيث أنه يخترق المشيمة ليصل إلى الجنين كما أنه يتركز فى لبن الثدي مما يجعل تغذية الأطفال فى مثل هذه الحالات يمثل خطورة شديدة

٤- مصادر الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على نتائج مجموعة كبيرة من المشروعات التى تمت تحت إشراف وزارة الزراعة المصرية خلال مدة تعدت عشرون عاما وصلت ميزانياتها مجتمعة أكثر من مليار دولار على هيئة منح وقروض من هيئات التمويل الدولية

وعلى سبيل المثال لا الحصر مشروع ميكنة القطن (١٢ عاما) مشروع ميكنة الأرز (٢٠ عاما) مشروع التدريب على الميكنة الزراعية (٢٠ عاما) مشروع السياسات الزراعية (٧ أعوام)مشروع الأبحاث الزراعية (٧ أعوام)مشروع الميكنة الزراعية (٦ أعوام)وهكذا. معظم هذه المشروعات توصلت إلى نتائج إيجابية وللأسف انتهت بانتهائها وقد تم توظيف هذه النتائج فى خطة كاملة وتم نشرها فى كتاب تحت عنوان تحديث الزراعة إنقاذ المستقبل (الحداد ز.ع ٢٠٠٢) وقد تم بطبيعة الحال تحديث الأجزاء الاقتصادية بالأسعار الحالية. وكذلك الاستفادة من نتائج مشروعات وزارة الرى وإسهامات متميزة من مجموعة من الخبراء فى مجالات خبراتهم وسنعرض هنا للتقنيات المطلوب تعميمها والتى تبث ملائمتها الفنية وجدواها الاقتصادية من خلال الدراسات والبحوث العديدة والتطبيقات العملية التى تمت فى هذا المجال على مدار أكثر من ٣٥ عاماً الأخيرة والآثار المترتبة على تطبيقها على الفئات المستفيدة.وتشمل نظم الإنتاج النباتى والإنتاج الحيوانى والإنتاج السمكى.

الفصل الاول
التحديث فى مجال الإنتاج النباتى
تعميم نظم الميكنة الزراعية الملائمة فنيا واقتصاديا

قد يعترض بعض قليلي الخبرة على أن نشر الميكنة صعب لتفتت الحيازات الزراعية والى ارتفاع أسعار الآلات الزراعية وانتشار البطالة وفيما يلى الرد على هذه المزاعم .

تفتت الملكية والرد على ذلك هو ماتم فعلا على أرض الواقع حيث أثبت العمل في ثلاث مشروعات رائدة أن تفتيت الحيازات لم يكن عائقا على الإطلاق لتطبيق تقنيات الميكنة الزراعية أولها مشروع الإنتاج الزراعي والائتمان عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ وقد تم تقديم تقنية التسوية الدقيقة للأراضى باستخدام أشعة الليزر وزراعة القمح آليا باستخدام آلات التسطير فى الأراضى القديمة حيث التفتت الحيازى والممارسات الزراعية التقليدية هى السائدة وقد تم بنجاح تنفيذ البرنامج فى مساحة ٦٠٢٢ فدان فى عدد ١٠٠ قرية بمحافظتى الدقهلية والشرقية وكان المستهدف ١٠٠٠٠ فدان. والثانى مشروع التقنية المتكاملة لشباب الخريجين تم فى الأراضى الجديدة بقرى الخريجين فى مناطق غرب النوبارية والبنجر والحمام والبستان فى عدد ٤٣ قرية ٢٧٤٠ فدان حيث تم استثمار نتائج المشروع الأول وخاصة فيما يتعلق بالتدريب وتنظيم العمل والإضافة عليه عن طريق إدخال ميكنة كاملة لجميع العمليات الزراعية بدءاً من تمهيد مرقد البذرة وحتى الحصاد باستخدام آلات الكومباين. والمشروع الثالث هو مشروع شتل الأرز بمحافظة كفر الشيخ وجميعهم تم بإشراف وزارة الزراعة أن تفتت الحيازة لم يكن عائقا على الإطلاق في استخدام الميكنة وعدد ٤٨ قرية فى المشروع قامت به الجمعية

التعاونية المركزية لمحافظة كفر الشيخ لشتل الأرز آليا فى مساحة بلغت ٤٦٧١ فدان فى عام ١٩٨٣ وللأسف بم وأد هذه المشروعات دون أية أسباب منطقية

ارتفاع أسعار الآلات الزراعيه وعدم قدرة المزارعين على شرائها فالرد أن العبرة بتكلفة الخدمة للمزارع فالمشروعات السابق الإشارة إليها دفع المزارعون التكلفة الحقيقية لتشغيل الآلات فعلى سبيل المثال آلة الحصاد الجامعة (الكومباين) ثمنها الآن ٤٠٠ ألف جنيه ولكنها تحصد الفدان بما لا يتعدى ٣٠٠ جنيها وإذا تم ذلك يستطيع المستثمر أن يحصل على ربح ٢٠٪ بعد سداد كل مفردات التكلفة كالإهلاك والصيانة والعمالة وخلافه وهذه التكلفة تمثل ٤٠٪ من تكلفة الحصاد المباشرة الحالية التي يدفعها المزارعون و٢٥٪ إذا ما أخذنا في الاعتبار الفقد الناجم عن نظم الحصاد الحالية والتي يتعدى ٢٠٪ وسيتم توضيح ذلك لاحقا

نشر الميكنة الزراعية سيؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة وهذا محض خيال حيث أن الميكنة تعني تشغيل المصانع وإصلاح وصيانة المعدات وتشغيلها ورفع ثقافة المجتمع كما أنه يلزم التنويه على عاملين رئيسيين الأول أن العامل الزراعي أصبح عزوفا عن العمل الحقلي التقليدي ولا يؤديه بالجودة المطلوبه فهو الآن يحمل في جيبه المحمول ويشاهد بالليل الدش فلابد من توظيفه على نفس المستوى وبالتالي نشر الميكنة حتمية ثقافيه والثاني أن نشر الميكنة سوف يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي يمكن استثماره في خلق فرص عمل سنوية تساعد على الحد من البطالة.

لتسوية الدقيقة للأراضي باستخدام أشعة الليزر وتطوير الرى السطحى:

أن تسوية الأرض تسوية دقيقة باستخدام أشعة الليزر بدأ تطبيقه مع بداية الثمانينات وانتشاره ولكن ما زال محدوداً إلى حد كبير حيث أن ما يتم تسويته الآن لا يتعدى ١٠٪ من المستهدف سنوياً رغم ما ثبت علمياً وتطبيقياً من الآثار الإيجابية لهذه العملية والذى يمكن تلخيصه فيما يلى:

إن التسوية بالليزر أدت إلى توفير المياه المستخدمة فى رى محصول القمح بنسبة ٢٧٪ وزاد الإنتاج بنسبة ٢٥٪ وارتفعت كفاءة استخدام مياه الرى حيث زاد إنتاج المتر المكعب من المياه من ٢.٧ كجم فى حالة التسوية العادية إلى ٤.٧ كجم فى حالة التسوية بالليزر أى بزيادة قدرها ٧٤٪

فيما يتعلق بمحاصيل الخطوط فقد أثبتت التجارب والتطبيقات الحقلية أن استخدام الخطوط الطويلة لمحاصيل القطن والذرة والقصب نتج عنه وفر فى زمن الرى ٢٥ ٪ فى المتوسط وزيادة فى متوسط الإنتاجية ٢٠٪ مقارنة بنظام الرى التقليدى كما حدث وفر فى كمية المياه المضافة خلال الموسم بما يعادل ٣٠ ٪

.تطوير نظام الرى الحقلى وذلك عن طريق رى الأرض بنظام الشرائح الطويلة فى محاصيل الحبوب والخطوط الطويلة فى محاصيل الخطوط ويمكن أن تصل أطوال الشرائح والخطوط إلى ٢٠٠ متر أو أكثر وذلك سوف يؤدى إلى الاستغناء عن القنوات العرضية والطولية التى يملأ بها المزارع حقله حتى يتمكن من إحكام الرى والتى تقدر بـ ١٠ - ١٥٪ من مساحة الأرض.أى إضافة مساحة إجمالية تصل إلى ٥٠٠ ألف فدان على المستوى القومى

تسهيل عمليات الميكنة الزراعية اللاحقة لعمليات الزراعة كالعزيق والمقاومة والحصاد.

نظم تمهيد مرقد البذرة والزراعة آلياً

يحسن الربط بين تمهيد مرقد البذرة والزراعة آليا حيث أن كلا العمليتين مرتبط بالأخر حيث أن التمهيد الجيد لمرقد البذرة مع الزراعة اليدوية لا يحقق العائد المفترض منه الجيد كما أن استخدام آلات الزراعة فى أرض ذات مهد غير مناسب يجهض الأثر الإيجابى لعملية الزراعة الآلية ويستلزم عمل مهد جيد للبذرة استخدام آلات حراثة ذات كفائة مرتفعة

والجدول رقم (١) يوضح تأثير المهد المناسب للبذرة والزراعة الآلية على

إنتاجية المحاصيل الرئيسية مقارنة بالنظم التقليدية. ومن المتوقع أن تزيد إنتاجية جميع المحاصيل المنزرعة بنفس النسبة على الأقل حيث أن أسباب الزيادة واحدة. وهذا يحقق زيادة مؤكدة فى دخل المزارع تبلغ عن كل فدان ٢٤٢٠ جنيهًا للقطن و٢٠٥٢ للقمح و١٣٥٠ للذرة و٤٠٠٠ جنيه للبطاطس كما أن التوفير المتوقع فى كميات التقاوى كنتيجة للزراعة الآلية يمثل توفيراً حقيقياً فى تكلفة التقاوى والجدول رقم (٢) يوضح التوفير المتوقع فى كميات التقاوى للمحاصيل الرئيسية والتى تقدر قيمتها ب ١٠٩٣ مليون جنبه.

جدول (١)

تأثير الزراعة الآلية على إنتاجية المحاصيل الرئيسية ودخل المزارع

المحصول	معدل الإنتاج نظام تقليدى	طن/ فدان نظام محسن	الزيادة المئوية فى الإنتاج	سعر البيع جنيه/ طن	الزيادة فى دخل المزارع جنيه/ فدان
قطن	٠.٩٥	١.٢	٢٨	٩٦٧٧(*)	٢٤٢٠
قمح	١٢	٢	٤٣	٢٥٦٦	٢٠٥٢
ذرة	٢٤	٣٥	٤٦	١٢٥٠	١٣٧٥
أرز	٣	٤	٢٥	٢٠٠٠	٢٠٠٠
بطاطس	٩	١٢	٣٠	١٥٠٠	٤٥٠٠

(*) الحداد زع ٢٠٠٢ حسبت على اساس سعر القنطار ١٥٠٠ جنيه.

جدول (٢)

الوفر الذى يمكن حدوثه فى التقاوى فى حالة تعميم الزراعة الآلية للمحاصيل.

المحصول	معدل التقاوى كم/ فدان		المساحة (*) المنزرعة بالألف فدان	الوفر فى التقاوى	
	زراعة عادية	زراعة آلية		طن	مليون جنيه
القمح	٦٠	٤٥	٣٠٣٢	٤٥٤٨٠	٢٢٧
أرز	٦٠	٢٠	١٦٧٠	٦٦٨٠٠	٤٠٠
ذرة	١٥	١٠	١٩٩٣	٩٩٦٥	٤٥٨
قطن	٣٠	١٥	٢٨٤	.٤٢٦٠	٨.٥٢
المجموع					١٠٩٣.٥٤

شتل الأرز آلياً:

بدأ فى مصر فى عام١٩٨١ مشروع ميكنة محصول الأرز بين وزارة الزراعة وهيئة المعونة اليابانية وتم بناءً على ذلك إنشاء مركز أبحاث ميكنة محصول الأرز بقرية ميت الديبة محافظة كفر الشيخ وتبع ذلك إنشاء مركزين آخرين الأول للتدريب والإرشاد على ميكنة الأرز والآخر لصيانة وإصلاح آلات الميكنة بمدينة السنبلاوين واستمرت فترة تنفيذ المشروع نحو ٢٠ سنة تم خلالها تقديم نظام لشتل الأرز آليا بجانب الحصاد الآلى للأرز، وقد انتشر إلى حد مقبول استخدام آلات الحصاد الجامعة فى حصاد الأرز حيث تشير التقديرات إلى أن المساحة التى يتم حصادها آليا قد تصل سنوياً لنحو ٢٠٠٠٠٠ فدان إلا أنه للأسف الشديد لم ينتشر نظام الشتل الآلى للأرز رغم مزاياه العديدة فقد أوضحت البحوث والدراسات والتطبيقات الحقلية والتى تعدت ٥٠٠٠٠ فدان سنويا فى نهاية الثمانينات التى تمت النتائج التالية:

(*) الحداد ز،ع ٢٠٠٢ المساحة المنزرعة عام ٢٠١٠.

انخفاض كمية التقاوى اللازمة للفدان من ٦٠-٧٠كجم للفدان فى الشتل اليدوى إلى مالا يزيد عن ٢٠-٢٥ كجم للشتل الآلى.

يحتاج الفدان لإعداد المشتل إلى ١٠٠ صينية من البلاستيك (مساحة الصينية ٦٥سم × ٢٠سم) أى مساحة ارض لا تتعدى ٢٠م٢ لمدة ٢٠ يوم فقط أما الشتل اليدوى فيحتاج إلى مساحة لا تقل عن قيراط أرض ويستمر المشتل لمدة ٤٥يوم.

إن الشتل الآلى يحتاج إلى حرث وتلويط مالا يتعدى ١٥ سم من عمق التربة بينما يتطلب الشتل اليدوى حرث لا يقل عن ٢٥سم.

الشتل الآلى يؤدى إلى انتظام عملية الشتل بواقع ٢٥كن/ م٢ بمتوسط ٤-٦ نبات لكل كن مقارنة بعدد ١٦ كن فى الشتل اليدوى ٢٠-٢٥ نبات/ كن الأمر الذى يؤدى إلى زيادة الإنتاج بمقدار طن للفدان فى المتوسط.

الشتل الآلى يتكلف بأسعار العام الحالى ٦٠٠ جنيه/ فدان مقارنة لـ ١٢٠٠ جنيه/ فدان فى الشتل اليدوى.

تقنيات رش المبيدات:

وإذا ما نظرنا إلى ما يحدث فى العالم من حولنا نجد أن الاختلاف شاسع بين النظم المستخدمة فى مصر وما يحدث فى العالم ففى مصر يتم رش المحاصيل الحقلية باستخدام موتور الرش ٦٠٠ لتر بمعدل ٦٠٠ لتر للفدان ورش محاصيل الخضر بموتور الرش الظهرى ٢٠ لتر بمعدل إضافة ٢٠٠ لتر للفدان

و الجدول رقم (٣) يوضح نظم رش المستخدمة عالمياً وكمية محلول الرش الموصى بها. ومن الجدول يتضح أنه حتى فى النظام المحلول المخفف عالى الحجم نجد أن كمية محلول الرش للمحاصيل الحقلية ينبغى أن لا يزيد عن ٢٥٠ لتر/ فدان مقارنة بما يحدث عندنا ٦٠٠ لتر/ فدان ، كما أن هناك تطور هائل فى مجال رش مبيدات الحشائش.

جدول (٣)

نظم الرش العالمية ومعدلات الإضافة مقارنة بمصر

النوع	معدل الإضافة (لتر/ فدان) عالمياً(*)	معدل الإضافة (لتر للفدان) مصر
عالى الحجم	٢٥٠	٦٠٠
متوسط الحجم	٢٥٠-٨٤	-
منخفض الحجم جداً	٨٤-٢١	٢٠٠
متناهى الصغر	٢	-

إن تطبيق هذه التقنيات طبقا لنتائج البحوث وما يتم فى الدول المتقدمة يؤدى إلى توفير نحو ٣٠ إلى ٤٠٪ من المبيدات على الأقل نتيجة لمنع الجريان السطحى لمحلول الرش والذى يتساقط على الأرض ملوثاً للتربة.

توفير تكاليف الرش: فضلاً عن توفير المبيدات فمن الواضح أنه يمكن توفير من ٧٥ – ٩٠٪ من كمية المياه المستخدمة فى الرش الأمر الذى يقلل من استخدام الطاقة والعمالة وكذلك تقليل انضغاط التربة نتيجة لتقليل كمية المياه المستخدمة فى الرش بشكل كبير تغطية منتظمة. مع التصاق اكبر لقطيرات الرش وبالتالى تقليل الفقد بالانجراف.

توزيع متماثل على الأشجار بكاملها وخاصة الثلث العلوى من الأشجار والتى نادراً ما يصلها كمية مناسبة من محلول الأشجار بالوسائل الأخرى.

(*) الحداد ز،ع ٢٠٠٢ .

استخدام الرش الاختيارى أو البقعى لمبيدات الحشائش والتى تعتمد على الرشاش الكاشف سوف يقدم حلا لمشكلتى التكاليف والبيئة وقد تم تجربة هذا النظام تحت ظروف تشغيل حقلية مختلفة فى كلا من استراليا – كندا – أمريكا وأعطى كفاءة عالية فى التشغيل . ففى مزرعة مساحتها ٢٧٠٠ هكتار باستراليا كان التوفير فى المساحة المغطاة بالرش أكثر من ٩٠٪، كما أنه فى معظم المزارع كانت تكلفة مبيدات الحشائش أقل من واحد دولار للهكتار وتم القضاء على أكثر من ٩٥٪ من الحشائش باستخدام هذا النظام.

الحصاد الآلى للمحاصيل:

يتم حالياً حصاد المحاصيل الرئيسية كالقمح والأرز والشعير والفول بنظم متباينة أكثرها وأعمها هى استخدام الضم بالعمالة اليدوية والتجميع ثم استخدام آلة الدراس والتذرية الثابتة والنظام الثانى وهو استخدام آلة الحصاد الجامعة (الكومباين). والجدول رقم (٤) يوضح مقارنة بين هذه النظم فيما يتعلق بمحصولى القمح و الأرز. ومن ذلك يتضح مدى الفاقد الحالى فى محاصيل الحبوب على المستوى القومى و على مستوى المزارع. والوفر المباشر فى تكلفة الحصاد.

من المعلوم أن محصول القش هو المحصول الثانوى لكلا من محصولى القمح والأرز ويلزم للاستفادة من هذه المخلفات استخدام آلات عمل البالات وهى نوعان الثابتة والمتحركة ويلزم تعميم استخدام آلات عمل البالات خلف آلات الحصاد الجامعة حيث أنها توفر العمالة اللازمة لتجميع القش حتى يمكن استخدام الآلات الثابتة.

جدول (٤)

مقارنة بين نظامى حصاد لمحصولى القمح والأرز لكل فدان.

المحصول	القمح		الأرز	
موضوع المقارنة	نظام (١)	نظام (٢)	نظام (١)	نظام (٢)
العمالة رجل/ ساعة	١٠٥	٥	٩٥	٩
الفواقد٪	٢٧	٣	٢٨	٣-٥
الفواقد (*) جنيه/ فدان	٢ أردب	٨٥	٥٠٠ كجم	١٤٢
التكلفة المباشرة للحصاد (**)	٧٧٠ ج	٤٠٠	١٠٠٠ ج	٤٠٠
التكلفة الكلية (***)	١١٠٠	٤٨٥	١٠٠٠	٥٤٣
	١٨٧٠		٢٠٠٠	

تصنيع الآلات الزراعية اللازمة للتحديث

إن تنفيذ خطة تحديث نظم إنتاج المحاصيل الحقلية يتطلب توفير مجموعة من الآلات والجرارات الزراعية تصل قيمة الاستثمارات المطلوبة بها ١٠ مليار جنيه ، وليس من الحكمة فى شئ الاعتماد فى تنفيذ هذه الخطة على استيراد هذه الآلات من الخارج وذلك لأسباب كثيرة لا تخفى على أحد مثل توفير النقد الأجنبى وتشغيل العمالة المطلوبة وضمان توفر قطع الغيار اللازمة لإصلاح وصيانة هذه المعدات ولذلك ينبغى وضع خطة موازية لتحديث وتطوير صناعة الآلات الزراعية فى مصر وهى فرصة حقيقية لاستثمار برنامج المشاركة الذى تم توقيعه بين مصر والمجموعة الأوروبية والذى يتضمن مكوناً مهماً جداً وهو

(*) الحداد ز،ع ٢٠٠٢ على أساس ٢/ ١ جنيه/ كجم القمح.

(**) تشمل العمالة وتكلفة استخدام الآلات المصاحبة لها.

(***) مجموع التكاليف المباشرة + الفواقد. .وحسبت التكاليف بأسعار عام ٢٠١٠.

تحديث الصناعة المصرية.

للتعرف على الوضع الحالى لتصنيع الآلات الزراعية فى مصر يلزم معرفة ما يتم تصنيعه حالياً من هذه الآلات والمنشآت الصناعية والقوى والقدرات البشرية المتاحة ومستوى التدريب ومستوى مراقبة الجودة والخامات اللازمة للتصنيع. وهناك دراستان هامتان الأولى بدراسة الإمكانات التصنيعية على مستوى الجمهورية (ياسين ١٩٩١). والدراسة الثانية دراسة إمكانية تصنيع آلة الحصاد الجامعة (الكومباين) داخل مصر (عبد المولى ١٩٩٦). ومن المعلوم الكومباين من أكثر الآلات الزراعية تعقيداً إذا ما قورنت بالأنواع الأخرى.

المنشآت الصناعية:

يوجد فى مصر ٤٩ مصنعاً للآلات الزراعية منها ٤٢ مصنعاً تابعة للقطاع الخاص ومسجلة بالهيئة العامة للتصنيع.. كما أنه هناك عددًا كثيرًا من منشآت القطاع الخاص فى هذا المجال لم يتم تسجيلها بالهيئة ومن المعلوم أن المصانع الكبيرة تشمل عدد ٤ مصانع حربية ومصنع تابع للهيئة العربية للتصنيع وجميع هذه المصانع اتجهت لتصنيع الآلات الزراعية لتوظيف الفائض من طاقاتها التصنيعية. ومن الجدير بالذكر أن بعض شركات القطاع الخاص قد شكلت فيما بينها جمعية رجال الأعمال للميكنة الزراعية وعدد أعضائها فى الوقت الحالى بلغ ٢٢ عضواً.

القدرات التصنيعية:

هناك إحدى وعشرون عملية تصنيعية تلزم لتصنيع معظم أجزاء الآلات الزراعية ومعظم هذه العمليات أن لم تكن كلها مملوكة للمصانع الكبيرة، وفى دراسة عبد المولى (١٩٩٦) أوضح أن العمليات التصنيعية لدى تلك المصانع هائلة بحيث يستطيع مصنع واحد أن يغطى العمليات التصنيعية اللازمة لمعظم أجزاء آلة الحصاد الجامعة. وفيما يتعلق بالمصانع المتوسطة وعددها ٦ مصانع فهى مملوكة لمصنعين حصلوا على خبرات واسعة لزمن طويل من جراء تعاملهم

فى استيراد وبيع الآلات الزراعية حتى تكون لديهم خبرة كافية لإنتاج بعض الآلات الزراعية الأكثر تعقيداً مثل آلات الدراس والتذرية وآلات تطهير الترع والمصارف التى تدار بالجرار وآلات التسطير وآلات حصاد المحاصيل الدرنية كالبطاطس وآلات حصاد محاصيل الحبوب المعلقة أمام الجرار. ومن الجدير بالذكر أن بعض هذه الشركات تقوم بتصنيع هذه الآلات بالتعاون مع الشركات الأم المنتجة لها ومع مرور الوقت زادت نسبة التصنيع المحلى لهذه الآلات إلى حد كبير كما أن هناك نوعًا من التخصص بين هذه الشركات من حيث طبيعة الإنتاج وتتراوح عدد العمليات التصنيعية الموجودة فى هذه المصانع ١٤ عملية.

مراقبة الجودة:

تعتبر مراقبة الجودة من أهم العمليات التى يتوقف عليها كفاءة عمليات التصنيع وقد حدد عبد المولى (١٩٩٦) ٢٢ بنداً لمراقبة الجودة وتم تطبيق هذه المعايير على المصانع الكبيرة والمتوسطة ووجد أن معظم هذه المعايير مطبقة فى معظم المصانع الكبيرة بعكس المصانع المتوسطة التى ينقصها تطبيق نظام حقيقي لمراقبة الجودة حيث أن النظام الحالى بها يعتمد فى الغالب على ملاحظة العامل الذى يقوم بمراجعة الأجزاء قبل تجميعها ويقوم المالك بفحص الآلة ككل بعد إنتاجها إلا أن هناك أيضاً فى اثنين من هذه المصانع مهندسًا أو أكثر يقوم بالإشراف على عمليات الإنتاج ومراجعة الأجزاء التى يتم تصنيعها قبل التجميع بالإضافة إلى وجود مدير للمصنع يحتفظ بالرسومات الهندسية لبعض الآلات وخاصة التى يتم تصنيعها بالتعاون مع الشركات الأم المنتجة لها.

القوى البشرية:

تختلف أعداد ومستوى وخبرة القوى البشرية ما بين المصانع الكبيرة والمتوسطة وكما سبق أن أسلفنا فإن إنتاج الآلات الزراعية فى المصانع الكبيرة لا يعتبر النشاط الرئيسى لها وعليه فإن جزء يسير من القوى البشرية المتاحة بها يعمل فى هذا النشاط بينما يختلف الحال فى المصانع المتوسطة حيث يعمل جميع القوى

البشرية بها فى هذه الصناعة ويبلغ حجم العمالة إلى ٧٠٠٠ بين عامل فني ومهندس ومصمم ومراقب جودة.

الخامات اللازمة للتصنيع:

من المعلوم أن الآلات المصنعة عموماً تقسم إلى خمسة مستويات من حيث التعقيد، وتندرج الآلات الزراعية تحت المستوى الثالث من التعقيد. وعادة تنقسم الخامات المستخدمة فى صناعة الآلات الزراعية إلى ما يلى:

الخامات الحديدية: تنتج مصر مالا يقل عن ٨٥ – ٩٠٪ من الخامات الحديدية اللازمة لتصنيع الآلات الزراعية والتى تمثل نحو ٧٥٪ من الآلات ككل. ويتم استيراد نحو ١٠-١٥٪ خامات حديدية فى صورة سبائك لها خواص معينة لتصنيع بعض الأغراض مثل سكاكين الحصاد والمكونات غير القابلة للتآكل والصدأ وخلافه.

الخامات المعدنية الغير حديدية: مثل الألومونيوم والنحاس وخلافه وجميع هذه المعادن تصنع فى مصر وبكميات كافية وتمثل هذه المعادن نحو ١-٣٪ من الآلات.

الخامات غير الحديدية: وتشمل منتجات المطاط والبلاستيك وينتج فى مصر من أنواع المطاط ما يغطى نحو ٧٠-٨٠٪ من احتياج الصناعة عموماً بما فيها الآلات الزراعية. بينما يتم استيراد الأنواع التى تحتاج إلى مواصفات خاصة أو ذات تصميمات معقدة أو تحتاج إلى تكنولوجيا عالية للإنتاج.

فيما يتعلق بمنتجات البلاستيك فالصناعة المصرية تغطى ما بين ٩٠ – ٩٥٪ من الاحتياجات والتى تعتمد على استيراد المتطلبات اللازمة للإنتاج.

أجزاء نصف مصنعة. ومكونات كاملة مثل الأجهزة الهيدروليكية والكهربائية وخلافه

الخطة المقترحة لتصنيع الآلات الزراعية اللازمة :

من العرض السابق يتضح إمكانية تصنيع الآلات الزراعية اللازمة للتحديث بأقل استثمارات ممكنة إلا أن الأمر يتطلب أسلوبًا مبتكرًا لتصنيع هذه الآلات داخل مصر ولكى يتم ذلك لابد من توافر الشروط التالية:

ضرورة ضمان حد أدنى من أعداد الآلات المنتجة سنوياً يساوى الأعداد المطلوبة لتفعيل خطة الميكنة

ضرورة التعاون مع الشركات العالمية المنتجة لهذه الآلات التى لا يتم تصنيعها فى مصر

ولتحقيق الشرط الأول لابد أن تضمن الحكومة شراء هذه الآلات لحساب الصندوق الاجتماعى للتنمية وأجهزة التمويل الأخرى وذلك لتوزيعها على الخرجين بعد تدريبهم وذلك سنوياً لمدة خمس سنوات. أن هذا العمل سوف يحدث ثورة حقيقية فى هذا المجال الهام وسوف يساعد على تشغيل وخلق مستثمرين من الخريجين داخل القرى وهذا بطبيعة الحال سوف يؤدى إلى إعطاء الفرصة للموهوبين منهم ليصبحوا رجال أعمال.

ولتحقيق الشرط الثانى يتم عمل مواصفات دقيقة للآلات المطلوبة والإعلان عن الحاجة لهدف الأعداد من الآلات على أن يكون المفاضلة بين الشركات على أساس مال يلى:

الالتزام بالمواصفات الفنية.

نسبة المكون المحلى.

أسعار المنتج النهائية.

إن تحقيق هذين الشرطين سوف يدفع المصانع المصرية والشركات العالمية على التفاعل فيما بينهما وعمل استثمارات مشتركة لإنتاج هذه الآلات داخل مصر

وهذا فى حقيقة الأمر هو التحديث الحقيقى للصناعة المصرية فمصر ليست فى حاجة لتصنيع السيارات والسلع الكمالية الأخرى ولكنها فى حاجة لتصنيع الآلات.

إننا نناشد رجال الأعمال الوطنين لتبنى هذا الموضوع الهام وإعطائه ما يستحق من ضرورة وأهمية لما له من اثر بالغ على الاقتصاد القومى. وفى هذا الصدد لابد لنا من أن نستثمر وبصورة مباشرة المشاركة المصرية الأوروبية وبرنامج تحديث الصناعة المصرية

إن هذا الموضوع ضرورة ملحة ليس فقط لتحديث الزراعات القائمة ولكن أيضا حتى يمكن زراعة المساحات الشاسعة فى مشاريع الاستصلاح الجارى تنفيذها حالياً فى شبه جزيرة سيناء ومشروع ترعة السلام وفى توشكى حيث أنه لا مفر من استخدام أحدث أدوات التقنية لزراعة هذه المساحات بشكل اقتصادى وتأتى بالضرورة الميكنة الزراعية فى مقدمة هذه التقنيات

إعادة هيكلة التركيب المحصولي

إعادة هيكلة التركيب المحصولى يتطلب بالضرورة التعرف علي الوضع الحالى حيث تشير الإحصائيات المتاحة عام ٢٠١٠ إلى أن ما تم زراعته من محصول القمح بلغ ٣٠٣ مليون فدان قمح و١٩ مليون فدان برسيم، ١.٦٧ مليون فدان أرز، ١٩٩ مليون فدان ذرة أو نحو ذلك وينتج عن هذا التركيب المحصولي نحو ١٨ مليون طن حبوب (قمح – ذرة – أرز) وموازنة علفية غير منضبطة حيث يتميز فصل الشتاء بزيادة كبيرة جدا عن احتياجات الحيوانات قدرها الدكتور محمود سليم رئيس بحوث بمعهد بحوث الإنتاج الحيواني بوزارة الزراعة بمقدار ٣٥ مليون طن برسيم يتم هدرها في فصل الشتاء فضلا عن الآثار السلبية للتغذية على البرسيم فقط على صحة الحيوانات بينما تضور الحيوانات جوعا في فصل الصيف حيث يصل العجز إلى أكثر من ٥٠٪ في احتياجات الحيوانات من الطاقة والبروتين

رغم توافر نحو ٣٠ مليون طن مخلفات زراعية جملة المستثمر منها لا يتعدي ٢٥٪ وكذلك نتيجة لهذا التركيب المحصولي تم تصدير ما قيمته ٢٧.٦ مليار جنيه وتم واستيراد ما قيمته ٥٨.٢ مليار جنيه عام ٢٠١٠

التركيب المحصولى المقترح

وما أقترحه حاليا هو إعادة هيكلة التركيب المحصولى الذي يتضمن خفض مساحة البرسيم إلى ١.٢٥ مليون فدان فقط والالتزام المنضبط لتفعيل قرارات وزارة الري المنظمة لزراعة الأرز بما لا يتعدى مليون فدان وتدوير المخلفات الزراعية بما يحقق تحويلها إلى عليقة ترقي إلى مستوى دريس البرسيم بمعالجتها بما خلقة الله من ميكروبات متخصصة في التعامل معها وهي متوافرة في مراكز البحوث الزراعية والجامعات وينتج عن ذلك زيادة مساحة القمح بمقدار ٠٦٥ مليون فدان وزيادة مساحة الذرة بمقدار٠٦٧ مليون فدان والتي تزرع حاليا بالأرز مخالفة لقرارات وزارة الري واستثمار ٣٠ مليون طن مخلفات زراعية تزيد بمقدار ٣ مليون طن والتي تنشأ نتيجة لتفعيل هذا التركيب المحصولي المقترح وعلى ذلك تصبح مساحة الذرة ٢٥ مليون فدان تزرع منها ١٥ مليون فدان ذرة محمل عليه محصول فول الصويا ومليون فدان بهدف إنتاج السيلاج الكامل من الذرة في دورتين متتابعتين حيث أن مدة إنتاج الذرة لعمل السيلاج ٨٠ يوما فقط وينتج طاقة كلية مهضومة تعادل أو تفوق إنتاج فدان البرسيم الذي يستمر ٢٤٠ يوما ويتميز أنه يمكن تخزينه للتغذية عليه صيفا وشتاءا وكذلك عمل السيلاج من سيقان الذرة بعد حصاد الكيزان في المساحة المخصصة لإنتاج الذرة وينتج عن ذلك موازنة علفية منضبطة صيفا وشتاء ومضاعفة إنتاج اللحوم والألبان وزيادة إنتاجية محصول القمح بمقدار ٣ مليون طن وتوفير ٣.٨ مليار متر مكعب ناتجة عن استبدال ١.٢٥ مليون فدان برسيم بالقمح ١.٨ مليار واستبدال نصف مليون فدان أرز بالذرة ٢ مليار وهذه الكمية من المياه كافية لاستصلاح واستزراع مساحة ٨٠٠ ألف فدان إذا ما زرعت بالمحاصيل الحقلية وإنها تؤدي إلى زيادة

إنتاجية مجموعة الحبوب (قمح وذرة) بمقدار مليون طن أخرى فضلا عن تمليك ١٦٠ ألف خريج لأراضي زراعية جديدة وهذه الزيادة في الإنتاجية حسبت على أساس نفس مستوى التقنيات البدائية التي تزرع بها الآن وأما إذا ما تم استخدام التقنيات السابق الإشارة إليها فإن الزيادة المقدرة فى إعادة هيكلت التركيب المحصولى على النحو الموضح تصل إلى ٦ مليون طن سنويا.

عودة محصول القطن إلى عرشه الذهبى

ويتضمن التركيب المحصولى المقترح ما تضمنته دراسة الأستاذ الدكتور محمد السيد عبدالسلام والدكتور محمد عبدالرحمن معهد بحوث القطن بمركز البحوث الزراعية فيما يتعلق بالنهوض بزراعة وصناعة القطن على النحو التالى:

زراعة وصناعة قطنية متكاملة فى الوجه القبلى تتمثل فى الارتقاء بالمساحة المنزرعة إلى ٣٠٠ ألف فدان والإنتاجية إلى ١٥ قنطار للفدان والإنتاج الكلى إلى ٤.٥ مليون قنطار. تستند على زراعة أصناف متوسطة التيلة عالية الإنتاجية (ونظرا لأنه من الصعب الحصول على مثل هذه الأصناف من القطن المصرى (النوع البارباداس) يجب تجريب أقطان (الابلند) لإنتاج غزول متوسطة الجودة والسعر تتوجه إلى السوق المحلى (ومن ثم نوقف بوابة الاستيراد التى اتسعت كثيرا فى السنوات الأخيرة وتفى باحتياجات السكان الكسائية (بتكاليف معقولة). التوسع فى الصناعة القطنية فى الوجه القبلى ضرورة تحميها الحالة الاقتصادية والاجتماعية وينبغى الإسراع فيها (على التوازى مع إنشاء طريق سفاجا وفتح الوجه القبلى على البحر الاحمر).

زراعة وصناعة قطنية متكاملة فى الوجه البحرى تعتمد أساسا على الأقطان الطويلة الممتازة وطويلة التيلة وإنتاج الغزول الرفيعة والملابس عالية الجودة والسعر تتوجه أساسا للتصدير. الارتقاء بالمساحة المنزرعة إلى ٧٠٠ ألف فدان والإنتاجية إلى ١٢ قنطار للفدان والإنتاج الكلى إلى ٨.٤ مليون قنطار.

إنتاج ٢٣٠ ألف طن زيت طعام، مليون طن كسب علف ماشية عالى ماشية عالى القيمة الغذائية بما يعنى كسر حدة النقص الشديد فى الزيوت النباتيـة الغذائيـة وفى الأعلاف المركزة للمواشى والارتقاء بالإنتاجية (وخفض تكلفـة الإنتـاج) يعنـى تحقيق عائد مجز للزراع ومن ثم الارتقاء بدخولهم وتحسين مستوى معيشتهم، فضلا عن تحسين القدرة التنافسية للقطن ومنتجاته

مقومات نجاح التركيب المحصولى المقترح

هناك مجموعة من العوامل الرئيسية من الضـرورى القيـام بهـا لضـمان تنفيـذ المقترحات السابقة.

استكمال مشروع تطوير الري الذي بدأته وزارة الري منـذ عـام ١٩٧٨ – وتـم إنجاز أقل من نصف مليون فدان حتى الآن ويمكن الانتهاء مـن كامـل المسـاحة (٥ مليون فدان) خلال ٨ سـنوات وذلـك عـن طريـق العمـل بـالتوازى فى جميع المحافظات والإدارة اللامركزية للمشروع الأمر الذي يؤدي إلي تـوفير ٣٥ مليـار م٣ من المياه.

عودة الدورة الزراعية والتجميع الزراعى : أن عودة الدورة الزراعية لا منـاص مته لأسباب معلومة لكل من له علاقة بالزراعة بداية مـن المـزارع وحتـى الـوزير لمزاياها المتعددة ويزيد من إيجابياتها تطبيق نظام التجميع الزراعى الذى يزيد من كفاءة الرى ومكافحة الآفات والأمـراض كمـا أنـه ضـرورة للتطبيـق الاقتصـادى والفنى للميكنة الزراعية .

تفعيل منظومة الإرشاد الزراعى والتدريب : أن تحقيق هذه الأهـداف يتطلـب منظومة متكاملة من برامج الإرشاد الزراعى تشـمل الإرشـاد الحقـلى والمـدارس الحقلية وبرامج التوعية بالإذاعات المرئية والمسموعة وإعـداد نشـرات إرشـادية واضحة ومقنعة للمـزارعين كمـا أن هـذه البـرامج يلـزم تـدريب أئمـة المسـاجد وقساوسة الكنائس عليها ومن الجهة الأخرى يلزم إعداد وتجهيز مراكز التـدريب

وصياغة مجموعة متكاملة من البرامج التدريبية لتدريب جميع المشاركين بدءًا من المزارعين وحتى وكلاء الوزارات المعنية كلا طبقا لواجباته الوظيفية ومسؤوليته عن تنفيذ البرنامج ولتحقيق كفاءة وفاعلية للمرشد الزراعى يلزم تحقيق ما يلى:-

النظر في دخول الزارعين بجميع فآتهم فهم الفئة الوحيدة المهمشة والتي لا يسعي لحل مشاكلهم حتى يتمكنوا من أداء إعمالهم على النحو الأمثل ويتفرغوا لذلك.

تطوير التعليم الزراعى فى المرحلة الثانوية والجامعات وتزويده بالخبرات العملية ووسائل التقنية الحديثة والقدرة على حل المشاكل واتخاذ القرار.

ضمان عائد مجز للمحاصيل خاصة المحاصيل الإستراتيجية و التي تتضمن القمح و الذرة و الأرز و القطن عن طريق تحديد أسعار ضمان لهذه المحاصيل تحدد بمعرفة لجان علمية يشارك فيها المزارعون وتعلن قبل ميعاد زراعة كل محصول بمدة كافية .

ضمان تواجد مدخلات الإنتاج المختلفة من تقاوي وأسمدة ووسائل الميكنة الحديثة في الوقت المناسب بأعلى جودة ممكنة لتحقيق أعلي إنتاجية لهذه المحاصيل مما يزيد من دخول المزارعين

تطوير نظام الزراعة الحالي إلى نظام الزراعة النظيفة

نظام الزراعة الحالى هو النظام الزراعي المألوف Conventional Agriculture والذي ساد مع ما يعرف بالثورة الخضراء والتي نشأت عن الاستخدام المكثف للأسمدة المعدنية والمبيدات والميكنة الزراعية وأصناف الهجن المختلفة عالية الإنتاج وما نجم عن ذلك من تلوث صارخ للبيئة وانتشار الأمراض الخطيرة مما حدا للعالم إلى أن يتجه إلى نظام الزراعة المستدامة Sustainable Agriculture وهو نظام يهدف إلى المحافظة على التربة الزراعية والبيئة وهو ما بات يطلق علية الزراعة النظيفة والذي لا زال يستخدم المبيدات

والأسمدة المعدنية ولكن بكميات أقل تتوافق مع الاحتياجات الحقيقية لاحتياجات المحاصيل واستخدام الأسمدة العضوية ووسائل المكافحة الحيوية كلما كان ذلك ممكنا فنيا ومجديا اقتصاديا بجانب كميات أقل من الأسمدة المعدنية والمبيدات الكيمائية.

ومن هذه النظم جميعها تطور نظام الزراعة العضوية و كما تم تعريفها بمعرفة الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية بأنها: «جميع النظم الزراعية التي تشجع إنتاج الأغذية والألياف بوسائل سليمة بيئيا واجتماعيا واقتصاديا. وتعتبر هذه النظم خصوبة التربة عنصرا أساسيا في نجاح الإنتاج. وباحترامها القدرة الطبيعية للنباتات والحيوانات والأرض فهي تهدف إلى جعل نوعية الزراعة والبيئة أقرب إلى الاتزان في جميع الجوانب والزراعة العضوية تقلل إلى حد كبير المدخلات الخارجية بالأحجام عن استعمال أسمدة ومبيدات حشرية ومستحضرات صيدلانية كيميائية صناعية . وبدلا من ذلك تمكن القوانين القوية للطبيعة من زيادة المحاصيل الزراعية ومقاومة الأمراض» وقد بدأت الزراعة ل العضوية فى مصر مع نهاية السبعينات من القرن الماضى ووصلت عام ٢٠١٠ إلى نحو ٨٠٠٠٠ فدان.

ويلزم لتحقيق هذا الهدف وهو تطوير نظام الزراعة الحالى إلى نظام الزراعة النظيفة والتوسع فى الزراعة العضوية وضع خطة للقيام بالأنشطة التالية :-

تدوير المخلفات الزراعية إلى سماد بلدى صناعى (كومبست)

انتشرت فى السنوات الأخيرة صناعة السماد البلدى الصناعى المعروف باسم الكومبوست والذى يتم تصنيعه من المخلفات الزراعية والحيوانية باستخدام تقنيات باتت معلومة للجميع وبلغ الإنتاج السنوى نحو ٦٠٠ ألف طن تنتج فى ١٦ مصنع متخصص لذلك ويستخدم بصفة أساسية فى مزارع الصحراء ومن فوائد الكمبوست ما يلي :-

يعتبر مخزنًا رئيسيًا ومستمرًا للعناصر السمادية الضرورية لنمو النبات

تمد ميكروبات التربة بالغذاء والطاقة التى تمكنها من تحليل المادة العضوية وانطلاق العناصر الغذائية بالصورة الميسرة للنبات.

يحافظ على الاتزان البيولوجي لكائنات التربة.

يعمل على تحسين الخواص الطبيعية والكيماوية للتربة حيث تعمل المادة العضوية على تحسين البناء الأرضي فى الأراضي الرملية ويحسن التهوية والتبادل الغازي فى الأراضي الجيرية.

يعمل علي زيادة السعة التبادلية للتربة رافعا قدرتها على الاحتفاظ بالعناصر الغذائية وعدم فقدها فى مياه الصرف

ومن المعلوم أن المخلفات الزراعية النباتية السنوية تتعدى ٣٤ مليون طن والمخلفات الحيوانية(٩ مليون وحدة حيوانية) *(١٢ طن روث/ وحدة سنويا) اى ١٠٨ مليون طن يمكن منها إنتاج ٥٠ مليون طن على الأقل هذه الكمية تحتوى على ٤٠٠٠ طن فوسفور و ٤٠٠٠ طن بوتاسيوم و ٦٠٠٠ طن نيتروجين يتم إهدارها حاليا تقدر سعر هذه الكميات بنحو ٦ مليار جنيه وهذا يؤدى إلى إنتاج غذاء صحى وآمن وتحسين البيئة ويقع على قطاع الإرشاد الزراعى للقيام بدوره لإقناع المزارعين التقليديين بأهمية تصنيع الكومبوست فى حقولهم وعلى الدولة وضع السياسات الكفيلة بتحفيز المزارعين على القيام بذلك مما يؤدى لتقليل استخدام الأسمدة المعدنية ويزيد قدرة النبات على مقاومة الأمراض

نشر صناعة واستخدام وسائل المكافحة الحيوية المتعددة

هناك وسائل متعددة للمكافحة الحيوية تستخدم بالتوازى أو بالتوالى طبقا لنوع المحصول والآفة ويمكن تلخيصها فيما يلى:

الطرق الزراعية : مثل استخدام الأصناف المقاومة من البذور الزراعية

والأشجار المثمرة، إتلاف بقايا المحاصيل ونواتج التقليم، فلاحة التربة، مواعيد الزراعة، التقليم والتخفيف ، التسميد ، النظافة العامة مثل جمع الثمار المصابة وإتلافها ، إدارة المياه مثل كمية وموعد الري ، زراعة محاصيل متعددة.

الطرق الفيزيائية: مثل الحرارة، البرودة، الرطوبة، الضوء ، الصوت.

نشر وتعميق صناعة شتلات الخضر المطعومة على أصول مقاومة لأمراض التربة

المستخلصات النباتية: منها منقوع الثمار أو الأوراق أو الاستخلاص بالمذيبات العضوية.

الطرق الحيوية: والتي تشمل تنشيط ووقاية الأعداء الحيوية المحلية، الاستيراد والتربية الكثيفة ونشر الطفيليات والمفترسات، تحضير واستخدام بكتيريا ، فيروس ، فطور ، بروتوزوا، نيماتودا.

الطرق الكيميائية: وتشمل الجاذبات، الطاردات، مختلف المبيدات الحشرية، المعقمات الكيماوية، مانعات النمو (الهرمونات).

الطرق الوراثية: وتسمى بأسلوب المكافحة الذاتية أو الوراثية وتشمل تربية وإطلاق الذكور العقيمة ذات الشروط الوراثية الخاصة أو تلك غير القادرة على التوافق الوراثي بأشكال مختلفة ، أي إكثار العوامل المميتة التي تنتج عن تزاوج فردين من نفس النوع.

الطرق التشريعية: وتشمل الحجر الزراعي للنباتات والحيوانات، برامج استئصال آفات معينة بقوة القانون كأن نمنع مثلاً إرسال مادة زراعية في نفس البلد من منطقة إلى أخرى.

حظر استخدام البذور المهندسة وراثيا

هناك اتجاه بوزارة الزراعة علي استخدام بذور الذرة المهندسة وراثيا ..والتي

تبيعها شركة مونسانتو الأمريكية المتخصصة في ذلك وهذا يثير تساؤلات كثيرة لان المشكلة في حقيقتها ليست في البذور لأن الهجن الحالية من الذرة و الغير مهندسة وراثيا تنتج حتي ٣٦ أردب للفدان . ولأسباب كثيرة لا تحقق في المتوسط أكثر من ٢٠ أردب وهذا خلل واضح في أسلوب لزراعة البدائي الذي أشرنا إلية مرارا و تكرارا ويؤثر بنفس القدر على إنتاجية كل المحاصيل..

والهندسة الوراثية ما هي إلا خطوه أخرى في اتجاه العمى العلمي والتي ستؤدي إلى زيادة التدهور البيئي وزيادة تبعية المزارع للشركات العملاقة والخطر المتوقع على كل إنسان وسوف نستعرض تأثير استخدام البذور المعدلة وراثيا على إنتاجية المحاصيل والمبيدات المستخدمة وعلى صحة الإنسان

يزعم المدافعين عن استخدام البذور المعدلة وراثيا أن هناك ثلاث أسباب وهى: تقليل استخدام مبيدات الحشائش و تقليل استخدام المبيدات الحشرية و زيادة إنتاجية المحاصيل وهذه الأسباب جميعها غير مؤكدة طلقا لما يلى

تقليل استخدام مبيدات الحشائش وهذا غير حقيقي حيث أوضحت التقارير المحايدة أن ذلك حدث فعلا في السنوات الأولي إلا أن تكرار استخدام هذه المبيدات أدي إلي ظهور أجيال من الحشائش أشد مقاومة لهذه المبيدات الأمر الذي أدي إلي زيادة استخدامها .وفي تقرير« دكتور بن بروك» والذي قام بدراسة مستفيضة عن المبيدات المستخدمة في الفترة من ١٩٩٦ حتي عام ٢٠٠٤ في الولايات المتحدة الأمريكية للمحاصيل المهندسة وراثيا وهي محاصيل الذرة و القطن و فول الصويا . وقد أظهرت الدراسة بوضوح أنة تم استخدام ٥١ ألف طن من المبيدات كان يمكن عدم استخدامها لو أن هذه المحاصيل زرعت بالبذور العادية .

تقليل استخدام المبيدات الحشرية ويضحض ذلك ما حدث في الهند في زراعات القطن في منطقة مهرشترا أدي استخدام تقاوي القطن المهندسة وراثيا و التي تم ترويجها علي أساس مقاومتها لديدان اللوز الأمر الذى أدى إلى إنتاج

أجيال جديدة من هذه الحشرة أشد شراسة مما اضطر المزارعون إلى استخدام ١٣ ضعفًا المبيدات التي كانت تستخدم مع البذور الطبيعية . هذا بجانب زيادة ثمن تقاوي القطن من ٧ روبية للبذور العادية إلي ١٧٠٠٠ روبية للبذور المعدلة وراثيا لكل كيلوجرام مما أدي إلي انتحار ٤٠٠٠ مزارع

زيادة إنتاجية المحاصيل والذى لم يتحقق وهذا ما نفاه تماما قسم الدراسات الاقتصادية في وزارة الزراعة الأمريكية عام ٢٠٠٦ في تقرير بعنوان «العقد الأول من زراعة النباتات المهندسة وراثيا ».حيث قرر أن البذور المهندسة وراثيا لم تؤدي إلي زيادة إنتاجية المحاصيل . وفي تقرير آخر لاتحاد العلماء المهتمين بهذا الموضوع أوضح أن الزيادة التي حدثت في الفترة الماضية في إنتاجية أي محصول كانت نتيجة عملية تربية النباتات بالأسلوب التقليدي وليس بسبب استخدام الهندسة الوراثية.

قى النهاية دعنا نسأل أنفسنا من المستفيد من الهندسة الوراثية؟ من المحتاج إليها ؟ إلى أين تقودنا؟ هذه الأسئلة أسئلة منطقيه عندما نقيم أى تقنية جديدة. وكما أتضح أنه في حالة المنتجات المعدلة وراثيا لا توجد أى منافع للمنتجين أو للمستهلكين ولكن المنفعة الحقيقية تعود إلى الشركات المطورة لهذه التقنيات وهى شركات عملاقة تعمل على احتكار صناعة البذور فى العالم وبالتالى التحكم فى مصائر الشعوب وقد حاربها بشدة الأستاذ الدكتور أحمد مستجير رحمه الله وكان يصفها بالبذور العقيمة.

الفصل الثانى
التحديث فى مجال الإنتاج الحيوانى

مثل قطاع الإنتاج الحيوانى فى الاقتصاد الزراعى المصرى نحو ٢٥٪ من قيمته منها ٧٠٪ على الأقل بما يتم إنتاجه من ألبان ولحوم حمراء وتعتبر الحيوانات المجترة من أبقار وجاموس عصب الحياة الاجتماعية والاقتصادية للفلاح المصرى حيث يعتمد عليها بشكل رئيسى كأهم مصدر من مصادر الغذاء بالنسبة له ولأسرته ومن المعلوم أن هذا القطاع رغم أهميته الشديدة ما زال يعانى من قصور شديد فى المناحى الفنية والتقنية والمالية رغم أن هناك إمكانات هائلة لتطويره وخاصة المزارع الصغيرة التى تمتلك نحو ٩٠٪ من أعداد هذه الحيوانات. ومن نواحى القصور المعلومة هو الخلل الشديد فى الموازنة العلقية خلال العام وعدم وفاءها بالاحتياجات الحقيقية لتغذية هذه الحيوانات خاصة خلال فصل الصيف. وعلى الجانب الآخر يتوافر فى مصر ما يزيد عن ١٦ مليون طن من المخلفات الزراعية فى مجملها صالحة لتغذية الحيوانات ، ما يستخدم منها حلياً لا يتعدى ٤٠٪ ويستخدم كما هو دون تحسين مواصفات جودة هذه المخلفات ربما إلى الضعف

أعداد وأنواع الحيوانات المزرعية واحتياجاتها العلفية

الجدول رقم (٥) يوضح أعداد المجترات من البقر والجاموس خلال عام ٢٠٠٩ ومعامل تحويل كل نوع إلى وحدة الإنتاج ومنه يمكن حساب عدد وحدات الإنتاج الحيوانى بما يقدر ب ٩ ملايين وحدة.

جدول رقم (٥)

أعداد الماشية عام ٢٠٠٩ كتاب اللإحصاء السموى ٢٠١١

نوع الناشية	جاموس	أبقار	أغنام	ماعز	جمال
العدد مليون	٣.٨٣	٤.٥٢	٥.٩٢	٤.١٤	٠.١٣٧
معامل التحويل(*)	١	٠.٧	٠.٢	٠.١٦	١

وعلى أساس أن احتياجات الوحدة الحيوانية ١٥٠٠ كجم مواد كلية مهضومة TDN و١٤٠ كجم بروتين مهضوم سنويا وذلك طبقا للمقننات الغذائية التى أقرها المجلس القومى للبحوث بالولايات المتحدة (الحسينى وغزالة ١٩٩٤) وفى الدراسة المنشورة فى هذا الخصوص كتاب « قيمة المصادر العلقية للنهوض بالثروة الحيوانية» وهذا الكتاب نتيجة عمل مشترك بين المعهد وهيئة المعونة الألمانية GTZ وصدر عام ١٩٩٠ وكذلك كتاب « تغذية الحيوان العملية والنظرية الصادر عن معهد بحوث الإنتاج الحيوانى» عام ١٩٩٨ والذى أوصى بتغذية الحيوانات على مختلف أنواعها طبقا الجداول واضحة ومنها يتبين أن احتياجات جاموسة وزن ٥٠٠ كجم تعطى ٥ كجم لبن ٧٪ دهن هو ٢٣٧٢ كجم طاقة و ٢٧٣ كجم بروتين سنويا وسيتم احتساب الاحتياجات الكلية على لبانات معهد بحوث الإنتاج الحيوانى المشار إليها

الاحتياجات من الطاقة= ٩ ×٢٣٧٢: ١٠٠٠ = ٢١.٣ مليون طن

احتياجات البروتين =٩×٢٧٣ ك١٠٠٠ =٢.٥٤ مليون طن

المصادر العلفية المتاحة والموازنة العلفية

من المعلوم فى التغذية الشتوية الأولى للبرسيم يتم تغذية الحيوانات ما يبلغ

(*) الحداد زع ٢٠٠٢ .

٢٥٠ ألف طن قش أرز حيث أن تغذية البرسيم منفردة فى هـذه الحشـة يـؤدى إلى انتفاخ الحيوانات أما خلال فصـل الصـيف فيـتم بجانـب تغذيـة هـذه الأعـلاف الصيفية القليلة تغذية الحيوانات على ٦.٥ مليون طن مخلفـات بجانـب ٥ مليـون طن أعلاف مركزة وحبـوب (عبـد العزيـز ١٩٩٢) والجـدولين أرقـام (٦) ،(٧) يوضحان ما يتم تغذيته صيفاً وشتاءً والقيمة الغذائية لهذه الأعلاف.

جدول (٦)

الأعلاف المتاحة وقيمتها الغذائية خلال فصل الشتاء (٦ شهور)

الأعلاف الشتوية	الكمية مليون طن مادة جافة	طاقة كلية مهضومة مليون طن	بروتين مهضوم مليون طن
الأعلاف الخضراء	٦٣.٣٠	٨.٨	٢.٣٢
أعلاف خشنة (*)	٠.٢١٢	١.١٢	-
المجموع		٨.٩	١.٣٢

جدول (٧)

الأعلاف المتاحة وقيمتها الغذائية خلال فصل الصيف.

الأعلاف الصيفية	الكمية مليون طن مادة جافة	طاقة كلية مهضومة مليون طن	بروتين مهضوم مليون طن
الأعلاف الخضراء	٠.٨٦	٠.٥٥	٠.٠٢٧
أعلاف خشنة (*)	٦.٥	٢.٣٠	-
أعلاف مصنعة للمجترات	٥	٢.٧٥	٠.٦
المجموع		٥.٦٠	٠.٦٢

ومن ذلك يتضح أنه خلال موسم الشتاء يتوافر ٨.٩ ، ١.٣٢ مليون طـن طاقـة

(*) الحداد ز،ع ٢٠٠٢ .

(*) الحداد ز،ع ٢٠٠٢ تبن قمح – تبن فول سودانى – أتبان أخرى. .

كلية مهضوم وبروتين مهضوم بينما المطلوب ١٠.٦٥ مليون ، ١.٢٧ فقط على الترتيب أى أن هناك عجزًا يسيرًا فى الطاقة وزيادة طفيفة فى البروتين وهذا يتوافق مع ما ذكره الحسينى وغزالة (١٩٩٤) وعبد العزيز (١٩٩٢) بينما نجد أنه هناك قصورًا فى المتاح خلال فترة الصيف فى كل من الطاقة والبروتين حيث يصل المتاح منهما ٥٣٪ ، ٤٨٪ على الترتيب وهذا يفسر الانخفاض الشديد فى إنتاجية هذه الحيوانات خلال موسم الصيف.كما هو موضح بجدول ٨ المتعلق بالموازنة العلقية

جدول رقم (٨)

الموازنة العلفية طبقا لأعداد الحيوانات عام ٢٠٠٩ والتركيب المحصولى المقترح

الموازنة العلفية الحالية				
	فصل الشتاء		فصل الصيف	
المطلوب	طاقة م طن	بروتين م طن	طاقة م طن	لروتين م طن
النطلوب	١٠.٦٥	١.٢٧	١٠.٦٥	١.٢٧
المتاح	٨.٩	١.٢٢	٥.٦	٠.٦٢
العجز	٠.١	٠.١٧-	٣.٧	٠.٥٢

التقنيات المطلوب تطبيقها

مما لا شك فيه أن الاستخدام العلمى للمخلفات الزراعية يحولها من منتج ملوث للبيئة مثل قش الأرز إلى منتج ذا عائد اقتصادى عظيم يساعد فى سد الفجوة الغذائية وسوف نركز هنا على ثلاث أنواع من المخلفات وهى قش القمح وقش الأرز وحطب الذرة. ومن وجهة أخرى فإن التغذية العلمية للحيوانات بمعنى توفير احتياجات الحيوانات من الطاقة والبروتين خلال العام سوف يعظم الاستفادة من هذه الحيوانات.

تحسين القيمة الغذائية للمخلفات الزراعية.

يلزم النظر إلى قش القمح والأرز وحطب الذرة على أنه منتج اقتصادى يلزم استثماره بشكل جيد عن طريق إنتاج علائق للحيوانات المجترة تعادل فى مواصفاتها مواصفات الدريس الجيد ومن المعلوم أن هذه المواد بشكلها الحالى تعتبر من مواد العلف الخشنة والفقيرة فى قيمتها الغذائية نظر للأتى:

ارتفاع محتواه من الألياف الخاصة وخاصة الجنين الذى غالباً ما يكون مرتبطاً بالسليلوز.

انخفاض محتواه من البروتين الخام القابل للهضم والجدول التالى يوضح المواصفات الغذائية لهذه المخلفات إذا ما تم تغذيتها دون معاملة.

معاملة القش طبيعياً Physical treatment.

يتم فى هذه الطريقة الاستخدام المباشر للقش بعد تقطيعه عن طريق خلط المولاس ومصدر غذائى يحتوى على البروتين ، والجدول رقم (٩) يوضح مواصفات العليقة الناتجة. ومن الجدول يتضح أن قيمة الطاقة القابلة للتمثيل للمنتج ٦.٨ ميجا جول/ كجم مادة جافة. وتبلغ نسبة البروتين المهضوم ٨.٧جم/ كجم وتشير نتائج الدراسات والبحوث إلى أن عملية تقطيع القش تزيد من الكمية المأكولة عن طريق الحيوان لزيادة معدل مرور القش المقطع فى زور الحيوان مقارنة بالقش السليم.

جدول (٩)

مخلوط القش ومكوناته والطاقة الكاملة للتمثيل فى الخليط.

المكون	النسبة فى العليقة ٪	الطاقة ميجا/ كجم مادة جافة	البروتين المهضوم جم/ كجم	نسبة الجفاف ٪	الطاقة الكلية فى كجم	البروتين المهضوم جم
القش	٥٥	٥.٧	١	٨٨.٣	٢٧٥.٨	٠.٥٥
المولاس	٢٨	١٢.٧	١٤	٧٥	٢٦٦.٧	٠.٣٩٢
كسب فول الصويا(*)	١٧	١٢.٣	٤٦٣	٩٠	١٨٨	٧.٨٠
				٨٤.٧	٧٣٠.٥	٨.٧

معاملة القش كيميائياً Chemical treatment .

تتم المعاملة الكيماوية بتعريض القش لإحدى المواد القلوية بغرض تفكيك بعض الروابط الجانبية لمكونات الألياف الخام وبالتالى يسهل تخمرها فى كرش الحيوان، ومن ثم ترتفع الطاقة القابلة للتمثيل. وقد انتشرت فى الفترة السابقة استخدام الصودا الكاوية إلا أن التجارب والتطبيقات الواسعة أدت إلى استبعاد لتأثير ذلك على صحة الحيوان وخاصة حيوانات التربية أما أكثر القلويات الشائعة الاستعمال الآن هى الأمونيا (NH3) واليوريا.

استخدام الأمونيا.

يلزم التنويه إلى أن أقسام الإنتاج الحيوانى بكليات الزراعة فى مصر ومثيلاتها فى العالم قد قامت بمئات الأبحاث فى هذا الموضوع وعلى سبيل المثال فإن قسم الإنتاج الحيوانى بكلية الزراعة جامعة الإسكندرية أنجز ٣٠ دراسة ماجستير

(*) الحداد ز.ع. ٢٠٠٢.

ودكتوراه فى الموضوع منذ عام ١٩٦٥ وهذا العدد قد يكون متوسط ما قامت به باقى الكليات أى أنه يوجد فى مصر وحدها ما لا يقل عن ١٠٠ دراسة علمية فى الموضوع ولقد حصر الحداد ز.ع. (٢٠٠٢) معظم هذه الدراسات ويمكن تلخيصها على النحو التالى:

أن أول بحث تم فى الموضوع عام ١٩٣٨ زاد محتوى القش من النيتروجين أن أفضل نسبة لحقن الأمونيا هى ٣٪.

زاد محتوى البروتين الخام فى القش نتيجة للمعاملة من ٤٪ إلى ٨٪ (١٤ بحث) وزاد معدل الاستفادة من ٤٠٪ إلى ٨٠٪.

زيادة معامل الهضم بمقدار من ٨-١٢٪ (٩ باحثين).

زيادة قابلية الحيوان لأكل القش بمقدار ٢٧٪ (١٢ باحثًا).

القيمة الغذائية للقش المعامل وصلت إلى مستوى الدريس (٢ باحث).

سهولة التطبيق وعدم وجود مخاطر ويمكن معالجة كميات كبيرة فى وقت واحد (١٢ باحثًا).

اليوريا بديل مناسب لاستخدام الأمونيا.

وقد ذكر الباحث فى درسته المرجعية الوافية انه فى حالة عدم توفر الأمونيا يمكن استخدام اليوريا كبديل مناسب جداً وذكر ما يلى:

أن انسب نسبة لإضافة اليوريا هى ٤ كجم يوريا تذاب فى ١٠٠ لتر ماء لكل ١٠٠ كجم من القش ويتم تغطية القش المعامل بالبلاستيك لمدة من ١-٤ أسابيع فى الصيف ومن ٥-٦ أسابيع فى الشتاء .

زيادة معدل المأكول من القش المعامل بواقع ٤٥٪ (١٢ باحث). و زيادة معامل الهضم بواقع ١٥ -١٨٪ (١٨ باحثًا).

مضاعفة محتوى القش من البروتين على الأقل (٧ باحثين).

زيادة إنتاج الحيوان اليومى بمقداره أضعاف مقارنة بالقش غير المعامل (١٤ باحث).

وقد ذكر الشاذلى ونجا (١٩٨٢) أن هذه الطريقة تعتبر أنسب الطرق لظروف الدول النامية كمصر. وعليه فإنه يمكن اعتماد طريقة إضافة اليوريا كطريقة مناسبة جداً للظروف المصرية لسهولتها وتوفر اليوريا لدى كل مزارع وهذا ما يوصى به خبراء معهد بحوث الإنتاج الحيوانى بمركز البحوث الزراعية.

معاملة القش بالمركبات الحيوية

فى العقد الأخير تم تطوير مجموعة من المركبات الحيوية لتحسين القيمة الغذائية للمخلفات الزراعية وبدأ تطبيقها فى مزارع كثيرة بنجاح.

الأسلوب الأمثل لتغذية القش بعد معاملته.

بعد معاملة القش طبيعياً عن طريق تقطيعه ثم حقنه بالأمونيا أو اليوريا أيهما أنسب للمزارع ويلزم خلطه بالمركزات والمولاس لتكوين عليقة متكاملة والجدول رقم (١٠) يحتوى على تركيب عليقة تحتوى على ٦٠٪ من القش المعامل بالأمونيا

ويتضح من النتائج أن الطاقة القابلة للتمثيل للعليقة تبلغ ٩.٣١ ميجا جول/ كجم ، ٨.٩٪ بروتين مهضوم ، وهى تتساوى مع مثيلاتها للدريس الجيد، وتعتبر هذه العليقة كافية لمقابلة احتياج المجترات (عشماوى ١٩٨١م)، ويراعى تغيير نسب مكونات العليقة حتى يمكن الحصول على مخاليط مختلفة تلاءم احتياجات الحيوانات فى مراحل إنتاجها المختلفة. أى أن الطاقة لكل كجم من الناتج = ٩.٣١ ميجا جول/ كجم عليقة وتشير متوسط النتائج لعدد ١٧ تجربة تمت على تغذية الأبقار والماعز على قش الأرز وقمح ، وحطب ذرة معامل وغير معامل بالأمونيا والنتائج توضح زيادة معامل الهضم بمقدار ١٩.٨ وزيادة معدل التغذية بمقدار ١٤ ، ٨.٧٪ وزاد معدل الزيادة فى وزن الحيوان بمقدار ٣٣.٧٧٪

فى كل من البقر والماعز على الترتيب.

جدول (١٠)

عليقة متكاملة تعتمد على قش القمح المعامل بالأمونيا.

المكون	النسبة فى العليقة ٪	الطاقة للتمثيل ميجا/ كجم مادة جافة	البروتين المهضوم٪	المادة الجاف ٪	الطاقة القابلة للتمثيل ميجا جول	البروتين المهضوم جم/ كجم
القش المعامل بالأمونيا	٦٠	٩.١	٤.١	٨٧	٤.٧٣	٢.٤٦
ردة قمح ناعمة	٢٢	١٠.٨	١١.١	٨٨	١.٩	٢.٤٤
كسب فول الصويا	١٠	١٢.٣	٤٠.١	٩٠	١.١١	٤.٠١
مولاس	٥	١٢.٩	١.٢	٧٥	٠.٤٨	٠.٠٨
مخلوط فيتامينات(*)	٣	–	–	٩٠	–	–
	١٠٠				٩.٣١	٨.٩٩

إنتاج السيلاج من الذرة الكامل ومن سيقان الذرة.

بدأ منذ عام ١٩٩٠ فى معهد بحوث الإنتاج الحيوانى بالتعاون مع هيئة المعونة الألمانية برنامجا لتطوير قطاع الغذاء من أهم نتائجه تطوير نظم تغذية الحيوانات وإدخال إنتاج السيلاج من الذرة الكامل ومن سيقان الذرة فى منظومة الأعلاف وتشير النتائج إلى انه فى المتوسط يمكن للفدان إنتاج ٢٠ طن سيلاج من الذرة الكامل و ١٠ طن سيلاج من سيقان الذرة ذات مواصفات غذائية عالية والجدول رقم (١١) يوضح القيمة الغذائية للسيلاج من الذرة الكامل مقارنة بمحصول البرسيم ، ومن السيلاج المصنع من سيقان الذرة مقارنة بحطب الذرة. ومن ذلك

(*) الحداد ز،ع ٢٠٠٢ .

يتضح أن الفدان من السيلاج الكامل يعطى ٢١٪ زيادة فى مقدار الطاقة عن البرسيم وينخفض إنتاجه من البروتين المهضوم إلى نحو ٥٧٪ من البرسيم ولكن هذا لا يمثل قصوراً حيث أن البروتين المستخدم حالياً من تغذية البرسيم أكثر من اللازم للحيوان وأن التغذية على السيلاج تكفى من حيث احتياج الحيوان من البروتين المهضوم.

أما فيما يتعلق بإنتاج السيلاج من سيقان الذرة ومقارنته بأحطاب الذرة من الفدان فهناك زيادة مضافة لكلا من إنتاج الطاقة الكلية المهضومة والبروتين حيث تمثل زيادة مقدارها ٢٠٠٪ فى حالة الطاقة ، ١٦٠٪ فى حالة البروتين المهضوم وفضلاً عن أن الأحطاب غالباً لا يستفاد بها فى تغذية الحيوان وإذا ما تم الاستفادة بها فإنها فقيرة جداً إذا ما قورنت بالسيلاج المنتج من السيقان.

جدول (١١)

الطاقة الكلية المهضومة والبروتين المهضوم فى المنتج من الفدان ومن سيقان الذرة مقارنة بالبرسيم وأحطاب الذرة على الترتيب.

المحصول(*)	الإنتاج طن/ فدان		
	مادة جافة	طاقة كلية مهضومة	بروتين خام
البرسيم	٥.٥	٣.٢	٠.٩
سيلاج الذرة الكامل	٥.٦	٣.٩	٠.٥٢
سيلاج سيقان الذرة	٢.٨	١.٥٤	٠.١٨
أحطاب الذرة	٢.٢	٠.٧٧	٠.١١

ضبط الموازنة العلفية.

لضبط الموازنة العلفية وذلك باستثمار التقنيات السابق الإشارة إليها فى

(*) الحداد زع ٢٠٠٢ .

تحديث منظومة الإنتاج النباتى وخاصة فيما يتعلق بإعادة هيكلة التركيب المحصولى ومنظومة الإنتاج الحيوانى فإنه يلزم خلال العام تدبير احتياجات علفية طبقاً لأعداد الحيوانات عام ٢٠٠٩ طبقاً للمقترحات التالية:

مع الانتشار الحقيقى للميكنة الزراعية يمكن إخلاء المحاصيل الشتوية مبكراً بما يسمح بزراعة مليون فدان على الأقل من الذرة محملا عليه لوبيا العلف لإنتاج السيلاج حيث يبقى فى الأرض مدة ٨٠ يوم فقط ويعاد زراعة نفس الأرض لنفس الغرض. وهذا يعطى طاقة مهضومة كلية مقدارها ٨.٤ مليون طن و ٨٠٠ ألف طن بروتين مهضوم.

بدلا من ترك سيقان الذرة فى مساحة ١.٥ مليون فدان تجف لتصبح أحطاب لا ينتفع بها تعمم زراعة الذرة الهجين وفى هذه الحالة يمكن تحويل هذه السيقان بعد جمع الكيزان منها إلى سيلاج يعطى ٣.٦ مليون طن وحدة طاقة مهضومة ، ٢٠٠ ألف طن بروتين مهضوم.

تحسين مواصفات المخلفات المستخدمة حالياً والتى تصل ٦.٥ مليون طن وذلك باستخدام اليوريا بنسبة ٥٪ والكمر مع إضافة المولاس بنسبة ٥٪ أو المفيد وهذا يؤدى إلى توفير ٢.٩٨ مليون طن وحدة طاقة كلية مهضومة، ٢٤٠ ألف طن بروتين مهضوم.

زراعة برسيم التحريش قبل محصول القطن بمساحة متوسطة مقدارها ٧٠٠.٠٠٠ فدان يعطى مليون طن طاقة كلية مهضومة، ١٦٨ ألف طن بروتين.

وهذا بجانب ما يتم تغذيته حالياً من علائق مركزة وحبوب تصل إلى ٥ مليون طن لتعطى ٢.٧٥ مليون طن وحدة طاقة كلية مهضومة بجانب ٦٢٥ ألف طن بروتين مهضوم.

وبذلك يتم تأمين الاحتياجات العلقية من كلا من البروتين المهضوم والطاقة والجدول رقم (١٢) يلخص هذه الاحتياجات. أى أنه يمكن بهذه الخطة تحقيق

٢١.٨ مليون طن طاقة و٢.٨مليون طن بروتين وهذه الكميات تتطابق مع ما تم تقديره سابقا من تحقيق موازنة علفية منضبطة ضبط الموازنة العلفية يعنى مضاعفة إنتاج اللحوم والألبان

جدول (١٢)

المقترحات بتدبير موازنة علقية كاملة للحيوانات.

المصدر	مادة جافة	الطاقة الكلية المهضومة	البروتين المهضوم
برسيم تحريش ٧٠٠ ألف فدان	١.٥	١	٠.١٦٨
برسيم مستديم ١.٢٥ مليون فدان	٦.٨٧٥	٤.٠	٠.٨١٢
سيلاج كامل ٢ مليون فدان (مليون فدان مرتين)	١١.٢	٨.٤	٠.٨
سيلاج سيقان ذرة ١.٥ مليون فدان	٤.٢	٢.٧	٠.١٥
مخلفات ٦ مليون طن محسنة	٥.١	٢.٩٨	٠.٢٤
علائق مركزة (مصانع قائمة)	٤.٤٠	٢.٧٥	٠.٦٢٥
المجموع	٣٣.٢	٢١.٨٣	٢.٨

التلقيح الصناعى

إن استخدام تقنية التلقيح الصناعى للحيوانات بدءًا فى مصر منذ زمن بعيد إلا أنه لم ينتشر على النحو المنشود رغم مزاياه المتعددة ويلزم وضع خطة تنفيذية لذلك تشتمل على تدريب الأطباء البيطريين وإتاحة القروض الميسرة لهم ووضع سياسات لتحفيز المزارعين.

الفصل الثالث
الثروة السمكية فى مصر
الوضع الحالى المعوقات خطة التحديث

فى الوقت الذى بات فيه العالم مقبلا دون شك على زمن سوف يكون فيه الرعب الغذائى أشد فتكا من الرعب النووى تزداد الفجوة الغذائية فى مصر حيث وصلت عام ٢٠١٢ إلى ٧٥٤٥ مليون دولار قيمة ما تم استيراده من أغذية وصل إلى ١١٣٥٩ مليون دولار وما تم تصديره منها ٣٨١٤ مليون دولار' وهذا يسدد الموارد من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل السلع الرأسمالية من أجل توفير فرص العمل والحد من البطالة كما أن ذلك يؤدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بما يتجاوز إمكانيات الأسر ذات الدخل المحدود والمنخفض. والمشكلة ليست فقط فى تدبير هذه الأموال بالعملة الصعبة ولكن إلى جانب ذلك لا يمكن الاطمئنان إلى جودة ما يتم استيراده فى ضوء الخبرات المتراكمة.

وتشمل قائمة الاستيراد اللحوم والأسماك حيث بلغ ما تم استيراده عام ٢٠١٢ من اللحوم ٩٨٩.٩ مليون دولار ومن الأسماك ٤٢٢ مليون دولار أى بإجمالى قدره ١٤١١.٩ مليون دولار وذلك لتغطية احتياجات المواطنين من البروتين الحيوانى . ومن المعلوم أنه ليس هناك أى ميزة نسبية أو أمكانية لزيادة إنتاج اللحوم محليا لمحدودية الموارد بينما يختلف الأمر فيما يتعلق بإنتاج الأسماك حيث تمتلك مصر ١٣.٥ مليون فدان مائى فى البحرين الأبيض والأحمر فضلاً عن اكبر بحيرات العالم الصناعية وهى بحيرة ناصر وتبلغ مساحتها ١.٢٥ مليون فدان مع مجموعة البحيرات الأخرى التى تبلغ مساحاتها نحو ٠.٥ مليون فدان هذا بجانب نهر النيل وفروعه بمساحة ١٨٧ ألف فدان واستزراع مساحة ٣٦٠ ألف

فدان أخرى بالزراعات السمكية كما أن لمصر الحق فى الصيد فى المياه الدولية مثل باقى الدول ورغم ذلك فإن إنتاجنا من الأسماك لا يتناسب مع هذا الغنى المائى حيث بلغ جملة الإنتاج عام ٢٠١٢ نحو ١٣٧٢ ألف طن وهذا بالطبع نتيجة لقدم التقنيات المستخدمة سواء فى الصيد أو الاستزراع هذا بجانب أن الزراعات السمكية و البحيرات فيما عدا بحيرتى ناصر والبردويل تروى بمياه الصرف الزراعى والمختلط بطبيعة الحال بالصرف الصحى والصرف الصناعى الأمر الذى يؤدى بالضرورة إلى إنتاج أسماك ملوثة تضر ضررا بالغا بصحة المواطنين و يكلف الخزانة المصرية سنويا أكثر من ١٠ مليار جنيه لعلاج أمراض التلوث ويقلل الدخل القومى بنسبة ١،٧ ٪ على الأقل أى ما قيمته ٣٤ مليار جنيه.

ويهدف هذا التقرير إلى دراسة إمكانية التخلص من مصادر التلوث فى الأسماك وتحديث نظم الزراعات السمكية القائمة واستزراع شواطئ البحار المصرية وذلك لمضاعفة الإنتاج السمكى وهذا هو الاتجاه العالمى لإنتاج البروتين الحيوانى بأقل التكاليف مقارنة بمصادره الأخرى. الأمر الذى يؤدى إلى سد الفجوة فى احتياجاتنا من الروتين الحيوانى وتقليص وارداتنا من اللحوم وزيادة صادراتنا من الأسماك .

إنتاج الأسماك فى العالم

أصدرت منظمة الأغذية والزراعة FAO فى العام الحالى ٢٠١٤ تقريرا بعنوان «حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية . من أهم المؤشرات التى جاءت بالتقرير أن الأسماك تشكل ما نسبته ١٧٪ من الاستهلاك العالمى للبروتين الحيواتى وأن الإنتاج العالمى عام ٢٠١٢ مقارنة بعام ١٩٦٠ بالمليون طن زاد من صيد الأسماك من ٣٣.٩ إلى ٩١.٣ ومن الاستزراع السمكى من ١.٦ إلى ٦٦.٦ الأمر الذى انعكس على متوسط استهلاك الفرد من الأسماك حيث زاد من ١٠ كجم إلى ١٩ كجم خلال نفس الفترة والجدول رقم -١ يوضح تطور الإنتاج العالمى من الأسماك بمصادره المختلفة فى الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٢.

جدول (١)

إنتاج العالمى من الأسماك ومصادره

الإنتاج	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
المصايد الطبيعية						
المياه الداخلية	١١٦	١١١	١١٣	١٠٥	١٠٣	١٠١
المياه البحرية	٧٧٦	٧٢:٦	٧٧٨	٧٧٧	٧٩٨	٨٠٧
مجموع المصيد	٨٩٢	٨٣٧	٨٩١	٨٨٢	٩٠١	٩٠٨
تربية الأحياء المائية						
المياه الداخلية	٢٩٩	٣٢٤	٣٤٣	٣٦٨	٣٨٧	٤١٩
المياه البحرية	٢٠	٢٠٥	٢١٤	٢٢٣	٢٣٣	٢٤١
مجموع إنتاج الأحياء المائية	٤٩٦	٥٢٩	٥٥٧٠	٥٩	٦٢	٦٦
مجموع إنتاج العالم	١٤٠	١٤٣.١	١٤٥.٨	١٤٨.١	١٥٥.٧	١٥٨.٠

ومن الجدول يتضح ما يلى :-

أن الصيد من كلا من المياه الداخلية والمياه البحرية شبه ثابت خلال الفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٢ عند متوسط ١٠٣ و ٧٩٤ مليون طن ليصل متوسط إنتاج الصيد بشقيه نحو ٩٠ مليون طن .

تشير الدراسة إلى أن هذا المستوى من الصيد هو الحد الآمن الذى يؤدى إلى استدامة الإنتاج.

زيادة إنتاجية الاستزراع السمكى فى المياه الداخلية والمياه البحرية بمقدار ٤٠٪ و٢٠٥ ٪ بين عامى ٢٠٠٧ و٢٠١٢ على الترتيب.

إنتاج المزارع السمكية البحرية تصل إلى ٥٧٪ من المزارع الداخلية .

الوضع الحالى للثروة السمكية فى مصر

مصر تنتج الأسماك من المصايد البحرية والنهرية وكذلك من الاستزراع السمكى و للتعرف على الوضع الحالى لإنتاج الأسماك فى مصر سنعرض مصادر الإنتاج وكمياته على النحو الذى تم عرضه فى الإنتاج العالمى ونتبع ذلك بعرض مستوى تلوث الأسماك المنتجة والإنتاج الكلى والصادرات والواردات من الأسماك.

المصائد

طبقا لإحصائيات الهيئة العامة للثروة السمكية لعام ٢٠١٢ بلغ الصيد البحرى ١١٤١٩٨ طن بينما حقق الصيد الداخلى لنفس العام ٢٣٦٢٤٥ طن.

المصائد البحرية

تمتلك مصر مساحة للصيد البحرى تبلغ ١١٢ مليون فدان منها ٦٨ مليون فدان فى البحر المتوسط من السلوم وحتى رفح ومساحة ٤٤ مليون فدان فى البحر الأحمر من السويس وحتى حلايب وشلاتين ورغم ذلك فان كميات الصيد محدودة حيث بلغ الإنتاج من الصيد البحرى عام ٢٠١٢ من البحر الأبيض ٦٩٣٣٢ طن ومن البحر الأحمر ٤٤٨٦٦ طن أى أن إجمالى الصيد البحرى ١١٤١٩٨ طن وهذا أقل قليلا مما تم صيده عام ٢٠٠٣ حيث كان ١١٧٣٨٩ طن وتعود أسباب انخفاض إنتاجية الأسماك في المصايد البحرية إلى عدة أسباب منها :-

يوجد بالسواحل الشمالية أسماك متوحشة تسمى «أرانب البحر» تهدد الثروة السمكية في مصر، لقيامها بالتهام كميات كبيرة من الأسماك التي تعيش وتتكاثر فى هذه المناطق مما يضر بالثروة السمكية.

ما يحدث على شواطئ البحرين من التعدى على الحواضن الطبيعية للأسماك وخاصة البحر الأحمر كتدمير الشعب المرجانية وخلافه

ضعف الخصوبة في البحرين واستقبالهما للعديد من الملوثات من الدول المُطلة عليهما والجدول (٢) يوضح المصارف المصرية التى تصب فى البحر الأبيض المتوسط.

جدول(٢)

المصارف التى تصب فى البحر الأبيض المتوسط

المحافظة	المصارف
البحيرة	مصرف خيري إلى محطة طلمبات خيري إلى مصرف أبو قير إلى محطة طلمبات الطابية فالبحر المتوسط. مصرف أبو حمص و يصب في مصرف العموم إلى طلمبات المكس إلى البحر المتوسط
الإسكندرية	مصرف أبو سليمان و يصب في مصرف العربي/ ٣ إلى مصرف فرعون إلى مصرف العربي العمومي إلى مصرف طلمبات الطابية فالبحر المتوسط

الصيد من المياه الداخلية

تشمل المياه الداخلية مساحة نهر النيل وفروعه والبحيرات الطبيعية الشمالية والداخلية وبلغ الإنتاج الكلى ٢٣٦٢٤٥ طن عام ٢٠١٢

تبلغ المساحة الإجمالية للنيل وفروعه ١٦٧٠٠٠ فدان انخفض إنتاجها السمكى من ١١٨٣٠٠ طن عام ٢٠٠٣ إلى ٦٦٦٢٣ طن عام ٢٠١٢ فضلا عن أن معظم هذا الإنتاج ملوث نظرا لتلوث المياه حيث يبدأ التلوث للأسف الشديد من أقصى الجنوب من بحيرة ناصر حيث لا يوجد صرف صحى لمدينة أبو سمبل وتبلغ عدد المصارف التي تصب في مجرى النيل ٥٣مصرفاً بمختلف أنواعها بما فى ذلك الصرف الصناعى والصحى .

وكذلك يتم صرف مخلفات الصرف الصحي لبعض العائمات وبعض

الفنادق القائمة في مياه النيل مباشرة مرورا بالجزر المتواجدة على طول النهر والتى يعتبر سكانها أن مجرى النيل مصرف طبيعى لها إلى جميع قرى ونجوع الجمهورية حيث ليس هناك من سبيل أمام المواطنين إلا التخلص من جميع الفضلات آدمية كانت أم خلافه مثل الطيور والحيوانات النافقة فى النهر وفروعه والمصارف والبحيرات .

يوجد فى مصر مجموعة من البحيرات المنتجة للأسماك والتى تبلغ مساحاتها نحو ٥٠٠٠٠٠ فدان بجانب أكبر بحيرات العالم الصناعية وهى بحيرة ناصر والتى تبلغ مساحتها ١٠٢٥ مليون فدان ومن المعلوم أن هناك مشاكل عديدة فى إنتاج الأسماك من معظم هذه البحيرات نتيجة لتلوث المياه المغذية لها وفيما يلى نبذة صغيرة عن وضع هذه البحيرات ومصادر تغذيتها بالمياه.

بحيرة المنزلة : تقلصت مساحة البحيرة من ٧٠٠ ألف فدان لتصل إلى ١٧٩ ألف فدان عام ١٩٨١ والى ١٢٥ ألف فدان عام ١٩٩٦. وقد كانت من أهم البحيرات الداخلية فى البنيان السمكى المصرى حتى أن إنتاجها كان يمثل ١٩٪ من جملة الإنتاج عام ١٩٩٦ إلا أنه انخفض علم ٢٠١٢ إلى ٦٣٣٢٢ طن أى ٤.٦ ٪ ومصادر التلوث لمياه البحيرة متعددة حيث تشمل ٦ مليار متر مكعب من الصرف الزراعى ، ٢ مليار متر مكعب من مياه الصرف الصناعى ومياه الصرف الصحى مما أدى إلى ارتفاع نسبة العناصر الثقيلة فى البحيرة. خاصة الزئبق (٤٠ – ٦٠ جزء فى المليون) وارتفاع نسبة المجموعة القولونية (٢٢٠٠ بكتريا لكل ١٠٠ ملليمتر فى حين أن المسموح به ٧٠ فقط) ونتيجة لهذا التلوث اختفت من البحيرة الأسماك ذات القيمة الاقتصادية العالية مثل الشال والوقار وقشر البياض وجدول (٣) يوضح المصارف التى تصب فى بحيرة المنزلة.

جدول(٣)

المصارف التى تصب فى بحيرة المنزلة

المحافظة	المصارف
شمال القاهرة	مصرف الخصوص ومصرف طوله ومصرف الجبل الأصفر وتصب هذه الفروع في مصرف بلبيس ثم إلى مصرف بحر البقر ثم إلى بحيرة المنزلة
القليوبية:	مصرف اسكندر و مصرف شبين القناطر وتصب في مصرف القليوبية الرئيسي، ثم إلى مصرف بحر البقر فبحيرة المنزلة.
الشرقية:	مصرف بحر صفط ويصب في بحر جادوس فبحيرة المنزلة . مصرف العصلوجي ويصب في مصرف القليوبية الرئيسي ثم بحر البقر فبحيرة المنزلة. مصرف أبو حماد و يصب في مصرف بلاد العايد ثم مصرف العزازي ثم مصرف بحر البقر فبحيرة المنزلة. مصرف ديرب نجم يصب في مصرف بحر صفط ثم بحر جادوس فبحيرة المنزلة.
الدقهلية:	مصرف المنصورة المستجدة يصب في مصرف النظام ثم مصرف بحر جادوس فبحيرة المنزلة مصرف أم غانم و يصب في مصرف صدقا ثم طلمبات صدقا على بحر حادوس. مصرف تل بلسه يصب في مصرف عموم البحيرة الأعلى ثم مصرف عموم البحيرة الأسفل ثم طلمبات الإيراد إلى بحر جادوس فبحيرة المنزلة ومصرفى بطين والعامرة إلى طلمبات الإيراد. مصرف الجمالية طلمبات السرو فبحيرة المنزلة. مصرف الهوابر يصب في مصرف بحر صفط ثم بحر جادوس فبحيرة المنزلة.مبدأ مصرف بلقاس يصب في مصرف / ٢، ثم محطة طلمبات/ ٢ مبدأ مصرف بردين يصب في مصرف/ ٤، ثم محطة طلمبات/ ٤ مبدأ مصرف جوجر يصب في مصرف الطويلة ثم مصرف/ ١ مبدأ مصرف نجراي يصب في مصرف ١ ثم محطة
دمياط:	مصرف عبادة الأسفل و يصب في مصرف الطرد إلى طلمبات فارسكور مصرف كفر سعد ومصرف كفر سليمان و يصبان في مصرف كفر البطيخ ثم طلمبات / ١.

بحيرة مريوط : لا تقل خطورة عن بحيرة المنزلة من حيث درجة التلوث وربما تكون أكثر حيث أن مصدر التغذية لها مياه مصرف سموحة و يصب بمصرف القلعة إلى طلمبات القلعة إلى بحيرة مريوط وتبلغ مساحة البحيرة ١٥٠٠٠ فدان. وارتفع إنتاجها من ٤٨٦١ عام ٢٠٠٣ إلى ٧٤٢٧ طن عام ٢٠١٢.

بحيرة البرلس: تقع بحيرة البرلس فى وسط الدلتا بين فرعى رشيد ودمياط وتصب جميع المصارف فى البحيرة من جهة الجنوب حيث تأتى معظم المياه الواردة للبحيرة من ستة مصارف زراعية (جدول ٤). قدرت مساحة البحيرة عام ١٩٩٨ ، طبقاً لتقديرات الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، بحوالى ١٠٣ ألف فدان ، بلغ إنتاجها ٥٥٥٠٠ طن عام ٢٠٠٣، واحتفظت البحيرة بمستوى الإنتاج حيث كان ٥٥٢٠٧ طن عام ٢٠١٢.

جدول(٤)

المصارف التى تصب فى بحيرة البرلس

المحافظة	المصارف
الغربية	مصرف مبرباي و يصب في مصرف سماتاي الأعلى ثم محطة سماتاي ثم مصرف الغربية الرئيسي ثم بحيرة البرلس. مبدأ مصرف الناحية القبلي و يصب في مصرف/ ١ مبدأ مصرف العامرية و يصب في مصرف زفتى فالغربية الرئيسي فبحيرة البرلس و مبدأ مصرف نجاح يصب في مصرف/ ٩ إلى محطة طلمبات المندرة .
كفر الشيخ	مصرف الأعلى يصب في مصرف العتوة ثم مصرف سما تاي إلى مصرف الغربية الرئيسي إلى بحيرة البرلس.

بحيرة إدكو :تقع بحيرة إدكو بين فرع رشيد ومدينة الإسكندرية وتتدفق المياه خلالها من الشمال من مصرفين زراعيين رئيسيين هما البوصيلى والخيرى ومصرف برسيق من الجنوب، إضافة إلى تصريف المزارع السمكية المتاخمة وكذا

الأراضى الزراعية المحيطة حيث تعد البحيرة بمثابة خزان لمياه الرى المنصرفة و ترتبط بالبحر المتوسط، خلال فتحة ضيقة تعرف ببوغاز المعدية،وتقدر المساحة الإجمالية للبحيرة بنحو ١٧ ألف فدان عام ١٩٩٨ وانخفض إنتاجها من ١١٣١٥ طن عام ٢٠٠٣ إلى ٦٥٧٦ طن عام ٢٠١٢

بحيرة قارون : وتقع على بعد ٣٥ كم شمال مدينة الفيوم وحوالى ٨٣ كم جنوب غرب القاهرة ، هى بحيرة مغلقة تستقبل مياه الصرف الزراعى فى محافظة الفيوم بما تحمله من ملوثات ومياه البحيرة ذات ملوحة عالية نظرا لارتفاع معدل البخر لاتساع رقعتها فاقتربت بيئتها من البيئة البحرية ، ولذلك فقد انقرضت اسماك المياه العذبة بها وانتشرت الأسماك البحرية التى نقلت إليها مثل أسماك موسى وبعض أنواع الجمبرى وتبلغ مساحة البحيرة حوالى ٥٣ ألف فدان ، وبلغ إنتاجها من الأسماك عام ٢٠٠٣ حوالى ٢٤٥٢ طن وزاد الإنتاج إلى ٣٤١٠ طن عام ٢٠١٢.

بحيرة وادى الريان: تعرف بمنخفض الريان بمحافظة الفيوم وأنشأ عام ١٩٧٥ للحد من ارتفاع منسوب المياه فى بحيرة قارون حيث أنه أكثر عمقاً منها لاستقبال مياه الصرف الزراعى الزائدة عن طاقتها ، وتبلغ مساحة البحيرة حوالى ٣٥ ألف فدان، و قدر إنتاج البحيرة عام ٢٠٠٣ بحوالى ١٣١٣ طن ووصل إلى ٣٤٥١ طن عام ٢٠١٢.

بحيرة البردويل : من أهم البحيرات المائية فى مصر والتى تشتهر بإنتاج أجود أنواع الأسماك التى تصدر جزء كبير منها إلى العالم. وبحيرة البردويل تبعد بمسافة ٧٠كم غرب العريش بشمال سيناء ومساحة البحيرة ١٦٨ ألف فدان. وكان إنتاج البحيرة ٣٣٦٦ طن عام ٢٠٠٣ وارتفع قليلا إلى ٣٨٤٤ عام ٢٠١٢.

ملاحة بور فؤاد :تقع شرق قناة السويس ويتأثر الإنتاج السمكى فيها بأعمال التوسعات فى قناة السويس وتقدر مساحتها بنحو ٧ آلاف فدان ووفقاً لتقديرات الإنتاج السمكى عام ٢٠٠٣ قدر إنتاجها ١٨٥ طن وانخفض إنتاجها عام ٢٠١٢ إلى ٩٥ طن.

بحيرة ناصر : بحيرة ناصر هى أكبر بحيرة صناعية فى العالم حيث أن مسطحها المائى يصل إلى ١.٢٥ مليون فدان محيطها يصل إلى ٧٥٠٠ كم عند أعلى منسوب ١٨٢ مترًا للمياه ونسبة الملوحة بالمياه لا تزيد عن ١٦٠ إلى ٢٠٠ جزء فى المليون وهى تعتبر أعذب مياه نقية فى العالم ودرجة حرارة المياه بها تتراوح بين ١٢-٢٢ درجة مئوية. وهذه المعطيات جميعها من حيث المساحة المائية ومحيط البحيرة ودرجة الحرارة ومستوى الملوحة تعتبر من أنسب البيئات لنمو الأسماك.ومن المعلوم أن البحيرة طولها ٥٠٠كم منها ٣٥٠كم فى مصر والباقى فى السودان. رغم ذلك فإن إنتاج البحيرة فى تدهور مستمر ، حيث وصل عام ٢٠٠٣ إلى ٤١٣١٥ طن وانخفض الإنتاج إلى ٢٦٢٩٠ طن عام ٢٠١٢ ومن أسباب ذلك سوء الأدارة وتنازع السلطات بجانب التماسيح الموجودة في البحيرة والتي تستهلك أكثر من ١٣٥ طناً من الأسماك يومياً،

مشاكل الصيد والصيادين

وفى بداية الستينيات من القرن الماضى أنشأت الحكومة الشركة المصرية لمصايد أعالى البحار واشترت أسطولا ضخما للصيد من الاتحاد السوفيتى مجهزا بثلاجات لحفظ الأسماك ومصنعا للتعليب، وكان مزوداً برادارات لاكتشاف المواقع الكثيفة للأسماك، وذاع صيته كثيرا فى بلاد العالم، حيث كان يقوم بصيد الأسماك فى أعالى البحار وبحيرة ناصر وبدأ إنتاج الشركة فى عام ١٩٦٩ بكمية بلغت نحو ٧.٩ ألف طن سمك ، واستمر الإنتاج بعد ذلك فى التذبذب ، مما أدى إلى صدور قرار بتجميد نشاط الشركة فى عام ١٩٧٨، وفى أوائل عام ١٩٧٩ عادت سفن أسطول أعالى البحار إلى مزاولة نشاطها وفى منتصف عام ١٩٨٥ أدمجت شركة أسطول أعالى البحار فى الشركة المصرية للصيد ومعداته،التى قامت بتصفية هذا الأسطول نتيجة للفساد وسوء الإدارة ومع اختفاء هذا الأسطول ظهر أسطول بديل مملوك للقطاع الخاص، حيث بلغ عام ٢٠٠١ حوالى ٦٣٨٨ سفينة منها ٣٩٥٤ مركب إلى ، والأخرى من السفن الشراعية،

وانخفضت إلى ٤٩١٢ مركب إلى و ١٥١٩ مركب شراعى عام ٢٠١٢. هذا الأسطول موزع على البحرين الأبيض والأحمر بواقع ٣٠٤٦ و١٤١٨ إلى و١٤١٨و١٧٧ شراعى على الترتيب. يعمل فى هذا الأسطول وفى خدمته ما لا يقل عن نصف مليون صياد . رغم هذا العدد الكبير من المراكب والصيادين الا أن عدد الجمعيات التعاونية ٨٧ جمعية فقط وعدد أعضائها ٨٩٢٤٦ صياد برأس مال إجمالى ١٥٦١٤٥٧ جنيه ويعانى قطاع الصيد من مشاكل عديدة نوجزها فيما يلي:

غياب الصيد فى المياه الدولية نظرا لعدم وجود أسطول يصلح للصيد فى أعالى البحار.

اختلال منظومة الصيد وقيامها على العشوائية وإرهاق محصول السمك بالصيد الجائر، وعدم الالتزام بأدوات الصيد ولا بأماكنه المسموحة وعدم احترام «صمت الصيد» أو الراحة البيولوجية لنمو الزريعة.

الصيد المخالف من الحيتان والكبار وأصحاب النفوذ وقيام العديد منهم بالاستيلاء على مساحات كبيرة من أراضي البحيرات أو تحديد مناطق نفوذ واسعة لهم .

السماح بعمل اللنشات المخالفة فى البحيرات لقيامها بصيد الزريعة الصغيرة فى مساحات شاسعة مما يؤدى إلى تشريد الآلاف من صغار الصيادين .

غياب دور شرطة المسطحات وقوات حرس الحدود فى ضبط المخالفين ، فتارة يغضون البصر، وتارة أخرى كل طرف يدعى مسئولية الطرف الآخر عن المنطقة التى تجرى فيها المخالفة، فيكتشف الصياد بعد فترة أن الحكومة لا تنفذ القانون ومن ثم يحاول أن يتكيف من أجل لقمة العيش فيقع فى نفس الخطأ سواء كان بالمخالفة أو التنازل عن حقوقه.

ترك صغار الصيادين لجشع التجار وغياب دور التعاونيات فى الدفاع عن مصالحهم وتسويق منتجاتهم .

عدم وجود أى نظام لتعويض صغار الصيادين عن فترة منع الصيد التى تحرمهم من أرزاقهم خلال هذه الفترة مما يضطرهم لعدم الالتزام ومخالفة القانون.

عدم وجود تأمين صحى للصياد ومعاش الضمان الاجتماعى ضئيل و التلوث الشديد للمياه فى البحيرات والمجاري المائية والذى سبق بيانه يعرض الصيادين للإصابة بأخطر الأمراض الأمر الذى يهدد مهنة الصيد ويؤثر على استمراريتها وعدم إقبال الأجيال الجديدة عليها.

ضعف البنيان التعاونى وعدم قدرته على القيام بدوره المنشود من رعاية أعضائه وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم فضلا عن العمل على الارتقاء بمهنة الصيد من التدريب والتطوير وخلافه.

عدم وجود ميناء للصيد فى عزبة البرج التى تمتلك أكثر من ٦٥٪ من أسطول الصيد المصرى وتحديد مكان لإقامة الميناء لا يصلح لذلك لأسباب فنية وعند لجوء أى مركب لميناء دمياط عند الضرورة يكلفه تكاليف غير منطقية على الإطلاق.

معاناة كثير من أصحاب المراكب من ديون بنك التنمية والإئتمان الزراعى.

حيث أن البحار فى مصر اليوم تعانى من الفقر فى الثروة السمكية لأسباب متعددة ومتشعبة مما تضطر مراكب الصيد إلى التوغل فى المياه الإقليمية للدول الأخرى وهذا يعرض هؤلاء الصيادين للموت أو الاحتجاز لفترات طويلة لدى هذه الدول أو مصادرة المراكب، الأمر الذى يمثل خسارة فادحة للصيادين وأصحاب المراكب وقد يتم دفع مبالغ مالية كبيرة للإفراج عنهم.

الزراعات السمكية

ويُقصد بالاستزراع السمكي تربية الأسماك بأنواعها المختلفة سواء أسماك المياه المالحة أو العذبة، والتي تستخدم كغذاء للإنسان تحت ظروف مُعينة وتحت سيطرة الإنسان، وفي مساحات مُعينة سواء أحواض أو أقفاص.

الزراعات السمكية فى البحار

وقد بدأ استزراع الأنواع البحرية مثل القاروص الأوروبي، الدنيس، سمك موسى، اللوت، والجمبري في مصر في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات. ومازال استزراع هذه الأنواع يعتمد أساساً على تجميع الزريعة من المصادر الطبيعية على الرغم من إنشاء ثلاث مفارخ لإنتاج الزريعة أحدهما حكومي والآخرين للقطاع الخاص ولذلك مازال الاستزراع البحرى بعيدا عن تحقيق النجاح الذي تحقق فى كثيرمن دول العالم حيث بلغ الإنتاج العالمى ٢٤ مليون طن عام ٢٠١٢ وهو ما يصل إلى ٥٧٪ من المزارع الداخلية كما أنه يزيد سنويا بمعدل ٤٪ (جدول ١) ولا توجد أى بيانات عن إنتاج المزارع السمكية فى البحار المصرية

الزراعات السمكية الداخلية

ويشهد هذا القطاع أعلى معدل للنمو من بين جميع أنشطة الإنتاج الأخرى ، حيث يمثل حوالى ٧٤٪ من إجمالي الإنتاج السمكي.عام ٢٠١٢ إلا إنه للأسف الشديد ملوث بشدة كما سيتضح لاحقا وتقع معظم أنشطة الاستزراع المائي في مصر في منطقة دلتا نهر النيل، فيما عدا بعض الاستثناءات المتناثرة في بعض المناطق الأخرى. غالبية إنتاج الاستزراع المائي هو أنواع مياه عذبة أو أنواع تربى وتنمو في المياه معتدلة الملوحة (الشروب). إلا أن إنتاج الأسماك والقشريات في المياه الشروب والمياه المالحة مازال في مراحله الأولى، وما زال يواجه بالعديد من المشاكل التقنية والاقتصادية.

وللأسف الشديد فإن المصدر الوحيد لمياه المزارع السمكية هى مياه المصارف وهذا نشأ بحكم قانون الرى رقم ١٢٤ لعام ١٩٨٣ قطاع٣ بنود ٤٧-٥١ والتى تشمل المعايير المختلفة التى تتطلبها إنشاء مزرعة سمكية حيث تشير المادة رقم ٤٨ إلى منع إنشاء أى مزرعة سمكية سوى على ارض بور لا تصلح للزراعة وعلى أن تكون مياه الصرف أو مياه البحيرات هى المصدر الوحيد لهذه

المزارع ويمنع منعاً باتاً استخدام المياه العذبة على أن يستثنى من ذلك المفرخات الحكومية.و لوزارة الرى كل الحق فى ضرورة إنشاء المزارع السمكية على أراضى غير صالحة للزراعة ولكن ليس لها أى عذر مقبول فى أن تكون مياه الصرف هى المصدر الوحيد لهذه المزارع حيث أن مياه الصرف يمكن إعادة استخدامها فى الزراعة ولكنها مصدر رهيب لتلوث الأسماك المنتجة فى هذه المزارع حيث أن التلوث لا يقف عند تلوث مياه الصرف الزراعى بالمبيدات الحشرية المستخدمة فى الزراعة ولكن من المعلوم أن الصرف الصناعى والصرف الصحى يصبان فى الصرف الزراعى مما يزيد من التلوث بالميكروبات والعناصر الثقيلة

وتعد مسألة نقص الأعلاف بسبب ارتفاع أسعارها، من العوامل المؤثرة في عملية استزراع الأسماك، بسبب الاضطرار إلى استخدام أعلاف تقليدية من علف الماشية أو خلطات اجتهادية من قبل المزارع مما يؤدي إلى انخفاض جودة الأسماك وهناك ثلاثة أنواع من المزارع السمكية فى مصر.

المزارع أحادية الإنتاج.

المزارع من النوع المفتوح

وتنشأ فى أحواض ترابية وتبلغ مساحة المزرعة الواحدة من ٢ إلى ٥٠ فدان وفى الغالب تكون المساحة من ٥ إلى ١٠ فدان للحوض الواحد محاطة بجسور بارتفاع من متر إلى ١.٥ متر وتبلغ مساحة المزارع السمكية ٣٦٦٠٩٠ فدان عام ٢٠١٢ وبلغ إنتاجها ٧٢٩،٩ ألف طن بمتوسط ٢ طن للفدان ويستهلك الفدان من المياه ٨٠٠٠ م٣ فى صورة بخر سنويا .ومن ذلك يتضح أن إنتاج واحد كجم من السمك فى هذا النظام يستهلك ٤ م٣ من المياه ويحتاج إلى ٢ م٢من الأرض. والجدول رقم (٥) يوضح مقارنة بين إنتاج كجم من السمك بإنتاج أكثر المحاصيل استهلاكاً للمياه وهما الأرز حيث يستهلك ٦٠٠٠م٣ والقصب حيث يستهلك ١٠٠٠٠م٣ ومن الجدول يتضح أن الماء المستهلك لإنتاج واحد كجم من السمك يمكن به إنتاج ٢.٥ كجم أرز أو ١.٨ كجم من القصب أى أن زراعة

السمك بهذا النظام غير مجدى على الإطلاق من حيث استخدامه للموارد الطبيعية .

جدول (٥)

مقارنة بين إنتاج كجم من السمك بإنتاج الأرز والقصب(*).

المحصول	سمك	أرز	سكر
معدل استهلاك المياه م٣	٤	١.٥	٢.٥
المساحة م٢	٢	١	١

وحيث أن المساحة المنزرعة تصل إلى ٣٦٦٠٠٠ فدان فإن قيمة المياه المهدرة نتيجة البخر تصل إلى ٣ مليار م٣ وهى كمية كافية لاستصلاح ٦٠٠٠٠٠ فدان . وهذا النوع من المزارع لا يصلح أساسا للبيئة المصرية لعدم وفرة المياه كما أن معظم أراضى هذه المزارع تصلح للزراعة

نظام التربية فى أقفاص

انتشرت تربية الأسماك فى أقفاص فى مصر منذ عام ١٩٨٨ فى المياه الداخلية فى محافظات دمياط وكفر الشيخ والبحيرة وجنوب سيناء والمنيا وسوهاج والقليوبية والفيوم وأسيوط وبنى سويف ويصل معدل التكثيف إلى ١٠كجم/ م٣ من المياه فى المتوسط. ونشأ عن ذلك مشاكل عديدة من أهمها تلوث المياه والأسماك كما حدث فى بحيرة المنزلة عام ١٩٩٦ حيث أدى التلوث إلى نفوق ٢٠٠ طن سمك بمشروع الأقفاص السمكية لشباب الخريجين .وقد كان البلطي هو النوع الوحيد المستزرع في الأقفاص في المياه العذبة حتى عام ١٩٩٩، حيث بدأ استزراع الكارب الفضي خاصة في المياه الخصبة في أفرع النيل بالقرب من رشيد. وقد ازداد إنتاج الأقفاص السمكية زيادة هائلة خلال العقد الماضي. ففي

(*) إنتاج الفدان ٤ طن سكر ، ٤ طن أرز.

عام ١٩٩٣ كان عدد الأقفاص ٣٥٥ قفصا تنتج محصولا سنويا قدرة ٣٤٠ طنا. أما في عام ٢٠٠٣ فقد بلغ عدد الأقفاص ٣٧٥٣ قفصا بلغ إنتاجها ٣٢ ٠٥٩ طناً وقفز الإنتاج إلى ٢٤٩٣٨٥ طن عام ٢٠١٢ وتجدر الإشارة إلي أن الاستزراع السمكي في الأقفاص في نهر النيل يواجه معارضة شديدة من مجموعات حماية البيئة فضلا عن التلوث الشديد الذى تسبب فى تسمم مئات الأطنان من الأسماك العام الحالى فى فرعى النيل رشيد ودمياط ولذلك فمن المتوقع أن يعاني هذا القطاع نقصا حادا في عدد الأقفاص وكذلك في الإنتاج مستقبلاً

مزارع ثنائية الإنتاج

إنتاج الأسماك فى حقول الأرز

إن عملية استزراع الأسماك فى حقول الأرز إنما هى من الأنشطة القديمة قدم زراعة الأرز بمصر وقد تطور هذا النظام عن طريق اختيار أنواع من الأسماك متميزة فى النمو وذات صفات مناسبة لموسم زراعة الأرز ويتم تجهيز ارض الأرز عن طريق عمل خندق بطول الأرض وبعرض ٧٥ سم وعمق ٥٠سم يتم به نقل الذريعة بعد الانتهاء من عملية شتل الأرز أو بذرة بمدة تمنع معها استخدام مبيدات الحشائش وخلافه ومن مميزات زراعة السمك فى الأرز القضاء على ظاهرة الريم وزيادة التهوية نتيجة لحركة الأسماك والقضاء على الديدان الحمراء وزيادة خصوبة التربة و زيادة محصول الأرز ووصل الإنتاج إلى ٣٤.٥ ألف طن عام ٢٠١٢ من مساحة إجمالية ١.٤ مليون فدان وهذا إنتاج ضئيل جدا حيث لا يتعدى إنتاج الفدان ٢٤ جم .

المزارع السمكية فى الصحراء

بدأت هذه المزارع فى الانتشار خلال العقد الماضى وتعتمد على تربية الأسماك على مياه الآبار قبل استخدامها فى الزراعة إلا أن معظمها لم يتم تصميمه لهذا الغرض مما يقلل من جدواها رغم أن مثل هذه المزارع إذا ما تم تصميمها

وتشغيلها بأسلوب علمى تؤدى إلى زيادة دخل المزرعة ككل وتبلغ عدد المزارع من هذا النوع ١٥٠ مزرعة

تلوث الأسماك المنتجة

هناك العديد من التشريعات والمواصفات والقرارات بشأن إنتاج، وتداول الأسماك وكلها تهدف إلى ضمان جودة الأسماك سواء كانت منتجة محلياً أو مستوردة وتوفر الشروط الصحية خلال كافة حلقات الإنتاج والتداول، وأهم تلك القوانين القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ بشأن حماية الأسماك والأحياء المائية سواء من حيث المحافظة على صلاحية المياه لمعيشة تلك الأحياء أو من حيث تنظيم صيد الأسماك بما يضمن تكاثرها وتواجدها فى المواسم الطبيعية ورغم ذلك فإن معظم إنتاجنا ملوث بدرجة مخيفة ومصادر التلوث معلومة وتحدث على مرحلتين الأولى أثناء نمو الأسماك والثانية أثناء التداول . أن جودة الأسماك تعتمد بالدرجة الأولى على جودة وعدم تلوث الأسماك قبل دخولها مراحل التداول والتصنيع وغيرها، وتوفير كافة الضمانات للحفاظ على مواصفات الجودة خلال مراحل التداول لن تؤتى ثمارها إذا كانت هذه المواصفات عرضة للتغيرات السلبية فى الوسط المائى الذى تعيش فيه الأسماك.

أثناء الإنتاج

يتضح مما سبق أن الأسماك تنمو فى مياه مختلطة بمياه الصرف الزراعى والصناعى والصحى التى تلقى فى المجارى المائية المغذية للمزارع ومعظم البحيرات وتؤدى أيضا لتلوث البحار وهذا التلوث يؤدى إلى :-

التلوث بمخلفات الصرف الصحى حيث تحتوى تلك المخلفات على ميكروبات التسمم الغذائى(سالمونيلا- شيجيلا والميكروب القولونى) وهذه الميكروبات لها القدرة على التكاثر فى لحم الأسماك وغالبا لا تكون مصحوبة بأعراض ظاهرية.

التلوث بمخلفات الصرف الصناعى بالمعادن الثقيلة وأهمها الكادميوم والرصاص والزئبق وحسب المواصفات القياسية المصرية فإن الأسماك الطازجة والمجمدة يجب ألا تحتوى على أكثر من ٠.١ رصاص ٠.١ كادميوم بالميليجرام/ كجم بينما تكون خالية تماماً من الزئبق.

التلوث بمخلفات الصرف الزراعى وما يحتويه من الأسمدة والمخصبات الورقية والمبيدات حيث تؤدى الأسمدة إلى ريادة خصوبة المياه وتنمية الطحالب بغزارة. كما أن بكتريا التربة تحول الأسمدة النيتروجينية إلى أملاح نترات شديدة الذوبان حيث تذيبها الأمطار فى مياه الرى ثم تندفع للمصارف مما يرفع القيمة الغذائية للمياه وبالتالى يساعد على نمو الطحالب بغزارة محدثة خلل بالميزان الحيوى الطبيعى أما المبيدات الحشرية مثل د.د.ت، داى الدين، PCB فإنها تتركز فى الأعشاب والأحياء الدقيقة ومنها للأسماك بالإضافة إلى ما تأخذه الأسماك مباشرة من الماء وكلما ارتفعت نسبة الدهن فى السمك تزيد الفرصة فى تلوثها بنسبة أعلى من المبيدات الحشرية

وكان من نتيجة ذلك أن وصل التلوث إلى مستويات خطيرة تم تقييمها كميا فى التقرير الفنى الصادر من وزارتى الموارد المائية المصرية والخارجية الهولندية – الإدارة العامة للتعاون الدولى عام ٢٠٠٠ (جدول ٦) ومنه يتضح أن التلوث بالعناصر الثقيلة تحديدا الرصاص والكادميوم والخارصين وصل من ٣ إلى ٥ أضعاف الحد المسموح به عالميا طبقا لإرشادات منظمة الأغذية والزراعة بينما تعدى ذلك كثيرا فى التلوث بمتبقيات المبيدات حيث وصل إلى ١٨ ضعف المسموح به (شكل ١) . أن عنصر الكادميوم له تأثير مباشر علي صحة الإنسان لأنه يختزل في الكليتين والكبد والأعضاء التناسلية مما يؤدي إلي الإصابة الحتمية بالفشل الكلوي وضعف خصوبة الرجال وإجهاض الحوامل كما أن الوكالة الدولية الأمريكية وضعت هذا العنصر ضمن المجموعة الأولي المسببة لمرض السرطان وهذا يفسر التفشى الرهيب لأخطر الأمراض فى المجتمع.

جدول (٦)

تلوث الأسماك بالعناصر الثقيلة ومتبقيات المبيدات(*)

المكون	عدد العينات	الحد الأعلى المسموح	المتوسط الموجود	٪ أعلى من المسموح	٪ أعلى من نصف المسموح	أعلى الموجود	المكان
العناصر الثقيلة مجم / جم نسيج طازج							
الرصاص	<٩٧٨	٠.٥	٣.٣١	٦٩.٣	٩٣.٧	٤١.٥٦	مريوط
الكادميوم	<٧٦٢	٠.٠٥	٠.١٥	٩٠.٧	٩٧.٦	٢.٠٠	النيل بنها
الخارصين	<١٦٤	٠.٠٦	٠.٢٣	٧٣.٢	١٠٠	١.٨٠	المنزلة
متبقيات المبيدات مجم / جم نسيج طازج							
BHC	<١٥٩	٠.٣	٤.٥١	٨٧.٤	٩٥.٦	١٢.٧٢	إدكو
لندين	<١٤٨	٠.٥	١.٨٣	٦٦.٩	٧٣.٠	١٤.٥٠	ترعة إبوالغيط
هبتا كلور	<٥٥	٠.٣	٠.٧٣	٥٠.٩	٥٠.٩	٣.٣٩	النيل القاهرة
الدين	<٤٢	٠.٣	٣.٥٣	٩٥.٢	٩٥.٢	١٠.٣٠	مريوط
كلوردان	<٣٢	٠.٣	٠.٧١	٧٥.٠	٨١.٣	٤.٠٠	الريان
أندين	<١١١	٠.٣	٢.٩٢	٧٦.٦	١٠٠	٣١.٠٠	ترعة إبوالغيط
د.د.ت	<١٦٠	-٠.٠١ ٠.٢	٣.٦٦	١٠٠	١٠٠	٢١٣.٠٠	ترعة إبوالغيط
POB	<١٧	١.٥	١٣.٢٩	١٠٠	١٠٠	١٩.٦٠	مريوط

(*) لم تحدد جميع المراجع عدد العينة وفى حالة الشك أخذ الحد الأدنى الحد المسموح به طبقا لإرشادات منظمة .

شكل(١) التلوث بالعناصر الثقيلة ومتبقيات المبيدات

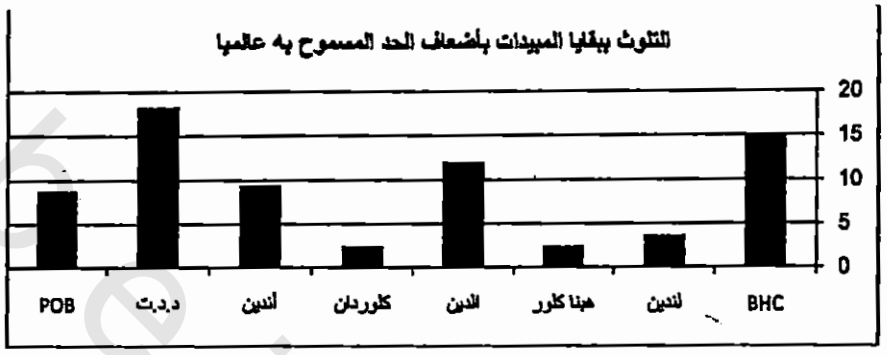

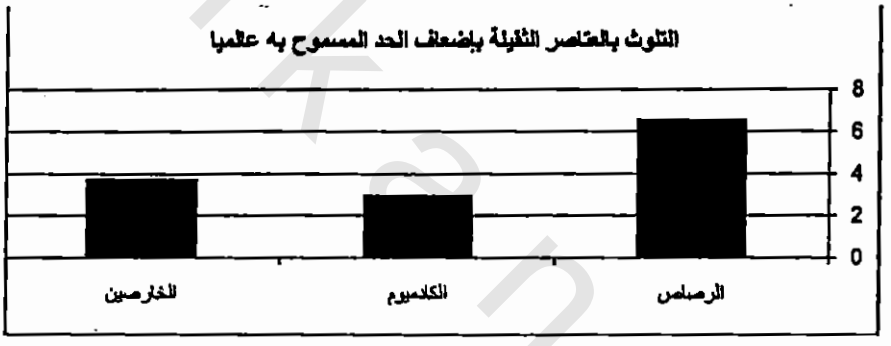

أثناء التداول

تتلوث الأسماك أثناء تداولها و تخزينها فى الأسواق باعتبارها سلعة سريعة التلف فى ظل الظروف المناخية الحارة خاصة فى مصر العليا فإن تأثر جودتها ومواصفاتها الصحية أسرع من غيرها من السلع الغذائية وبالتالى فهناك ضرورة لتوفير سبل العناية والمعامل المطلوبة خلال مراحل التداول المختلفة . وقد يكون من المفيد نزع الأحشاء الداخلية للأسماك ووضع الأسماك بعد ذلك فى ثلج مجروش حيث تأخر فى النشاط البكتيرى إلى اليوم السادس كما تتلوث الأسماك بالفطريات والسموم الفطرية وأهميتها ترجع إلى أنها تمثل عائقا أمام

عمليات التنمية والتوسع فى الاستزراع السمكى وهذه المشكلة تنعكس أيضاً على صحة الإنسان المصرى المستهلك لهذه الأسماك.

الإنتاج الكلى والصادرات والواردات من الأسماك

الإنتاج الكلى من الأسماك بلغ ٩٧١ ألف طن عام ٢٠٠٦ مقارنة ١٣٧٢ ألف طن عام ٢٠١٢ بزيادة قدرها ٤١ ٪ والجدول رقم (٧) يوضح تطور الصادرات والواردات من الأسماك خلال نفس الفترة ومن الجدول يتضح أن مصر استوردت عام ٢٠١٢ من الأسماك ٣٣٥ ألف طن بتكلفة ٤٧٦٨.٩ مليون جنيه مقارنة ٢٠٧ ألف طن بما قيمته ٥٩٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٦ أي بمتوسط زيادة سنوية مقدارها ٢١.٤ ألف طن و٦٩٥.٨ مليون جنيه والجدير بالذكر أن جزء مما تستورده مصر هو من اسماك المياة الباردة والذى لا ينتج فى مصر مثل اسماك الهارينج والمكريل .

جدول(٧)

الصادرات والواردات من الأسماك بالطن

البيان	٢٠٠٦		٢٠١٢	
	ألف طن	مليون جنيه	ألف طن	مليون جنيه
الصادرات	٤.٠٥	١٩.٣	١٥.٨	١١٢.٨
الواردات	٢٠٧.٥٦	٥٩٣.٠٧	٣٣٥	٤٧٦٨.٩
الوردات- الصادرات	٢٠٣.٥١	٥٧٣.٧٧	١٤٣٥٣٢	٤٦٥٦.١

خطة التحديث

من العرض السابق يتضح حجم المشاكل القائمة فيما يتعلق بإنتاج الأسماك وجودتها والتي تتمثل فيما يلي:

الإنتاج من صيد البحار متواضع جداً بالنسبة إلى حجم المياه المتاحة ومعرض

للتلوث.و لا توجد أى مزارع سمكية تجارية فى المياه البحرية .

أن مصادر المياه المغذية للمزارع والبحيرات السمكية هي خليط من الصرف الزراعي والصرف الصحي والصرف الصناعى فيما عدا بحيرة ناصر وبحيرة البردويل اللذان يختصان بمصادر نقية للمياه.

الأسماك المنتجة من نهر النيل والمزارع ومن البحيرات باستثناء ناصر والبردويل والتى تتعدى ٩٠٪ من جملة الإنتاج غالبيتها أن لم تكن جميعها ملوثة بدرجة عالية وضارة بشدة بصحة المواطنين .

إن إنتاج بحيرة ناصر والتى تبلغ مساحتها المائية ١.٢٥ مليون فدان إنتاجها متواضع جداً .

إن نظام الاستزراع السمكي المنتشر بالمزارع السمكية هو إما من النوع المفتوح والذي يتسبب في إهدار ٣ مليار متر مكعب من المياه سنويا في صورة بخر كما أن درجة التكثيف الحالية لا تتعدى في المتوسط ٢ طن للفدان أو أقفاص سمكية فى النيل والرياحات والبحيرات وجميعها تنتج أسماك ملوثة.

لا توجد زراعات نصف مكثفة أو مكثفة فيما عدا محاولات فردية لا تتعدى أصابع اليد الواحدة وجميعها لم تحقق أهدافها وذلك لندرة الخبرة الفنية الوطنية أو انعدامها في مجالات الزراعات السمكية المكثفة والنصف مكثفة.

تلوث الأسماك المنتجة تعدى الحدود المسموح بها عالميا ب ٣ إلى ٥ أضعاف فيما يتعلق بالعناصر الثقيلة وحتى ١٨ ضعف الميكروبات والمبيدات الحشرية.

للأسباب السابقة على الدولة أن تقوم بمسؤوليتها قبل مواطنيها وذلك بالقيام بدراسة خطة التحديث المقترحة وترجمتها زمنيا وماليا بشكل فورى لعلاج هذا الوضع المتردى عن طريق التحديث الشامل لهذا القطاع وفقا للمقترحات التالية.

تطوير قطاع الصيد وحل مشاكل الصيادين

إن قطاع الصيد حاليا ينتج ٢٥.٨ ٪ من إجمالى الإنتاج منها ٨.٣٪ من البحار والباقى ١٧.٦ ٪ من الصيد الداخلى من النيل والبحيرات وبمقارنة ذلك بالعالم نجد أن الصيد البحرى يمثل ٥١٪ والمصايد الداخلية ٦٪ (جدول-١) ومن ذلك يتضح أن هناك قصور شديد فى الصيد البحرى ورغم أن الصيد الداخلى أعلى من المعدل العالمي فإن مشاكله كثيرة سبق الإشارة إليها و المقترحات التالية قد تساهم فى تطوير هذا القطاع الهام .

لا بد أن ترعى الدولة بناء أسطول مصرى كامل للصيد فى أعالى البحار وعلى البنوك أن تمنح تسهيلات ائتمانية لهذه الصناعة العملاقة لمواجهة الأساطيل الأخرى التى تسيطر على إقليمنا البحرى ويمكننا من الصيد فى أعالى البحار.

تفعيل الاتفاقيات المتعلقة بالصيد مع الدول المجاورة مثل الصومال وموريتانيا واليمن.

تجديد المخزون السمكى مثل الحادث فى دول العالم التى تعانى مثلنا من التدهور فى المصايد الطبيعية، ففى اليابان وتايلاند على سبيل المثال قاموا بوضع كتل خرسانية فى قلب المياه حتى تتجمع الطحالب، فتصبح عامل جذب للأسماك لتعيش فيها إلى جانب منع الصيد فى تلك المناطق ، حيث لا يسمح بإلقاء ولو سنارة واحدة فى المياه لمسافة ميلين من الشاطئ لتصبح تلك المنطقة بمثابة حاضنة طبيعية للثروة السمكية.

وقف أعمال الصيد فى سواحلنا لمدة عام مع تعويض الصيادين بشكل مناسب لإعطاء فرصة لزريعة السمك كى تنمو وتتكاثر لخلق جيل جديد.

تطبيق القانون بمنتهى الحزم والقوة ووقف أعمال البلطجة واستغلال النفوذ والصيد الجائر وصيد الزريعة الصغيرة لأنه لا يمكن لدولة أن تقفز إلى التقدم دون احترام القانون وتنفيذه.

توحيد جهة الرقابة الشرطية حتى يمكن المتابعة والمحاسبة.

المراكب الحالية لابد من إعادة تنظيم تشغيلها ووضع نظام عادل لشراء الحصص فيما بينها.

عمل دورات تدريبية للصيادين حتى يتمكنوا من معرفة القوانين الدولية للصيد خارج مياهنا الإقليمية.

العمل على إيجاد بنيان تعاونى قوى وفعال لعدم ترك صغار الصيادين لجشع التجار و الدفاع عن مصالحهم وتسويق منتجاتهم.

إيجاد نظام لتعويض صغار الصيادين عن فترة منع الصيد التى تحرمهم من أرزاقهم خلال هذه الفترة مما يضطرهم لعدم الالتزام ومخالفة القانون.

وضع نظام للتأمين الصحى للصيادين وأسرهم ورفع معاش الضمان الاجتماعى إلى الحد الذى يضمن لهم حياة كريمة.

لا بد من تغيير المكان المقترح لميناء للصيد فى عزبة البرج التى تمتلك أكثر من ٦٥٪ من أسطول الصيد المصرى وتحديد مكان بديل لإقامة الميناء بالتعاون مع أصحاب الشأن.

القضاء على مصادر تلوث النيل

لم يعد نهر النيل خالدا ولم تعد مياهه مصدرا للحياة بقدر ما هي سبب في الهلاك والفاعل في الحالتين هو ذلك المصري الذي كان يقسم قديما أنه لم يلوث ماء النهر وأصبح حاليا ينتهك حرماته أشكالا وألوانا دون رادع من قانون أو وازع من دين أو ضمير. يحدث هذا رغم وجود العديد من التشريعات والقوانين والإجراءات التى تنظم عملية التعامل مع المواد الصلبة والصرف الصناعى والصرف الصحى والمخلفات الخطرة ولكن هناك قصور شديد جدًا فى تطبيق هذه القوانين لأسباب متعددة من أهمها :

معظم شركات قطاع الأعمال بمختلف أنواعها لم تلتزم بتطبيق القوانين.

أن بعض وزراء الحكومات كتبوا للنائب العام بطلب حفظ محاضر مخالفات حررت للقطاع العام والخاص لعدم وجود وسيله أخرى لصرف المخلفات أو لعجزها.

عدم إدخال مبادئ المصادرة والغرامة الفورية والتعويضية عن الأضرار والخسائر ورد الحال إلى ما كان عليه بجانب الغرامة والسجن كل ذلك أدى إلى عدم فاعلية التشريعات بمصر.

عدم تحديد المسئولية الجنائية فى جرائم التعدى على الموارد الأرضية والمائية ونقص الوعى لدى الجماهير بأهمية حماية هذه الموارد وأهمية المحافظة على البيئة .

نقص الوعى البيئى لدى صانعى القرار والتنفيذيين و افتقار رجال الإدارة والنيابة إلى الإلمام بالتشريعات والقوانين البيئية .

ضعف العقوبات على الجرائم البيئية وصعوبة تنفيذ بعض أحكام التشريعات السارية وتعدد الجهات المسئولة عن تنفيذها و تعدد الجهات القضائية وطول أمد إجراءات التقاضى وعدم منطقية الأحكام فعلى سبيل المثال تبلغ أقصى عقوبة فى حالة تلويث المجارى المائية النيلية ٢٠ ألف جنيه بينما ذات العقوبة فى حالة تلويث المياه البحرية ٣٤٠٠٠٠ جنيه

ونظرا لخطورة تلوث مياه النيل على كل مناحى الحياة فى مصر وكل من يعيش على أرضها وما ينتج من حقولها ومزارعها بمختلف أنواعها يلزم العمل بكل جدية وحزم للقضاء نهائيا على مصادر التلوث الرئيسية وهى الصرف الصحى والصرف الصناعى والصرف الزراعى

الصرف الصحى

للحد من مشاكل الصرف الصحى نقترح ما يلى:

إصدار تشريع يهدف إلى خفض استهلاك الفرد من مياة الشرب إلى ١٠٠ لتر يوميا (خلال ٤ شهور) حيث يبلغ متوسط استهلاك الفرد فى مصر للمياه ٢٠٠ لتر يوميا وهذا يقرب من ضعف ما يستهلكه الفرد فى أوروبا بينما فى تونس ٣٥ لتر وتقترح منظمة الأمم المتحدة للمياه أن يكون معدل استهلاك الفرد من ٢٠-٥٠ لتر كما يمكن أيضا تدوير جزء من هذه المياه المستخدمة داخل المساكن فى عمليات الغسيل وخلافه فى سيفونات المراحيض والتى لا يقل استهلاكها اليومى عن ٣٠ -٥٠ لتر للأسرة ويتم تحقيق ذلك عن طريق

تسعير مياه الشرب على غرار تسعير الكهرباء

إقامة شركات للشباب على مستوى الأحياء والمحليات لتقوم على عملية تدوير المياه داخل المنازل على أن تقسط تكلفتها على فواتير المياه على ٤ سنوات لمن يرغب من المواطنين على أن تتحمل الدولة هذه التكلفة عن الطبقات الفقيرة التى لا يتعدى دخل الأسرة ٢٠٠٠ جنيه شهريا.

استكمال مشروعات الصرف الصحى بالقرى (٤ سنوات) وذلك على النحو التالى :

فيما يتعلق بالقرى ذات الكثافة السكانية المنخفضة والنواجع فمن اليسير وبتكاليف زهيدة عن طريق المعالجة البيولوجية بنباتى البوص والبردى فيما يعرف بمزارع الأراضى الرطبة وقد انتشرت هذه التقنية عبر العالم بما فى ذلك أوربا وأمريكا و ذلك لمميزاتها العديدة و منها كلفة البناء و التشغيل و الصيانة المنخفضة و الإزالة الفعالة للملوثات و العوامل الممرضة

فى القرى ذات الكثافات السكانية العالية يستخدم القرض المخصص لتنفيذ المرحلة الرابعة من محطة الجبل الأصفر والتى تتكلف ٥٨٠ مليون جنيه من البنك الأفريقى لتنفيذ شبكات الصرف الصحى فى هذه القرى حيث أن تنفيذ هذه الخطة والتى لا مناص منها يقلل مشاكل الصرف الصحى بمقدار ٥٠٪ مباشرة

وعلبه فليس هناك حاجة إلى توسعة محطة الجبل الأصفر.

فى المحافظات ذات الظهير الصحراوى يتم البدء فى زراعة غابات خشبية فى مساحات يتم تحديدها خلال ٦ أشهر من لحظة البداية فى المحافظات الأخرى والقرى يتم استخدام هذه المياه فى إقامة ورى الأشجار الخشبية فى الشوارع والطرقات.

الصرف الصناعى

يهدف البرنامج إلى :

إصدار قانون موحد تكون فيه العقوبات رادعة (خلال ٤ شهور) واعتبار أن مخالفة القانون جناية مخلة بالشرف لا يكتفى فيها بالعقوبات المالية مهما كان صغر الجرم مع تحديد فترة لا تتعدى أربعة أشهر للانصياع للقانون.

إقامة شركات متخصصة فى أعمال التشغيل والصيانة والمتابعة لوحدات المعالجة بالمصانع لضمان كفاءة واستمرارية تشغيل الوحدات لتقديم الدعم الفنى المطلوب لتقليل التكاليف بقيام كل مصنع بفصل المياه شديدة التلوث عن المياه الغير ملوثة ومعالجتها على حدة على أن تتقاضى هذه الشركات مستحقاتها من الجهة المستفيدة.

توفير التمويل اللازم للقطاع العام والخاص بأسعار منخفضة لا تتعدى ٧٪ وبتقسيط على مدة ٥ سنوات لتنفيذ خطط المعالجة لمياه الصرف الصناعى .وفى فى حالة عدم قدرة المصنع على معالجة مخلفاته - تتولى الشركات المشار إليها القيام بهذه المهمة بالتمويل السابق بيانه.

عدم التصريح بإقامة أى مصنع جديد قبل توضيح وتقديم ما يفيد طريقة التخلص من المخالفات الغازية أو الصلبة وطرق معالجتها .

***

الصرف لزراعى

من المعلوم أن الإنتاج الزراعى فى مصر حاليا يستهلك ٦٨ مليار متر مكعب من المياه منها ٤٥ مليار من مياه لنيل و٤ مليار من المياه الجوفية ومليار من الأمطار والباقى أى ١٤ مليار من مياه الصرف منها ٨ مليار يتم ضخهم رسميا عن طريق محطات وزارة الرى والباقى يتم استخدامه بمعرفة المزارعين مباشرة والوضع الحالى كارثى لأنها مختلطة حاليا بمياه الصرف الصناعى والصحى حيث يلقى بها مباشرة الصرف الصحى للقرى والنواجع التى ليس بها شبكات للصرف الصحى هذا فضلا عن تلوثها الأساسي الذى يأتى من الاستخدام غير الرشيد للأسمدة والمبيدات الكيمائية ولذا ينبغى المحافظة على مياه الصرف الزراعى خالية من التلوث وذلك باستخدام نظم التسميد الحيوى والمكافحة الحيوية للمحاصيل الزراعية لخفض استخدام الكيماويات إلى الحد الأدنى والآمن والفصل الكامل والكلى لمياه الصرف الصحى والصناعى عن الصرف الزراعى وهذه المياه هى المغذى الرئيسى للزراعات السمكية طبقا لما هو موضح سابقا

زيادة إنتاجية البحيرات

لعلاج مشاكل ألإنتاج السمكى فى البحيرات ينبغى دراسة كل بحيرة على حدة لوضع خطة تتوافق مع ظروف كل بحيرة

تطهير وزيادة البواغيز للبحيرات الشمالية

تشمل المنزلة ودكرنس وإدكو وذلك لزيادة تدفق المياه المالحة وتجددها بصفة مستمرة ومنع تدفق مياه الصرف الصناعى والصحى عن بحيرة قارون الأمر الذى يعيد البحيرات إلى سابق عهدها من حيث الكمية المنتجة والأنواع ويعيد الصيادين إلى الحياة بزيادة لأرزاقهم وإنقاذهم من الأمراض الخطيرة التى تصيبهم

الاستثمار الأمثل لبحيرتى ناصر و البردويل

إن تحقيق ذلك بتطلب عمل دراسة شاملة ووضع خطة خاصة لكل بحيرة على

حدة عن طريق استثمار شواطئ البحيرة وطوبغرافيتها في إنشاء سلسلة من المزارع النصف مكثفة والتي تعمل بنظام القنوات المائية المتدفقة كما هو موضح لاحقا فى هذه الدراسة وهذا ما يمكن الوصول إليه باختيار العدد المناسب من المواقع طبقا لنتائج الدراسة لكل بحيرة مساحة الموقع في حدود ٢ فدان لعمل مزارع على غرار المزارع في الولايات المتحدة وكوريا التي تنتج نحو ٧٥٠ طن سنويا على مساحة فدان

تطوير نظم الاستزراع السمكى

تحديث نظام الزراعة السمكية الحالى من النظام المفتوح والذى لا يناسب على الإطلاق مصر لمحدودية المياة فضلا عن تلوثها إلى الاستزراع النصف المكثف والمكثف للأسماك وذلك عن طريق تربية الأسماك في بيئة مائية لها مقاييس جودة محددة طبقا لمعايير قياسية تتوقف على نظام الاستزراع ونوع الأسماك المنتجة ودرجة التكثيف المطلوبة حيث تزيد كثافة الإنتاج من ٥٠ كجم/ م٣ إلى ٤٠٠ كجم/ م٣ من المياه مقارنة بالوضع الحالى والذى لا يتعدى ٢ كجم/ م٣ في نظام الاستزراع المفتوح والوحيد الموجود في مصر الآن وهذه النظم منتشرة في معظم دول العالم ومن الواضح أن الوصول إلى هذه المعدلات من الإنتاج تعتمد بالدرجة الأولى على إدارة المياه والمحافظة على جودتها بشكل مستمر وقد تم فى مصر تقديم اثنين من هذه النظم عن طريق رسالتين للدكتوراة ورسالة للماجستير بكلية الزراعة بمشتهر جامعة بنها وهما نظام إعادة تدوير المياهWater Recirculation System ونظام القنوات المائية المتدفقةRaceway System والنظام الثالث هو الأقفاص السمكية فى البحار

نظام إعادة تدوير المياه

ما تم تجريبه بنجاح فى مصر هو معدل تحميل ٥٠ كجم/ م٣ حيث تم إنشاء مزرعة من هذا النوع بمساحة ٤٠٠ م٢ إنتاج ٢٥ طن سنويا أى ما يساوى إنتاج مزرعة من النظام المفتوح مساحتها ١٢.٥ فدان وهذا النظام يتكون من أحواض للتربية وفلاتر ميكانيكية وبيولوجية ومصدرا لإمداد المياة بالأكسوجين ويتميز بما يلى:-

الاقتصاد فى كمية المياه المستخدمة حيث لا يتعدى الفاقد ١-٢٪ وحيث أن

حجم المياه فى مزرعة تنتج ٢٥ طن سنويا لا تتعدى ١٢٠ م٣ من المياه ولذا يمكن استخدام مياه غير ملوثة وأن معدل استبدال المياه لا تتعدى ١٠٪ يوميا

يسمح هـذا النظـام بالسـيطرة عـلى العوامـل البيئيـة كدرجـة الحـرارة ونسـبة الأكسيجين .

سهولة مكافحة الأمراض والطفيليات.

سهولة السيطرة على حجم السمكة وموعد التسويق .

إنتاج أسماك نظيفة وذات مظهر جيد وطعم جميل.

و الشكل رقم-١ يوضح مزرعة سمكية من هذا النزع فى الولايات المتحدة

شكل(١) مزرعة سمكية نصف مكثفة

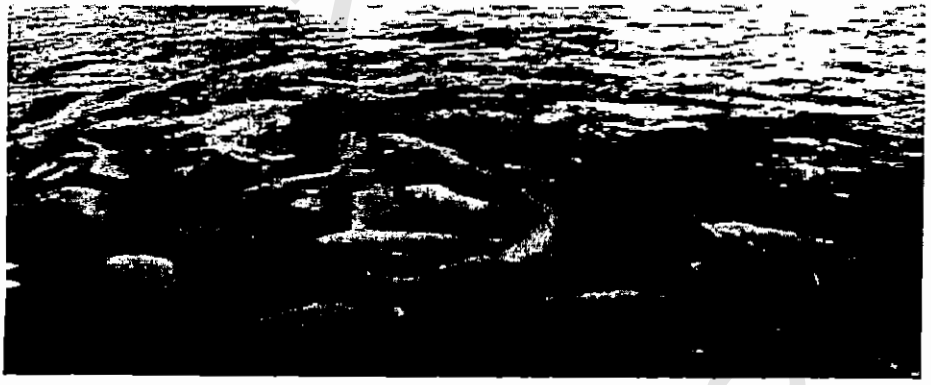

http://search.chow.com/thumbnail/300/0/www.chow.com/blog-media/2011/05/tilapia.jpg?q=90

- نظام القنوات المائية المتدفقة

القنوات المائية المتدفقة هى قنوات ذات أبعاد معلومة يتم فيهـا جريـان المـاء بصفة مستمرة وبسرعات يتم تحديدها طبقا لما يلى:

نوع الأسماك المطلوب تربيته.

درجة الحرارة السائدة .

محتوى الماء من الأكسوجين الذائب.

كمية الإنتاج المطلوب تحقيقها.

مدة بقاء الماء داخل هذه القنوات محدودة جدا عادة بضع دقائق بدلا من الساعات وربما الأيام فى النظام المفتوح ومستوى عمق الماء من ١ إلى ١.٢ متر وهذا يسمح برؤية الأسماك بداخلها وبالتالى سهولة ملاحظتها والتعرف على مشاكل التغذية والأمراض والتدخل فى علاجها فى الحال وبصفة عامة فإن إنتاجية المتر المكعب من المياه تصل إلى ٢٠ كجم سنويا إذا تحقق معدل تغيير المياه بمعدل ١٢ لتر/ دقيقة أى ٧٢٠ لتر / ساعة. وطبقا لقواعد التصميم فإن قناة بعرض ٤ متر ينبغى أن يكون طولها ٢٥ متر وبعمق ماء واحد متر أى مساحتها ١٠٠ م٢ وحجمها ١٠٠م٣ وحيث أن سرعة المياه الموصى بها ٤ سم / ث فإن معدل تصرف القناة يصل إلى ٥٧٦ م٣ / ساعة وهذا يعطى إنتاج من هذه القناة ١٦ طن سنويا وعليه فإن مزرعة مساحتها نصف فدان يمكن إنشاء ١٠ قنوات بها لتعطى ١٦٠ طن سنويا.شكل ٢- يوضح نموذج لهذه المزارع فى كوريا

شكل(٢) مزرعة قنوات مائية متدفقة

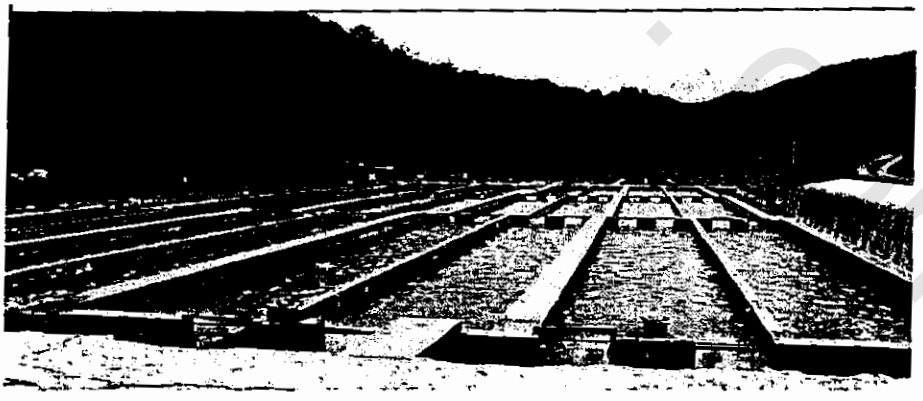

http://www.lib.noaa.gov/retiredsites/korea/main_species/rainbow.files/vokpr009.jpeg

من مميزات هذا النظام إذا ما قورن بنظام إنتاج الأسماك فى أحواض سهولة تغذية وحصاد الأسماك وأنه أسهل فى الإدارة من حيث التحكم فى بيئة الأسماك حيث يعمل الماء المتدفق على إزاحة بقايا الغذاء وكذا مخرجات الأسماك بصفة مستمرة. وعند خروج المياه من النظام ينبغي تنقيتها من مخلفات الأسماك قبل إعادتها مرة ثانية للاستخدامات الزراعية أو لمصدر المياة. ويلزم التنويه أن هناك مزرعة من هذا النوع بمساحة فدان فى ولاية أركانسو فى أمريكا تنتج ٩٠٠ طن من السمك سنويا. مثل هذه المزارع ينبغى أن تنشأ فى أماكن تسمح طوبوغرافيتها بتدفق المياه بالجاذبية كما أنها تستهلك كميات كبيرة من المياه التى ينبغى تنقيتها قبل ضخها فى مصدرها إذا لم يكن هناك وسيلة اخرى لاستخدام المياه كالزراعة

الأماكن المقترحة لإنشاء مثل هذه المزارع فى مصر هى مزارع الصحراء وعلى شواطئ البحار ويلزم فى كل حالة دراسة المنطقة على الطبيعة لتحديد انسب الأساليب للتعامل معها

الأقفاص السمكية البحرية

بدأت هذه الصناعة منذ نحو قرن من الزمان في جنوب شرق آسيا ثم دخلت النطاق التجاري للإنتاج في اليابان منذ عام ١٩٥٠ وانتشر بعد ذلك في كثير من دول العالم. وبدا إنتاج الأسماك البحرية باستخدام هذا النظام في النرويج واسكتلندا وباقي دول أوروبا. وقد تم استغلال كثير من الشواطئ لهذا الإنتاج كما أنها توسعت داخل البحار والمحيطات عندما نفذت الأماكن المناسبة على الشواطئ مع نهاية السبعينيات من القرن الماضي وقد بلغ حجم الإنتاج العالمي من أسماك المياه العذبة بهذا الأسلوب نحو ٣-٤٪ بينما بلغ إنتاج الأسماك البحرية والمياه المالحة ٤٠٪. وفي الولايات المتحدة يتم إنتاج نحو ١٣٠ نوع من الأسماك ذات الزعانف بهذا الأسلوب .

تنشأ هذه مزارع حتى مساحات ٢٤٠٠م٣ من المياه بتجميع عدد من الأقفاص متجاورة بمسافات ٣ متر بين الأقفاص لسهولة الإدارة ويصل معدل الإنتاج إلى

٢٥ كجم لكل م٣ فى المتوسط و شكل-٣ يوضح أحد هذه المزارع على سواحل إيطاليا ومنه يتبين مدى بساطتها وسهولة إنشائها .

شكل(٣) مزرعة أقفاص سمكية بحرية

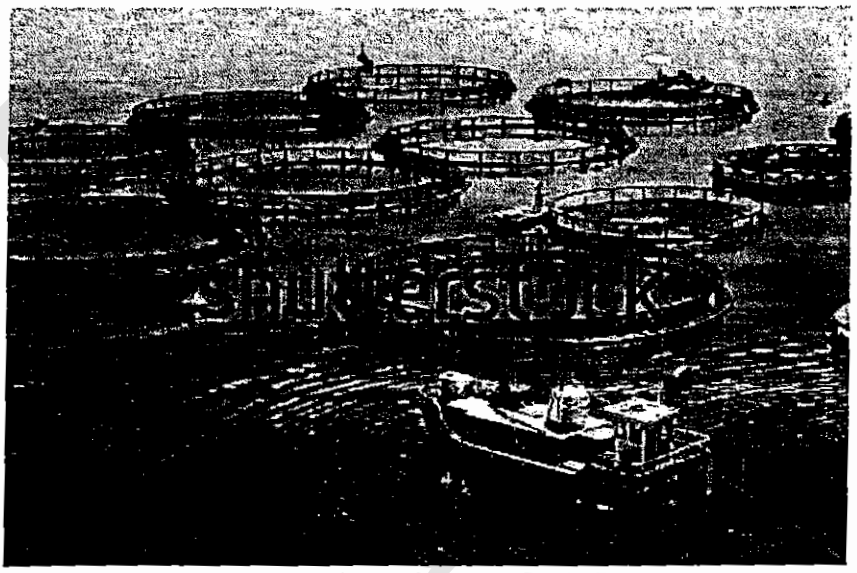

http://thumb7.shutterstock.com/display_pic_with_logo/82570/82570132048089 69/stock-photo-fish-farm-88122271.jpg

وتتميز الزراعة السمكية في أقفاص بما يلى :-

إمكانية الاستزراع السمكي في مناطق عديدة على شواطئ البحار وداخل مياه البحار أي في البيئات الطبيعية للأسماك.

الاستفادة من التيارات المائية الطبيعية في إمداد الأسماك بالأكسجين والتخلص من مخلفات الأسماك دون الحاجة إلى التكنولوجيا الخاصة بذلك بما يتبعها في استهلاك الطاقة.

سهولة الإدارة حيث يسهل مراقبة الأسماك والتدخل السريع لعلاج أي مشاكل

طارئة كالأمراض وخلافه.

يمكن نقلها من مكان إلى آخر.

الاستثمارات النامية اقل بكثير من النظم الأخرى.

تكاليف الإنتاج أقل من الزراعات المكثفة الأخرى كالقنوات المائية المتدفقة والتربية في أحواض.

تطبيق تقنيات التحديث

إن هذه المزارع تحتاج إلى إدارة ماهرة وهي بطبيعة الحال غير متوافرة على الإطلاق في الوقت الحالي حيث أن هذا النوع من المزارع غير معروف في مصر كما أنه ليس هناك أي مناهج دراسية في كليات الزراعة تحتوي على المعلومات المطلوبة، باستثناء قسم الهندسة الزراعية جامعة بنها فضلا عن التطبيق العملي لها وأقرب التخصصات العلمية المؤهلة للتدريب في هذا المجال هم خريجو أقسام الهندسة الزراعية بكليات الزراعة وذلك لأن العملية التعليمية في هذه الأقسام تؤهل المتخرج للتدريب على مجال استزراع الأسماك وذلك لأنه درس علوم الهيدروليكا والري والصرف والديناميكا الحرارية وانتقال الحرارة والمباني والمنشآت الزراعية والتحكم البيئي فضلا عن علوم الحيوان في سنوات دراسته الأولى بكليات الزراعة وعليه فإن تدريب هذه الفئة على استعمال المعلومات اللازمة لإدارة جودة المياه والتعامل مع الأسماك يكون مناسبا وممكنا على أن يتم إرسالهم في دورات تدريبية متخصصة في الاستزراع السمكي المكثف في الدول الأوربية والأسيوية والولايات المتحدة الأمريكية بهدف إعداد مدربين

أن أن تطبيق هذه التقنيات يتطلب التعاون مع الدول التى سبقتنا بتطبيق هذه التقنيات وخاصة دول اسيا كالصين وكوريا وإندونيسيا وغيرها والاستعانة بخبراء من هذه الدول فى مراحل التصميم والتنفيذ واختيار المساحات المناسبة على شواطئ البحار والبحيرات . انها صناعة جديدة على مصر تأخرنا كثيرا فى توظيفها

لخدمة الإنسان والدولة والتنمية وقد أن الأوان لذلك وإلا فترك الأمور كما هى هو نوع من اللامبالاة التى تصل إلى حد الجريمة.

استبدال المزارع الحالية

حيث أن متوسط إنتاج الفدان من المزارع الحالية هو ٢ طن للفدان فإنه يمكن استبدال كل مزرعة مساحتها ١٠ أفدنة بمزرعة نصف مكثفة مساحتها ٤٠٠ متر مربع وعليه يقترح إنشاء قرى متخصصة فى إنتاج الأسماك مساحة القرية ٢٠٠٠ فدان وكل قرية تقسم إلى ٢٠٠٠ مزرعة مساحة المزرعة نصف فدان لإنشاء المزرعة السمكية وصوبة زراعية لإنتاج خضار عضوى يروى بما يستبدل يوميا من مياه المزرعة السمكية ومنزل بيئى مبنى من بآلات قش الأرز ومزود بالطاقة الشمسية كما هو موضح بشكل رقم ٤ .

باقى المساحة ١٠٠٠ فدان تخصص للخدمات اللازمة لخدمة المزارع والعاملين وتشمل الخدمات اللازمة للمزارع انشاء الطرق ووحدة لإنتاج زريعة الأسماك ومصنع للعلف وآخر لتجهيز الأسماك وثالث للتبريد والتعبئة والتبريد ورابع لتصنيع مخلفات الأسماك إلى أسمدة حيوية وآخر لتجهيز الخضروات هذا بخلاف الخدمات الأخرى كالمدارس وخلافه ولكل قرية من هذه القرى يلزم تزويدها بمحطة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية.

وعليه فإن إنتاج القرية يصل إلى ٤٠٠٠٠ طن وحيث أن إنتاج المزارع الحالية يصل إلى ٧٠٠٠٠٠ طن فالمطلوب إنشاء نحو ١٨ قرية فى الظهير الصحراوي للمحافظات المعنية وبذلك يمكن إعادة مساحة ٣٦٠٠٠٠ فدان للزراعة وتوفير ٣ مليار متر مكعب من المياه.

شكل (٤) منزل بيئى مبنى من بآلات قشر الأرز

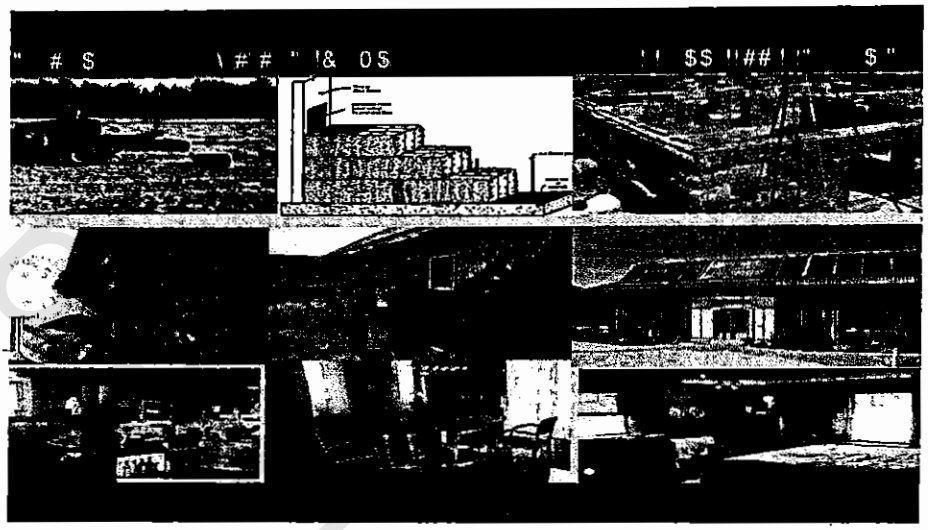

الزراعة فى مزارع الصحراء

لكل مزرعة من هذه المزارع مساحتها وتركيبها المحصولى ونظام ريها لذا فان كل مزرعة فى حاجة إلى تصميم خاص للمزرعة السمكية الخاصة بها وكما سبق ذكره أن نظام القنوات المائية المتدفقة هو الأنسب أما المزارع التى فقدت قدرتها على الإنتاج الزراعى لزيادة ملوحة المياه فيتم بها نظام إعادة التدوير وذلك لاستثمار الآبار الموجودة بها

الاستزراع السمكي فى البحار

هناك استخدامات متعددة للمناطق الساحلية مثل السياحة، التصنيع ، والتجارة البحرية والتعدين وصناعة النقط والزراعة وعيرها وهذه ليست متكاملة بل على العكس فان معظمها قد يتعارض فيما بينها مما قد ينتج عنه العديد من المشاكل سواء بين مستخدمى الموارد الساحلية أو واضعي السياسات القطاعية ، وجميع هذه الأنشطة لها آثارها السلبية على المكونات البيئية المختلفة

للمناطق الساحلية وبالتالى على الموارد السمكية ،سواء بشكل مباشر او غير مباشر من أهمها التداعيات الناتجة هى تلوث المياه الساحلية نتيجة الصرف الزراعى والصناعى والصحى والتلوث بالزيت سواء من مصادر أرضيه أو بحرية ، او احداث تعديلات جوهرية فى البيئة الساحلية عن طريق الحفر والردم وإقامة المنشآت المختلفة ومشروعات التنمية السياحية والترفيهية

كما أن النظرة الذاتية والأحادية لكل قطاع من القطاعات السابقة دون الأخذ فى الاعتبار النظم البيئية فى المناطق الساحلية يؤدى إلى سوء استغلال الموارد الطبيعية وتدهور البيئة او بمعنى اخر تداعى موارد التنمية وتناقص معدلات النمو على المدى الطويل كما حدث ويحدث فى العديد من المناطق ولذلك لا بد من الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بهدف التنسيق بين أنشطة التنمية المختلفة والطاقة الاستيعابية للنظم الايكولوجية فى منطقة معينه وذلك للوصول إلى الاستخدام المستدام للموارد المتاحة.

إن استثمار شواطئ مصر للزراعات السمكية أصبح ضرورة حياة للمصريين لمزاياه المتعددة فهو الأنسب لمصر لمحدودية المياه العذبة ويمكن من خلاله مضاعفة الإنتاج السمكى بإنتاج اسماك ذات قيمة اقتصادية عالية وخالية من التلوث ولذا ينبغى على الدولة تحديد المناطق والمساحات التى تصلح لمشروع الاستزراع السمكى والتى تتكامل ولا تتعارض مع الأنشطة الأخرى.وهناك بدايات للاستزراع البحري والذى يتم لأول مرة بإنشاء مزارع سمكية داخل البحر الأبيض المتوسط باستخدام الأقفاص السمكية، بالإضافة إلى أحواض أرضية تستزرع بها الأسماك البحرية، مثل الدنيس والقاروص وموسى وأسماك الثعابين، وكذلك فى منطقة المُثلث بمحافظة دمياط، حيث تم تربية أسماك «اللوت» في المياه المخلوطة وكان الإنتاج يتراوح بين ٨ - ١٠ أطنان للفدان خلال ١٦ شهراً. المزارع الأرضية هى مزارع يتم إنشاءها فى أماكن قريبة من شواطئ البحار فى صورة أحواض ترابية بمساحات محدودة لتسهيل إدارتها من حيث عمليات الر ى

والصرف والتهوية وخلافه وهى أفضل بكثير من مثيلتها فى الدلتا لعدم محدودية المياه والأرض .

ولذلك ينبغى على الدولة دراسة المقترحات التالية:-

تحديد المناطق والمساحات التى تصلح لمشروع الاستزراع السمكى والتى تتكامل ولا تتعارض مع الأنشطة الأخرى على أن يتم تحديد المناطق والمساحات الملائمة لمثل هذا النشاط على سواحل كل محافظة .

دراسة جدوى تقسيم هذه المساحات إلى قرى تعاونية متخصصة فى إنتاج الأسماك مساحة القرية ١٠٠٠ فدان وإنشاء فى كل قرية عدد ١٠٠ مزرعة مساحة المزرعة نصف فدان بنظام القنوات المائية المتدفقة بإنتاجية تصل إلى ١٦٠ طن للمزرعة سنويا على الأقل إذا ما سمحت طوبغرافيا المنطقة بذلك وإلا يتم توسيع مساحة القرية إلى ٣٠٠٠ فدان تنشأ عليها ١٠٠٠ موزعة أحواض ترابية مساحة الموزعة ٢.٥ فدان تعطى سنويا ٢٥ طن أى ٢٥٠٠٠ طن للقرية .

وعلى سواحلها داخل البحر يتم إنشاء العدد المناسب لمزارع الأقفاص مساحة المزرعة ٢٥٠٠ م٣ من المياه بإنتاجية للمزرعة ٦٢.٥ طن.

ويتم إنشاء داخل القرية وحدة لإنتاج الزريعة وأخرى للخدمات البيطرية و مصنع للأعلاف وآخر لتجهيز الأسماك والتعبئة وثالث للتبريد والتجميد ورابع لإنتاج الأسمدة الحيوية من مخلفات الأسماك وباقى المساحة مساكن للملاك وخدمات للقرية يبدأ فى كل محافظة ساحلية إنشاء قرية واحدة على الأقل وإلى أن يتم ذلك يبدأ فورا فى إنشاء فى كل محافظة ساحلية مزرعة أرضية وأخرى أقفاص سمكية ووحدة لإنتاج الزريعة ومركز للإرشاد والتدريب ملحق بكل مزرعة وتصميم مجموعة من البرامج التدريبية لمن يرغب فى إنشاء هذا النوع من المزارع وإتاحة قروض لنشر هذه الصناعة الهامة .

***

ملخص الدراسة

أولا : الوضع الحالى

يلجأ العالم لاستزراع الأسماك فى البحار لسد الفجوة الغذائية من البروتين الحيوانى نظرا لجدواه الاقتصادية مقارنة بالمصادر الأخرى فى الوقت الذى فيه ما زالت مصر تحبو فى هذه الصناعة. وبالنظر إلى إنتاج مصرّ من الأسماك عام ٢٠١٢ نجد أنه وصل إلى ١.٣٧٢ مليون طن من ١٣.٥ مليون فدان مائى منها ١١.٢ فى البحار والباقى فى المياه الداخلية والتى تشمل نهر النيل وفروعه والبحيرات والمزارع السمكية. الأسماك المنتجة من البحار لا تتعدى ٨.٣ ٪ وهى من الصيد فقط و٤.٨٪ من نهر النيل و ١٢.٣ ٪ من البحيرات والباقى من المزارع السمكية.المياة المغذية للمزارع وكل البحيرات فيما عدى بحيرتى ناصرو البردويل هى مياه ملوثة حيث أنها خليط من الصرف الزراعى والصناعى والصحى لذا فإن معظم الأسماك المنتجة ملوثة بالعناصر الثقيلة و متبقيات المبيدات . فيما يتعلق بالعناصر الثقيلة تحديدا الرصاص والكادميوم والخارصين نسب التلوث تصل إلى ٣-٥ أضعاف الحد المسموح به عالميا بينما تتعدى نسب التلوث من ٣ -١٨ ضعف من متبقيات المبيدات. هذا التلوث الشديد تصل نسبته إلى ٩٠٪ من الإنتاج وألذى بشمل الأسماك المنتجة من النيل وفروعه والمزارع السمكية وكل اسماك البحيرات فيما عدى بحيرتى ناصرو البردويل والذى لا يتعدى إنتاجهما ٢.٢ ٪ عام ٢٠١٢ .

هذا يكتف الخزانة المصرية ما لا يقل عن ١٠ مليار جنيه لعلاج أمراض التلوث و٣٤ مليار جنيه من الناتج القومى. فضلا عن ذلك فان نظام الاستزراع الحالى هو من النوع المفتوح الذى لا يتناسب على الإطلاق مع البيئة المصرية لمحدودية الموارد المائية فقد اتضح من الدراسة أن الماء المستهلك لإنتاج واحد

كجم من الأسماك يمكن به إنتاج ٢.٥ كجم أرز أو ١.٨ كجم من سكر القصب وكلا المحصولين من أكثر المحاصيل استهلاكا للمياه وبذلك يتضح أن هذا النظام غير مجدى على الإطلاق من حيث استخدامه للموارد الطبيعية

ثانيا : خطة التحديث

أن قيام الدولة بدورها نحو علاج هذا الوضع المتردى لا مناص منه وذلك بحكم مسؤوليتها أمام مواطنيها عن طريق تفعيل خطة التحديث والتى تتضمن ما يلى:-

القضاء نهائيا على مصادر تلوث الأسماك عن طريق التعامل مع مسبباته فيما يتعلق بالصرف الزراعى والصناعى والصحى وبتطبيق القوانين بحزم وحسم

نظام إعادة تدوير المياه ونظام القنوات المائية المتدفقة ونظام استزراع الأسماك البحرية فى الأقفاص .

فيما يتعلق بنظام اعادة تدوير المياه يتم استخدامه لاستبدال المزارع السمكية الحالية بمزارع نصف مكثفة ونقل هذه المزارع إلى قرى متخصصة فى إنتاج الأسماك فى الظهير الصحراوي للمحافظات غير الساحلية وكما سبق بيانه تنتج القرية ٤٠٠٠٠ طن وحيث أن المزارع القائمة والتى مساحتها ٣٦٠٠٠٠ فدان تنتج ٧٠٠٠٠٠ طن سنويا فإنه يمكن استبدالها ب ١٨ قرية متخصصة لتعطى نفس مستوى الإنتاج الحالى مع توفير ٣ مليار م٣ من المياه تهدر حاليا فى صورة بخر وهى كمية تكفى لاستصلاح ٦٠٠٠٠٠ فدان.

فيما يتعلق بالبحيرات الشمالية يتم تطهير وزيادة البواغيز على البحار لتجديد المياه والعودة لسابق عهدها من إنتاج اسماك ذات قيمة اقتصادية عالية ورفع إنتاجيتها إلى الضعف بحل مشاكل نظم الصيد والصيادين

فيما يتعلق ببحيرتي ناصرو البردويل يتم دراسة إقامة مجموعة من المزارع من النوع الثانى وهو نظام القنوات المائية المتدفقة وهو كفيل بمضاعفة إنتاجيتها حتى

٦ أضعاف خلال فترة زمنية محدودة

فيما يتعلق بالاستزراع البحرى وهو من أهم ملامح التطوير المطلوب قيام الدولة وفق خطة مدروسة لاستثمار سواحل البحرين بتحديد لكل محافظة ساحلية المساحات التى تخصصها لزراعة الأسماك ويتم فى هذه المساحات تقسيمها إلى مجموعة من القرى يتم فى كل قرية نوعين من الاستزراع الأول الأقفاص السمكية داخل المياه والثاني مزارع تربية قريبة من الشواطئ من نوع القنوات المائية المتفقة أو فى أحواض أيهما الأنسب على أن يكون هناك تكامل بين النظامين داخل كل قرية وتزويدها بمجموعة المصانع اللازمة والتى سبق الإشارة إليها ويتم البدء بقرية واحدة على الأقل فى كل محافظة ساحلية.

ان تحديث تقنيات الاستزراع السمكى يتطلب التعاون مع الدول التى سبقتنا بتطبيق هذه التقنيات وخاصة دول آسيا كالصين وكوريا وإندونيسيا وغيرها والاستعانة بخبراء من هذه الدول فى مراحل التصميم والتنفيذ واختيار المساحات المناسبة على شواطئ البحار والبحيرات . انها صناعة جديدة على مصر تأخرنا كثيرا فى توظيفها لخدمة الإنسان والدولة والتنمية وقد أن الأوان لذلك وإلا فترك الأمور كما هى هو نوع من اللامبالاة التى تصل إلى حد الجريمة.

حل مشاكل الصيد والصيادين والعمل على بناء أسطول للصيد فى أعالى البحار

إن تفعيل هذه الخطة كفيل بالقضاء على التلوث وما يسببه من أمراض ومضاعفة الإنتاج السمكي بما يضمن سد الفجوة فى البروتين الحيوانى والاستغناء عن اللحوم المستوردة وتصدير الفائض وإيجاد صناعات جديدة ومجتمعات عمرانية جديدة.

الفصل الرابع
المردود البيئى والإقتصادى والإجتماعى المأمول

تحديث الزراعة المصرية يستلزم توظيف التقنيات الحديثة في مجالاتها المتعددة فى نظم الإنتاج الزراعى النباتى والحيوانى والسمكى والتى سبق بيانها وسوف نعرض هنا الأثر الإيجابى لهذه التقنيات على المردود البيئى والإقتصادى والاجتماعى .

المردود البيئى

إن تطبيق التقنيات السابق بيانها له مردود بيئي مؤثر يأتى كما سيتم توضيحه من تقليل الطاقة البترولية المستخدمة فى الزراعة وخفض كمية المبيدات والأسمدة المعدنية وتدوير المخلفات الزراعية وحظر استخدام البذور المهندسة وراثيا كنتيجة لإدخال نظام الزراعة النظيفة والتوسع فى الزراعة العضوية.

تحديث عمليات تمهيد مرقد البذرة

آلات الحراثة المنتشرة حاليا هي ما تعرف بالمحراث الحفار وعلميا هذا لا يطلق عليه محراث بل أحد آلات العزيق وذلك لتأثيره المحدود على عملية إثارة التربة الأمر الذي يؤدي بالمزارع إلى استخدامه من ٢ - ٣ مرات على الأقل في حراثة الأرض وفي بعض المحاصيل كالبطاطس والقطن تزيد مرات استخدامه إلى ٤ مرات ويتبع ذلك إما استخدام الزحافة الخشبية وهي أحد أدوات تسوية الأرض وتقوم في حقيقة الأمر بدفن كتل التربة دون تنعيمها قبل وضع البذرة في التربة أو استخدام القصابية بهدف إحداث تسوية بالأرض قبل الزراعة وهو مالا يحدث في الحقيقة وتبلغ مساحة الأرض المحصولية التي يتم فيها هذه العملية فى

الأرض القديمة (٥ مليون فدان) مالا يقل ٧.٥ مليون فدان وهي المساحات التي تزرع بالقمح والذرة والأرز والقطن والبطاطس والخضر الشتوية والصيفية ومتوسط زمن الخدمة للفدان بهذا الأسلوب لا يقل عن ٤ ساعات بالجرار أي نحو ٣٢ لتر سولار ويتواكب مع هذا القطاع تقسيم الأرض إلي مساحات صغيرة (٤ × ٥ متر) حتى يمكن للمزارع ريها وتحديث هذا النظام وهو ما تم تجربته وثبت فاعليته وهو استخدام آلة الحرث المجمعة وهي آلة تقوم في عملية واحدة بحرث الأرض وتكسير القلاقيل والتزحيف ويحتاج الفدان إلي ساعة واحدة وجرار ذو قدرة عالية ويستهلك الفدان ١٦ لتر من السولار وعليه فإن الوفر الحادث من السولار في هذه العملية يصل إلي ١٢٠٠٠٠ طن سنويا.

عادة يقوم المزارع بعد عملية الحرث بالتزحيف أو التقصيب مرتين في العام ويستهلك في هذه العملية ١٦ لتر سولار .بينما البديل المقترح وهو التسوية بالليزر وهي عملية معروفة لكافة العاملين في الحقل الزراعي بدءا من الوزير وحتي المزارع الصغير وآثارها الاقتصادية معلومة للكافة حيث توفر في استهلاك المياه بمقدار ١٥ : ٢٠٪ وتزيد الإنتاج بنفس القدر والمتاح حاليا من هذه الآلات التي تقوم بهذا العمل لا يتعدي ٥٠٠٠٠ فدان سنويا بينما المطلوب ١.٢٥ مليون فدان سنويا بفرض إجرائها في نفس الأرض مرة كل أربع سنوات ويحتاج الفدان لتسويته في المتوسط إلي ٣ ساعات من العمل أي نحو ٣٦ لتر سولار وحيث أنها تتم مرة كل أربع سنوات لذا فإن متوسط الاستهلاك ٩ لتر سولار سنويا وفي هذه الحالة يستغني المزارع عم عملية التزحيف أو التقصيب والتي تستهلك ١٦ لتر سولار حيث أن المزارع يضطر إلي عملها مرتين سنويا مرة مع كل محصول أي أن الوفر الحادث في الفدان ٧ لتر سنويا .

وكما سبق بيانه فإنها تؤدي إلي تقليل استهلاك المياه بمقدار ١٥٪ وبالتالي تقليل زمن الري بنفس المقدار وحيث أن المزارع يستخدم طلمبة ذات قدرة ٥ حصان في عملية الري وتبلغ عدد ساعات ري الفدان في المرة الواحدة من ٤ : ٥

ساعات ويحتاج الفدان إلي ١٠ ريات على الأقل سنويا أي ما يعادل ٥٠ حصان فإذا ما تم توفير ٢٠٪ من هذه القدرة أي ١٠ حصان سنويا أي ١.٢ لتر سولار وعليه فإن الوفر الحادث في عملية التسوية بالليزر يصل في الفدان الواحد إلى ٨.٢ لتر سولار أي أن الوفر على المستوي القومي (٥ مليون فدان) يصل إلى ٤١٠٠٠ طن من السولار .

تحديث منظومة رش المبيدات

تبلغ المساحة المحصولية السنوية عام ٢٠١٠ بما يصل إلى ١٣٦ مليون فدان منها نحو مليون محاصيل خضار ويستخدم حاليا نوعين من معدات الرش هما الموتور الظهرى سعة ٢٠ لتر ويستخدم لرش الخضر بواقع ١٠ عبوات للفدان أى إضافة ٢٠٠ لتر للفدان ويتم تكرار الرش فى المتوسط ٤ مرات فى الموسم وفى المحاصيل الحقلية وفى المتوسط يتم رش الفدان على الأقل مرتين أثناء فترة النمو باستخدام موتور الرش المعروف والذى يضيف ٦٠٠ لتر فى الرشة الواحدة وعادة يتم رش ٧٥٪ من مساحة الخضار وربما ٤٠٪ من مساحة المحاصيل الحقلية وعليه فإنه يتم استخدام ما يقدر بضخ ٦.٨٤ مليون متر مكعب من محلول الرش سنويا وبنحو ١١٤٠٠ طن من المبيدات هذا بخلاف رش المعمرات الذى يصل إلى مليون فدان يتم رش الفدان فى المرة الواحدة ب٢٤٠٠ لتر محلول الرش وبمعدل ثلاث رشات سنويا فإن حجم محلول الرش يصل إلى ٧.٢ مليون متر مكعب من محلول الرش ونحو ١٢ مليون طن مبيدات وباستخدام نظم الرش الحديثة ذات القطرات متناهية الصغر والمشتحونة الكتروستاتيكيا يمكن تحقيق ما يلى :

تخفيض مقدر محلول الرش للمحاصيل الحقلية من ٦.٨٤ إلى ٠.٥٧ مليون م٣ وذلك يحقق وفر فى طاقة الضخ مقداره و المبيدات المستخدمة من ١١٤٠٠ طن إلى ٧٠٨٠ طن.

تخفيض مقدار محلول الرش فى المعمرات من ٧.٢ إلى ٠٥ مليون م٣ والمبيدات المستخدمة من ١٢ إلى ٧.٢ مليون طن .

وعلى اعتبار أن ضخ ١٠٠٠ لتر من محلول الرش تحتاج إلى واحد لتر من الوقود لضخه فإنه بمكن توفير ١٣٤٢٠ طن من الوقود بما يعادل ٦٣.٧٥ مليون جنيه يضاف إليه ٣٠٪ زيوت بإجمالى ٨٢.٨٦ مليون جنيه.

تقليل تعرض العمالة للأثر الضار للمبيدات وتقليل تلوث التربة والماء الأرضى بالمبيدات.

تحديث منظومة الحصاد .

الممارسات الحالية:تستلزم استخدام ماكينة الدراس والتذرية لتوضيح ذلك فإن عملية الحصاد الحالية تستلزم تشغيل جرار زراعي مع ماكينة الدرس والتذرية لمدة ٥ ساعات للفدان وهذا يستهلك في المتوسط ٣٥ لتر سولار وفي نفس الوقت تصل الفوائد بما لا يقل عن أردبين من القمح للفدان فضلا عن تعرض العاملين لأمراض الحساسية والأمراض الصدرية من تعرضهم للغبار الكثيف المصاحب لهذه العملية وحيث أن مساحة القمح ٣ مليون فدان يضاف إلي ذلك مالا يقل عن ٧٥٪ من مساحة الأرز المنزرعة التي تتعدي ١.٥ مليون فدان أي أكثر من مليون فدان من الأرز يحصد بنفس الأسلوب حيث أن باقي مساحة الأرز تستخدم فيها آلة الحصاد الجامعة وبذلك تبلغ مساحتي محصول القمح والأرز نحو ٤ مليون فدان فإن كمية السولار التي تستهلك في موسم الحصاد تصل إلي ١٤٠ ألف طن سولار وعملية التحديث تعنى :استخدام آلة الحصاد الجامعة وهو النظام الذي نادينا به منذ أكثر من ١٠ سنوات وما زلت هو ما يستخدمه العالم وهو استخدام آلة الحصاد الجامعة التي تحصد الفدان في ساعة واحدة وتستهلك فقط ١٦ لتر سولار أي إجمالي قدره ٦٤ ألف طن أي أن الوفر الحادث من ميكنة هذه العملية يصل إلي ٧٦٠٠٠ طن .

الموضوع الأهم هو عدم تعرض العمال الزراعيين والمزارعين إلى غبار عملية الدراس والتذرية والذى يؤدى إلى إصابتهم بالأمراض البكتيرية والربو.

الوفر فى الطاقة وتقليل إنبعاثات الغازات السامة.

أي أن قيمة ما يتم توفيره من السولار في حالة ميكنة العمليات السابقة بيانها يصل سنويا إلي ٢٥٠٤٢٠ طن من السولار أي ما قيمته بدون دعم ١١٨٨ مليون جنيها يضاف إلي ذلك ٣٠٪ كتكلفة الزيوت والشحوم أي ما يمكن توفيره مباشرة يصل إلي ١.٥٤٤ مليار جنيها ز أن توفير هذا القدر من الوقود وعدم اختراقه يعنى عدم انبعاث غازات الكربون والكبريت والرصاص والنتروجين للبيئة.

حظر استخدام البذور المهندسة وراثيا

المحافظة على البيئة الزراعية من التدهور

من أهم المخاطر التى يمكن أن تحدثها البذور المهندسة وراثيا بالبيئة يمكن إيجازها فيما يلى:-

احتمال وصول المورثات إلى أنواع أخرى: فقد تنتقل المورثات المُدخلة إلى الكائن المُعدل وراثياً، عبر ما يسمى «الهروب» إلى أصناف أخرى من نفس النوع، أو حتى إلى أنواع أخرى. وعندئذ قد تحدث تفاعلات في مستوى المورثة، أو الخلية، والنبات وصولاً إلى النظام البيئي. وهناك إجماعٌ علمي على أنه في حال انطلاق المورثة من الكائن المعدل وراثياً فسيكون استرجاعها غير ممكن. هناك احتمال أن تتزاوج النباتات المعدلة وراثياً مع الأنواع البرية أو المحلية؛ وبالتالي يتم تهديد التنوع الحيوي الزراعي في المناطق التي تشكل المواطن الأصلية لمحاصيل معينة، كما هو الحال مع الذرة المعدلة وراثياً، التي تهدد زراعة الذرة المحلية في أمريكا الجنوبية.

إمكانية تنشيط المورثات النائمة: مع إدخال مورثة إلى كائن حي يتم إدخال مورثة منشطة، وهذه المورثة المنشطة قد تدفع إلى تنشيط مورثات نائمة داخل

الكائن الحي، ومن غير المعروف العواقب التي ستنتج عن ذلك.

ليس معروفاً حتى الآن أثر حبوب لقاح النبات المعدل وراثياً (غبار الطلع) على النحل، أو أثر التسلسلات الوراثية الجديدة على معدة الحيوانات المجترة أو أحياء التربة.

التأثير السلبي المحتمل للكائنات الحية المعدلة وراثياً على كائنات أخرى؛ مما قد يؤدي للإضرار بالبيئة. فمثلاً قامت مجموعة من العلماء من جامعة أورجون الحكومية بهندسة جينات نوع من بكتيريا النباتات، Klebsiella، وهي بكتيريا تعيش في التربة وتساهم في تحلل النبات، بهدف الحصول على نوع جديد من البكتيريا القادرة على تحويل بقايا النباتات إلى وقود الإيثانول. «لقد نجح المشروع في تحقيق الهدف»، ولكن فيما بعد اكتشف العلماء أن البكتيريا الجديدة تعمل على تدمير بكتيريا التربة التي تعمل على تدوير النيتروجين من خلال جذور النباتات؛ مما يعني أن وجود هذا النوع من البكتيريا المعدلة وراثياً يمكن أن يؤدي إلى التصحر على امتداد وجودها في التربة

المحافظة على صحة الإنسان

لسوء حظ الهندسة الوراثية أنها ليست تقنيه دقيقه يمكن من خلالها أحلال الجين المنقول إلى مكان محدد في الخلية الأصلية ولكن فى حقيقة الأمر فأن هذا الجين المنقول يقع في مكان عشوائي بالخلية . والجين لا يعمل مما يحدث ارتباكا حقيقيا في النتائج. من المحتمل بالطبع أن لا يدخل السوق منتج بة خواص سميه واضحة ولكن لا أحد يعلم ما يمكن حدوثه داخل جسم الإنسان.وطبقا لرأي مجموعه من العلماء فإن المنتجات المهندسة وراثيا قد تؤدي إلى:

زيادة الحساسية ويقلل عمل جهاز المناعة في الجسم بالنسبة للمنتجات الجديدة .

الجينات المقاومة للمضادات الحيوية والتي عادة ما تستخدم في الهندسة

الوراثية عندما تستقر في معدة الإنسان قد يتحول إلى ممرضات لا يمكن علاجها عن طريق هذه المضادات الحيوية والجينات الجديدة قد تغير الجينات الأصلية بالخلية ولا يمكن معرفه النتائج.

النباتات المهندسة وراثيا هي نباتات حيه تتكاثر وتنتشر بطبيعتها ويمكن عن طريقها نشر الجينات التي انتقلت إليها معمليا إلى النباتات الأخرى وبطبيعة الحال من المستحيل إرجاعها إلى أصلها مره ثانيه .

تلوث النباتات الأخرى الغير مهندسه وراثيا .

صفات البكتريا والفيروسات المستخدمة بكثرة في عمليات الهندسة الوراثية يمكن أن تنتشر في البيئة وتتكاثر مما يؤدي إلى حدوث مشاكل كثيرة ولا يمكن التنبؤ بعواقبها

تحويل نظام الزراعة التقليدى إلى نظام الزراعة النظيفة وزيادة الزراعة العضوية

تطوير نظام الزراعة من النظام التقليدى إلى نظام الزراعة المظيفة يعنى إحلال ما قيمته ٦ مليار جنيه من الأسمدة المعدمية بأسمدة حيوية وهذا يعنى القضاء نهائيا على السحابة السوداء

وتطوير منظومة رش المبيدات واستخدام المكافحة الحيوية يعنى التخلص من فدر كبير من المبيدات تتعدى ٥٠٪ من المستخدم حاليا وهذا يغنى بالضرورة تقليل التلوث البيئى فى الأرض وفى المياه وتقليل الإصابة بالأمراض الخطيرة التى تنتشر الآن بشكل مخيف.

تقليل إنبعاثات الغازات السامة كأول أكسيد الكربون والديوكسين.

تحديث نظم إنتاج السمكى.

التخلص التدريجى من وسائل التلوث البيئى للبحيرات الشمالية والمحافظة على عدم تلوث بحيرات البردويل وناصر.

المردود الاقتصادى

يمكن حصر الآثار الاقتصادية الهامة على النحو التالى :-

وصول إنتاج مصر في مجموعة الحبوب من ١٨ إلى ٣٠ مليون طن سنويا

مضاعفة إنتاج اللحوم والألبان لتصل إلى ١٢ مليون طن لحوم و٨ مليون طن لبن.

مضاعفة الإنتاج السمكى الغير ملوث ووصول الإنتاج من تحو مليون طن أكثر من ٨٠٪ منه ملوث وقاتل إلى ٢ مليون طن سمك غير ملوث ٢٥٪ منه من مزارع بحرية

تقليص الواردات الزراعية ورفع قيمة الصادرات

توفير فى الطاقة بمقدار ١.٥ مليار جنيه

إنتاج غذاء صحى كاف وآمن للقضاء نهائيا على أمراض التلوث التى أصابت أكباد وكلى المصريين وأصابتهم بالسرطان وأوصلت الدويكسين إلى ألبان الأمهات مما تسبب فى انتشار السرطان بين الرضع والأطفال الصغار

قيام صناعتين هامتين هما صناعة الآلات الزراعية وصناعة الاستزراع السمكى المكثف

توفير نحو ٨ مليار م٣ من المياه كنتيجة إلى رفع كفاءة نظام الري السطحي عن طريق تعميم نظم التسوية بالليزر والرى بالشرائح الطويلة والخطوط الطويلة واستكمال مشروع تطوير الرى وتفعيل إعادة هيكلة التركيب المحصولى وتحديث نظم الاستزراع السمكى يمكن استخدامها على النحو التالى :

تأمين وصول مياة النيل لتأمين الاستثمارات الوطنية في الأراضي الجديدة التي تزرع على المياه الجوفية وخاصة في مناطق الخطاطبة وغرب الطريق الصحراوي والتي تصل إلي مليون فدان والمعرضة والتي بدأت فعلا في التصحر نتيجة لزيادة

الملوحة في الآبار وارتفاع تكلفة الضخ لانخفاض منسوب المياه في هذه الآبار علما بأنه يعمل في هذه المساحات مالا يقل عن ٣ مليون عامل و مهندس و يبلغ حجم الاستثمارات الي ما يتعدي ٥٠ مليار جنية – وهذا المشروع مرتبط بالبند السابق حيث أن المياه التي قد تم توفيرها من مشروع تطوير الري السطحي هي المطلوبة لهذه المساحات

تحقيق حلم المصريين في استكمال مشروع زراعة سيناء واستثمار ما تم تنفيذة في هذا المشروع على أن توزع الأرض على أبناء سيناء والمزارعين والخريجين من باقي المحافظات

استصلاح مليون فدان لزراعتها بالمحاصيل التقليدية

زراعة مليون فدان بمحصول التين الشوكى لمزاياه المتعددة وأهمها أن استهلاك الفدان من المياه لا يتعدى ١٠٠٠ م٣ سنويا وينتج ٢٠ مليون طن ثمار لإقامة صناعات متعددة ومزارع اقتصادية لإنتاج الجمال على قشور الثمار لقيمتها الغذائية العالية

تنمية منطقة بحيرة السد العالي و استكمال مشروع توشكي.

المردود الإجتماعى

إن تطبيق التقنيات السبق عرضها فى مجالات التحديث الثلاثة سوف يكون لها آثار اجتماعية عظيمة ويمكن إيجازها فى النقاط التالية:-

استقلال القرار الوطنى كنتيجة لتأمين احتياجات المواطنين من الغذاء والكساء إلى حد بعيد.

تقليل أمراض التلوث وتحسين مواصفات الغذاء.

عدم تعرض صحة المواطنين للآثار الغير معلومة والخطيرة للمنتجات المهندسة وراثيا.

رفع مستوى المعيشة للمزارعين ومضاعفة دخولهم.

عودة الحياة إلى القطاع الزراعى بما فى ذلك كليات الزراعة التى همشت إلى حد كبير.

توفير ما لا يقل عن ٢ مليون فرصة عمل فى المجالات المختلفة للتحديث بما فى ذلك مشروعات الاستصلاح الأراضى.

الخاتمة :آليات التنفيذ

من العرض السابق والذى تضمن نظرة فاحصة على واقع الزراعة المصرية والتقنيات اللازمة لتطويرها والتجارب الرائدة التى تمت والأسباب التى حالت دون تعميمها والخطط التفصيلية لتعميم هذه التقنيات على ثلاثة من أهم القطاعات الزراعية وهى المحاصيل الحقلية والإنتاج الحيوانى والسؤال هو كيف يمكن البدء فى تنفيذ هذه الخطط والإجابة على السؤال نقترح ما يلى:

نقطة البدء هى إقرار صحة البيانات والتقنيات والخطط الواردة فى هذه الدراسة ومدى إمكانية تطبيقها وفى هذا المجال اقترح تشكيل لجنة ذات مستوى عالٍ من الكفاءات فى المجالات المشار إليها لدراسة محتويات كل خطة من الخطط الثلاث على حدة فى حضور المؤلف بالطبع وتمحيص هذه النتائج وتعديل وتصويب ما يلزم وما تسفر عنه المناقشات وتقديم تقرير بذلك إلى السيد رئيس الوزراء.

تعرض هذه الدراسة مع تقرير الخبراء على مجلس الوزراء لإقراره.

تشكيل لجنة عليا لتحديث الزراعة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء ذو الصلة بالموضوع وهم وزراء الزراعة والرى والإنتاج الحربى والبيئة والصناعة والإعلام والحكم المحلى والتجارة وينضم إليهم السيد محافظ البنك المركزى.

وتختص هذه اللجنة بما يلي:

* تحديد دور كل وزارة من هذه الوزارات فى تنفيذ الخطط المذكورة.

* توفير التمويل اللازم لتنفيذ هذه الخطط وفى الميعاد اللازم للتنفيذ.

* الاتصال بالدول والمنظمات المانحة للمساهمة فى التمويل والخبراء إذا لزم الأمر.

* تطويع المشروعات القائمة حالياً فى الوزارات المختلفة ذات الصلة بالموضوع المساهمة فى التنفيذ كل فى مجاله.

* تحديد وإقرار الخطط الفرعية لكل محافظة وفقاً لظروفها من حيث طبيعة الأنشطة الموجودة بها.

* متابعة عمليات التنفيذ وتذليل العقبات أولاً بأول. وتعمل مع هذه اللجنة لجنة تنفيذية برئاسة أحد الخبراء على أن يكون أعضائها من ذات الوزارات والسادة المحافظين ورئيس مجلس إدارة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ورئيس الصندوق الاجتماعى للتنمية ورئيس مجلس إدارة هيئة تنمية الثروة السمكية. وتختص هذه اللجنة بالتحضير للجنة العليا والإشراف على التنفيذ.

تشكيل لجنة تنفيذية لكل محافظة برئاسة السيد المحافظ وعضوية وكلاء الوزارات المعنية وينضم إليهم عميد كلية الزراعة بالإقليم ورئيس مجلس إدارة بنك التنمية والائتمان الزراعى ومندوب الصندوق الاجتماعى للتنمية. وتختص هذه اللجنة بمتابعة خطط التنفيذ على مستوى المحافظة.

يقوم كل محافظ بتشكيل لجنة تنفيذية على مستوى كل مركز لمتابعة التنفيذ.

المراجع

-.د.محمد نبيل العوضى د.زكريا عبد الرحمن الحداد (١٩٨٠) - الميكنة الزراعية ودورها فى توفير الأعلاف. ندوة دور الميكنة الزراعية فى توفير الأعلاف بوزارة الزراعة المصرية ١٩٨٠ .

السهريجى ا.ف و ز.ع. الحداد (١٩٨٢) الخطة القومية للميكنة الزراعية - وزارة الزراعة - جمهورية مصر العربية .

الحدادز.ع. شربية ج. أيوب م.١٩٨٩ .أسس حساب تكلفة تشغيل الآلات الزراعية وتقدير احتياجات بنك ا القرية من المعدات والآلات الزراعية -مشروع الإنتاج الزراعى والائتمانى -بنك التنمية والائتمان الزراعى -مستند رقم ٣-٣-٠ WP/II

الحداد ز.ع.شربية ج. أيوب م. ميكنة عمليات زراعة القمح :المعايير الفنية والجدوى الاقتصادية :أغسطس ١٩٨٩ - مشروع الإنتاج الزراعى والائتمان - البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى.

كريم ح.الحداد ز.ع. مرادم.١٩٩٠ .مشروع التقنية المتكاملة لزراعة وحصاد محصول القمح فى مناطق غرب النوبارية والبستان بقرى الخريجين.دراسة مقدمه إلى وزارة الزراعة المصرية .

الحداد .ز.ع. شربية ج. أيوب م. الانصارى م.ى.١٩٩١ . جدوى امتلاك وحدة من أجهزة الليزر المساحية لتسوية الدقيقة للاراضى الزراعية - مشروع الإنتاج الزراعى والائتمان - بنك التنمية والائتمان الزراعى.

الحداد .ز.ع. فرص التنمية المتاحة فى الحيز العمرانى لدائرة بنك القرية ودور البنك فى نشرها .ندوة جامعة القاهرة :دور التخطيط العمرانى فى تنمية المجتمعات الريفية ٢٦-٢٨ مايو ١٩٩٢.

البحيرى أ.ع. الحداد ز.ع.١٩٩٥ دراسة خلق فرص عمل جديدة باستخدام معدات الميكنة الزراعية - الصندوق الاجتماعى للتنمية مؤسسة فردريش أبرت الألمانية .

الحداد ز.ع.١٩٩٥ .وسائل النهوض بالتدريب لعمال الزراعة فى مرحلة التحرر

الاقتصادى .مؤتمر دور عمال الزراعة فى مرحلة التحرر الاقتصادى – النقابة العامة لعمال الزراعة والرى والثروة المائية الحيوانية .

السهريجى أ.ف. الحداد ز .ع.البحيرى أ.ع.١٩٩٥ «المشروع القومى لتنمية جنوب الوادى واهمية دور الهندسة الزراعية .المؤتمر السابع للجمعية المصرية للهندسة الزراعية – كلية الزراعة –جامعة الإسكندرية .

السهريجى أزف. الحداد ز.ع. يونس س. البحيرى أ.ع.١٩٩٥ دور نقل التكنولوجيا فى التنمية المتواصلة .المؤتمر الثالث للجمعية المصرية للهندسة الزراعية – كلية الزراعة – جامعة الأزهر.

الحداد ز.ع. السهريجى أ.ف.١٩٩٥ تصنيع الآلات الزراعية فى مصر :نظرة عامة المجلة المصرية للهندسة الزراعية يناير ١٩٩٥.

السهريجى أ.ف. الجنديع. الحداد ز.ع.البحيرى أ.ع.١٩٩٦ .ورقة عمل «دور الميكنة الزراعية فى تحقيق إستراتيجية الزراعة فى التسعينات .ندوة الإرشاد الزراعى الآلى – أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا – مجلس بحوث الغذاء والزراعة والرى – شعبة الزراعة الآلية .

الحداد ز.ع.١٩٩٧ إدارة الرى السطحى المحسن واقتصادياته . ندوة شركة السكر والتقطير المصرية عن تطوير الرى السطحى .

الحداد.ز.ع.١٩٩٨ .التقرير النهائى :مشروع التدريب على الميكنة الزراعية – المعمورة – الإسكندرية .

الحداد .ز.ع إلى من يهمه الأمر تحديث الزراعة إنقاذ المستقبل ٢٠٠٢ .طباعة الأهرام.

كتاب الإحصاء السنوى ٢٠١١ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

الحسينى ا.م. و م.ع.جودة ١٩٩٤ مواد العلف (الجزء الأول) الدار العربية للنشر والتوزيع.

الحسينى ا.م. و م.ع.جودة ١٩٩٤ مواد العلف (الجزء الأول) الدار العربية للنشر والتوزيع.

الحسينى ا.م. و م.ع.جودة ١٩٩٤ التقنيات الحديثة للإنتاج التجارى للأنعام الدار

العربية للنشر والتوزيع

تغذية الحيوان العملية والنظرية ١٩٩٨ معهد بحوث الإنتاج الحيوانى مركز البحوث الزراعية

Abou Sabe A. El-Sahrigi A.F.Gaiser D. and EL-HaddadZ.A.1983 Agricultural mechanization in newly reclaimed areas. Meeting of the use of modern Technology in land reclamation in Egypt Egyptian soc.of Mechanical Engineers. Cairo Sep.(1982).

El-Haddad Z.A. and Fathalla S. (1983) Developing Semi-automatic Potato planter. 2nd International Conf. of Fac. Of Engineering Alexandria Univ. 27/12/1984

El-Sahrigi A.F. and El-Haddad Z.A (1983) Farm Machinery manufacturing a system Approach .2nd International Conf. of Fac. Of Eng. Alexandria Univ. 27/12/1983

S. Shepley D.Gaizer and Z.A. El-Haddad (April 1983) Reduction of Maize losses through optimizing the date of planting: Simulation model and Economic analysis. Working paper No. 7. Farm Mechanization project Agricultural Mechanization institute Ministry of Agri. Egypt.

Mechanization Extension in Egyptian Agriculture Fred chantz. D. W. Graizer and Z.A El-Haddad . Working paper no. 8 April 1983. Egyptian Agriculutral mechanization project. Ministry of Agriculture

Clemmens A.J. El-Haddad Z.A. Strelkoff J.S. 1999. Assessing the potential for modern surface irrigation in Egypt. Transaction of ASAE 42 (4): 955-10008.

Clemmens A.J. El-Haddad Z.A. Fangmier D.D. Osman H.E. 1999. Statistical approach to incorporating the influence of land-grading precision on level-basin performance. Transaction of ASAE 42(4): 1009 – 1017.

El-Haddad Z. Clemmens A.J. El-Ansary M. and Awad M. 1999. Influence of cultural practices on the performance pf long level basins in Egypt. Transaction of ASAE

Ali S.A. and Z.A. El-Haddad. 1999. Simulation model for intensive fish farming. 7th Conference of Misr Society 27-28 October 1999

. http://www.ers.usda.gov/publications/EIB11/

http://environmentalcommons.org/gmo impacts.htm

التنظيمات التعاونية والصيادين – الموقع الرسمى للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

http://www.fao.org/resources/infographics/infographics-

حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية فى العالم / details/ar/c/232578

http://www.fao.org/resources/infographics/infographics-details/ar/c/232578 / وحدات الصيد عام ٢٠١٢

http://digital.ahram.org.eg/Community.aspx?Serial=1660269 احذرو غضب الصيادين

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1190177&eid=486 الصيد مهنة تحتضر

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1190177&eid=486 اكبر أسطول للصيد فى مصر مهدد بالتوقف

٣ إحصائيات الأسماك ٢٠١٢ الموقع الرسمى للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

٣-نفوق أسماك كفر الشيخ كارثة إنسانية

http://www.masralarabia.com/%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B1/192747-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%B1-%D9%86%D9%81%D9%88%D9%82-%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%A7%D9%83-%D9%83%D9%81%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%AB%D8%A9-%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9

٤-التلوث فى لخيرة المنزلة

https://us-mg6.mail.yahoo.com/neo/b/message?sMid=15&fid=Inbox&sort=date&order=down&startMid=0&filterBy=&.rand=2076580110&midIndex=15&mid=2_0_0_1_15814_ACfsw0MAABDHU%2FdnegAAAHF4WWs&fromId=

1--http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=103178& الفجوة الغذائية

سيد فرج فى مصر فتحى :

http://search.chow.com/thumbnail/300/0/www.chow.com/blog-media/2011/05/tilapia.jpg?q=90

أسامة محمد الحسيني يوسف وأشرف محمد عبد السميع جودة. «التقنيات الحديثة للإنتاج التجارى للأسماك» الدار العربية للنشر والتوزيع.

عبد الحميد محمد عبد الحميد « الأسس العملية لإنتاج الأسماك ورعايتها» دار النشر للجامعات المصرية.

G:\تحديث الزراعة\الوضع الحالى للصناعة السمكية - د- أحمد عبد الوهاب برانيه.htm

Fundamentals of aquaculture engineering :http://books.google.com.eg/books?id=cXF8gzWFWEYC&pg=PA182&lpg=PA182&dq=race+way+fish+production&source=bl&ots=R9g_AJc3za&sig=kOUY58g6am74SYFipY8BaJDwKm4&hl=en&sa=X&ei=XrICVO7YIYWx0QWF6YDAAw&ved=0CC0Q6AEwBg#v=onepage&q=race%20way%20fish%20production&f=false

Race way culture for fresh water species http://www.lib.noaa.gov/retiredsites/korea/korean_aquaculture/raceway.htm

Race way production of warm water fish zhttps://www.extension.org/mediawiki/files/4/46/Raceway_Production_of_Warm-water_Fish.pdf

Fish race way or tank Code 398 http://efotg.sc.egov.usda.gov/references/public/GA/ga398.doc

Recirculating aquaculture system :the future of fish farming t http://www.csmonitor.com/Environment/2010/0224/Recirculating-aquaculture-systems-The-future-of-fish-farmingt

Fish farming in recirculating aquaculture.system https://www.extension.org/mediawiki/iles/5/5c/Fish_Farming_in_Recirculating_Aquaculture_Systems.pdf

Marine fish cage culture in China. http://library.enaca.org/NACA-Publications/MaricultureWorkshop/SpecialReview_Marine%20Fish%20Cage%20Farming%20in%20China.pdf

Current practices of marine Finnish cage culture in China http://www.thefishsite.com/articles/939/current-practices-of-marine-finfish-cage-culture-in-china

دراسة تحليلية عن أسطول الصيد المصري مانى إسماعيل محمد معهد الدراسات والبحوث البيئية- جامعة عين شمس

دور التعاونيات في مواجهة أزمة الزراعة المصرية

أ. مدحت أيوب (*)

مقدمـــة ...

بعد أن ظل الاقتصاد المصرى اقتصادا زراعيا طوال تاريخه ، تراجعت مكانة الزراعة في هذا الاقتصاد حتى غدت تمثل المرتبة الثالثة بعد قطاعى الخدمات والصناعة بنسبة إسهام فى الناتج المحلى الإجمالى تبلغ فقط ١٤.٥٪ ، ولكن القطاع الزراعى يظل هو القطاع الثانى بعد قطاع الخدمات فى التشغيل بنسبة ٢٩٪ من إجمالى قوة العمل البالغة ٢٨ مليون شخص ، كما أن الريف المصرى يقيم به أكثر من ٥٥٪ من إجمالى السكان ، ولهذا نجد فى تحليل الدخل المتولد فى الريف ٤٢٪ من غير النشاط الزراعى ، و٣٤٪ فقط من النشاط الزراعى و٢٤٪ من التحويلات والإيجارات ومازالت الزراعة تسهم بنحو ٢٠٪ من حصيلة الصادرات كما يسهم النشاط الاقتصادى المرتبط بالزراعة بـ ٢٠٪ أخرى من الناتج المحلى الإجمالى.

وهناك عوامل كثيرة تقف وراء تدهور قطاع الاقتصاد الزراعى فى مصر على رأسها محدودية الأراضى الزراعية والتى ما زال معظمها في وادى النيل ودلتاه (٦ مليون فدان) والموارد المائية (٥٥ مليار متر مكعب سنويا) وعوامل التصحر والزحف العمرانى ، وانخفاض فى استخدام التقنيات الحديثة ، وارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعى ، وغلبة الحيازات الزراعية الصغيرة (أقل من فدان) وانخفاض الإنتاجية الزراعية المقارنة ، وعدم قدرة المشروعات الزراعية الجديدة على

(*) مدير عام الاتحاد العام للتعاونيات .

ملاحقة تعويض الفاقد فى الأراضى القديمة ، وتراجع مكانة السياسة الزراعية فى أولويات إلسياسات العامة حتى أننا لا نكاد نجدها فى كثير من الأحيان ، وتراجع دور التعاونيات الزراعية ، وكان لهذا الوضع أن يلقى بنتائجه على قدرة الزراعة على تحقيق الأمن الغذائى للبلاد وتوفير احتياجات الصناعة من الخامات الزراعية ، وعلى وضع ميزان المدفوعات المصرى ، حيث غدت مصر تستورد ما يقرب من نصف غذائها (٥٠٪ من احتياجاتها من القمح و٤٤٪ من احتياجاتها من الذرة) كما تراجع مركز مصر القطنى فى الخارج بل تأثر الاقتصاد القطنى فيها كثيرا بسبب تقلص مساحات وإنتاج القطن.

غير أن أكبر انعكاسات تدهور القطاع الزرعى فى مصر كانت فى انتشار الفقر وتعمقه ، سواء كان الفقر فقر دخل أو فقر قدره ، حيث غدت القرية المصرية صاحبة النصيب الأكبر فى نسبة الفقر خاصة بين إناثها ، بل غدت تصدر هذا الفقر إلى المدينة محدثه ظاهرة العشوائيات التى ينحدر معظم قاطنيها من أصول ريفيه ، وطبقا للإحصائيات الرسمية فإن ٤٩٪ من سكان صعيد مصر لا يستطيعون تأمين احتياجاتهم من السلع الغذائية الأساسية ، كما أن ٢٦٪من سكان مصر فقراء ، فيما تجاوزت نسبة البطالة ١٣.٢٪ ويضاعف هذا الرقم بين الإناث ، ومن إجمالى عدد سكان مصر فى بداية العقد الثانى من الألفية الثالثة البالغ ٨١.١ مليون نسمه ، يبلغ عد سكان الريف ٤٦.٤ مليون نسمه وعدد فقرائه ١٣.٩ مليون نسمه.

إن الزراعة المصرية إذن فى حاجه إلى إنقاذ ، ومسئولية هذه الحاجة تقع على عاتق الدولة والمجتمع معا ، وحين يتعين على الدولة أن يكون لديها سياسة زراعية تحتل أولوية متقدمه بين السياسات العامة ، تستهدف تحقيق كفاءة استخدام الموارد الزراعية القائمة ، وزيادة هذه الموارد بمعدلات لا تقل عن معدلات الزيادة السكانية ، فإنه يتعين على المجتمع أن يقدم الآليات التى تنفذ هذه السياسات ، وفى التجربة المصرية الماثلة على نحو أكثر من قرن ، وفى التجارب العالمية المشابهة للحالة المصرية ، تكون التعاونيات هى أهم هذه الآليات ، غير

أن التعاونيات التى حملت على ظهرها تغير نظم مصر الاقتصادية تحتاج أولا إلى تحررها من هاجس النظام السلطوى فى أن قوتها بفضل ملايين العضوية فيها تمثل تهديدا لإنفراده بالسيطرة وهو ما كان وراء حل الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى قبلا كما تحتاج التعاونيات إلى تحررها من الهيمنة الحكومية والتى جعلها أقرب إلى الوحدات الإنتاجية المدارة حكوميا من كونها تعاونيات حقيقية ، ثم تحتاج ثالثا إلى تعاونيين وليس موظفين لاستنهاضها ، وفى نفس الوقت إصلاحا تشريعيا ومؤسسيا يجعلها قادرة على المبادرة والقيام بمسئولياتها فى التنمية الزراعية والريفية ، إلى هذا نقدم هذه الدراسة حول الإصلاح التشريعى والمؤسسى للتعاونيات الزراعية.

الفصل الاول
مدخل نظرى : التعاونيات كأليه تنموية

تعد فكرة التعاونية بمفهومها الحديث واحدة من أهم الأفكار التى طرحها الفكر الاجتماعى منذ القرن الثامن عشر وحتى الآن والتعاون مفهوم شديد الحيوية تعايش مع أنظمة اقتصادية / اجتماعية شديدة التباين وتمكن من أن يحقق أغراضه من خلالها ولذلك وجد التعاون مؤيديه فى كل هذه الأنظمة ، وفى العقود الماضية أمكن للتعاون أن يكون آلية تنموية حققت العديد من الانجازات التنموية فى مختلف بلدان العالم.

لذلك لم يكن غريبا أن يشهد النظام التعاونى انتشارا واسعا على المستوى العالمى وهو ما ترصده التقارير التى صدرت عن الحلف التعاونى الدولى عن مدى انتشار التعاونيات فى دول العالم المختلفة وعما أنجزته تلك التعاونيات فى تطور هذه الدول ومن هذه التقارير تبرز المؤشرات التالية:

يبلغ عدد أعضاء التعاونيات المشتركة فى الحلف التعاونى على مستوى العالم نحو ٨٠٠ مليون تعاونى.

تقدر الأمم المتحدة أن نحو نصف سكان الأرض أى حوالى ٣ مليار إنسان يستفيدون بدرجة أو أخرى من التعاونيات التى تلعب أدوارا اقتصادية واجتماعية هامة فى مجتمعاتها.

فى كنـــــدا : أربع من كل عشرة من الكنديين أعضاء فى جمعية تعاونية واحدة على الأقل.

فى ألمانيا : يوجد ٢٠ مليون عضو تعاونى بما يعنى أن واحد من كل ٤ من

السكان.

فى فنلندا : ٦٢٪ من الأسر الفنلنديه أعضاء فى تعاونيات.

اليابـــــان : واحد من كل ثلاثة أسر تعاونية أعضاء فى تعاونيات.

الهنـــــد : أكثر من ٢٣٩ مليون مواطن أعضاء فى تعاونيات.

ماليزيـــا: نحو ٦ مليون مواطن أى ٢٥٪ من السكان أعضاء.

أمريكـــا : أربعة من كل عشرة أعضاء فى التعاونيات.

فى البرازيل : التعاونيات مسئولة عن ٤٠٪ من الناتج المحلى الزراعى ، وعن ٦٪ من إجمالى الصادرات الزراعية.

فنلنـــــدا : التعاونيات مسئولة عن إنتاج ٧٤٪ من إنتاج اللحوم، ٩٦٪ من إنتاج الإلبان ، ٥٠٪ من إنتاج البيض.

فرنســـــا : التعاونيات الاقراضية تقدم ٦٠٪ من القروض ، ٢٥٪ من سوق التجزئة الفرنسية تقدمها التعاونيات.

كـــوريـــا : ٩٠٪ من الفلاحين أعضاء فى تعاونيات ، ينتجون ما قيمته ١١ مليار دولار، وتسيطر التعاونيات على نحو ٧١ من سوق الأسماك فى البلاد.

تقدم التعاونيات نحو (١٠٠) مليون وظيفة فى مختلف دول العالم وهذا الرقم يزيد بنحو ٢٠٪ عن إجمالى ما تقدمه الشركات متعددة الجنسية.

والتعاونيات بطبيعتها هى المنظمات الاقتصادية الطوعية ذات الانتشار النوعى والجغرافى الواسع والتى تسعى لتلبية الحاجات الأساسية للناس وعلى أساس مشاركتهم على كل المستويات واعتمادا على الإمكانيات الذاتية لهم وهى تسعى من خلال ذلك التى تحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية فى أوساط الشرائح الاجتماعية المختلفة ، ويتحقق ذلك من خلال التعليم، والممارسة

الديمقراطية، والمشاركة فى اتخاذ القرار، وفى التكامل فى العملية الإنتاجية. ويزداد أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه التعاونيات فى ظروف الدول النامية ومن بينها مصر حيث يمكن للمنظمات التعاونية أن تقوم بالعديد من الأدوار التنموية.

وتبين التجارب التنموية أن التعاونيات أمكنها ما يلى :

خلق الوسائل المادية والمالية التى يمكن عن طريقها المساهمة فى انجاز البرامج الاستثمارية للمجتمع وذلك من خلال تجميع مساهمات الأعضاء سواء كانت مساهمات نقدية أو عينية تمثل أصولا إنتاجية أو حتى فى صور قوة عمل أو معرفة فنية.

توسيع طاقة السوق الداخلى من خلال ما تحدثه من زيادة للدخول والسلع.

بأدوار فعالة فى مجالات بعينها مثل مجالات التنمية الزراعية الريفية وتحديث الزراعة على وجه الخصوص لمناسبة الفكرة التعاونية لطبيعة الفلاحين فى معظم الدول . وكذلك فى حل مشكلة الإسكان وتوزيع السلع الاستهلاكية فى المناطق النائية.

كونها الأداة الفعالة للتغلب على مشاكل شرائح اجتماعية كثيرة فى المجتمع كالمعاقين والمرأة ، كوسيلة لدمجهم فى الحياة الاجتماعية وتعظيم الاستفادة من جهودهم .

وقد أفرزت التطورات الاقتصادية فى العقدين الأخيرين مجموعة من الظروف التى أتاحت للتعاونيات أن تؤدى أدوارا متنوعة وأكثر أهمية فى المجال الاقتصادى بما يساعد فى إنجاح الجهود التى تبذل فى إطار هذه الاقتصادات من اجل التخفيف من حدة الآثار السلبية للسياسات إلى ترتبت على تبنى العديد من الدول إعادة الهيكلة وتبنى سياسات السوق الحر بالإضافة إلى ما أتت به الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة .

وقد أمكن رصد مجموعة بارزة من التغييرات فى البيئة الاقتصادية

والاجتماعية التى تعمل التعاونيات فى ظلها حالياً على النحو التالي:

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التحرر الاقتصادى فى كثير من الدول وما جلبته من بطالة وصعوبات اقتصادية أمام شرائح واسعة من المواطنين.

الفراغ الذى تسبب عن انسحاب مؤسسات الدولة – فى كثير من الدول فى كثير من المجالات الخدمية والإنتاجية من جانب ، والاستغلال الذى مارسته وحدات القطاع الخاص التى حاولت سد هذا الفراغ من جانب آخر.

شيوع ثقافة المشروع الحر (بما تعنيه من روح المبادرة وتقبل المخاطر والسعى لتعظيم الأرباح) وتأثيرها على الفكر التعاونى المعاصر ، والمراجعات الكثيرة الحالية للكثير من الآليات والأفكار التعاونية.

الاعتراف بالشكل التعاونى للمشروع الخاص من جانب وبالآليات التعاونية للتعامل مع السوق من جانب آخر.

الاتفاق على أن تطوير المؤسسات (مجموع الأطر والإجراءات من النظر فى مجال معين أو قطاع معين) وتحسين آدائها يعتبر من أهم المداخل لتحقيق التنمية المستدامة.

نوعية جديدة من الاتجاهات والمجالات المستحدثة للتنمية المعاصرة.

الأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر وسيلة المجتمعات المعاصرة لتحقيق التنمية وزيادة فرص التشغيل قيمة ما تتميز به من ضآلة حجم الاستثمارات المطلوبة – ملائمتها لفكرة التكامل التخصصى – سهولة انتشارها – توليدها لفرص عمل أكثر.

التنمية البشرية ودعم قدرات البشر الصحية والتعليمية والثقافية والسياسية ..... الخ.

ازدهار أنشطة القطاع غير الرسمى فى الاقتصادات الوطنية.

بسبب التضييق على الأنشطة الرسمية والصعوبات البيروقراطية والمالية والاستثمارية أمامها.

وقد قدمت المنظومة التعاونية أفضل الاستجابات لهذه التطورات ودللت على حيويتها وقدرتها على التعامل مع هذه التطورات كالآتي:

١ - توفير البيئة المناسبة لنمو وازدهار المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

مع التحولات الاقتصادية وازدهار النشاط الاقتصادى الخاص والفردى وبالذات لصغار المستثمرين والحرفيين وأصحاب المهن من الشباب وصغار المنتجين لمختلف السلع والخدمات ومع حداثة الخبرة لدى هذه الشرائح بآليات السوق وضعف الإمكانيات ومحدودية مواردهم ، فان تعرض هذه الاستثمارات والموارد المحدودة للمخاطر وارد بدرجة كبيرة واحتمالات الضياع كبيرة ، وهنا نجد أن تنظيم أنشطة هذه الشرائح سواء فى مجال الإنتاج اوالتسويق او التمويل او الإمدادات او غيرها من الأنشطة من خلال التعاونيات يوفر لهذه الأنشطة الأمان ضد المخاطر ومن ثم يحفظ لأصحاب هذه المشروعات رؤوس أموالهم بل أن وجود التنظيمات التعاونية ذاتها قد تكون هى الحافز على جذب وتجميع مزيد من الأنشطة و الاستثمارات وإتاحة الفرصة لتوظيفها فى مختلف الأنشطة الإنتاجية .

- أن المشروعات التعاونية بما تتمتع به من المزايا التى من اهمها :-

- صغر حجم رؤوس الأموال المطلوبة للمشروعات التعاونية .

- الإدارة الذاتية واثر ذلك على خفض التكاليف

- القرب من الأسواق ومصادر المواد الخام

- الاعتماد على الخامات المحلية فى تطوير أنشطتها تستطيع أن تكون وعاءاً آمناً لكافة أنواع وأحجام المشروعات الصغرى فى ظل ما توفره هذه المزايا من إمكانيات اكبر لنجاح هذه المشروعات وفى ظل مخاطر أقل .

هذا كله بالاضافة إلى أن التعاونيات والإدارة التعاونية تقوم فى الأساس على مبدأ المشاركة وهو ما يتفق مع مرامى الفكر التنموى الحديث الذى اعتمد على مبدأ المشاركة فى اتخاذ القرار كأحد الخطوات الهامة فى عملية التطوير المؤسسى للوحدات الاقتصادية .

هذا كله يصب فى خانة رفع قدرة التعاونيات على استيعاب وإدارة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

إن تبنى النظام التعاونى ونشر الثقافة التعاونية لتكون هى الإطار الذى تنتظم من خلاله جهود تطوير المشروعات الصغرى ، يمكن أن يحقق الآتى :-

- إعادة تكوين الوحدات الإنتاجية الصغيرة فى وحدات اكبر (الأمر الذى يؤدى إلى تقليل عدد الوحدات الاقتصادية واقتراب سعاتها من السعات المثلى مما يمكنها من الاستفادة من وفورات السعر).

- انتشار وحدات اقتصادية جديدة تعمل على تجميع مصادر الطلب والعرض ذات التأثير الفردى غير المحسوس لتصبح ذات فاعلية تمكنها من التصدى للقوى الاحتكارية او شبة الاحتكارية فى أسواق السلع الأولية أو الوسيطة أو النهائية.

تحقيق زيادة فى الدخول الحقيقية للأعضاء

تحقق التعاونيات خفضاً كبيراً فى تكاليف الإنتاج والتسويق والتوريد من حيث أنها تعمل لحساب أعضائها ، وفى ظل سياسات إعادة الهيكلة فان تكاليف هذه الأنشطة تزداد ارتفاعاً وبدرجة كبيرة للغاية ، إذ تنهار العلاقات السوقية وتلك المصحوبة برقابة وتوجيه الدولة وتبرز علاقات جديدة على السطح وفى ظل هذه العلاقات الجديدة تصبح ممارسة هذه الأنشطة أكثر تكلفة بسبب نقص المعلومات الخاصة بالسوق وتدنى الثقة المتبادلة ، وفى ظل هذه الظروف تصبح المنظمات التى تنجح فى تخفيض تكاليف ممارسة أعمالها أكثر قدرة على

المنافسة بدرجة متزايدة وكما هو معلوم فإنه فى إطار التعاونيات فان الأعمال والأنشطة تمارس من الأعضاء لحساب أنفسهم ، وبالتالى فالإمكانية تكون متوافرة بصورة اكبر لتحقيق وفورات او خفض فى تكاليف الإنتاج مما يعطى لوحدات الأعمال التعاونية أفضلية تجاه الأشكال الأخرى من وحدات الأعمال ، وبهذا تبرز أفضلية الشكل التعاونى فى مواجهة أحد الإفرازات السالبة لبرامج التكيف الهيكلى.

٣- الإحلال محل الدولة فى ملكية الأصول الخاضعة للخصخصة :

تفيد التجربة العالمية أن الشركات المساهمة المنشأة على النمط التعاونى تلعب دوراً هاما فى مجال الجهود المبذولة لخصخصة القطاع العام فى العديد من الدول، فمن خلال ما قام به العاملون فى هذه المنشآت بتكوينهم تعاونيات تولت شراء هذه الأصول وإدارتها لصالحهم أمكن الحفاظ على مصالح العاملين بها ، وعلى تيار الدخول الناشىء عن هذه الوظائف بالإضافة إلى ما إتاحة ذلك من خلق عدد كبير من فرص العمل الجديدة .وفى كثير من هذه المنشآت التعاونية يحصل الموظفون الملاك للأسهم بالإضافة إلى مرتباتهم على دخول فى شكل أرباح يدرها ما يملكون من أسهم ، وقد ثبت ارتفاع الإنتاجية فى المنشآت التى يجمع فيها الموظفون بين ملكيتهم لرأس المال و اشتراكهم بشكل إيجابي فى عملية صنع القرار وبالتالى يتأتى لهذه المنشآت قدر اكبر من الفرص لاستمرارها فى بيئة الأعمال المحيطة بها.

٤- دعم وتطوير أنشطة القطاع غير الرسمى فى الاقتصاد

فى البلاد النامية وفى ظل ظروف تطبيق برامج التكيف الهيكلى وما ينطوى عليه من تخفيف من قبضة الدولة على السوق والإدارة الاقتصادية بشكل عام فان حجم القطاع الغير رسمى يتزايد و يتضخم دوره فى الأداء الاقتصادى للمجتمع ، وما ترتبط بذلك من مصالح اجتماعية ، يعانى هذا القطاع فيظل هذه الظروف من

صعوبة الحصول على التمويل المناسب بنفس الشروط والتسهيلات المتوفرة لمنشآت القطاع الخاص بما يعيق دور القطاع غير الرسمى فى عملية التنمية ويحد من قدرته على التوسع وخلق فرص عمل ودخول إضافية ففى ظروف إعادة الهيكلة يتم التضييق على منح الائتمان بشكل عام فى الوقت الذى لا تملك فيه معظم وحدات القطاع غير الرسمى ما تستطيع أن تقدمة للمصارف المختلفة كالضمانات للحصول على ما يلزمها من قروض لممارسة أنشطتها المختلفة بشروط مناسبة ولا يبقى أمامها إلا اللجوء إلى المقترضين الأفراد بما يفرضونه من شروط مجحفة على المقترضين تؤدى إلى ارتفاع تكاليف القروض ومن ثم تكاليف الإنتاج وبالتالى تقلل إلى حد كبير من القدرة التنافسية لمنتجات هذه الأنشطة وهنا يبرز دور منظمات الادخار والائتمان التعاونية وقدرتها المالية على التوسط بين أعضائها من عناصر القطاع الغير رسمى والبنوك المقرضة وذلك بعيداً عن تدخل الدولة ، فانتظام القطاع غير الرسمى فى منظمات تعاونية سوف يتيح استخدام الإمكانيات التعاونية كشخصية اعتبارية لها كيان قانونى تجسد إمكانيات أعضائها جميعهم ومسئولياتهم عن قراراتهم فى توفير الضمانات المناسبة المطلوبة من المقرضين ، ولا يقتصر دور التعاونيات على مجرد تيسير الحصول على رأس المال اللازم وإنما يمكن للتعاونيات أيضاً إذا كانت هى الوعاء التنظيمى لأنشطة القطاع غير الرسمى أن تساهم فى تنظيم استخدام الموارد الأخرى الضرورية لسريان العمل بين الوحدات أو المجموعات المختلفة ونذكر هنا أهمية اقتسام أماكن العمل فى المعارض والأسواق لنواتج هذه الأنشطة بطريقة تحفظ مصالح مختلف الأطراف وتضمن استمرارية هذه الأنشطة .

٥- التعاونيات ومشروعات التشغيل الذاتى

كما سبق الإشارة فان معظم الحكومات تسعى إلى تطبيق برامج للتشغيل الذاتى ، وبالذات الوافدين الجدد لسوق العمل والمتضررين من برامج الخصخصة وغالبا ما تقوم هذه البرامج على إتاحة قدر من التسهيلات الائتمانية

من خلال الجهاز المصرفى أو بعض الوكالات الحكومية ، والصعوبة الرئيسية التى تواجه هذه البرامج هى كيفية إداراتها مع غياب الضمانات التى تقدم مقابل هذه التسهيلات ، وهنا تبرز التعاونيات كمنظمات اهلية تقوم على أسس عون الذات والإدارة الديمقراطية فتوفر البيئة المناسبة لنجاح هذ البرامج من خلال ما يتوفر لها من انتشار جغرافى يطول معظم التجمعات السكانية فى البلاد ، وما توفره من خفض فى التكاليف والنفقات وكذلك ما توفره من ضمانات ضرورية للحصول على التسهيلات الائتمانية ، وبذلك يمكن من خلال التعاونيات التى تنشئ لاستيعاب المستفيدين من هذه البرامج ضمان النجاح لها .

كما أن التعاونيات وبعيداً عن البرامج الحكومية يمكن أن تصبح وعاءاً لتجميع الإمكانيات البشرية الفردية و تكوين كيانات تعاونية تضمن تكامل هذه الإمكانيات والكفاءات البشرية بما يوفر لها فرصة أفضل للاستخدام والعمل وكذلك يرفع من كفاءتها ويرقى مهارتها وليست فكرة تعاونيات المقاول الصغير ببعيدة عن هذا الإطار ، وهى التعاونيات التى تضم فى عضويتها خريجين أو طالبى عمل ذو تخصصات مختلفة لتولى تنفيذ المقاولات المختلفة فى مجالات رصف ق والترميمات وتبطين الترع وأعمال الحفر والردم بجانب تنفيذ مشروعات بيئية أخرى إنتاجية وخدمية ، يمكن من خلال التعاونيات أيضا نشر شبكات من الصناعات المغذية حول الصناعات الرئيسية التى تقوم فى ظل سياسات التحرر الاقتصادى وبذلك يمكن توفير العديد من فرص العمل الناتجة اخذين فى الاعتبار الأفضلية لفرص العمل التعاونية من حيث تكلفتها والتى لا تتجاوز ٧٠-٧٥٪من فرصة العمل فى القطاعات الأخرى اللا تعاونية .

يدخل فى هذا الإطار تعاونيات صائدى الأسماك وكذلك تعاونيات استصلاح الأراضى واستزراعها فكلا النوعين من النشاط يتم فى ظروف بيئية وطبيعية قاسية تعجز الجهود الفردية عن قهرها وفى نفس الوقت فان التنظيمات الحكومية الاقتصادية لم تثبت فعاليتها فى هذين المجالين ، بينما تأكد فى الكثير من التجارب

العالمية والعربية نجاح العمل التعاونى فى تحقيق مردودات اقتصادية من توظيف الموارد البشرية فى هذه الأنشطة .

والتأهيل وإعادة التأهيل والتدريب هى مجالات خصبة للعمل التعاونى ، وتنمية القوى البشرية بشكل عام من المجالات التى تستطيع التعاونيات أن تمارس من خلالها المساهمة فى حل مشكلة البطالة فعن طريق سهولة وبساطة الإمكانيات التى يتطلبها تأسيس هذه الجمعيات و الانتشار الواسع الذى يمكن أن تحققه وبالتالى قربها من أماكن توطن الشباب و الداخلين لسوق العمل ، يمكن للتعاونيات أن تقدم لسوق العمل أفواج من ذوى الخبرات المطلوبة المدربين ، بل ويمكنها كذلك استكمال دورها من خلال تأسيس أنشطة يعملون بها على أسس تعاونية أيضا.

وفى مصر كان إنشاء أول جمعية تعاونية في البلاد في عام ١٩٠٨ ومنذ ذلك التاريخ تتصاعد مساهمة التعاونيات في البناء الاقتصادي الوطني في حل العديد من المشاكل و القضايا التي تواجه عملية التنمية في البلاد وليس أدل على ذلك.

ويوضح الجدول التالى فروع الحركة التعاونية المصرية ومنظماتها وحجم عضويتها وحجم أعمالها السنوى والقانون الذى ينظم كل منها والجهة الإدارية التى تتبعها.

ملخص عن الحركة التعاونية المصرية(*)

من حيث (البناء التنظيمي – عدد التعاونيات – عدد الأعضاء – حجم الأعمال)

البيان	التعاونيات الاستهلاكية	التعاونيات الإنتاجية	التعاونيات الزراعية	التعاونيات الإسكانية	تعاونيات الثروة المالية	
البناء التنظيمي	جمعية أساسية اتحاد إقليمي الاتحاد التعاوني الاستهلاكي المركزي	جمعية أساسية جمعية عامة جمعيات اتحادية الاتحاد التعاوني الإنتاجي المركزي	جمعية أساسية متعددة الأغراض - للائتمان الزراعي - للإصلاح الزراعي - لاستصلاح الأراضي جمعية عامة الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي	جمعية أساسية جمعية اتحادية جمعية مشتركة الاتحاد التعاوني الإسكاني المركزي	جمعية أساسية جمعيات استزراع سمكي جمعية عامة الاتحاد التعاوني للثروة المائية.	أجمالي
عدد الجمعيات	٣٤٢٦ + ١٥ اتحاد إقليمي	٤٦٩ جمعية	٦٦٨٢ جمعية	٢٣٧٠ جمعية	١٠١ جمعية	١٣٥٤٧ جمعية
عدد الأعضاء	٤ مليون عضو تقريبا	٤ مليون عضو تقريبا	أكثر من ٤ مليون عضو	٢,٥ مليون عضو تقريبا	٩٥ ألف عضو تقريبا	١١مليون عضو تقريبا
حجم الأعمال	أكثر من ١٠ مليار جنيه	١٥ مليار تقريبا	ما يقرب من ٣٠ مليار جنيه	مليون وحدة سكنية أكثر من (١٧ مليار جنيه)	أكثر من مليار جنيه	٧٤ مليار جنيه تقريبا
القانون	١٠٩ لسنة ١٩٧٥	١١٠ لسنة ١٩٧٥	١٢٢ لسنة ١٩٨٠	١٤ لسنة ١٩٨١	١٢٣ لسنة ١٩٨٣	
الجهة الادارية	وزارة التجارة والصناعة	وزارة التنمية المحلية	وزارة الزراعة	وزارة الإسكان	وزارة الزراعة	

(*) الاتحادات التعاونية المركزية (الاستهلاكى – الانتاجى – الزراعى – الاسكانى – الثروة المائية) الاتحاد العام للتعاونيات

الفصل الثانى

الوضع الحالى للتعاونيات الزراعية

أولا : نظره تاريخيه

أدت الأزمة الاقتصادية الطاحنة فى ١٩٠٧ إلى هروب رؤوس الأموال الأجنبية للخارج ونقص في السيولة النقدية لدى المصارف ومن ثم عدم قدرتها على تمويل عمليتي إنتاج وتسويق محصول القطن الذي يعتبر عماد الاقتصاد المصري ما أدى إلى تدهور أسعاره ، وقد تصدى لتلك الأزمة بعض القيادات الوطنية وعلى رأسهم عمر لطفي الأب الروحي للحركة التعاونية الذي تأثر بالنظم التعاونية المعمول بها في إيطاليا وأقتنع منذ عودته في عام ١٩٠٨ بأن النظام التعاوني هو خير وسيلة للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تتعرض لها البلاد حيث قام بالدعوة للأخذ بهذا النظام من خلال المحاضرات والندوات والمقالات الصحفية .

كما ترأس اللجنة التي شكلت في عام ١٩٠٩ لدراسة النقابات الزراعية لاختيار أفضل النظم التعاونية للتطبيق في مصر .

وقد اختارت اللجنة نوعين من المنظمات التعاونية :

النقابات الزراعية لشراء وبيع مستلزمات الإنتاج والمنتجات الزراعية .

صناديق التسليف والإقراض .

وتقدمت اللجنة من خلال الجمعية الزراعية الخديوية بمشروع قانون للتعاون الذي رفضته الحكومة .

وكانت أولى النقابات الزراعية بشبرا النملة التي تأسست في ٢٥ إبريل عام ١٩١٠ وانتشرت النقابات الزراعية في مصر حتى وصل عددها خمس عشرة نقابة عام ١٩١٤ مما دفع الحكومة إلى التقدم بمشروع قانون للتعاون اقتبست معظم

نصوصه من مشروع قانون التعاون الزراعي لسنة ١٩٠٩ . إلا أن قيام الحرب العالمية الأولى وحل الجمعية التشريعية المصرية حال دون صدوره .

وفي عام ١٩٢٣ صدر قانون التعاون الأول تحت رقم ٢٧ لتنظيم العمل بالتعاونيات الزراعية ونص على إنشاء قسم للتعاون بوزارة الزراعة لتسجيل وتنظيم العمل بالشركات الزراعية والتفتيش والإشراف عليها .

أدى صدور هذا القانون إلى تشكيل ١٣٩ شركة تعاونية خلال عامين إلا أن هذا القانون قد شابه العديد من جوانب القصور مما أدى إلى إعادة النظر في أحكام هذا القانون وعليه صدر القانون الثاني للتعاون تحت رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ متضمناً العديد من الأحكام المستحدثة مثل تغيير اسم الشركات إلى جمعيات تعاونية .. كما شمل مختلف نظم التعاونيات سواء الزراعية أو المنزلية أو غيرها .

وكان لتنفيذ هذا القانون الأثر الواضح في انتشار التعاونيات واتساع حجم عضويتها حيث بلغ عددها في عام ١٩٣٠ (٥١٤) جمعية .

وفي عام ١٩٣١ تم تأسيس بنك التسليف الزراعي المصري برأس مال قدره مليون جنيه ليتولى تسليف الزراع لمواجهة نفقات العمليات الزراعية ، وشهد عام ١٩٣٦ إنشاء الجمعية التعاونية الزراعية لمنتجي البطاطس بالقاهرة وصدر القانون الثالث للتعاون في عام ١٩٤٤ تحت رقم ٥٨ وذلك نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية والسياسية حيث شمل هذا القانون العديد من المزايا للحركة التعاونية منها على سبيل المثال :

تأسيس الاتحادات الإقليمية من الجمعيات الموجودة في كل إقليم .

إعفاء الجمعيات التعاونية من رسوم الدمغة والضرائب على الأرباح التجارية والصناعية .

تقسيط قيمة السهم .

تخصيص الفائض المحقق من التعامل مع غير الأعضاء لبند الخدمة الاجتماعية .

التصريح بإنشاء بنك تعاوني .

وفي عام ١٩٤٨ تم الاتفاق على :

دمج بنك التسليف الزراعي القائم مع بنك التعاون المقرر إنشاؤه في بنك واحد يسمى بنك التسليف الزراعي والتعاوني .

مساهمة الجمعيات التعاونية والحكومة في رأس مال البنك بمبلغ نصف مليون جنيه مناصفة .

مساهمة التعاونيات في إدارة البنك من خلال تمثيلها في مجلس الإدارة .

تحويل البنك خلال عشر سنوات إلى بنك تعاوني بحت .

ثم كان قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الذي ترك بصمة على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة وعلى الحركة التعاونية بصفة خاصة فقد قضى بتحديد الملكية واستيلاء الدولة على المساحات الزائدة وتوزيعها على صغار الفلاحين الذين ألزمهم القانون بتكوين جمعيات تعاونية للإصلاح الزراعي .

ونتيجة للتغيرات الاقتصادية والسياسية السائدة بالمجتمع المصري بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ أن صدر القانون الرابع للتعاون تحت رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ متضمناً نصوصاً جديدة ومهتماً بالأسس العامة دون التفصيلات .

وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية لهذا القانون إلا أنه منح الحكومة الوصاية الكاملة على الجمعيات التعاونية مما أدى إلى فرض سيطرتها على الحركة التعاونية مما كان له الأثر في تغير الحركة التعاونية وتحولها إلى حركه تابعه لأجهزة الدولة.

وتطبيقاً لأحكام هذا القانون فقد بدأ في تطبيق مشروع الائتمان الزراعي

والتعاوني في عام ١٩٥٧ بثلاث قرى كتجربة على أن يعمم خلال خمس سنوات على مستوى الجمهورية .

وكان لتطبيق قانون التعاون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ومشروع الائتمان الزراعي والتعاوني الأثر الواضح في انتشار الحركة التعاونية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة .

وفي عام ١٩٦١ صدرت قوانين يوليو الاشتراكية .. وفي عام ١٩٦٢ أقر المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ميثاق العمل الوطني الذي أكد على أهمية المنظمات التعاونية وأهمية الدور الذي من الممكن أن تضطلع به في بناء المجتمع . وفي عام ١٩٦٤ تم تحويل بنك التسليف الزراعي التعاوني إلى المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني .

وبناء على توصيات أمانة الفلاحين بالاتحاد الاشتراكي العربي في عام ١٩٦٦ التي أوصت بضرورة إصدار قانون جديد خاص بالتعاونيات الزراعية صدر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ والذي يعتبر بداية للعودة إلى التشريعات التعاونية المتخصصة الذي تضمن بعض الأحكام الهامة منها :-

اعتبار الجمعيات التعاونية الزراعية جماعات شعبية تساهم في تنفيذ خطة الدولة.

عدم جواز توزيع فوائد على أسهم رأس المال وعدم السماح بالأشخاص الاعتبارية بالاكتتاب في الأسهم .

اعتبار أموال الجمعيات في حكم الأموال العامة واعتبار موظفيها وأعضاء مجلس الإدارة في حكم الموظفين العموميين .

نص على كيفية توزيع الفائض .

أعطى للهيئة العامة للتعاون الزراعي سلطة الإشراف والرقابة على التعاونيات

الزراعية .

نص على تشكيل البنيان التعاوني من القاعدة إلى القمة .

وعليه تم إنشاء الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي في يوليو ١٩٧٠ ، وكان لدستور جمهورية مصر العربية الصادر في سبتمبر ١٩٧١ والذي أكد في مواده ٢٨ ، ٢٩ ، ٣١ . على دعم الدولة للجمعيات التعاونية الزراعية وأن أنواع الملكية ثلاثة أنواع هي الملكية العامة ، الملكية التعاونية ، الملكية الخاصة . وأن الملكية التعاونية هي ملكية الجمعيات التعاونية ويكفل القانون رعايتها ويضمن لها الإدارة الذاتية .

إلا أن تطبيق القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ شابه بعض جوانب القصور منها :

_ تعدد جهات الإشراف وفرض الوصاية على الجمعيات التعاونية .

_ تضارب الاختصاصات بين جهة الإشراف الشعبي (الاتحاد التعاوني الزراعي) وجهة الإشراف الحكومي (الهيئة العامة للتعاون الزراعي) .

_ تعدد التشريعات المطبقة في القطاع الزراعي وافتقار التنسيق بينها .

هذا بالإضافة إلى أن هذا القانون لم يعد صالحاً وملائماً للمتغيرات التي حدثت في المجتمع مثل

* صدور القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام الحكم المحلي .

* صدور القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وبنوك القرى التابعة له .

* حل الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي والهيئة العامة للتعاون الزراعي في عام ١٩٧٦ .

وبدت حاجة القطاع الزراعي إلى التطوير من خلال التعاونيات المتطورة .

مما أدى إلى صدور قانون التعاون الزراعي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ ليعيد الحياة

إلى الحركة التعاونية متضمناً مجموعة من المبادئ والقواعد الهامة منها :-

_ الأخذ بمبدأ العضوية الاختيارية .

_ إخضاع التعاونيات الزراعية لتشريع موحد وإنشاء بنيان تعاوني واحد .

_ إنشاء الجمعيات التعاونية المتخصصة .

_ تحديد اختصاصات ووظائف مستويات البنيان التعاوني الزراعي .

_ إنشاء بنك تعاوني زراعي .

_ إجازة ندب العاملين بالحكومة إلى العمل بالتعاونيات .

_ الإعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية .

إلا أنه نتيجة للتطبيق العملي لهذا القانون على مدى ٢٨ عاماً أفرز بعض السلبيات تستلزم إعادة النظر فيه ليواكب المتغيرات الاقتصادية الحالية .

ثانيا : البنيان التعاوني الزراعي المصري

يعتبر من أهم القطاعات التعاونية في مصر ودعامة أساسية في البنيان الاقتصادي القومي المصري ، وقد تعاظمت المسئولية الملقاة على عاتق هذا القطاع في ظل آليات السوق باعتباره أحد الركائز الأساسية لحماية التوازن الاقتصادي والاجتماعي في مصر وأحد الوسائل الهامة لتحقيق التنمية من خلال المساهمة في رفع معدلات الإنتاج الزراعي وزيادة الدخل الحقيقي للفرد .

كما ويعتبر هذا القطاع من أكثر القطاعات انتشاراً حيث يضم تحت لوائه منظمات تعاونية تعمل في المجالات الزراعية المختلفة (الإنتاج النباتي والحيواني – الإصلاح الزراعي- استصلاح الأراضي وتنميتها وتعميرها) ، ولكل مجال من المجالات السابقة بنيانا تعاونيا فرعيا مستقلا ، ولا يجوز أن تنشأ في المنطقة الواحدة أكثر من جمعية تعاونية زراعية من نوع واحد في البنيان الواحد إلا بقرار من الجهات المختصة.

ولقد نظم قانون التعاون الزراعي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ النشاط التعاوني الزراعي في ثلاثة مجالات ، ولكل مجال منها بنياناً تعاونياً فرعياً يقع على قمته جمعية عامة ويضمهم جميعاً الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي ،وتتمثل هذه البنيانات الثلاث في :-

البنيان التعاوني للائتمان الزراعي ويقصد به التعاونيات الزراعية متعددة الأغراض والذي يمارس نشاطه في الأراضي القديمة المستكملة البنية والخدمات ويقع على قمته الجمعية التعاونية العامة للائتمان الزراعي ،هذا علاوة على أن هذا البنيان يضم جمعيات تعاونية متخصصة (نوعية) يقع على قمتها ١٢ جمعية عامة تعمل في أحد فروع الإنتاج الزراعي أو تتخصص في إنتاج أو تسويق أحد الحاصلات الزراعية .

البنيان التعاوني للإصلاح الزراعي : ويقصد به التعاونيات التي أنشئت وفقاً لأحكام قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ويمارس نشاطه في مناطق الإصلاح الزراعي ويقع على قمته الجمعية التعاونية العامة للإصلاح الزراعي .

البنيان التعاوني للأراضي المستصلحة واستصلاح الأراضي ويقصد به الجمعيات التعاونية المنشأة بالأراضي الجديدة طبقاً للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١، ويقع على قمته الجمعية العامة للأراضي المستصلحة واستصلاح الأراضي .

وطبقا لبيانات الإدارة المركزية للتعاون الزراعى قد بلغت جملة استثمارات القطاعات الثلاثة من ١/ ٧/ ٢٠١٠ إلى ٣٠/ ٦/ ٢٠١١ نحو ربع مليار جنيه.

ونظراً لخضوع البنيانات الثلاث لأحكام قانون التعاون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ فإن الوحدات المكونة لها واختصاصاتها وأنشطتها متشابهة وتختلف فقط فيما يتصل لطبيعة نشاط كل بنيان .

ويوضح الجدول التالى إلى أن القطاع التعاوني الزراعي المصري يضم ٦٦٨٢

جمعية منها ٥٢٧٤ جمعية للائتمان عبارة عن (٤٤١٨ جمعية متعددة الأغراض ، ٨٥٦ جمعية نوعية متخصصة) ، ٧٨٠ جمعية للإصلاح الزراعي ، ٦٢٨ جمعية لاستصلاح واستزراع الأراضي .

جدول يوضح عدد وأنواع الجمعيات التعاونية الزراعية التي يضمها القطاع التعاوني الزراعي المصري في المجالات المختلفة(*)

وحدات ومستويات البنيان التعاوني	ائتمان	إصلاح متعددة الأغراض	استصلاح متعددة	الإجمالي
	عدد الجمعيات	عدد الجمعيات	عدد الجمعيات	
جمعيات عامة متعددة الأغراض على مستوى الجمهورية	١	١	١	٣
جمعيات مركزية على مستوى المحافظة	٢٢	١٨	١٤	٥٤
جمعيات مشتركة على مستوى المركز الإداري والمناطق	١٣٦	٧٠	٢١	٢٢٧
جمعيات محلية متعددة الأغراض على مستوى القرية	٤٢٥٩	٦٩١	٥٩٢	٥٥٤٢
جمعيات نوعية عامة متخصصة على مستوى الجمهورية	١٢	-	-	١٢
جمعيات نوعية متخصصة على مستوى المحافظة	٨٢	-	-	٨٢
جمعيات نوعية متخصصة على مستوى القرية	٧٦٢	-	-	٧٦٢
الإجمالي	٥٢٧٤	٧٨٠	٦٢٨	٦٦٨٢

(*) حسبت من واقع بيانات :

- وزارة الزراعة الإدارة المركزية للتعاون ، بيانات غير منشورة .
- الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي ، الشئون الفنية، بيانات غير منشورة .

١- البنيان التعاوني في مناطق الائتمان الزراعي :

يبلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية بمناطق الائتمان بمختلف مستويات البنيان التعاوني الزراعي ٥٢٧٤ جمعية منتشرة في ٢٥ محافظة وتضم ٣ مليون عضو تعاوني ، وهي عبارة عن (٤٤١٧) جمعية تعاونية متعددة الأغراض ، (٨٤٤) جمعية نوعية متخصصة في أحد فروع الإنتاج الزراعي ، (١٣) جمعية تعاونية عامة تعمل على مستوى الجمهورية .

وتضم الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض (٤٢٥٩) جمعية تعمل على مستوى القرية ، (١٣٦) جمعية مشتركة تعمل على مستوى المركز الإداري ، (٢٢) جمعية مركزية تعمل على مستوى المحافظة .

كما وتضم الجمعيات التعاونية الزراعية النوعية (٧٦٢) جمعية تعمل على مستوى القرية وذلك في مجالات الثروة الحيوانية (٦٣٦ جمعية) والدواجن (٣٧ جمعية)، والميكنة الزراعية (٣١ جمعية) والنحل (٥ جمعيات) وأنشطة أخرى (٥٣ جمعية) .

وتضم الجمعيات التعاونية الزراعية النوعية تضم أيضاً (٨٢) جمعية تعمل على مستوى المحافظة يأتي في مقدمتها جمعيات خضر وفاكهة (عدد ١٨ جمعية) ، وجمعيات محاصيل حقلية (١٦ جمعية) ، وجمعيات ثروة حيوانية (٩ جمعيات) ، وجمعيات نحل (٧ جمعيات) ، وجمعيات حرير (٥ جمعيات) وجمعيات تمارس أعمالها في أنشطة أخرى (٢٧ جمعية) .

كما وتضم الجمعيات التعاونية الزراعية العامة (١٣) جمعية تعمل على مستوى الجمهورية وهى الجمعية العامة متعددة الأغراض (للائتمان) وجمعيات منتجي القطن- البصل والثوم- القصب- الخضر والفاكهة- المتحدة للخضر والفاكهة بالإسكندرية - الكتان - الأرز ومحاصيل الحبوب - البطاطس- المحاصيل الزيتية - الثروة الحيوانية - الميكنة - البنجر.

ولقد بلغ إجمالي رؤوس أموال التعاونيات الزراعية للائتمان بمختلف مستوياتها وفقاً لإحصائيات عام ٢٠٠٧ (٥٧٨٣٣٩٤٨ مليون جنيه) .

كما بلغ إجمالي استثمارات التعاونيات الزراعية متعددة الأغراض في نطاق المحافظات (جمعيات محلية – مشتركة – مركزية) وفقاً لإحصائيات عام ٢٠٠٨ نحو ١٨٠ مليون جنيه منها استثمارات أمن غذائي بلغت حوالي ٤٩ مليون جنيه بنسبة ٢٧٪ من إجمالي الاستثمارات ومشروعات استثمارية في مجال الميكنة الزراعية بلغت حوالي ٣٦ مليون جنيه بنسبة ٢٠٪ ومشروعات صناديق مستلزمات الإنتاج بلغت حوالي ٥٨ مليون جنيه بنسبة ٣٢٪ ومشروعات خدمية بلغت أكثر من ٣٧ مليون جنيه بنسبة ٢١٪ .

٢- البنيان التعاوني في مناطق الإصلاح الزراعي :

أنشئت تعاونيات الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ حيث ألزم قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المنتفعين بالأراضي التي وزعتها الدولة بالانضمام إلى جمعيات تعاونية زراعية لتنظيم الزراعة وتقديم الخدمات الزراعية ومستلزمات الإنتاج والقروض وتسويق الحاصلات .

وقد انتفع بقانون لإصلاح الزراعي الفلاحين المعدمين واختفت طبقة كبار الملاك التي كانت تسيطر على الحياة الاقتصادية والسياسية في مصر وتم من خلال التعاونيات معالجة عيوب تفتيت الملكية نتيجة لتوزيع الأراضي وذلك عن طريق التجميع المحصولي ، تحول الأسلوب الفردي في الإنتاج والتوزيع إلى عمل تعاوني مشترك تتولى كل جمعية تعاونية إدارة منطقة إصلاح زراعي كوحدة واحدة.

ويؤدى قيام التعاونيات ببعض الأعمال الزراعية إلى تحقيق وفورات الحجم الكبير وضمان حسن الأداء وجودة النوعية ،و يتحمل كل مزارع نصيبه من تكلفة أداء هذه الخدمة بواسطة الجمعية التعاونية ويحصل على العائد من محصوله الخاص الذي يسوق من خلال الجمعية التعاونية .

ولقد حقق تنفيذ نظام الإصلاح الزراعي المصري نتائج باهرة ، حيث استطاعت مصر تحديث وترشيد نظامها الزراعي عن طريق النهوض بالإنتاج الزراعي تعاونياً بعدما كان هذا النظام تقليدياً في معظمه يقوم به مستأجرون أميون وصغار ملاك لا موارد لهم ، وأمكن الوصول إلى هذه النتائج دون الخروج على حقوق الملكية ، ويمكن بلورة أهم النتائج المتحققة في تحسين الزراعة اقتصادياً وفنياً بعد العمل بالدورة الزراعية الموحدة وزيادة استخدام الأسمدة وتوافر الائتمان بمقادير كبيرة مما أدى إلى زيادة غلة الأرض زيادة كبيرة لاسيما من القطن وبالتالي ارتفعت دخول الزراع وزادها ارتفاعاً تسويق المنتجات من خلال التعاونيات .

ويضم البنيان التعاوني للإصلاح الزراعي نحو ٧٨٠ جمعية عبارة عن ٦٩١ جمعية محلية متعددة الأغراض على مستوى القرية ، ٧٠ جمعية مشتركة على مستوى المركز الإداري ، ١٨ جمعية مركزية على مستوى المحافظة علاوة على وجود جمعية عامة واحدة للإصلاح الزراعي تعمل على مستوى الدولة وتقع على قمة البنيان التعاوني للإصلاح الزراعي ، تندرج تعاونيات الإصلاح الزراعي في عضوية الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي .

وتتكون الجمعيات التعاونية المحلية للإصلاح الزراعي بحكم القانون ممن تؤول إليهم ملكية الأرض الموزعة في القرية الواحدة ومن لا يملكون أكثر من خمسة أفدنة في زمامها ، ويجوز من وزير الإصلاح الزراعي إنشاء جمعية واحدة لأكثر من قرية ، ووفقاً لإحصائيات عام ٢٠٠٨ فقد بلغ عدد الجمعيات المحلية متعددة الأغراض ٦٩١ جمعية تضم في عضويتها ٣٤٤٥٥٦ عضو عبارة عن (٣٣٣٣٦٩٠٣ عضو مالك ، ١٠٥٤٠٨ عضو مستأجر) كما بلغت جملة رأس مالها المكتتب حوالي ١٦٧٩٨٣٧١ جنيه وجملة الاستثمارات نحو ٦٣ مليون جنيه والاحتياطي القانوني ٧١٨٧٥٢٩٦ جنيه ، وقد بلغ زمام الأراضي لتعاونيات الإصلاح الزراعي مساحة ٦٣٨٧٢٩ فدان منها ٥١٢٩٩٦ فدان ملكية ،

١٢٥٧٣٣ فدان مؤجرة .وتقوم الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي بالأعمال التالية :-

الحصول على السلف الزراعية بمختلف أنواعها .

مد المزارع بما يلزم لاستغلال الأرض من بذور وأسمدة وماشية وآلات زراعية وغيرها ، وكذا ما يلزم لحفظ المحاصيل ونقلها .

تنظيم زراعة الأرض واستغلالها على خير وجه بما في ذلك انتقاء البذور وتصنيف الحاصلات ومقاومة الآفات وشق الترع والمصارف وتطهيرها وصيانتها والإشراف على تنفيذ الدورات الزراعية وعلى إنتاج أنواع المحاصيل التي تقررها الهيئة العامة للإصلاح الزراعي.

بيع المحاصيل الرئيسية لحساب أعضائها .

القيام بجميع الخدمات الزراعية والاجتماعية والاقتصادية التي تتطلبها حاجة الأعضاء .

ولقد قامت تعاونيات الإصلاح الزراعي – وفقاً لإحصائيات ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ – بإنشاء مشروعات في العديد من المجالات والأنشطة بلغت نحو ٤٨٧ مشروعاً ، ففي مجال النشاط الداجني تم إنشاء ٥ مشروعات لإنتاج بيض المائدة ،٢٠ مشروع لتسمين بدارى اللحم ،٤١ مشروعًا لتفريخ كتاكيت دجاج بلدي ،١٦ مشروع لكتاكيت البط ،١٤ وحدة لتصنيع أعلاف دواجن ،وفي مجال الإنتاج الحيواني والسمكي تم إنشاء ٦٤ مشروعًا لتسمين العجول ،٢٢ مشروع للعجول العشار ،٧ مشروعات لتسمين أغنام ، مشروعين تربية نعاج ، مصنع لعلف الحيوان ومزرعة سمكية ،٤ صيدلية بيطرية ، ١١٤ محل علاوة على ٤٩ منفذ بيع ... الخ

وفي إطار النشاط التسويقي قامت تعاونيات الإصلاح الزراعي (الجمعية العامة للإصلاح الزراعي وبعض الجمعيات المركزية بالمحافظات بتسويق

محاصيل أعضائها من القطن والقمح والبصل والذرة والقصب .. إلخ.

وفي مجال توفير القروض لأعضاء تعاونيات الإصلاح الزراعي فقد تم من خلال الجمعيات توفير سلف لخدمة الأرض ومستلزمات الإنتاج كالأسمدة والتقاوي والمبيدات تقدر بمبلغ ٥٥٦٣٥٢٧٨٧ جنيهاً خلال الموسم الزراعي ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

٣ - البنيان التعاوني في الأراضي المستصلحة

بدأ القطاع الخاص في استصلاح الأراضي عام ١٩٣٢ وبلغت جملة الأراضي المستصلحة منذ هذا التاريخ وحتى عام ١٩٥٢ (٢٠٠ ألف فدان)، ولقد أولت ثورة يوليو ١٩٥٢ عمليات استصلاح الأراضي الاهتمام الكافي منذ البداية حيث أنشأت مديرية التحرير في عام ١٩٥٣، كما أنشأت الهيئة العامة لاستصلاح الأراضي، وركزت جهودها خلال فترة الستينات نحو مشروعات استصلاح الأراضي ولقد واجهت هذه المشروعات العديد من الصعوبات والتي يتمثل أهمها في سوء اختيار بعض مناطق الاستصلاح وعدم تكامل وترابط مراحل الاستصلاح المختلفة، وعدم تطبيق الأسلوب الأمثل لاستغلال الأراضي المستصلحة وكذلك تسليم مؤسسات وهيئات الاستزراع الأراضي المستصلحة دون استكمال مقومات الاستزراع مثل إنشاء مشروعات الري والصرف ومباني الخدمات العامة ومياه الشرب والكهرباء والطرق وغيرها.

علاوة على مشكلات ارتفاع الملوحة والحاجة إلى إنشاء مصارف ولقد انعكس ذلك سلباً على الأراضي المستصلحة وعدم الاستغلال الأمثل لها وبالتالي عدم مساهمتها في زيادة الإنتاج الزراعي إلا في حدود ضيقة.

وبداية من عام ١٩٧٢ قامت الدولة بتعديل خططها وسياساتها في مجال استصلاح الأراضي وذلك لتجنب الصعوبات السابق الإشارة إليها واستقرت توجهاتها في هذا المجال على إسناد مهمة الاستصلاح إلى الشركات والأفراد

والجمعيات التعاونية المتخصصة في استصلاح الأراضي وذلك بدلاً من الاعتماد على القطاعات الحكومية.

الجمعيات التعاونية للأراضي المستصلحة واستصلاح الأراضي

من حيث (العدد – المساحة – عدد الأعضاء – رأس المال)

البيان	جمعيات استصلاح	جمعيات مستصلحة	جمعيات نوعية وتعمير صحاري	الجملة (*)
عدد الجمعيات	١٤٢	٣٦٣	٨٤	٥٨٩
المساحة (بالفدان)	٤٣٢٢٩٧	٦٩٥٣٢٤	٢١٥٩٦٥	١٣٤٣٥٨٦
عدد الأعضاء	٤١٨٨٦	١٤٣١٥٦	٣٨١٣٢	٢٧٣١٧٤
رأس المال (بالجنيه)	٤٥٦٤٢٣٠	٣٦١٢٥٠٥	٢٩٩٤٠٢	٨٤٧٦١٣٧

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي- قطاع استصلاح الأراضي- الإدارة العامة للخدمات التعاونية والبيئية والاجتماعية – بيانات غير منشورة.

٤- الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي :

يعتبر الاتحاد قمة البنيان التعاوني الزراعي في مصر ويتكون من كافة الجمعيات التعاونية الزراعية العامة متعددة الأغراض والنوعية ومن جميع الجمعيات المركزية بالمحافظات ، وتتكون جمعيته العمومية من جميع أعضاء مجالس إدارات

(*) يوجد بالإضافة إلى الجمعيات المحلية البالغ عددها ٥٨٩ جمعية عدد ٢١ جمعية مشتركة ، ١٥ جمعية مركزية، جمعية عامة واحدة .

الجمعيات المكونة له.

ويتولى الاتحاد المهام التالية :

المشاركة في تخطيط الحركة التعاونية الزراعية في مصر .

التنسيق بين الجمعيات التعاونية الزراعية العامة في الحدود التي تقررها هذه الجمعيات فيما يتعلق بتحقيق أغراضها والدعوة للحركة التعاونية للتنمية الزراعية والإعلام بها ورعايتها وتنميتها بما في ذلك إصدار الصحف والمجلات والدوريات التعاونية .

الإشراف على عمليات التدريب التعاوني بالجمعيات التعاونية الزراعية وذلك بالتنسيق مع الجمعيات المركزية بالمحافظات .

عقد المؤتمر التعاوني الزراعي العام مرة كل أربع سنوات ومتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر وتنظيم عقد المؤتمرات التعاونية المتخصصة عن طريق الجمعيات التعاونية العامة المعنية .

المشاركة في التنسيق بين القطاع التعاوني الزراعي وسائر القطاعات التعاونية الأخرى والربط بينها .

تمثيل الحركة التعاونية الزراعية في الخارج وذلك بالاشتراك في عضوية المنظمات التعاونية الدولية والإقليمية والعربية والاشتراك في المؤتمرات الخارجية وتبادل الخبرات التعاونية مع مختلف المنظمات الدولية وقبول العون المادي من المنظمات التعاونية الخارجية وذلك كله بالتنسيق مع وزير الزراعة .

اقتراح التشريعات التعاونية الزراعية .

الدفاع عن مصالح الجمعيات التعاونية الزراعية بوحدات البنيان التعاوني.

ومن الجدير بالذكر أن المادة (٧٥) من القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ نصت على أن مجلس إدارة الاتحاد يتكون من ثلاثين عضوا على الأقل من بينهم عضو

منتخب عن كل جمعية مركزية وممثل على الأقل من الجمعيات التي يشمل نشاطها أكثر من محافظة وكذلك من الجمعيات التعاونية الزراعية العامة التي تشترك في عضوية الاتحاد ولوزير الزراعة أن يعين خمسة أعضاء بالمجلس من بين المشتغلين بالتعاون الزراعي وقد تم تكوين مجلس الإدارة من ١١١ عضوًا بواقع عضو عن كل جمعية مركزية وأربعة أعضاء لكل جمعية عامة وخمسة بقرار من وزير الزراعة والجمعية العمومية العادية للاتحاد تتكون من جميع أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية الأعضاء بالاتحاد وقام الاتحاد بتشكيل مجلس إدارة لصندوق دعم الجمعيات الضعيفة المنشأ بالقرار الوزاري رقم ١٦٨٤ لسنة ١٩٩٠.

ويتولى مجلس إدارة الاتحاد بوجه خاص ما يأتي :

رسم السياسة العامة التي يسير عليها الاتحاد وتوجيه نشاطه طبقا لبرنامجه السنوي في إطار الخطة العامة للدولة .

الإشراف على شئون الاتحاد ونشاطه ومتابعة سير العمل فيه وتعيين وندب وإعارة العاملين به والرقابة عليهم .

تكوين اللجان اللازمة لحسن سير العمل بالاتحاد سواء من أعضائه أو من غيرهم وتحديد اختصاصاتها ومتابعة أعمالها .

تقديم الحساب الختامي للاتحاد عن السنة المالية المنتهية ومشروع الخطة السنوية لنشاطه ومشروع ميزانيته التقديرية وعرضها على الجمعية العمومية .

إعداد التقرير السنوي المتضمن بيان نشاط الاتحاد وحالته المالية وما حققه من فائض أو عجز وعرض هذا التقرير على الجمعية العمومية .

مناقشة تقرير الحساب الختامي الذي يعده الجهاز المركزي للمحاسبات وإعداد الرد على ما يرد به من ملاحظات وعرضه على الجمعية العمومية.

مناقشة تقارير الجهات المختلفة وإعداد الرد على ما قد يرد بها من أخطاء أو مخالفات .

دعوة الجمعية العمومية العادية وغير العادية للانعقاد وتنفيذ قراراتها.

إخطار الجهة الإدارية المختصة بصورة من محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية العادية وغير العادية وتسلم لمندوبيها خلال ثلاثة أيام بمقر الاتحاد .

قبول الأعضاء الجدد .

إسقاط عضوية مجلس الإدارة في الحالات التي تسقط فيها العضوية بحكم القانون .

وفي تطبيق أحكام قانون العقوبات تعتبر أموال الاتحاد في حكم الأموال العامة ويعتبر العاملون به وأعضاء مجلس إدارته في حكم الموظفين العموميين ، كما تعتبر أوراق الاتحاد وسجلاته وأختامه في حكم الأوراق والأختام والسجلات الرسمية ولا يجوز نقلها من مقر الاتحاد إلا وفقا للقانون .

والاتحاد عضو في العديد من المنظمات الدولية حيث يتمتع بعضوية الحلف التعاوني الدولي ، والاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين والمنظمة الدولية للتعاون الزراعي ومؤسسة بلانكت للدراسات التعاونية ، واتحاد رايفايزن الألماني .

ثالثا : المشكلات الحالية

تعتري الحركة التعاونية في الوقت الراهن عددا من الصعوبات المؤسسية والتشريعية إضافة إلى المعوقات التي أدت إلى إعاقة تقدمها وكان للتغيرات الاقتصادية وأبرزها تحرك النظام الاقتصادى المصرى فى اتجاه اقتصاد السوق وصدور القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء بنوك القرى الذي سلب كثير من اختصاصات التعاونيات دورها في قصور الجمعيات التعاونية الزراعية عن القيام

بمهامها وتقديم خدماتها على الوجه المرجو لأعضائها ، وقد تنوعت مشاكل التعاونياتِ الزراعية في ظل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وكان أبرزها ما يلي :-

تخلي الدولة عن دعم ومساندة وحماية التعاونيات الزراعية وعدم تحديد دور واضح ومحدد لها في إطار برامج التكيف الهيكلي للاقتصاد المصري علاوة على عدم إتاحة الفرصة للتعاونيات بمختلف مستوياتها للمشاركة في رسم السياسات والبرامج الاقتصادية والزراعية المتصلة بنشاطاتها ، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة التعاونيات الزراعية بإمكانياتها الحالية على مواكبة برامج الإصلاح الاقتصادي .والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السريعة .

التدخل المفرط للدوله فى التعاونيات وجعلها غير قادرة على مسايرة المتغيرات وما يتطلبه ذلك من حرية وسرعة في التحرك في ظل آليات السوق والسوق الحرة .

إدارة المنظمات التعاونية بالأساليب التقليدية السابقة بما لا يتناسب مع المتغيرات في ظل سياسة التحرر الاقتصادي مما يتطلب ضرورة تطوير الأساليب الإدارية بما يحقق كفاءة الإدارة الاقتصادية للتعاونيات باعتبارها منشآت اقتصادية تعمل في ظل المنافسة وتحتاج إلى أعلي درجة من الكفاءة في الإدارة مثلها مثل منظمات الأعمال الخاصة والعامة على حد سواء ، وذلك يفرض ضرورة الاهتمام بإسناد مهمة إدارة التعاونيات إلى المحترفين وذوى الخبرة الإدارية وكذلك رفع كفاءة الإدارة الذاتية بالتعاونيات وتحديد شروط الترشيح لعضوية مجلس الإدارة بما يضمن كفاءة الإدارة التعاونية .

قيام بنوك القرى بدور التعاونيات الزراعية في الريف مما أدى إلى تقليص دور التعاونيات وحرمانها من ممارسة اختصاصاتها الأساسية ، خصوصاً فيما يتصل بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي ، وتوفير التمويل اللازم وتسويق منتجات الأعضاء وقد انعكس ذلك على المراكز المالية للتعاونيات وأدى إلى ضعف صلة

الأعضاء بالتعاونيات بالإضافة إلى سماح الحكومة للقطاع الخاص باستيراد مستلزمات الإنتاج (أسمدة- مبيدات -- تقاوي – مكونات علف حيواني) لعدم قدرة الإنتاج المحلي على تغطية الاحتياجات الفعلية منها ، وقد أدى ذلك لتقليص الدور الفعلي للتعاونيات فى النشاط الزراعى والتنمية الريفية .

تحرير سعر الفائدة وارتفاعها أدى إلى فقد التعاونيات ميزة التمتع بالقروض المدعمة مما أدى إلى مضاعفة الأعباء المالية على التعاونيات وأعضائها .

تحرير سعر الصرف العملات الأجنبية وارتفاع سعر الدولار بالنسبة للجنية المصري مما أدى إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي ومن ثم ارتفاع تكاليف الإنتاج .

اتجاه سياسة الدولة نحو تحرير أسعار المحاصيل الزراعية وإلغاء ما كان يطلق علية التسويق التعاوني مما أدى إلى فقدان التعاونيات الزراعية أحد مصادرها المالية الرئيسية ، حيث كانت في ظل ما كان يطلق عليه التسويق التعاوني(التوريد الحكومي) تتقاضي عمولة تسويقية تشكل مورد دخل رئيسي لها يساعدها على ممارسة أنشطتها ويحافظ على استمراريتها علاوة على أن التعاونيات أصبحت تعمل في ظل سوق مفتوح – استيرادا وتصديرا- ولا تقدم الحكومة أية ضمانات لأسعار المنتجات الزراعية، ومن ثم فقد واجهت التعاونيات منافسة عاتية غير متكافئة مع القطاع الخاص، وقد أدى كل هذا إلى تغير البيئة الاقتصادية التي كانت تعمل في إطارها التعاونيات ، وكذلك فقد تغير الدور الذي يفترض على التعاونيات القيام به في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي .

علاوة على ما سبق فان هناك العديد من المشاكل التقليدية التي واجهت التعاونيات ولازمتها خلال مراحل تطورها المختلفة كضعف الوعي التعاوني لدى غالبية الأعضاء وعدم توجيه الاهتمام الكافي للبرامج التدريبية وتثقيف الأعضاء ، بالإضافة إلى قصور التشريع التعاوني في الارتكاز إلى المبادئ العالمية للتعاون ، وعدم استقلالية التعاونيات وحاجتها إلى توفير الضمانات اللازمة للممارسة

الديمقراطية ، نتيجة لتدخل العديد من الأجهزة الحكومة في أعمالها وفرض وصايتها عليها ، وكل ذلك يقتضي أن تعيد الحركة التعاونية النظر في بنيتها الداخلية التنظيمية والإدارية ، والتشريعات التي تحكم أعمالها خصوصاً وان تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي قد أظهرت بوضوح جوانب الضعف في البنيان التعاوني المصري وعدم قدرته على مواكبة تلك السياسات واستيعابها والتحرك السريع للعمل في إطارها.

أهم مشاكل تعاونيات الإصلاح الزراعي

تتسم الملكية الزراعية لأعضاء هذه التعاونيات بضآلة المساحة المملوكة لكل عضو حيث لا تتعدى خمسة أفدنة وهناك اتجاه واضح يشير إلى أن هذه المساحة قد انخفضت بدرجة كبيرة عن ذلك مما يعوق دون استخدام التكنولوجيا المتطورة والميكنة الزراعية ومعدات الخدمة الزراعية الحديثة ومما يفرض ضرورة الاتجاه نحو التوسع في مجالات التصنيع الريفي لاستيعاب وتشغيل الأيدي العاملة الفائضة في مناطق عمل جمعيات الإصلاح الزراعي .

عدم التزام الحكومة بتسديد مستحقات جمعيات الإصلاح الزراعي نظير قيام أعضائها بتوريد وتسويق منتجاتهم من خلال شركات قطاع الأعمال ، ولقد انعكس ذلك على عدم قدرة الجمعيات سداد مستحقات الأعضاء علاوة على عدم قدرتها على تمويل مشروعاتها الاستثمارية وأنشطتها المختلفة أضف إلى ذلك أن التعاونيات غالبا ما تتراكم لها مستحقات لدى وزارة المالية تتمثل في فروق أسعار تكاليف مقاومة الآفات

عدم السماح لتعاونيات الإصلاح الزراعي بالتعامل المباشر في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وبصفة خاصة الأسمدة سواء بالاستيراد من الخارج أو بالتعامل مع شركات الإنتاج المحلية مباشرة ، ويتم ذلك حاليا من خلال وساطة البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بما لذلك من سلبيات سواء في

أساليب التعامل أو في تكلفة الحصول على مستلزمات الإنتاج .

اقتصار نظام التسويق التعاوني الذي تقوم به تعاونيات الإصلاح الزراعي على تسويق القطن والقصب فقط دون المحاصيل الزراعية الأخرى ، وكذلك فإن دور التعاونيات في التسويق لم يمتد بعد إلى مجال الاستيراد للمدخلات الزراعية وتصدير الحاصلات الزراعية وما يتطلبه ذلك من ضرورة إنشاء مراكز للمعلومات وأجهزة للقيام بعمليات الإعداد والتجهيز والتعبئة والتخزين والنقل ...إلخ .

لا يزال مستوى الخدمات الاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية لا يرقى إلى المستوى المطلوب خصوصاً وان هناك نسبة كبيرة من أعضاء التعاونيات لم تتح لهم فرص التعليم وتنتشر بينهم الأمية وكذلك لم تتحقق لهم الرعاية الصحية الكافية مما يفرض ضرورة توجيه الاهتمام نحو الرعاية والخدمات الاجتماعية للأعضاء .

أهم الصعوبات التي واجهت التعاونيات العاملة في مجال استصلاح الأراضي

عدم فهم رسالة الجمعية وهو أمر أدى إلى عدم التزام أعضاء مجلس الإدارة بحضور جلسات المجلس حتى تحولت إلى جلسات شكلية برغم التهافت والصراع على الانتخابات لمجلس الإدارة ،كما أدى إلى أن تتحول جلسات الجمعيات العمومية إلى مناقشات غير جدية الأمر الذي يصعب معه اتخاذ القرار الرشيد .

عدم التزام الأعضاء بسداد التزاماتهم المالية خصوصاً فيما يتصل بالأقساط المتبقية عليهم من ثمن الأراضي وما يخصهم من تكاليف إنشاء المرافق والبنية الأساسية مثل إنشاء الترع والمصارف والطرق ... إلخ

اتجاه الأفراد نحو شراء الأراضي من خلال تعاونيات استصلاح الأراضي وذلك دون توافر الخبرة في مجال الزراعة واستصلاح واستزراع الأراضي والنواحي الفنية المتصلة بذلك مما أدى إلى تعرضهم للخسائر وعدم الاستمرار في

عضوية التعاونيات وهجرهم للعمل في الزراعة وذلك بالتنازل أو البيع للأراضي أو تركها كأرض بور خصوصاً وأن غالبية من انضموا في سلك العضوية بالتعاونيات من التجار والحرفيين والموظفين والنساء الذين توافدوا لمقار الجمعيات من مناطق نائية ومحافظات بعيدة سعياً وراء الحصول على الأرض بأسعار بسيطة وبيعها بأسعار مرتفعة وتحقيق الأرباح.

تقع الأراضي في مناطق بعيدة من محل إقامة العضو التعاوني وفي الغالب هذه المناطق لا تتوافر بها الخدمات والمرافق مثل الصحة والتعليم والمواصلات والأمن والكهرباء والتي تساعد على إقامة العضو التعاوني بها ، مما أدى إلى قيام بعض أعضاء مجالس الإدارات بمحاولة السيطرة والاستحواذ على حقوق الأعضاء الآخرين خصوصاً في غياب الرقابة والإشراف من قبل الأعضاء والأجهزة الحكومية .

غياب خطة واضحة لاستصلاح واستزراع الأراضي وترك الأمور تسير بشكل عشوائي ، ويرجع ذلك إلى انتقال تبعية جمعيات الاستصلاح إلى جهات متعاقبة مثل وزارة الزراعة ثم وزارة الإصلاح الزراعي ثم وزارة الري ثم وزارة الاستصلاح والتعمير ثم الحكم المحلي وقد انعكس ذلك على تغير التوجهات والاهتمامات من وزارة إلى أخرى تجاه عملية الاستصلاح والاستزراع .

عدم قيام الأجهزة الحكومية بتوفير البنية الأساسية وإعداد المرافق اللازمة لعمليات الاستصلاح مثل إنشاء الطرق والمصارف وشبكة الكهرباء ووحدات الأمن وغيرها مما أدى إلى عدم تنفيذ برامج الاستصلاح رغم مرور أكثر من عشرين عام على توزيع الأراضي على الأعضاء .

قيام أجهزة الدولة بتخصيص وتوزيع أراضى على بعض الجمعيات غير صالحة من الأصل للاستغلال الزراعي مثل سوء حالة التربة وملوحتها ووجود طبقة صخرية على مسافة بسيطة وعدم توافر مياه جوفية أو وجودها على مسافات بعيدة .

عدم قيام أجهزة الدولة بإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات التعاونية أو مطالبة الجمعيات بإجراء هذه الدراسات وفي حالة إعدادها فإن الجهات التي تقدم لها هذه الدراسات تطالب بعمل دراسات أخرى بمعرفتها مقابل مبالغ جديدة مما يستنزف أموال التعاونيات .

قصور التمويل علاوة على صعوبة الحصول على العملات الأجنبية لاستيراد آلات وأجهزة ومستلزمات الإنتاج التي تحتاجها الجمعيات.

عدم توافر المصادر التمويلية الكافية للأعضاء للبدء في استصلاح واستزراع الأراضي المخصصة لهم خصوصاً وأن الغالبية العظمى من الأعضاء لا يتوافر لديهم التمويل الذاتي مما أدى إلى توقفهم عن الاستمرار في الاستصلاح ، وكذلك فإن التسهيلات الائتمانية التي منحها الجهاز المصرفي للتعاونيات لأغراض الاستصلاح والتعمير خلال السنوات الأخيرة لم يتعدى ٢.٥٪ فقط من إجمالي المبالغ المخصصة لهذا الغرض.

عدم توافر الاعتمادات والإمكانات المالية للجمعيات وتقاعس الأعضاء عن سداد مديونياتهم خصوصاً فيما يتصل بمصروفات الصيانة والوقود والزيوت وأجور العاملين بالجمعيات .

غياب الإشراف والرقابة الحكومية على هذه الجمعيات مما ساعد على قيام بعض أعضاء مجالس الإدارات بتوجيه أموال الأعضاء نحو تحقيق مصالح شخصية .

عدم توافر الأمن في مناطق عمل الجمعيات مما أدى إلى وجود تعديات على ممتلكات الأعضاء من قبل الأفراد وفي بعض الحالات من قبل بعض الإدارات الحكومية .

انخفاض منسوب مياه الري خصوصاً في موسم احتياجات المحاصيل والخضر مع نقص مياه الري وعدم وصولها نهايات الترع بسبب التعديات على فروع الري وسحب المياه بالمخالفة لري مساحات غير مقررة بمعرفة واضعي اليد .

الفصل الثالث

الإصلاح المؤسسى للتعاونيات الزراعية

قبل نحو ٢٢ سنة زارت مصر لجنة أمريكية كان هدفها وضع أجندة للعمل الزراعى فى إطار الظروف الجديدة[1] وفى التقرير الذي أعدته اللجنة فإن المحددات المؤسساتية للتنمية الزراعية المصرية التى توصلت إليها قد تمثلت فيما يلى :

١- التعليم.

٢- الإرشاد الزراعى.

٣- التعاونيات.

٤- الحاجة لتحديد الزمامات الخاصة بالقرى.

٥- الفرص والمحددات أمام الاستثمار الأجنبى فى الزراعة.

٦- السياسة الاستثمارية.

٧- التفتت الحيازى.

ويمكن القول أنه حتى الآن فإن نفس هذه المحددات هى ما يمكن للباحث أن يذكره فى معرض الحديث عن المعوقات المؤسساتية لتنمية الزراعة المصرية.

كما إنه يمكن القول أن الزراعة المصرية لا زالت تعانى من بعض المحددات التى يمكن تلخيصها فيما يلى :

(1)Egypt – Major constraints to increasing Agri. Productivity- U.S Department Agri. Cooperating with USAID and the Egyption Ministry of Agri. – foreign Agri. Econ. Report No. 120

ازدواجية وتفاوتات تكنولوجية واقتصادية تبدأ من وجود قطاع حديث ذو مزارع واسعة ومتطورة بجانب قطاع تقليدى ذو مزارع قزمية ومبعثرة ومستوى تكنولوجى تقليدى ، إلى زراعة فى الاراضى القديمة بجانب زراعة فى الأراضى الصحراوية وما بينهما من تفاوت فى التركيب الحيازى والمحصولى والمستوى التكنولوجى ، إلى تفاوت بين الجنوب والشمال فى مستوى المعيشة والخدمات.

بطالة سافرة على نطاق واسع وخاصة فى أوساط الشباب المتعلم ناهيك عن البطالة المقنعة.

إدارة حكومية غير كفؤة يمكن الإشارة إلى أهم خصائصها :

- المركزية الشديدة فى اتخاذ القرارات.
- غياب الرؤية الشاملة لتنمية القطاع.
- صعوبة التواصل والتنسيق بين الهيئات والعاملين دون مستوى الوزارة (الديوان العام)
- التغيرات فى المناصب القيادية لا تخضع لنظرة طويلة الأجل.

(٤) ارتفاع نسبة السكان تحت مستوى خط الفقر وتدهور مستوى الخدمات مرورا بالانتشار المخيف للأمراض الخطيرة وتدهور المستوى التعليمى ، والنسبة العالية للأمية بالإضافة إلى الغيبوبة الثقافية.

(٥) تآكل وهدر فى الموارد الأرضية والمائية على نطاق واسع على أيدى الشريحة الصاعدة من البرجوازية الريفية.

(٦) ضعف فى المؤسسات والهياكل الريفية المساندة للإنتاج وتردد وتذبذب فى السياسات الحاكمة لعملها نتيجة للتذبذب فى السياسات الزراعية (التعاونيات ، بنوك ، القرى ... إلخ). ما بين دور قوى لهذه المؤسسات وتنشيطها أو تقليص

دورها وفتح الباب على مصراعيه للقطاع الخاص لقد تم إهمال وعدم تطوير أهم المؤسسات القديمة دون خلق أو تطوير مؤسسات بديلة تتوافق مع السياسات الجديدة، وهذا أدى لخلق قدر من عدم التوازن بين السياسات الجديدة وآليات تنفيذها تؤدى فى النهاية إلى عشوائية وعدم انتظام النمو فى العديد من فروع القطاع الزراعى.

(٧) ما يرتبط بهذا كله من مشاكل لها تأثيرها البالغ على النشاط الإنتاجى سواء كان ذلك فى مجال التمويل أو التسويق أو إدارة الموارد المائية أو الأرضية.

(٨) عجز مزمن فى قدرة القطاع على الوفاء باحتياجات المجتمع من الغذاء، وعجز مزمن فى الميزان التجارى الزراعى، وذلك بجانب تذبذب واضح فى حصيلة الصادرات الزراعية.

(٩) ضعف أجهزة الإحصاء الزراعي وتبعيتها المباشرة للمسئولين التنفيذيين وتوظيفهم لها فى معظم الأحيان للتدليل على سلامة خططهم ونجاحها.

أهم أوجه الإصلاح المؤسسى في الزراعة المصرية

بداية يجب أن نتوقف عن تحميل القطاع الزراعي (الموارد الزراعية المحدودة) مسئولية إعاشة نصف سكان مصر وأن نغفل عن أن هذا وضع ظالم للزراعة ويعفي بطريقة غير مباشرة المجتمع من جهود ضرورية في مجالات تنموية أخرى عديدة للمشاركة في مواجهة المشكلة، أن حل مشكلة فقراء الفلاحين أو الجزء الأغلب منها يجب أن يتم خارج قطاع الزراعة والتأخر في إدراك ذلك سيوقعنا في مشاكل عديدة، يجب أن نتوقف عن اعتبار القطاع الزراعي أنه مجرد مأوى لملايين لا يحتاجهم القطاع الزراعي باعتباره نشاط اقتصادي وجزء من السوق الوطني.

إن مواجهة هذه الأوضاع والانتقال بالقطاع الزراعي من حالته الراهنة إلى الوضع الذي يجعله قادراً على القيام بدوره في التنمية الاقتصادية الاجتماعية

يتطلب في رأينا إصلاحاً مؤسسياً يشمل كل منظومة المؤسسات المكونة للقطاع الزراعي وما يرتبط به من قطاعات، هذه المنظومة التي يمكن ذكر أهم عناصرها على النحو التالي:

أوضاع الحيازة والملكية في الأراضي الزراعية.

منظومة التمويل والائتمان الزراعي وعلى رأسها البنك الرئيسي للائتمان الزراعي كمنظمة أساسية في هذا المجال.

السياسات السعرية وما يرتبط بها من صناديق الموازنة أسعار السلع ومستلزمات الإنتاج الزراعية.

الإدارة الزراعية العامة بما تتضمنه من مؤسسات وهيئات وإدارات حكومية ومركزية وإقليمية.

مؤسسات البحث العلمي الزراعي والإرشاد الزراعي.

البيانات والمعلومات الإحصائية وما يرتبط من قواعد للبيانات حول الواقع الزراعي المحلي والإقليمي والدولي وقدرتها على التوصل لتنبؤات صحيحة حول تطورات هذا الواقع وتأثيرها على الإنتاج والتسويق.

سياسات وبرامج التوسع الأفقي.

العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية.

التعاونيات ومؤسسات العمل الجماعي في الزراعة المصرية.

المؤسسات والسياسات المرتبطة بالأوضاع البيئية وكذلك بحقوق الملكية الفكرية وصيانة الأصول الوراثية الوطنية.

أولاً- أوضاع الحيازة والملكية والسعة المزرعية في الزراعة المصرية:

وهى تتطلب إعادة هيكلة شاملة بما يؤدي إلى التخلص من أو التقليل من الآثار

السلبية لهذه الأوضاع وفي هذا الصدد فنحن نرى ضرورة:

(١) السعي للتوصل إلى رفع متوسط مساحة الحيازة الزراعية الفردية واستهداف الوصول إلى حجم اقتصادي لمتوسط مساحة الحيازة الفردية في الزراعة المصرية، وتثبيت هذا الحجم وعدم السماح بإعادة التفتيت لأسباب تتعلق بالميراث أو غيره من الأسباب من خلال فصل الإدارة عن الملكية في الأراضي الزراعية. ويمكن أن يتم ذلك بأدوات السياسة الاقتصادية بأن تكون الحيازة جماعية للتعاونية الزراعية ، وليس بالإجراءات الإدارية وذلك عن طريق سياسة للتحفيز وبالذات في الشرائح الدنيا من خلال بنك للأراضي فى التعاونيات تكون مهمته تسهيل عمليات البيع والشراء على أن تحفز الملكية الغائبة والقزمية في الأراضي الزراعية بكل الوسائل على أن تكون جزء من مزارع ذات سعة اقتصادية مناسبة.

ويجب تدعيم هذا الاتجاه من خلال التأكيد على أهمية دعم وتنشيط الاستثمار المباشر الصغير ومتناهي الصغر المولد لفرص العمل والدخل في القرية المصرية مع توفير مصادر تمويلية مناسبة لهذا التحول. وقد يكون لبنوك التنمية والائتمان الزراعي القائمة حالياً وبنك الأراضي المقترح وكذلك صناديق الادخار والتمويل الذاتي بالتعاونيات دور حاسم في هذا الشأن.

البحث فى تحديد حدا أقصي للملكية فى الأراضى الزراعية يتوقف على نوع الأراضى ، وهذا الهدف يرتبط مع الهدف السابق والذى سيسهل ويحفز ويوفر إمكانيات تعديل الهياكل الحيازية للاراضى الزراعية بما يفتح الباب واسعا أمام عمليات التركز الرأسمالى للملكيات، ومن ثم فإن من الضرورى وضع حدود قصوى لهذا التركز.

ثانيا - زيادة الحجم الاقتصادى من الموارد الزراعية وذلك من خلال :

- برامج التوسع الأفقى يعمد بها إلى التعاونيات مبنية على تقدير سليم

للإمكانات من حيث الرقعة المناسبة والمياه الكافية.

- برامج للتنمية البشرية تقدمها التعاونيات تركز على الإنسان الريفى وتحوله إلى نوع قادر على التعامل مع منجزات التكنولوجيا المتجددة والمتطورة ، استعانة بالتعاونيات ينمى وعى الإنسان ببيئته ويربطه بقضايا ومشاكلها.

- وقف الهدر الحالى فى الموارد الأرضية والمائية سواء كان فى الكم أو فى النوع ووضع السياسات الملائمة والتشريعات الكفيلة بالمحافظة على هذه الموارد من التآكل وكذلك من التلوث.

ثالثا - رفع إنتاجية الموارد المتاحة ونعتقد أن الآليات التالية حاسمة فى هذا الاتجاه :

تعظيم الاستفادة من تقنيات الثورة العلمية وبالذات التكنولوجيا الحيوية ، وتعظيم هذه الاستفادة بقدر الإمكان من خلال تنشيط البحث العلمى فى هذا الاتجاه ، وتوفير كل الإمكانات لذلك ونقل نتائجه إلى التطبيق مباشرة وعلى أن يشمل برنامج البحوث تطوير كافة المحاصيل والأنشطة الزراعية وليس الحبوب فقط ، وربط تلك الجهود بجهاز إرشادى فعال.

الاهتمام بتطوير الأجهزة المسئولة عن حماية حقوق المربين والانضمام للمنظمات الدولية العاملة فى هذا المجال للاستفادة من خبراتها.

مؤسسة عملية اتخاذ القرار على مستوى القطاع فلا زال فى الإمكان وحتى الآن ملاحظة وجود أوجه القصور التى رصدتها اللجنة الأمريكية منذ ما يقرب من ربع قرن وتتبع آثارها على الأداء الزراعى.

ولا بد من بناء حزمة متكاملة من الأوضاع المؤسسية تعمل بتجانس من أجل تحقيق هدفا عاما متفق عليه وتحمى القرار فى هذا القطاع من الفردية والشللية التى برز مساوئها مرات عديدة خلال الأعوام الأخيرة.

دعم النشاط الإنتاجى الزراعى بمختلف الصور وتوفير كافة التسهيلات لهذا النشاط حتى يستطيع أداء دوره الاستراتيجى فى تحقيق أهداف المجتمع. إذ لم يعد من المستساغ أن نتباهى بأن الزراعة المصرية لا تحصل على دعم من الدولة وأن نسعى للتقليص الدائم لمخصصات الدعم الموجه لهذا القطاع فى الوقت الذى تجاهر دول الاتحاد الأوروبى بتخصيص ٥٠٪ من ميزانية الاتحاد التى تتجاوز المئتى مليار دولار لدعم قطاع الزراعة وأن تخصص الولايات المتحدة عشرات المليارت من الدولارات لدعم الزراعة الأمريكية.

التوسع فى إدخال خدمة التأمين على الإنتاج بمختلف صورة إلى القطاع الزراعى ، فمن المعروف أن الإنتاج الحيوانى فى بعض صوره يستفيد من هذه الخدمة

رابعاً - إصلاح القطاع التعاوني :

يمكن للمنظمات التعاونية أن تقوم بالأدوار التالية فى إطار عملية التنمية

خلق الوسائل المادية والمالية التى يمكن عن طريقها المساهمة فى انجاز البرامج الاستثمارية للمجتمع وذلك من خلال تجميع مساهمات الأعضاء سواء كانت مساهمات نقدية أو عينية تمثل أصولا إنتاجية أو حتى فى صور قوة عمل أو معرفة فنية.

توسيع طاقة السوق الداخلى من خلال ما تحدثه من زيادة للدخول والسلع عن مساهمتها الفعالة فى تحقيق زيادة حقيقية للدخول وزيادة حقيقية فى الإنتاج.

يمكن للتعاونيات أن تنجز مهام عديدة على الصعيد الاجتماعى والثقافى والسياسى إلى جانب مهامها الاقتصادية.

يمكن للتعاونيات أن تكون الإدارة الفعالة للتغلب على مشاكل شرائح اجتماعية كثيرة فى المجتمع كالمعاقين والمرأة

لقد حاولت الكثير من الدراسات التي أعدت بواسطة أكاديميين ومراكز

بحوث وحتى اللجان البرلمانية العديدة التي تشكلت على مدى العقدين الماضيين أن تضع برامج للإصلاح التعاوني، وقد تعددت هذه البرامج واختلفت في الكثير من التفاصيل ولكن فحص هذه البرامج يوصلنا إلى العديد من نقاط الاتفاق التي تشكل فيما بينها برنامج متماسك للإصلاح التعاوني يمكن الإشارة إلى أهم ملامحه على النحو التالي:

أن تعلن الدولة بوضوح موقفها من القطاع التعاونى دون اللجوء إلى العبارات العامة التى تتكرر فى المناسبات السياسية ، إذ يجب أن يكون هناك اعتراف صريح بأهمية دور التعاونيات كشريك أساسى فى عملية التنمية على أن يؤيد هذا الاعتراف مواقف وإجراءات عملية تدعم هذا القطاع من أهمها :

إصدار التشريع التعاونى الموحد الذى يجب أن يعقبه إعادة بناء المنظمات التعاونية من القاعدة على أسس ديمقراطية سليمة متضمنة وصول قادة تعاونية حقيقية إلى المراكز القيادية فى الحركة.

ويجب أن يكون أداة لدعم استقلالية الحركة وكذلك إطار قانونى لتوسيع أنشطتها .

السماح بتأسيس بنك التعاون وإلى أن يتم ذلك يجب تشجيع التعاونيات على تأسيس الصناديق التمويلية الخاصة.

البدء فى جهود مكثفة تثقيفية / إعلامية / تدريبية لإعادة نشر الفكرة التعاونية على وجهها الصحيح فى أوساط الجمهور وكذلك العاملين بالجهات الإدارية وغيرهم وذلك بهدف تغيير الصورة السلبية التى تكونت لدى هؤلاء من التعاون.

حماية الحركة التعاونية من اتجاهات متصاعدة تدعو إلى تحويل التعاونيات إلى شركات أو السماح للشركات بالمساهمة في رأسمال التعاونيات وهي كلها دعوات تتنافى مع مبادئ التعاون الأصيلة وتهدف إلى إذابة الكيانات التعاونية في كيانات تجارية هادفة إلى الربح تمهيداً للاستيلاء عليها، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى

ما اتخذته الهيئات التعاونية المسئولة في اليابان من تدابير للحيلولة دون سعي المنشآت التعاونية الكبرى على نحو مستمر إلى إتباع نموذج الشركات التجارية مما يعرضها في نهاية المطاف إلى فقدان سمتها التعاونية، وللحفاظ على الهوية التعاونية لهذه المنظمات الكبرى ولتوعية مديريها إلى أن من شان إدارة الأعمال على الطريقة التعاونية أن تمنحهم ميزة تنافسية على الشركات التجارية. ولابد من جعلهم يدركون الأمور التالية:

. أعضاء التعاونيات هم بصورة عامة عملاء أفضل من غير أعضائها.

. يجب أن يكون التعامل مع غير الأعضاء محدودا، تحاشياً لأن تصبح هذه المعاملات الهدف الرئيسي للتعاونية.

. يمكن للإدارة أن تركز على تقديم خدمات مرتفعة الجودة إلى أعضائها وغيرهم من العملاء حيث يعتبر هذا من أهم السبل لجذب المزيد من العضوية ومن المتعاملين.

. يتيح التعاون بين التعاونيات في النظم المتكاملة إمكانية الجمع بين مزايا القرب من الأعضاء ومزايا العمليات كبيرة الحجم.

. الأعضاء مستعدون لدعم تعاونياتهم والإشراف عليها شرط أن تكون العضوية جديرة بذلك وأن يمنح الأعضاء فرصاً حقيقية لممارسة مراقبة ديمقراطية.

ضرورة إعادة النظر في البنيان التعاوني الحالي والمستويات التنظيمية المكونة له.

إعادة النظر في الحجم الاقتصادي للجمعية التعاونية وأن يتم إنشائها على أساس دراسة جدوى اقتصادية .

إعادة النظر في اختصاصات ومسئوليات المستويات المختلفة لوحدات البنيان

التعاوني.

استحداث أشكال تنظيمية جديدة تتيح مزيداً من التعاون بين التعاونيات وخاصة العلاقة بين تعاونيات الائتمان والإصلاح والاستصلاح.

إعادة النظر في تعدد الجهات الإشرافية علي الحركة التعاونية الزراعية .

ضرورة تقوية وتفعيل الدور الذي يقوم به الإتحاد التعاوني الزراعي المركزي والجمعيات التعاونية الزراعية العامة والمركزية.

ضرورة مراجعة شروط العضوية في الجمعيات التعاونية حتى تتناسب والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بالريف.

ضرورة مراجعة شروط الترشيح لعضوية مجالس إدارة التعاونيات.

أن تكتسب أي جمعية تعاونية شخصيتها القانونية وحقها في ممارسة نشاطها بمجرد تسجيلها وإشهارها عن طريق الشهر العقاري .

التأكيد علي الرقابة الذاتية للتعاونيات سواء من خلال الجمعيات العمومية أو المستويات الأعلى في التنظيم التعاوني وأن يقتصر دور الجهة الإدارية في حدود المساهمة في حل ما يواجه الحركة التعاونية من صعوبات وإجراء الدراسات والبحوث دون التدخل في عملها.

التأكيد على ضرورة منع التعددية في الرقابة على أعمال التعاونيات وتوحيد الجهة الإدارية المختصة بالرقابة.

أن تضع الدولة التعاونيات الزراعية على خريطة الجهات التي يمكن أن تتلقى جزءاً من المنح الأجنبية.

التوسع في التيسيرات الخاصة بالمشروعات التعاونية وإعادة النظر في الإعفاءات التي كانت مقررة للتعاونيات الزراعية .

التأكيد على أهمية إنشاء كيانات تعاونية قوية في الأراضي الجديدة.

العمل على السماح للتعاونيات بإنشاء شركات مساهمة والمساهمة في الشركات القائمة.

المساهمة في البنوك الزراعية المتخصصة.

حق التعاونيات في إنشاء مشروعات مشتركة مع التعاونيات العربية ودخول مجال التصدير للمنتجات الزراعية .

١٨- القيام بمهام التأمين على الحاصلات الزراعية ضد مخاطر التقلبات السعرية والمخاطر الطبيعية.

obeikan.com

الفصل الرابع
التعاونيات الزراعية على طريق الإصلاح التشريعى

من خلال قراءة نصوص قانون التعاون الزراعى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ نجد أن التعاونيات الزراعية منذ ميلادها وفى تفاصيل نشاطها وحتى انقضائها خاضعة للجهة الإدارية فاقدة لاستقلاليتها ومن أمثلة ذلك ما يلى :

إن إنشاء أكثر من جمعية تعاونية زراعية من فرع واحد فى البنيان الواحد .. يتم بقرار من المحافظ فى نطاق المحافظة أو الوزير المختص فى أكثر من محافظه (ماده ٦).

إن تنظيم زراعة الأراضى وتجميع الاستغلال الزراعى يتم بالتعاون مع أجهزة الدولة ووحدات الإدارة المحلية (مادة ١١)

عودة الأصول التعاونية إلى التعاونيات بقرار من وزير الزراعة (مادة ١٨).

قواعد صرف حصيلة التدريب وحساب الاستثمار وإيداع الأموال فى البنوك بقرار وزير الزراعة (مادة ٢١).

الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية إذا لم يقم مجلس الإدارة بهذه الدعوة .. الجهة الإدارية (مادة ٣٧).

التعيين فى الجمعيات العامة والمركزية والنوعية .. الوزير (مادة ٤٣).

المدير المسئول فى كل جمعية محليه يندب من قبل الوزير المختص ، والوزير يصدر لائحة شروط التعيين فى وظائف مديرى الجمعيات وتحديد اختصاصاتهم ومسئولياتهم ومحاسبتهم (مادة ٤٥).

للوزير المختص بالنسبة للجمعيات العامة والمحافظ المختص للجمعيات الواقعة فى محافظته وقف عضو مجلس الإدارة ، وحل مجلس إدارة قائم أو إسقاط العضوية (مادة ٥٢).

الجهة الإدارية تقوم بالإشراف والتوجيه والتحقيق وفحص أوراق الجمعيات وتفتيشها (مادة ٦٢).

مجلس إدارة الجمعية يخطر الجهة الإدارية المختصة بمحاضر الاجتماعات وتقارير الإدماج والتصفية (مادة ٦٣).

للجهة الإدارية المختصة وقف تنفيذ أى قرار يصدر من مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية (مادة ٦٤).

لممثلي الجهة الإدارية المختصة حضور اجتماعات مجلس الإدارة والجمعيات العمومية (مادة ٦٧).

تنقضى الجمعية بقرار من الوزير المختص (مادة ٦٨).

إلى هذا فإن القانون المذكور قد جعل التعاونيات الزراعية أقرب ما تكون إلى وحدات إنتاجيه تابعه للجهة الإدارية من كونها تعاونيات حقيقية ، ومن ثم فقد افتقدت هذه التعاونيات القدرة على المبادرة ، وتسلل إليها الوهن وعزوف الأعضاء عن المشاركة فى فعالياتها خاصة اجتماعات الجمعية العمومية ، وما زاد الطين بله أن مواد القانون نفسه التى أكسبت هذه التعاونيات مزايا لم يجرى تفعيلها ومن هذه المواد :

دور التعاونيات فى تطوير الزراعة والتنمية الريفية ، ووضع السياسات الزراعية وتنفيذ بنودها (مادة ١ ومادة ١١).

الدعم المالى للجمعيات التعاونية (مادة ١٩).

الإعفاءات الجمركية (مادة ٥٧).

تخفيضات أجور النقل ومستلزمات الإنتاج (ماده ٥٨)

أفضلية التوريد للحكومة والحصول على الأصول (مادة ٥٩)

فدور الدولة فى رعاية هذه التعاونيات كما نصت عليه الدساتير المتعاقبة وكما جاء فى المادة الأولى من القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ قد تقلص كثيرا وأصبح فى حاجه إلى إحياء.

ولما كان هذا الوضع لا تنفرد به التعاونيات الزراعية ، وإنما يمتد لتعاونيات أخرى ، فقد اتجه فكر قادة التعاون إلى تشريع تعاونى موحد يحقق طموح التعاونيون فى وجود تعاونيات حقيقية.

ويكفل التشريع الموحد المزايا الآتية :

ضمان وحدة الحركة التعاونية الأمر الذى يترتب عليه تحقيق مبدأ التعاون بين التعاونيات الذى أضافه الحلف التعاونى الدولى لمبادئ التعاون التقليدية.

سهولة البحث القانوني واستقرار الأوضاع القانونية بالنسبة لكافة أنواع التعاونيات.

وحدة الأحكام التى تعالج مختلف أنواع التعاونيات.

وحدة جهة الرقابة على التعاونيات.

ضمان التنسيق والتضامن والتكامل بين كافة أنواع التعاونيات.

وهذا التشريع التعاونى الموحد يمكن له أن يكفل المبادئ الآتية :

تأكيد الهوية التعاونية :

فالتعاونيات ليست مشروعات عامه وليست مشروعات خاصة ولكنها تكتلات مجتمعية يسعى الأفراد من خلالها إلى التضامن معا لتحقيق أهداف استهلاكية (حصولهم على السلع والخدمات والجودة والتكلفة المناسبة) وأهداف إنتاجيه

(التضافر لإنتاج سلعه أو خدمه) لا يستطيع كل فرد وحده أن يحققها ، والعائد المترتب على نشاط هؤلاء الأفراد ليس ربحا ولكنه فائض يعود فيوزع عليهم كل بحسب نشاطه فى المشروع التعاونى ، إنها فى جانبها الاستهلاكى سلعه أو خدمه والإسكانى نوع من أنواع الشراء الجماعى ، وفى جانبها الإنتاجي تكامل بين تخصصات وأقسام عمل ، أن الهدف الأول للتعاونيات ينصب على تنمية الأعضاء أخذا فى الاعتبار أن تعدد التعاونيات وتكاملها وانتشارها يكفل بذلك تنمية المجتمع ، وبتأكيد الهوية التعاونية لا تعد المساهمة فى رأسمال الجمعية من باب الاستثمار الذى يستهدف ربحا فالتعاونيات تقوم على الصوت الواحد للرجل الواحد مهما تعددت أسهمه فى التعاونية.

تأكيد الملكية التعاونية :

يرتبط بتأكيد الهوية التعاونية تأكيد الملكية التعاونية التى تختلف عن الملكية العامة والملكية الخاصة بنص الدستور (الملكية التعاونية هى ملكية الجمعيات التعاونية ويكفل القانون رعايتها ويضمن لها الإدارة الذاتية) ، وينص قانون التعاون الزراعى فى مصر على أن أموال الجمعيات التعاونية الزراعية مملوكه لها ملكيه تعاونية لشخصيتها الاعتبارية ولا يجوز أن تزيد حقوق عضو الجمعية عند انقضاء عضويته أو تصفية الجمعية على استرداد قيمة أسهمه فى رأس المال ، ومناط التفرقة أن فائض النشاط فى الملكية العامة يؤول إلى من قدم رأس المال وفائض نشاط الملكية التعاونية لا يؤول إلى من قدم رأس المال ولكنه يظل فى خدمة القطاع التعاونى ، فإذا صفيت الجمعية بعد سنوات وكانت موجوداتها تزيد على قيمة رأسمالها فإنها تؤول لنشاط تعاونى أخر من خلال الاتحاد التعاونى المختص ، ولتعميق مفهوم الملكية التعاونية يتعين أن ينص التشريع التعاونى على القاعدة الأساسية العامة والتى بمقتضاها أن الاحتياطى غير شخصى وغير قابل للتجزئة، أى أن الاحتياطى ينمو لصالح تنمية وتدعيم الحركة التعاونية على الوجه الآتى :

أ) النص على تخصيص أكبر نسبه من صافى الفائض سنويا لصالح دعم رصيد احتياطى الجمعية التعاونية.

ب) عدم وجود نص يضع حد أعلى للاحتياطى القانونى يقف عنده إذا بلغ رصيده الاحتياطى القانونى كمثل رأس المال أو أكثر أو أقل.

ج) النص على أن قيمة الاحتياطيات تؤول عند تصفية الجمعية إلى الاتحاد التعاونى المختص لكى يستثمرها فى دعم نشاط جمعية أو جمعيات أخرى.

تاكيد شعبية الحركة التعاونية :

فالتعاونيات منظمات شعبيه ديمقراطيه تتكون بالاختيار الحر من أفراد ومنظماتهم وتعكس مشاركتهم فى تنمية أحوالهم بالتبعية تنمية أحوال مجتمعاتهم ، وقد كان دخول الدولة فى التعاونيات بمناسبات مختلفة سعيا من الدولة لبسط هيمنتها على المجتمع ووجود آداه تنفيذيه لمتابعة تنفيذه وجهاز إدارى يشغل هذه الأداة تنفيذيه ، ومع نمو الجهاز الادارى المعنى أخذ يبحث له عن اختصاصات تجاوزت فى غياب وعى القائمين على التعاونيات وأحيانا بإرادتهم حدود الفصل بين اختصاصات الجهة الإدارية والإدارة الشعبية للتعاونيات حتى أصبحت التعاونيات تسقط كمنظمات مجتمع مدنى ومنظمات أهليه غير حكوميه وأصبح ينظر إليها على أنها منظمات حكوميه أو شبه حكوميه، بينما هى فى الأساس أكثر منظمات المجتمع المدنى فاعلية حيث أنها تنشط فى المصالح الأولية للأفراد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ومن ثم فهى تشغل مساحة كبيره فى اهتماماتهم اليومية ، وأى تشريع جديد ينبغى له أن يؤكد الصفة ، إنها منظمات شعبيه للاعتماد الجماعى على الذات تقوم على الاختيار الحر وديمقراطية الإدارة.

تاكيد استقلالية الحركة :

سواء كانت هذه الاستقلالية فى مواجهة جهة الإدارة الحكومية أو فى مواجهة الفرد المساهم ، فالمنظمات التعاونية ليست تجمعات تستهدف تنفيذ خطط الحكومة كما أنها ليست آلية لتنفيذ رغبات الفرد المساهم وإنما هى بعد نشأتها

تكتسب شخصية مستقلة فى مواجهة الدولة والأفراد كل على حده ، وتقوم خطتها على تلبية احتياجات أعضاء الجمعية سواء كانت إنتاجية أو استهلاكية ، ولا ينبغى أن تنتظر دعم الدولة أو مساندة القطاع الخاص لها ، إذ إنها حسب البيئة الاقتصادية والاجتماعية قد تصطدم بهذا أو ذاك أو تتناقض معه ، والقطاع الخاص المستنير (حالة عمر لطفى) والدولة الواعية تجد أن التعاونيات أنسب الآليات للتنمية المحلية وتنشيط السوق ورشادة استخدام موارد المجتمع.

تأكيد وحدة الحركة التعاونية :

فالحركة التعاونية قوامها الاتحادية التى تعطيها قوة أكبر فى المساومة والتفاوض وتجعلها كيانا اقتصاديا معتبرا وسط المجتمع وعلى الساحة الدولية ، هذه الاتحادية بما تكفله من وفورات داخليه وخارجية تخفض تكلفة الانجاز وتكفل التنسيق الداخلى وتكامل الأنشطة وعدم تكرارها ، وهذه الوحدة سواء فى القطاع الواحد أو بين القطاعات تكفل خلق المجتمع التعاونى الكامل.

خلاصة واستنتاجات

تعد التعاونيات الزراعية أهم آليات التنمية الشاملة على مستوى عالمى ، وفى مصر نشأت حركة التعاون الزراعى منذ أكثر من قرن ، وأصبح عدد الجمعيات التعاونية الزراعية فى مصر الآن أكثر من ستة آلاف جمعية غير أن التعاون الزراعى فى مصر يعانى من مشاكل متعددة أدى استمرارها إلى تراجع الدور الاقتصادى والاجتماعى ، وهناك ثلاث نتائج أساسيه عالجتها هذه الورقه للخروج من هذه المشاكل :

تحرير التعاونيات من هيمنة الجهات الإدارية.

وإعادة الاعتبار للهوية التعاونية.

الإصلاح التشريعى.

الإصلاح المؤسسى.

المراجع والمصادر

(١) منظمة العمل العربية – مؤتمر العمل العربى الدورة الـ٣٥ – تقرير المدير العام للمنظمة- شرم الشيخ – فبراير ٢٠٠٨.

(٢) التقرير الاقتصادى العربى الموحد – الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى – ( ) ٢٠٠٧.

(٣) المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب فى الدول العربية – مؤتمر العمل العربية – الدورة الـ٣٥ – منظمة العمل العربية- شرم الشيخ – فبراير ٢٠٠٨.

(٤) المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فى ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ – البنك الأهلى المصرى – النشرة الاقتصادية – المجلد السنوى – العدد الثالث – ٢٠٠٧ – القاهرة.

(٥) أنظر المراجع التالية :

أ) ممدوح الشرقاوى – دكتور – المشروعات الصغيرة ورؤية مستقبلية لدورها التنموى – ندوة التنمية وتحديات المستقبل ، معهد التخطيط القومى – القاهرة – ١٩٩٨.

ب) البنك الأهلى – مرجع سابق.

ج) معتصم راشد – دكتور- عزمى مصطفى – مهندس- دور الصندوق الاجتماعى فى خلق فرص العمل – ندوة فرص العمل ، التكنولوجيا والمشروعات الصغيرة – الإسماعيلية ١٩٩٨.

د) عثمان على عثمان – دكتور- المشروعات الصغيرة ودورها فى التنمية الاقتصادية المصرية- مقال مرجعيه مقدمة للجنة العلمية الدائمة للاقتصاد

الزراعى – القاهرة – ٢٠٠٧.

هـ) محمود منصور عبد الفتاح – دكتور- الزراعة الدولية المقارنة – مصر للخدمات العلمية – القاهرة ٢٠٠٤.

(٦) منظمة العمل العربية – مرجع سابق.

(٧) البنك الأهلى المصرى – مرجع سابق.

(٨) منظمة العمل العربية – مرجع سابق.

(٩) المنظمة العربية للتنمية الصناعية ووزارة الصناعة والتجارة بالجمهورية اليمنية –أعمال الملتقى العربى للصناعات الصغيرة والمتوسطة – صنعاء – ٢٠٠٧.

(١٠) محمود منصور عبد الفتاح – دكتور- التعاون والتنمية – مصر للخدمات العلمية – القاهرة ٢٠٠٣.

(١١) يقصد بالقطاع غير الرسمى الوحدات الاقتصادية التى تتألف بصورة رئيسية من منتجين و تجار مستقلين يشتغلون بأنفسهم و برأس مال محدود و يستخدمون تكنولوجيا بسيطة(مشروعات صغيرة) وانتاجيتهم منخفضة إلى حد كبير وهم لذلك لا يحصلون إلا على دخول محدودة و غير منتظمة .

(١٢) راجع ما يلى :

أ) محمود منصور عبد الفتاح – دكتور- وآخرين – الزراعة المتوسطية – الزراعة والثروة السمكية والأغذية والتنمية الريفية المستدامة فى منطقة البحر الأبيض المتوسط – المركز الدولى للدراسات الزراعية المتقدمة – التقرير السنوى – ٢٠٠٦ – مونبلييه.

ب) محمود منصور عبد الفتاح – دكتور- الزراعة والغذاء فى مصر فى ٢٠٢٠ –دار الشروق - القاهرة- ٢٠٠٤.

الباب الثانى

٢ الأرض والسيادة الغذائية

obeikan.com

obeikan.com

استراتيجية التعامل مع الأراضي القديمة وأراضي الاستصلاح الحديثة والصحراوية

د. شريف فياض (*)

المقدمة:

مصر بلد الصحراء هكذا قال جمال حمدان فى رائعة عبقرية الزمان والمكان، وإذا كان هيريدود قد قال منذ قديم الأزل أن مصر هبة النيل، هذا الأخدود العظيم الذى يشق الصحراء التى تترامى على جانبية، فما حدث للنيل على أيدى المصريين خاصة فى المائة عام الماضية من تلوث وبناء على جانبية وإلقاء نفايات الصناعة والزراعة فى هذا الأخدود الهائل، هذا بالإضافة إلى الزيادة السكانية وتركز السكان على ضفاف النيل العظيم الأمر الذى أدى إلى الضغط على هذا المورد الإقتصادى العظيم وعلى البنية الأساسية التى نشأت علية سواء طرق أو قنوات للرى أو للصرف الزراعى بالإضافة إلى التجريف الهائل الذى يتم سنويا للأراضى الزراعية الواقعة على جانبية الناتجة من التخاذل الكبير من قبل الحكومات المتعاقبة فى حل مشكل الإسكان وعدم التوزيع العادل للوحدات السكنية، بالإضافة إلى عدم وجود مشاريع تنموية حقيقية خارج هذا الوادى الضيق، الأمر الذى أدى إلى تقليل فرص الحياة فى مجتمعات سكانية خارج الوادى الضيق، مما أدى إلى زيادة التعدى على الأراضى الزراعية الواقعة فى وادى ودلتا النيل العظيم. وتقدر حجم الأراضى الزراعية التى يتم فقدها سنويا بنحو ٣٠ ألف فدان وهى من أخصب

(*) أستاذ الاقتصاد الزراعي بمركز بحوث الصحراء .

أنواع الأراضى الزراعية أى استمرار الوضع على ما هو علية سوف يؤدى إلى أنة فى ٢٠٥ سنة سوف يتم فقد كافة الأراضى الزراعية القديمة على أساس أن المساحة المنزرعة فى الأراضى القديمة تقدر بنحو ٦.١ مليون فدان.

تهتم الآن جمهورية مصر العربية بالمشروعات القومية الكبيرة Mega Projects فهناك العديد من المشروعات القومية الكبيرة التى تدخل فى إطار الخطة الاقتصادية للدولة المصرية فى السنوات القادمة، مثل محور قناة السويس والمثلث الذهبى والساحل الشمالى الغربى ومشروعات الطاقة الشمسية والطاقة النووية فى الصحراء الغربية، ومن أهم تلك المشروعات القومية التى تهتم بها البلاد هو مشروع استصلاح مليون ونصف مليون فدان فى العام القادم ٢٠١٥/٢٠١٦.

ويعتبر هذا المشروع من المشاريع التى تستهدف تكوين مجتمعات عمرانية جديدة فى المناطق الصحراوية بهدف الخروج من الوادى الضيق إلى الصحراء. ولكى ينجح مثل هذا المشروع لابد من النظر إلى الموارد المتوفرة فى المنطقة المراد استصلاحها والتعرف على أنسب وأفضل المشاريع والأنشطة الاقتصادية التى يمكن أن تعمل فى المنطقة وذلك طبقا للعائد على وحدة المياه والعائد على وحدة الطاقة وطبقا للموارد المتاحة والمتوفرة فى المنطقة.

ولا شك أن الزراعة من الأنشطة الهامة التى لابد من الاهتمام بها فى الأراضى الجديدة حيث أن الكثير من الاراضى الجديدة بها الكثير من المناطق القابلة للاستصلاح فى مصر بالإضافة إلى أن المنظومة الصحراوية لها خصائصها التى لابد من احترامها ومراعاتها عند التعامل بها حيث لا يكون هناك أى انهيار فى تلك المنظومة.

ومن المشاكل الجمة التى واجهت مصر فى الأراضى القديمة هى عدم احترام الموارد تلك المنظومة البيئية الأمر الذى ادى إلى انهيار فى المساحة الزراعية

القديمة وتقلص تلك المساحات بالإضافة إلى التلوث فى الكثير من الأراضى التى فى الوادى القديم. وبالتالى علينا أن ننظر إلى الأراضى الجديدة بنظرة اكثر جدية فى الموارد البيئية حيث لابد من الحفاظ على تلك الموارد الصحراوية حتى لا يحدث انهيار بيئى فى المنظومة الصحراوية بمعنى استغلال الموارد المتاحة فى البيئة الصحراوية بأفضل كفاءة وفعالية ممكنة، واضعين فى الاعتبار الاستدامة والاستمرارية فى المشروعات الزراعية التى فى المنظومة الصحراوية.

هذا بالإضافة إلى أهمية الوضع فى الاعتبار الأهداف الإستراتيجية القومية التى تهتم منها مصر مثل الصادرات والأمن الغذائى والعمالة وتوفير فرص عمل دائمة والعائد على وحدة الجنية وغيرها من الأهداف القومية التى يمكن أن يساهم فيها قطاع الزراعة بشكل إيجابى، ويأتى على رأس تلك الاهتمامات الفلاح المصرى سواء فى الأراضى القديمة أو الأراضى الجديدة، وكيفية استغلال الأراضى الجديدة المستصلحة وهل يتم تمليكها وإداراتها بواسطة صغار الفلاحين أم بواسطة كبار المستثمرين وما هى أجندة المجتمع فى التعامل مع تلك هؤلاء المستثمرين.

ومن المشاكل الأساسية التى يعانى منها المجتمع المصرى هى عدم وجود رؤية ولا إستراتيجية مجتمعية تتعامل مع المنظومة الصحراوية وكيفية استغلال الإراضى الصحراوية فى اى مجالات وأى أنشطة يمكن أن تستغل الموارد الطبيعية فى المناطق الصحراوية بحيث يكون هناك كفاءة فى استخدام تلك الموارد الطبيعية الصحراوية التى تتسم بالهشاشة.

فى تلك الورقة سوف يتم التركيز بشكل أساسى على المناطق الصحراوية وأراضى الاستصلاح الحديثة فى المناطق الصحراوية ومحاولة وضع رؤية للإستغلال الامثل للموارد الطبيعية التى تتسم بالهشاشة فى المنظومة الصحراوية، مع التنويه إلى الخطوط العامة لاستغلال المناطق والأراضى القديمة فى قطاع الزراعة والأراضى

الجديدة وعلى الأخص الظهير الصحراوى لمناطق الوادى والدلتا.

أولا: الأراضى القديمة:

الأراضى القديمة هى أراضى لابد من الاهتمام بها بشكل كبير حيث أن خصوبة تلك الأراضى مرتفعة للغاية ولابد من النظر إليها على أنها من الموارد الهامة فى الزراعة المصرية، بالإضافة إلى أن الأراضى القديمة بها بنية أساسية جيدة من طرق وترع ومصارف زراعية، مع توافر السكان فى الأماكن القريبة الامر الذى يوفر الأيدى العاملة بشكل دائم فى تلك المناطق. ولكن نظرا لأننا تعاملنا مع الأراضى القديمة بشكل سيء حيث تم التعدى على تلك الأراضى بشكل كبير خاصة فى السنوات الأخيرة الأمر الذى أدى إلى تقلص المساحات المنزرعة فى الأراضى القديمة بالإضافة إلى الاستخدام السيئ للمبيدات والأسمدة الكيماوية الأمر الذى يزيد من تلوث تلك الأراضى، وسوء الصرف الزراعى فى بعض المناطق الأمر الذى أدى إلى ارتفاع منسوب الماء الأرضى فى بعض المناطق والتملح والتصحر الذى حدث فى بعض أنواع الأراضى. ومن المشاكل الأخرى التى تعاني منها الزراعة فى الأرضى القديمة هى افتقارها إلى المؤسسات وإلى الروابط التى تعمل على تجميع المزارعين فى إطار مؤسسى موحد سواء التعاونيات أو الجمعيات الزراعية او الاتحادات خاصة إذا ما علمنا أن نمط الملكية فى الأراضى القديمة هى الحيازات الصغيرة التى تقل عن فدان الأمر الذى يؤدى إلى أن هؤلاء المزارعيين يمكن أن يكونوا تحت استغلال التجار سواء فى خلال عملية الإنتاج أو عمليات التسويق للمنتجات الزراعية، الأمر الذى يضع تساؤل حول أهمية تكوين الروابط والاتحادات الفلاحية وتعاونيات حقيقية للمنتجين الزراعيين فى تلك المناطق.

ونظراً لان كل من المياه والأرض والتكنولوجيا محددات رئيسية فى الزراعة المصرية وبالتالى يمكن استغلال تلك الأراضى القديمة فى إنتاج حاصلات زراعية إستراتيجية تستخدم أساسا فى الاكتفاء الذاتى مثل الحبوب وعلى رأسها القمح

والذرة والارز والقطن والقصب. وذلك لما تتوفر لهذه الأراضى بشكل أساسا من وفرة فى عنصر المياه، التى تأتى أساسا من نهر النيل. وإيضا لما تتميز به هذه الأراضى من خصوبة بالدرجة الأولى، حيث أنها أراضى طينية، تجود بها مثل هذه الأنواع من المنتجات الزراعية. والإنتاجية الفدانية لهذه المنتجات من تلك الأراضى إنتاجية مرتفعة، بالمقارنة بالأراضى الجديدة أو الصحراوية. هذا بالإضافة إلى قرب المسافات بين المصانع للمنتجات التى لابد أن تمر بعمليات تصنيع مثل القطن وقصب السكر، وبين مناطق إنتاج هذه المنتجات. وكذلك قرب أسواق الاستهلاك من مناطق الإنتاج مما يؤدى إلى خفض تكاليف الإنتاج، على تلك المنتجات. وبالتالى عدم رفع سعر المستهلك. ولكى يمكن أن ينجح ذلك لابد من وجود دور للدولة فى دعم هؤلاء المنتجين خلال العملية الإنتاجية، خاصة الصغار منهم، وذلك لأهمية هذه المنتجات وإعطاء حافز للمنتجين الزراعيين، فى إنتاج مثل تلك المنتجات الهامة.

الأرضى الجديدة والصحراوية:

لابد هنا من التنوية إلى الفرق بين الأراضى الجديدة والأراضى الصحراوية، فالمقصود بالأراضى الجديدة هى الظهير الصحراوى لمحافظات الوادى القديم والدلتا وهى اراضى هامة وعادتا ما تكون قريبة من الأراضى القديمة نوعا ما وعادتا ما يتم ريها فى الكثير من مساحاتها بواسطة مياه النيل، اما الأراضى الصحراوية فهى أراضى تكون عادتا فى المحافظات الصحراوية وتكون إنتاجيتها أقل من إنتاجية الأراضى الجديدة او الظهير الصحراوى فى الكثير من المناطق، وتعتمد بشكل أساسى على المياه الجوفية فى الرى سواء المياه الجوفية السطحية أو المياه الجوفية العميقة.

أولا: الأرضى الجديدة:

تعتبر تلك الأراضى هى أراضى متاخمة للوادى القديم. فنلاحظ أنه يمكن زراعة البرسيم كمحصول أعلاف رئيسى، وذلك حيث أن أغلب منتجى ومربى

الحيوانات ومشروعات الإنتاج الحيوانى، تتركز فى الوادى القديم ودلتاه، مما يسهل من عملية توصيل الأعلاف إلى مناطق الإنتاج. وأيضا فإنتاجية الأراضى فى تلك المناطق المنزرعة بالبرسيم سواء مستديم أو حتى الحجازى لا تتباين كثيرا مع إنتاجية الأراضى القديمة فى الوادى والدلتا. بالإضافة إلى أن أغلب تلك الأراضى الجديدة المتاخمة للوادى عادتا ما يتم ريها من مياه النيل. كما سبق القول، إلى زراعة بعض المحاصيل التصديرية الهامة وعلى الأخص النباتات الطبية والعطرية خاصة فى الأراضى الجديدة المتاخمة للوادى حيث تجود تلك الأنواع من المنتجات فى تلك الأراضى. بالإضافة إلى أن تلك الأراضى، هى أراضى ليست ملوثة وبالتالى يمكن أن ينتج منتجات صالحة للتصنيع والتصدير بأسعار مرتفعة نوعا ما، وللاستفادة من فائض القيمة يرى ذلك البديل إلى ضرورة إقامة مصانع إنتاج المادة الفعالة من تلك المنتجات بالقرب من مناطق الإنتاج. وبالتالى لابد من أن تقيم الدولة استثمارات فى ذلك المجال، أو أن تعطى امتيازات للمستثمرين فى ذلك المجال. أما بالنسبة للأراضى الجديدة الغير متاخمة للوادى فإن إنتاجية الأراضى بها عادة ما تكون منخفضة عنها فى الأراضى الجديدة المتاخمة للوادى. وأيضا عادة ما يتم ريها من مياه الآبار وليس من مياه النيل. وبالتالى فهى أراضى جيدة فى زراعة الفاكهة وخاصة الفاكهة التصديرية مثل الموالح والعنب، وبعض أنواع الخضروات التصديرية الأخرى مثل البطاطس والبصل والثوم خاصة فى العروة الصيفية. وبالتالى لابد من الاهتمام بالدعم الحكومى، والذى لابد وأن يقدم إلى المنتجين اللذين يساهمون فى التصدير بشكل حقيقى خاصة فى صورة دعم صادرات أو تسهيلات حكومية لتشجيعهم على القيام بالعملية التصديرية اللازمة. مع التركيز على حماية لصغار المنتجين فى تلك الأراضى فلابد من أن يتم وجود حركة تعاونية اختيارية من المنتجين فى تلك المناطق خاصة من صغار المنتجين حتى يمكن أن يستفيدوا من مميزات التعاونيات.

ثانيا: الأراضى الصحراوية:

الأرضى الصحراوية هى اساساً تلك الأرضى التى تقع خارج الوادى الدلتا ولا تتبع محافظات الوادى والدلتا فهى تتبع أساسا المحافظات الحدودية الخمس وتتميز بأن المياه بها أساسا مياه جوفية حيث يتم الاعتماد على المياه الجوفية بشكل أساسى على الرى سواء مياه جوفية عميقة أو سطحية، بالإضافة إلى أن طبيعة التربة بها تربة رملية. وتتميز أيضا بهشاشة الموارد الطبيعية وبالتالى لابد من التعامل مها بآلية وإستراتيجية تختلف عن تعاملنا مع الأراضى القديمة فى الوادى والدلتا.

ومن هنا كان لابد من التفكير فى وضع إستراتيجية للتعامل مع المنظومة الصحراوية حيث لابد من النظر إلى الصحراء على أنها منظومة بيئية متكاملة ولابد من احترام الموارد البيئية المتوفر فى الصحراء حيث لا يحدث انهيار بيئى نتيجة الاستخدام السيئ للموارد الصحراوية الهشة

إستراتيجية التعامل مع الأراضى الصحراوية:

الصحراء هو أمل مصر فى النمو ولابد من أن يتم استغلال الصحراء بشكل لا يؤدى إلى تدهور فى الموارد الطبيعية المتوافرة بها وعلى الأخص موردى المياه والأرض، بالإضافة إلى الاستغلال السليم للصحراء بمعنى استغلال كافة الموارد المتواجدة فى الصحراء. ولن يتأتى ذلك إلا من وجود رؤية تنموية معتمدة على التنمية المستدامة فى المشاريع التى تقوم فى الصحراء،وذلك بهدف عدم إهدار الموارد الطبيعية التى فى الصحراء المصرية، والاستغلال الأمثل لها.

وتوجد فى مصر ثلاث أنواع من الصحراء، الأمر الذى يؤدى إلى الاستغلال المختلف لتلك الصحارى. أولا صحراء سيناء وتتنوع تلك الصحراء مابين شمال ووسط وجنوب سيناء، ثانيا: الصحراء الشرقية وهى التى تمتد فى الجهة الشرقية من وادى النيل حتى سواحل البحر الأحمر، وتلك يمكن تقسيمها إلى منطقة

الساحل البحر الأحمر ومنطقة مثلث حلايب وشلاتين أبو رماد ثالثا الصحراء الغربية وهى تلك الصحارى التى تمتد من الجهة الغربية من وادى النيل ودلتاه إلى الحدود الغربية لمصر. وهذه يمكن تقسيمها إلى منطقة الساحل الشمالى الغربى الممتد من غرب الإسكندرية إلى الحدول المصرية الليبية، ومنطقة سيوة ، منطقة الواحات البحرية والوادى الجديد وأخيراً منطقة منخفض توشكى وشرق العوينات ودرب الأربعين.

ولكن وقبل الخوض فى كيفية استغلال تلك الصحارى السابقة الذكر لابد لنا من التفكير وتناول الرؤية العامة والإستراتيجية العامة التى لابد أن يتم التعامل مع البيئة الصحراوية. فبالنسبة للرؤية التى يتعامل بها مع الصحراء هى أن «الصحراء منظومة متكاملة بيئية تتسم بهشاشة الموارد الطبيعية الأمر الذى يستوجب أهمية التركيز على الاستخدام الكفء والمستديم لتلك الموارد بطريقة لائقة».

ومن تلك الرؤية يتبين أنها تتكون من نقاط معينة وهى أن الصحراء منظومة بيئية متكاملة ولابد التعامل معها من هذا المنطق. وأن الموارد فى الصحراء سواء الموارد المائية أو الأرضية أو النباتية أو الحيوانية تتسم بالهشاشة، الأمر الذى يشير إلى أهمية زيادة القدرات وتخفيض المخاطرة، حتى لا تنهار تلك الموارد جراء الاستخدام غير الرشيد والعمل على خفض الهشاشة. وهذا الأمر مرتبط بثقافة ووعى والتنظيم للقوى البشرية او للموارد البشرية التى تتعامل مع تلك الموارد. وأن تلك الموارد الطبيعية لابد من استخدامها بطريقة لائقة تؤدى إلى الاستدامة فى التعامل معها بحيث لا تتأثر سلبيا فى كفاءتها بحيث يمكن أن يستخدمها الجيل الحالى وأيضا أن تترك للأجيال القادمة فى حالة جيدة قابلة للاستخدام بكفاءة.

ومن تلك الرؤية يمكن أن يتم استنتاج نقاط لإستراتيجية التعامل مع البيئة والمنظومة الصحراوية بحيث لا تتعارض مع نقاط الرؤية التى سبق الإشارة إليها.

ويمكن أن تتحدد الاستراتيجيات الأساسية التى يمكن أن يتم التعامل معها فى الأراضى الصحراوية فى ست نقاط أساسية:

أولا: العائد على وحدة المياه والطاقة:

إذا كانت كل من الأرض والمياه هما المحددان هامين للزراعة فى مصر نظراً لمحدودية هذين العنصرين، فيعتبرا كل من المياه والطاقة من المحددان الرئيسيان اللذين يحددان نوع النشاط الإقتصادى فى الأراضى الصحراوية.

لابد أن يكون النشاط الاقتصادى فى الأراضى الصحراوية هو النشاط ذو عائد إقتصادى مرتفع بالنسبة لوحدة المياه أو الطاقة حيث أن المياه والطاقة هما المحددان الأساسين الهامين للأستمرار فى النشاط الإقتصادى فى الأراضى الصحراوية او الأراضى الجديدة على الأخص أن المياه تتسم بالندرة فى تلك الأراضى.

كذلك تعتبر الطاقة من العناصر الهامة جدا للمحدد الأساسى للنشاط الاقتصادى على الأخص أن الطاقة عنصر هام من العناصر التى يمكن أن تنجح أو تفشل النشاط الاقتصادى.

وعلى هذا يجب توجية الموارد الاقتصادية فى الاراضى الجديدة او الصحراوية إلى الأنشطة التى تدنى تكلفة الوحدة المستخدمة من عنصرى المياه و الطاقة أى أن الإنتاجية الفدانية لهذين العنصرين يجب أن تكون مرتفعة.

ثانياً: التكامل بين المشروعات المختلفة فى نفس الإقليم:

لابد من النظر إلى الأقاليم المختلفة على أنها وحدة واحدة بمعنى أن يتم تقسيم الأقاليم فى مصر بطريقة معينة بحيث لابد أن يكون لكل إقليم منفذ بحرى ومنفذ على الصحراء ومنفذ للنهر وجزء من الجبال وجزء من الوادى القديم أو الدلتا أن أمكن ذلك، بحيث يعتمد كل إقليم على ذاته فى التنمية بشكل كبير.

وعلى هذا المنوال لابد أن تكون المشروعات فى داخل كل إقليم متنوعة من حيث مشروعات زراعية وصناعية وتعدينية وسياحية وتجارية مستغلة الموارد الطبيعية أو الخصائص الجغرافية فى داخل كل إقليم فى تنمية الإقليم.

ويمكن أن يحدث التكامل بين تلك المشروعات المختلفة فى داخل كل إقليم بحيث يكون العائد الإقتصادى من مشروع فى كل إقليم يصب فى فائض قيمته الخاص به للإنفاق على مشروعات أخرى فى داخل الإقليم ذلك من خلال الضرائب التى يتم التحصل عليها من جراء المشروعات التى يتم عملها فى الإقليم، أو من خلال آليات اقتصادية بمعنى أن يكون الإنفاق من عائد المشروعات ذات العائد السريع على المشروعات الأخرى ذات العائد غير السريع فى داخل نفس الإقليم على الأخص إذا كان المشروعات التى سيتم الإنفاق عليها هامة ومن الأهمية التى تحدث تنمية حقيقية مثل المشروعات الزراعية أو الصناعية. هذا من ناحية بالإضافة إلى أن يمكن أن يكون المنتج من المشروعات يسوق فى داخل الإقليم حيث تكون الأولوية فى أماكن التسويق فى داخل الإقليم. وهذا لابد من الأخذ فى الاعتبار الطبيعة التكاملية للمشاريع التى يجب أن تكون فى الإقليم.

وفى تلك النقطة لابد من إعادة التفكير فى إعادة تقسيم الأقاليم فى مصر بحيث يكون لكل إقليم القدرة على إنتاج الحد الأدنى من غذائية أو على الأقل احتياجاته الأساسية كلما أمكن ذلك بدون الاعتماد على الأقاليم الأخرى المصرية فى توفير احتياجاته الغذائية وذلك من خلال وجود جزء من الوادى لهذا الإقليم أو وجود جزء من الأراضى الصحراوية القابلة للزراعة بشكل حدى، بالإضافة إلى القدرة على التوسع والتمدد العمرانى فى الصحراء، من خلال وجود ظهير صحراوى للإقليم بهدف التمدد العمرانى لهذا الإقليم، أيضا لابد أن يكون للإقليم جزء من البحر او ما يسمى بمنفذ بحرى بهدف الاتصال بالعالم الخارجى ووجود ميناء للتصدير حيث يمكن أن يشجع ذلك على التصدير والاتصال بالعالم الخارجى من

خلال هذا المنفذ البحرى. أخيراً لابد للإقليم أن يكون له جزء من الجبل بهدف التعدين أو الثروات التعدينية أو البترولية حيث تساهم ذلك على توزيع الثروات الطبيعية المصرية بين كافة الأقاليم المصرية.

وعلى ذلك مثل هذا يشجع على إحداث التكامل بين المشروعات التى يمكن أن تنشأ فى الإقليم بالإضافة إلى الاستقلالية فى كل إقليم والعمل فى كل إقليم على توفير احتياجاته من الغذاء والتمدد العمرانى والصناعى والتعدينى والتجارى بشكل كبير مع تقليل الاعتماد على الأقاليم الأخرى مما يؤدى إلى حدوث التنمية المستقلة المعتمدة على الذات لكل إقليم.

ثالثاً: التكامل السياسات الاقتصادية فى الوادى القديم والأراضى الصحراوية والجديدة:

بمعنى انه لابد من وجود التكامل والتوافق فى السياسات الاقتصادية فى كلا من الأراضى الجديدة والصحراوية من ناحية والوادى القديم من ناحية أخرى. وذلك بهدف عدم التضارب بين كلا السياستين فى المنطقتين، وبالتالى يحدث فشل فى كلاهما. وهذا لابد أن تتوافق مع السياسات الكلية الاقتصادية والاجتماعية التى تصدرها الدولة بين كل من الأراضى الجديدة والصحراوية والأراضى القديمة فى الوادى والدلتا.

ومن هنا أهمية الوضع فى الاعتبار أن هذا التكامل لابد أن يضع فى اعتباره الموارد الطبيعية والبشرية التى تتوافر فى كل منطقة بحيث لا تستخدم الموارد الطبيعية فى الأراضى الجديدة والصحراوية بشكل يؤدى إلى تقليل او هدر المورد وعلى الأخص فى الأراضى الجديدة والصحراوية التى تتسم بهشاشة المورد فى تلك المناطق، ولكن الموارد الطبيعية التى تتسم بها الأراضى القديمة والوادى القديم تتسم بأنها موارد ليست بالهشة مقارنتاً بالمناطق الصحراوية.

***

رابعاً: المؤسسات:

نجد أن مصر تفتقد إلى الإطار المؤسسى وفى تأثير المؤسسات على المجتمع ودور المؤسسات فى تفعيل ومشاركة المجتمع المحلى. وكما هو الحال فى الأراضى القديمة والوادى القديم حيث يتبين أن دور وتأثير المؤسسات ضعيف، ونجد انه فى الأراضى الجديدة والصحراوية لا يوجد أى تأثير للمؤسسات وهذا يرجع إلى قلة السكان وعدم وجود عدد من السكان كافى وعدم الاهتمام بالأراضى والمناطق الصحراوية، بالإضافة إلى عدم إدراك سكان الأماكن الصحراوية لأهمية الدور المؤسسى فى النهوض بالمجتمع المحلى نتيجة لان أغلب هؤلاء أما أن يكونوا بدويين وبالتالى ونتيجة إنخفاض المستوى التعليمى فيقل الوعى لأهمية ودور المؤسسات أو نتيجة لان أغلب هؤلاء السكان يكون أصولهم من الريف فى الوادى القديم والدلتا وبالتالى لا يهتمون بأهمية ودور المؤسسات.

وعلى ذلك يمكن أن تلعب المؤسسات دور رئيسى ومهم فى تفعيل القرارات والتفاعل المجتمعى على صاحب ومتخذى القرار فى تفعيل القرارات التى يتوصل إليها المجتمع المحلى، هذا بالإضافة إلى أن المؤسسات وتفعيل دور المؤسسات سوف يؤدى إلى افراز القادة المحليين من تلك المؤسسات، الأمر الذى يؤدى إلى وجود قادة محليين حقيقيين من تفعيل تلك المؤسسات.

خامساً: المشاركة المجتمعية:

تعتبر المشاركة المجتمعية من الأمور الهامة جدا فى تفعيل دور للمجتمع المحلى ويلعب المجتمع المحلى دور كبير وهام فى تفعيل القرارات التى تم التوصل إليها من خلال المشاركة المجتمعية. كما أن المشاركة المجتمعية تؤدى إلى زيادة الوعى وزيادة تفعيل القرارات التى تم التوصل إليها ويكون لها صدى وقبول مجتمعى مما يؤدى إلى تفعيلها بشكل كبير وحقيقى وزيادة فرص نجاح تلك القرارات والمشروعات التى عليها توافق مجتمعى. هذا بالإضافة إلى أن المشاركة المجتمعية لن تتم بشكل حقيقى وتأثير واقعى فى ظل غياب

المؤسسات، وزيادة دور وفعالية المؤسسات لن يأتى إلا من خلال المشاركة المجتمعية الحقيقية. هذا بالإضافة إلى أن المشاركة المجتمعية ستؤدى بالحتمية إلى زيادة تأثير المجتمع المحلى على صانع القرار السياسى فى اتخاذ القرارات التى يراها المجتمع المحلى مناسبة له. بالإضافة إلى أن المشاركة المجتمعية سوف تؤدى إلى تحديد اهم المشكلات التى تواجه المجتمع المحلى وترتيب تلك المشكلات ووضع الحلول المقترحة من قبل أفراد المجتمع فى حل تلك المشاكل وسيناريوهات الحل التى يقترحها المجتمع المحلى، الأمر الذى سيؤدى إلى زيادة فرص نجاح المشاريع والخطط والتوجهات الاقتصادية فى المنطقة او الإقليم.

سادساً: المحافظة على الموارد ومضاعفة القيمة المضافة:

لاشك انه ونتيجة لهشاشة الموارد الاقتصادية فى المناطق الصحراوية وعلى الأخص موردى الأرض وندرة مورد المياه، بالتالى يجب أن يراعى ذلك فى نوعية النشاط الإقتصادى الذى يوجه إليه تلك الموارد الطبيعية. ولكى يكون هناك كفاءة وفعالية فى استخدام المورد وكذلك استدامة لهذا النشاط وبدون أن يتم تدمير البيئة الصحراوية لابد من التعرف على نوعية الأنشطة الاقتصادية والعمل على تطوير والتركيز على الأنشطة الغير مدمرة للبيئة بشكل كبير خاصة فى المناطق التى تتسم بهشاشة الموارد بشكل كبير، فى قطاع الزراعة لابد من الأهمية أن يتم زراعة المنتجات التى تحافظ على المورد من خلال أن لا تكون مجهدة للأراضى أو للموارد وتتلائم مع المنطقة، كذلك لابد أن يتم زراعة المنتجات التى يمكن أن تكون لها قيمة المضافة مرتفعة، بمعنى أن تكون قابلة للتصنيع أو تصديرية، الأمر الذى يؤدى إلى الاستمرار فى الإنتاج الزراعى بشكل يكون فيه استدامة فى الإنتاج. حيث أن ارتفاع القيمة المضافة سوف يؤدى إلى الاستمرار فى هذا النشاط نظراً لارتفاع قيمته المضافة، بالإضافة إلى أن التصنيع الزراعى للمنتجات الزراعية سوف تؤدى إلى توفير فرص عمالة دائمة وبالتالى زيادة وتوفير الدخول الحقيقية

للمواطنين او القاطنين فى المنطقة الصحراوية.

وعلى ذلك ومن خلال تلك النقاط الست التى ذكرت يمكن التحكم فى التوجه إلى الصحراء وتحديد أى الأنشطة التى يكون لها أولوية عن الأخرى. حيث أنه من خلال تلك النقاط يمكن العمل على الاستغلال الأمثل للموارد سواء الطبيعية أو البشرية بطريقة تؤدى إلى الاستدامة للموارد الصحراوية.

وبوضع العناصر والنقاط السابق الإشارة إليه فى الاعتبار يمكن النظر إلى الأراضى الصحراوية أنة فى ظل محدودية عنصر المياه بتلك الأراضى، وطبيعة الأراضى حيث أنها ذو طبيعة رملية بدرجة أساسية، فيمكن زراعة محاصيل الزيوت بها، خاص الفول السودانى والسمسم وعباد الشمس، حيث تجود مثل تلك الأنواع من المحاصيل خاصة فى محافظة شمال سيناء والوادى الجديد. وهذه المحاصيل من محاصيل الزيوت التى تدخل فى فاتورة الغذاء كمكون رئيسى. ويرى ذلك البديل أيضا إلى زراعة بعض محاصيل الخضر والفاكهة التصديرية خاصة فى العروة الشتوية، وبالتالى يمكن أن تساعد على زيادة الصادرات من تلك المنتجات خاصة المنتجات التى يمكن زيادة القدرة التنافسية لمصر بها فى الأسواق العالمية. بالإضافة إلى ذلك تتميز العديد من المناطق الصحراوية وعلى الأخص فى المناطق الشمال الغربى، حيث تتميز بوجود بعض الزراعات مثل الزيتون والتين والعنب وبعض المنتجات التى يمكن أن تقوم عليها صناعات غذائية المر الذى يوفر الكثير من فرص العمل وفتح استثمارات جديدة فى تلك المناطق وتوفير فرص عمل دائمة فى تلك المناطق، هذا بالإضافة إلى أن الواحات البحرية وسيوة والفرافرة والوادى الجديد ينتشر بها النخيل بشكل أساسى بالإضافة إلى بعض الزراعات الأخرى الأمر الذى يمكن أن يؤدى إلى توفير العديد من الصناعات على النخيل خاصة إذا ما تم زراعة النخيل باستخدام الطرق العلمية الحديثة فى الزورعات .

ويجب الإشارة إلى أنة يمكن فى المحافظات الصحراوية مثل محافظة البحر

الأحمر ومطروح فهناك العديد من الأراضى التى يجب استغلالها مثل منطقة حلايب وشلاتين والمنطقة الغربية من محافظة مطروح. حيث يوجد العديد من قطعان الأغنام والإبل والماعز والتى يمكن أن تساعد على تحقيق تقلص فى الفجوة الغذائية من اللحوم ومنتجات الألبان. وبالتالى يرى ذلك البديل إلى استخدام تلك المناطق فى إنتاج اللحوم خاصة لحوم الضأن والماعز. أيضا إنتاج الألبان من الماعز، والعمل على تصدير تلك المنتجات إلى الخارج، والعمل على إنشاء مصانع (سواء حكومية أو خاصة)، للعمل على استغلال منتجات تلك الحيوانات فى عمل أصواف أو منتجات ألبان أو لحوم وبالتالى توفير العديد من فرص العمل فى تلك المناطق والاستفادة من الطاقة البشرية العطلة، وبالتالى تحقيق التنمية الاقتصادية فى تلك المحافظات. ولكن نظراً لعدم وجود التخطيط الجيد فى تلك المناطق، بالتالى لا يوجد الاستغلال الجيد لهذه الثروة الحيوانية الهائلة فى تلك المناطق، ويتم ذلك من خلال التعاونيات التى يمكن أن تنشأ لمالكى هذه الحيوانات وبالتالى يمكن أن يستفيدوا من الحركة التعاونية ومن قانون التعاونيات. بالتالى يرى ذلك البديل أنة لابد من العمل على جذب الاستثمارات الخاصة والحكومية وإنشاء مركز لعمل منتجات الألبان كما سبق القول، فى تلك المناطق بالتالى يمكن تقليل الفجوة الغذائية من المنتجات الحيوانية. ويمكن توفير الأعلاف من خلال زراعة أعلاف حيوانية تعتمد فى ريها على المياه الملحة مثل بنجر العلف وعلف الفيل، الأمر الذى يمكن استغلال المياه الجوفية المالحة المنتشرة فى تلك المناطق فى إنتاج مثل تلك الأعلاف .

بينما لنمط الملكية فى الأراضى الصحراوية فيظهر هنا العديد من المشاكل فى أن الاستثمارات الكبيرة هى أفضل الاستثمارات من الناحية الاقتصادية وبالتالى على الدولة والمجتمع أن يضع إستراتيجية للمستثمر الكبير والشركات الكبيرة التى تعمل فى تلك المناطق وذلك من خلال وضع خطة عمل وأولويات استثمار بمعنى وجود أجندة مجتمعية تقابل أجندة المستثمر تخدم تلك الأجندة

المجتمعية أهداف المجتمع فى توفير فرص عمل حقيقة دائمة أو زيادة الصادرات الزراعية الأمر الذى يؤدى إلى زيادة العائد من العملة الصعبة وكذلك لابد من وضع القيود على تحويل الأرباح المكونة من هذا النشاط إلى الخارج حيث لابد من العمل على إعادة ضخ الأرباح الرأسمالية من ذلك النشاط فى مصر سواء فى نفس النشاط للتوسع أو فى أنشطة اقتصادية أخرى.

أما فكرة توزيع تلك الأراضى الصحراوية على الشباب او صغار المنتجين بمساحات صغيرة وغير كبيرة فلابد هنا من العمل على تجميع تلك المساحات فى شكل اتحادات تعاونية وأن تكون الملكية على المشاع فى حدود ٢٠٠ فدان للمزرعة ويتم توزيع العائد من ذلك النشاط على العاملين فى المزرعة من المالكين او المستفيدين من تلك الأراضى الصحراوية، وذلك من خلال تكوين جمعيات وروابط لتلك التجمعات الزراعية حيث أن مثل هذا التجمع يؤدى إلى الاستفادة من اقتصاديات الكبيرة بانخفاض تكلفة الوحدة المنتجة بالإضافة إلى القدرة التفاوضية فى الحصول على مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة وإحداث العملية التسويقية بشكل أمثر كفاءة وأكثر فعالية والحصول على أسعار مناسبة للتكلفة، بالإضافة إلى إمكانية عمل عمليات تصنيعية على المنتجات التى يتم إنتاجها من المزرعة بحيث يمكن أن يزيد فائد القيمة والعائد الاقتصادى وتوفير فرص عمل للمزيد من هؤلاء الشباب وأسرهم فى تلك التجمعات السكانية الأمر الذى يمكن أن يؤدى إلى التوطين فى المنطقة.

تحرير تقاوي الحاصلات الزراعية .. والسيادة الغذائية [1]

إعداد : عبد المولى إسماعيل

مقدمة

تعد تقاوى الحاصلات الزراعية الحلقة الأولى فى إنتاج الغذاء ، وبدونها تحل المزيد من الكوارث والمجاعات ، وقد ظلت تقاوى الحاصلات الزراعية ومنذ أن عرف الإنسان الزراعة موردا مفتوحا ومتاحا لجميع الناس من فلاحين ومزارعين وباحثين ...إلخ، يتبادلونها فيما بينهم سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الشعوب والأمم من أقطار وأجناس مختلفة ولم تخضع فى يوماً من الأيام لمعايير الربح والخسارة . ومن ثم كانت الطفرات الهائلة فى تطور الزراعة على الصعيد الإنسانى وتلبية الحاجات البشرية المتزايدة من الغذاء ، وكان من نتاج هذا التطور أيضا المزيد من التعاون بين الأجناس البشرية فى الاستفادة من التراث الحيوى الهائل وذلك من خلال التعاون فى تبادل المعارف التقليدية وتقاوى الحاصلات الزراعية على صعيد عالمى حتى بات لدينا من الأصول الوراثية النباتية والحيوانية أنواع متعددة ، ومن ثم كان الإغناء المتواصل للترات الحيوى النباتى والحيوانى أيضا ، وذلك على الرغم وجود العديد من الأصناف النباتية والحيوانية التى لم يتم اكتشافها والتعرف عليها والاستفادة منها حتى الآن .

أما الآن فقد صارت التجارة فى تقاوى الحاصلات الزراعية كجزء من الموارد والأصول الحيوية هى الشغل الشاغل للشركات الكبيرة وبخاصة تلك التى تعمل

(١) (هذه الدراسة تمت بالتعاون مع مركز البحوث الاجتماعية ضمن مشروع تنمية البيئة الريفية، وهى دراسة لم تنشر من قبل).

فى مجالات إنتاج الغذاء وذلك تأسيساً على أن الاتجار فى الأصول الحيوية يعد على درجة كبيرة من الربحية .

ولا شك أن الاتجار فى تلك الأصول وما يستتبعه ذلك من فرض البراءات عليها سوف يسلب المجتمع الإنسانى وبخاصة المجتمعات الزراعية من حقوقها على تلك الأصول ، الأمر الذى سوف يكون له تداعياته على حق الناس فى الحصول على الغذاء ، ومن ثم المزيد من انتشار المجاعات على نطاق واسع ، فى الوقت الذى يعانى فيه ما يقرب من نصف البشرية خطر الجوع [1].

وفى هذا السياق فقد جاءت اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة «التريبس» TRIPs الواردة ضمن اتفاقيات التجارة الدولية التى جرى التوقيع عليها فى مدينة « مراكش » بالمغرب فى أبريل من العام ١٩٩٤ ، والتى دخلت حيز العمل بها فى يناير عام ١٩٩٥، كما أصبحت تلك الاتفاقية نافذة المفعول فى بلدان الدول النامية والتى من بينها مصر مع يناير ٢٠٠٥ بعد انتهاء فترة العشر سنوات التى وضعتها اتفاقية التجارة الدولية كفترة سماح بالنسبة لتلك الدول٢ وبموجب هذه الاتفاقية فإنها تسعى إلى تشجيع التجارة فى الموارد والأصول الوراثية باعتبارها مجالاً واسعاً للاستثمار .

وفى المقابل من ذلك فقد استبقت الأمم المتحدة مخاطر تلك الاتجاهات الرامية إلى فرض البراءات على الموارد والأصول الوراثية وبدأت أعمال التفاوض حول الاتفاقية الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في عام ١٩٩٢ مباشرة بعد مؤتمر «ريو»، وانتهت بأن أقرها مؤتمر المنظمة في دورته الحادية والثلاثين في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠١ ودخلت حيز التنفيذ في يونيو/ حزيران ٢٠٠٤. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الاتفاقية في صيانة الموارد الوراثية النباتية

(١) التقرير السنوى لمنظمة الأغذية والزراعة «الفاو» ،٢٠٠٤. وكمال ملهوترا، جعل التجارة فى خدمة الناس، (بيروت ، المكتبة الشرقية ،٢٠٠٣).

للأغذية والزراعة واستخدامها على نحو مستدام واقتسام المنافع المشتقة من استخدامها على نحو عادل ومتكافئ. كذلك استنبطت المنظمة إستراتيجية عالمية لإدارة الموارد الوراثية بهدف حمايتها والحفاظ عليها[1].

من هنا تأتى تناول قضية تقاوى الحاصلات الزراعية باعتبارها واحدة من أهم القضايا الشائكة سواء على الصعيد المحلى أو الإقليمي والدولى ، ونحاول من خلال هذه الدراسة تناول هذه القضية من خلال عدد من المحاور نلقى من خلالها إطلالة حول السيادة الغذائية وبعض الاشتراطات والمعايير المرتبطة بها ، وذلك كمفهوم مغاير للأمن الغذائى الذى يتم الترويج له من قبل العديد من المنظمات الدولية العاملة فى مجال الغذاء مثل منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وذلك ضمن إطار المحور الأول ، بينما نتناول فى المحور الثانى استعراض لأبرز الاتفاقيات الدولية الخاصة بتقاوى الحاصلات الزراعية وفى ضوء تلك الاتفاقيات نحاول تقييم لحالة التقاوى فى مصر « البناء المؤسسى لواقع التقاوى فى مصر » الجهات والمؤسسات الخاصة بالتعامل مع التقاوى فى مصر » ، الإطار القانونى ....إلخ .

وفى المحور الثالث نحاول التعرف على واقع تجارة التقاوى فى مصر «الشركات العاملة بالأسواق المصرية وعلاقتها بالشركات عابرة القوميات » وما هو دور وزارة الزراعة ، لجان الأمان الحيوى ، فى الإشراف على صناعة وتداول التقاوى فى مصر ، والأدوار الخاصة بالجمعيات الزراعية ، فى حين نتناول بعض الخبرات والتجارب الإقليمية والدولية فى مجال التقاوى وذلك ضمن إطار المحور الرابع ، بينما نتناول فى المحور الخامس استعراض لدراسة حالة خاصة بواقع تقاوى الذرة الشامية البلدية وأيضا القمح باعتبارهما من أهم المحاصيل الإستراتيجية فى بعض القرى المصرية ، وفى المحور السادس نحاول استعراض لبعض أهم النتائج والتوصيات الخاصة بهذه الدراسة.

(١) التقرير السنوى لمنظمة الأغذية والزراعة «الفاو» ،٢٠٠٥.

بعض المفاهيم المتعلقة بالدراسة

منظمة الـ UPOV

وهى منظمة دولية شبه حكومية أنشئت عام ١٩٦١ ومقرها جنيف بسويسرا ، وقد صدر عنها أول ميثاق عام ١٩٦٨ ،ثم تلاه ميثاق ١٩٧٢ ، ثم ١٩٩١ وهى الوثيقة الأخيرة الصادرة عن هذه المنظمة والتى يتم قبول الأعضاء على أساسها ، وقد جاء الهدف من إنشاء هذه المنظمة هو توحيد التشريعات المتعلقة بحماية الأصناف النباتية على المستوى الدولى ، بالإضافة إلى توحيد الإجراءات المتعلقة باختبارات الـ DUS الخاصة بإسباغ ومنح الحماية على الأصناف النباتية ، بالإضافة إلى تبادل الخبرات والموارد الوراثية .وفيما يتعلق بعضوية تلك المنظمة فإنها تشترط على الأعضاء الراغبين من الدول فى الانضمام إلى هذه المنظمة ضرورة القيام بتوفيق التشريعات القانونية لديها مع الاشتراطات الواردة بميثاق المنظمة وفقا لميثاق ١٩٩١ ، الأمر الثانى مراعاة الاعتبارات المتعلقة بامتيازات المزارعين والتى تتيح بموجبها للمزارعين فى البلدان الأعضاء إمكانية الإكثار من تقاوى الحاصلات الزراعية لاستخداماته الزراعية الخاصة فقط على أن لا يسمح بالاتجار فى هذه النوعيات من التقاوى ، وقد كان من ضمن حقوق المزارعين أيضا ضمن الميثاق الخاص بهذه المنظمة إمكانية مبادلة تقاوى الحاصلات الزراعية بين الفلاحين وبعضهم البعض طالما لا يتم استخدامها على نطاق تجارى ولكن هذه النوعية من المبادلات تم التراجع عنها وقصرها فقط على الاستخدامات الزراعية الشخصية.

هذا ويبلغ عدد الأعضاء المنضوين تحت لواء هذه المنظمة ٦٥ عضو من دول العالم المختلفة من بينهم ٦٤ بلدا ومنظمة واحدة هى «الاتحاد الأوربى » ومن بين الأعضاء أيضا مصر ، المغرب ، الأردن وتونس »، بالإضافة إلى دولتين أفريقيتين

هما «كينيا ، جنوب أفريقيا ».

المنظمة العالمية للملكية الفكرية الـ WIPO

هى منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة ، تعمل من أجل حماية الحقوق الملكية الفردية للأفراد. ظهرت في سنة ١٩٦٧وتأسست سنة ١٩٧٤ انطلقت بعد انعقاد مؤتمر باريس للملكية الصناعية في ١٨٨٣ فى بيرن ومؤتمر حماية المصنفات الأدبية والفنية، الموقّع في سنة ١٨٨٦ مهمتها فرض الاحترام للخصوصية الفكرية في العالم بأسره، إضافة إلى حماية حقوق الفرد الملكية(صور، أغاني، فنون...). تستمد «الويبو» نحو ٨٥ بالمائة من ميزانيتها السنوية من أنشطة التسجيل والنشر الدولية المنتفع بها على نطاق واسع. ويتأتى الجزء الباقي من اشتراكات الدول الأعضاء فيها. وتبلغ عدد المعاهدات الدولية التى تقع ضمن نطاق الويبو ٢٣ معاهدة منها ١٦ معاهدة بشأن الملكية الصناعية و٦ معاهدات بشأن حق المؤلف، بالإضافة إلى أتفاقية إنشاء الويبو ، ويبلغ عدد الدول الأعضاء بها ١٧٧ دولة، بالإضافة إلى ١٦١ منظمة غير حكومية تتمتع بصفة مراقب

- **نظام الاختبارات الخاص بـ DUS**

هو الاختبار المتعلق بأسباغ الحماية على الصنف النباتى ، من خلال اشتراط أن يتمتع الصنف النباتى المطلوب حمايته باشتراطات الجدة ، والتميز ، والتجانس، والثبات ، ويكون الصنف جديدا إذا لم يقم مربى الصنف النباتى أو طالب الحماية على الصنف النباتى ببيع مواد الإكثار النباتى للصنف أو تداولها بنفسه أو بموافقته لأغراض الاستغلال التجارى .

ويتسم الصنف بالجدة إذا لم يتم تداوله داخل مصر لمدة سنة من تاريخ تقديم الطلب ،وبالنسبة لخارج مصر لم يتم تداوله لأكثر من أربع سنوات بالنسبة لأى من المحاصيل الزراعية ، ولأكثر من ست سنوات للأشجار والأعناب ويكون الصنف متميزا إذا أمكن تمييزه عن غيره من الأصناف المعروفة بصفة واحدة

ظاهرة على الأقل مع احتفاظه بهذه الصفة عند إكثاره. ويكون الصنف متجانسا إذا كان الاختلاف بين أفراده يقع فى نطاق الحدود المسموح بها ويكون الصنف ثابتا عند تكرار زراعته ولم تتغير خصائصه الأساسية بتكرار إكثاره .

نظام الاختبارات الخاص بـVUS

وهى الخاصة بالتداول التجارى فى الأسواق بعد اجتياز اختبارات الـ DUS

مكتب حماية الأصناف النباتية

تم إنشاء هذا المكتب عام ٢٠٠٥ تطبيقا للقانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بحماية الملكية الفكرية وذلك ضمن نطاق الهيكل التنظيمى للإدارة المركزية لفحص واعتماد التقاوى وذلك كجهة محايدة وليس من ضمن أنشطتها تربية الأصناف النباتية أو إنتاجها أو تسويقها ، وينحصر دور مكتب حماية الأصناف النباتية فى تلقى طلبات الأفراد والشركات التى تريد إسباغ الحماية على الأصناف النباتية التى يفترض أنها قامت باكتشافها ، أيضا مراجعة الطلبات وبحث مدى توافر الشروط اللازمة لمنح الحماية ، ومراجعة الاستبيان الفنى والتسمية المقترحة للصنف ، تحصيل رسوم ومصروفات منح حق الحماية ، متابعة نتائج السنة الأولى ، تلقى النتائج النهائية للاختبار ، إصدار شهادة منح حق الحماية فى حالة اجتياز الصنف لشروط منح هذا الحق ، تلقى طلبات الطعون والاعتراضات.

المحور الأول : مفهوم السيادة الغذائية

يعد هذا المفهوم أكثر المفاهيم إثارة للجدل على الصعيد المحلى والدولى نظرا لما ينطوى عليه من معايير تتعلق بالوصول للغذاء إنتاجا واستهلاكا .

حتى الآن لا تريد منظمة الفاو وهى المنظمة الأممية الدولية للزراعة والغذاء الاعتراف بمفهوم السيادة الغذائية وتكتفى بمفهوم الأمن الغذائى الذى يركز على الجانب الكمى للمحاصيل الغذائية والعمل على سد الفجوة الغذائية من خلال استحداث العديد من التقنيات الحديثة مثال الهندسة الوراثية فى زيادة عائد

الإنتاجية مقاسا على وحدة الأرض بغض النظر عن الاعتبارات البيئية المتعلقة باستدامة التربة الزراعية من عدمه ، ومن ثم يعد الاستثمار الزراعى القائم على زيادة معدلات الإنتاجية هدفا فى حد ذاته .

على الجانب الآخر تنطوى السيادة الغذائية على العديد من القيم المعيارية منها دمج العناصر المتعلقة بإنتاج الغذاء فى إطار مشترك بداية من الموارد الأرضية والمائية ، مرورا بالمدخلات الزراعية انتهاء بحقوق الفلاحين والمزارعين فى الوصول الحر لتلك الموارد ، فى الوقت الذى يتم النظر فيه للعملية الزراعية اللازمة لإنتاج الغذاء فى ارتباط وثيق بحقوق المزارعين وبخاصة فقراء وصغار المزارعين منهم وفى القلب منهم أيضا حقوق النساء العاملات فى الزراعة ، وذلك فى إطار منظومة بيئية تقوم على الاستدامة البيئية وقوامها الأساسى التنوع الحيوى الذى يضمن حق الناس والزراع فى إعادة إنتاج سبل الحياة وسبل العيش بعيدا عن أى عوامل احتكارية سواء من قبل الأفراد أو الشركات .

وفى هذا الصدد تذهب العديد من الكتابات التى تعلى من شأن مفهوم السيادة الغذائية باعتباره المفهوم الأوسع والإنسانى الأشمل الذى يربط ما هو كمى بما هو كيفى فيما يتعلق بإنتاج الغذاء من خلال تثمين طرق الإنتاج التقليدية وتقوية ودعم قدرة صغار المزارعين على تنظيم أنفسهم من أجل شروط أفضل فى الإنتاج والتسويق وأن السبيل إلى السيادة الغذائية على المستوى القومى يرتكز على قوة موقف صغار المزارعين وعلى مدى قدرتهم على مواجهة سيطرة الشركات العالمية الكبرى العاملة فى مجال تجارة مستلزمات الإنتاج (البذور والسماد) وكذلك تحكم الشركات الكبرى وكبار التجار فى مجال التسويق [1] .

وأيضا يؤكد مفهوم السيادة الغذائية ليس فقط على كمية المنتج وإنما أيضا على نوعيته ويتبنى بالذات قضية الحفاظ على البيئة وعلى التنوع البيولوجى عن طريق

(١) ريم سعد ، جريدة الشروق، ٢٥/٣/٢٠١٣ .

الحفاظ على أنواع البذور المحلية وحمايتها من الانقراض نتيجة الانتشار السريع للبذور المهجنة والمعدلة وراثيا التى تروج لها شركات البذور العالمية والتى لا تجنى من ورائها المزيد من الأرباح فقط بل إحكام السيطرة على منظومة الغذاء العالمية[1].

فى المقابل ينظر الأمن الغذائى إلى الجانب الكمى الذى يستهدف إشباع الحاجات الغذائية بغض النظر عن أى عوامل أخرى ، حيث ينظر لعملية إنتاج الغذاء باعتبارها عملية تقنية تقوم على الاستخدام الأوسع للتكنولوجيا بغض النظر عن الحقوق الخاصة بالبشر القائمين على عملية إنتاج الغذاء من الفلاحين.

انطلاقا مما سبق نجد أن هناك العديد من الدول التى تأخذ بمفهوم الامن الغذائى مثل مصر التى نص دستور ٢٠١٢ الذى جاء بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير فى المادة الخامسة عشر منه على «... تنمية المحاصيل الزراعية والأصناف النباتية والسلالات الحيوانية وحمايتها وتحقيق الأمن الغذائى .....إلخ»[2]، فى حين خلا هذا النص الدستورى من العديد من الحقوق الخاصة بالمزارعين فيما يتعلق بالوصول للأرض والمياه وأيضا المدخلات الزراعية وبخاصة ما يتعلق منها بتجريم فرض براءات الاختراع على كافة صور وأشكال الحياة نباتية كانت أو حيوانية ومن ثم غياب حقوق الفلاحين فى عادة إنتاج البذور التى تعتبر الحلقة الأولى فى سلسلة إنتاج الغذاء .

على الجانب الآخر جاء دستور ٢٠١٤ الذى نص لأول مرة فى تاريخ الدساتير المصرية على كفالة السيادة الغذائية وبشكل مستدام وضمان الحفاظ على التنوع البيولوجى الزراعى وأصناف الباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال وذلك فى المادة ٧٩ منه ، إلا أنه وفى المقابل نص الدستور المصرى ولأول مرة فى

(١) ريم سعد ، المرجع السابق.

(٢) الدستور المصرى،الجريدة الرسمية، هيئة المطابع الأميرية ، القاهرة، العدد ٥١ مكرر ب ، ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢.

تاريخ الدساتير المصرية أيضا على مبدأ التزام الدولة «حماية حقوق الملكية الفكرية بشتى أنواعها فى كافة المجالات، وتنشئ جهازا مختصا لرعاية تلك الحقوق وحمايتها القانونية » ومن خلال هذا النص يتضح أن حقوق الملكية الفكرية تمتد إلى الأصول النباتية والحيوانية التى تعيد إنتاج الحياه وهو ما يتناقض كليا مع مبدأ السيادة الغذائية الذى جاء بنص المادة ٧٩ من دستور ٢٠١٤ .

بينما جاءت نصوص دستورية أخرى وبخاصة من بلدان أمريكا اللاتينية لتؤكد على السيادة الغذائية حيث ذهب دستور «الأكوادور» إلى كفالة الدولة السيادة الغذائية كهدف استراتيجى وذلك لضمان تحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء للأفراد والمجتمعات والشعوب والأمم بشكل دائم وصحى ومناسب من الناحية الثقافية والدولة مسئولة أن تكفل ، تعزيز التنوع وإدخال التقنيات البيئية والإنتاج الزراعى العضوى ، تشجيع المحافظة على التنوع البيولوجى الزراعى واستخدام المعارف الموروثة عن الأجداد فى الصيانة والتبادل الحر للبذور، أيضا تعزيز تنمية منظمات وشبكات المنتجين والمستهلكين وتعزيز المساواة بين الأماكن الريفية والحضرية فى تسويق وتوزيع المواد الغذائية ، وضع نظم عادلة وداعمة لتوزيع الأغذية وتسويقها ومنع أى ممارسات احتكارية وأية مضاربات فى الغذاء ، أيضا ذهبت ذات المادة من دستور «الأكوادور» على قيام الدولة بشراء المواد الغذائية والمواد الخام اللازمة لبرامج الغذاء والمشروعات الاجتماعية ودعم جمعيات صغار المنتجين [1].

المحور الثانى: الإطار القانونى لتقاوى الحاصلات الزراعية

شهد القانون الدولى المتعلق بالتنوع الحيوى وبخاصة تقاوى الحاصلات الزراعية على الصعيد الدولى العديد من التغيرات التى أفسحت المجال الذى يعلى من قيمة التبادل التجارى بشأن تقاوى الحاصلات الزراعية مقارنة مع اتفاقيات الأمم المتحدة الأخرى وعلى رأسها اتفاقية التنوع الحيوى التى صدرت فى أعقاب

(١) عبدالله خليل ،دليل حقوق الإنسان فى الدساتير العالمية ، مركز دعم التنمية ، القاهرة ، ٢٠١٢.

قمة الأرض فى ريو ١٩٩٢ ، والتى وقعت عليها الحكومة المصرية ٢٠٠١ والتى أعطت العديد من الحقوق للبلدان النامية فى السيطرة على مواردها الوراثية لتحقيق الأمن الغذائى لشعوبها ، ولم تكتف هذه الاتفاقية بذلك بل أعطت اعترافا دوليا بدور المجتمعات المحلية والأهلية والمزارعين الحق فى تطوير وتنمية مواردها الوراثية وأيضا معارفها التقليدية ، مع الاعتراف بحقوق المزارعين على الأصناف النباتية المختلفة وأيضا الحق فى المشاركة المتكافئة فى اقتسام العوائد والنتائج الخاصة بتنمية الموارد الوراثية بالإضافة إلى الحقوق الأخرى ذات الصلة المتعلقة بحق المزارعين فى المشاركة فى صناعة القرارات المتعلقة بالموارد والأصول الوراثية.

وفى ذات القمة صدرت أجندة القرن الـ ٢١ التى أفردت بابا كاملا عن التنوع البيولوجى والحقوق التى ترد لحقوق المزارعين والفلاحين ، وقد أعقبت هذه الاتفاقية صدور بروتكول قرطاجنة في ٢٩ يناير ٢٠٠٠ في مونتريال بكندا ، وقعت أكثر من ١٣٠ دولة بروتوكول السلامة الإحيائية من بينها مصر ويطلق على هذا البروتوكول «بروتوكول قرطاجنة للسلامة الإحيائية» نسبة لمدينة قرطاجنة بدولة كولومبيا والتي استضافت المؤتمر الاستثنائي للمشاركين في معاهدة التنوع البيولوجي (CBD Convention on Biological Diversity) في قرطاجنة ١٩٩٩.

وكان الغرض من البروتوكول الأول في معاهدة التنوع البيولوجي هو التركيز على النقل الآمن، تداول واستخدام الكائنات الحية المحورة وراثياً Living Modified Organisms (LMOs) مثل النباتات المهندسة وراثياً والحيوانات والميكروبات، والتي تتم تداولها بين الدول. وبذلك فإن بروتوكول السلامة الإحيائية ركز – بالتحديد – على البعد التام عن أي تأثير معاكس على الحفاظ والاستدامة واستخدام التنوع البيولوجي بدون إعاقة تجارة الغذاء على مستوى العالم.

وقد دخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ في ١١ سبتمبر ٢٠٠٣. ويوفر هذا البروتوكول للدول الفرص للحصول على معلومات قبل استيراد الكائنات الجديدة المحورة وراثياً. ولقد أقرت هذه الاتفاقية حق كل دولة للتحكم في الكائنات المهندسة وراثياً وأصبح ذلك حقا دولياً إجبارياً على جميع الدول. ولقد أنشأت نظاماً لتحسين قدرة الدول النامية على تنفيذ هذا البروتوكول، فى السياق ذاته جاءت خطة «جوهانسبرغ» ، التي تم إقرارها في اختتام مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٢، بأن وضعت إطارا للعمل على تنفيذ الالتزامات الأصلية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية مع التركيز بوجه خاص على المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي. ، وذلك من خلال إيلاء مزيد من الأهمية لعمليات التنفيذ التي تشارك فيها الأطراف المعنية مع مساهمة فعالة من جانب المجتمع المدني [1] .

وقد أعقب ذلك صدور موضوعات أخرى ذات صله بموضوع التنوع البيولوجي ، من بينها تعليمات « بون» التوجيهية عام ٢٠٠٣ ، هذا بالإضافة للخطوط التوجيهية الطوعية الخاصة بالتنوع الحيوى وحماية حقوق المزارعين والتى صدرت من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والتى أقرت من قبل لجنة الأمن الغذائى العالمى فى مايو ٢٠١٢ .

وعلى الرغم من هذه الاتفاقيات التى تضع قضية الغذاء والتنوع الحيوى التى يندرج فى إطارها تقاوى الحاصلات الزراعية إلا أن بروز اتفاقيات التجارة الدولية عام ١٩٩٥ ودخولها حيز التنفيذ فى البلدان النامية والتى من بينها مصر عام ٢٠٠٥ ، والتى كان من ثمارها الاتفاقية المتعلقة بالملكية الفكرية المتصلة بالتجارة المعروفة بالتريبس «TRIPS» والتى تضمنت المادة (٢٧) ٣ب بإلزام الدول الأعضاء الموقعة على هذه الاتفاقية بحماية الأصناف النباتية بنظم الحماية

(١) آمال صبرى،تأثير تحرير التجارة والعولمة على الأمن الغذائى والتنوع الحيوى فى الزراعة (القاهرة: ٢٠٠٤).

الواجبة ، وقد وضعت هذه الاتفاقية عدد من النظم الخاصة بحماية الأصناف النباتية وذلك على النحو التالى :

- نظام براءات الاختراع Patent وبموجب هذا النظام يستطيع أى فرد أو شركة أن يضع براءة اختراع على جينات أحد الأصناف النباتية باعتباره اختراع من صنعه الخاص مثل ما حدث مع نبات «النيم» فى الهند الذى قامت بموجبه شركة أمريكية بتسجيله باعتباره إحدى الاختراعات والاكتشافات لهذه الشركة على الرغم من وجود هذا النبات منذ قديم الزمان بالهند .

- النظام الثانى : يطلق عليه النظام الفريد Sui generis ويتم بموجب هذا النظام إسباغ الحماية على كامل الصنف النباتى وهذا النظام يطبق عن طريق الـ UPOV

- النظام الثالث : وهو خليط بين النظامين السابقين من خلال حماية الجينات النباتية عن طريق الـPatent أو عن طريق حماية كامل النبات Sui generis وفى الوقت ذاته لا تلزم اتفاقية التريبس الدول على الالتحاق على عضوية أى منظمة أو اتحاد دولى بعينه يعمل فى مجال حماية الملكية الفكرية النباتية ، فى الوقت الذى يلزم فيه اتفاق الشراكة الأوربية مصر بالانضمام إلى الاتحاد الدولى لحماية الأصناف النباتية الـ UPOV .

وإذا ما انتقلنا إلى الإطار التشريعى الناظم لتقاوى الحاصلات الزراعية فى مصر سوف نجد أنه يفتقد إلى الكثير من سبل الحماية الخاصة بالمزارعين فى ريف مصر وبخاصة بعد إقرار قانون الملكية الفكرية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ [1] ، والذى بموجبه تم السماح ولأول مره فى مصر بفتح الباب واسعا أمام وضع الصور والأشكال المختلفة لحماية الأصناف النباتية وانتقالها من الملك العام إلى الملك

(١) قانون الملكية الفكرية،الجريدة الرسمية، هيئة المطابع الأميرية،القاهرة،العدد ٢٢ مكرر، ٢ يونيه ٢٠٠٢ .

الخاص للأفراد والشركات الخاصة وأيضا المراكز البحثية سواء العامة والخاصة، وقد و بموجب هذا القانون برزت العديد من المشكلات من بينها :

إنه لا يجوز النشر فى الجريدة الصادرة عن مكتب حماية الأصناف النباتية إلا للأصناف التى تحصل على حق الحماية ، وأن هذا التعتيم يضر بحقوق الكثير من الأفراد والجماعات بل وحتى المجتمعات ، إذ يتوجب الأمر أن يتم الإعلان عن الصنف الطالب للحماية وذلك بكافة سبل الإعلان ، لأنه قد يجوز أن يكون المتقدم للحصول على حماية لأحد الأصناف النباتية أن يكون هذا الصنف ملك للغير وجرى السطو عليه أو ملك عام ، أو ملك لفلاحين ولكنهم لم يقوموا أو لا يعرفوا أن هناك حماية للأصناف النباتية .

ومن ثم فإن عدم الإفصاح عن الأصناف المطلوب وضع حماية لها يجنب المجتمع عملية السطو التى قد يلجأ لها الآخرين سواء أكانوا أفراد أو شركات ..الخ .

يعد اختبار الـ DUS هو اختبار الثبات والتجانس والتميز والجدة (أى أن يكون جديد) ، وأن يكون الصنف يتصف باسم جديد ، وأن يكون هذا الاسم غير مخل .

يعد اختبار الـ DUS ضروريا لاعتماد الصنف وإسباغ الحماية عليه ، فى حين يعتبر اختبار الـVUS ضروريا فقط لتسجيل الأصناف ضمن قائمة الأصناف الخاصة بالسماح لها بالتداول التجارى.

تعد قائمة الأصناف المسجلة ضمن قائمة « سجل الأصناف النباتية » هى فقط خاصة بالأصناف التى جرى لها اختبار الـVUS ومن ثم هى المسموح لها بالتداول التجارى ، ولا ينطبق على تلك الأصناف اى أشكال من الحماية التى تستوجب إجراء اختبار الـ DUS .

أى صنف لكى يحصل على الحماية الواجبة يشترط أن يجرى اختبارات

الـDUS سواء أكان هذا الصنف محليا أو مستورد من الخارج ، ولكن القرار رقم ٨٠٤ لسنة ٢٠٠٥ أجاز إمكانية عدم إجراء هذه الاختبارات إذا كان بالفعل قد قام بها فى بلد المنشأ ، وهو ما يفتح الباب واسعا لكثير من عمليات التحايل ، وأيضا ما يستتبع هذا الجواز من عدم القيام بالاختبارات المطلوبة للحماية ، وتأثيرات ذلك بخاصة على الأثر البيئى الذى يمكن أن يترتب على هذا السماح الذى كفله القرار رقم ٨٠٤ لسنة ٢٠٠٥ [1] لمكتب حماية الأصناف النباتية .

تقوم كافة الأقطار بإجراء اختبارات الـ DUS ، إضافة بالطبع لاختبار الـ VUS وذلك لحصول أى صنف على الحماية الواجبة فالولايات المتحدة حتى ولو كان لها صنف محمى فى داخل حدودها وتريد زراعته فى «فرنسا» فلابد أن تلتزم بالاختبارات الواجبة فى هذا الشأن وبخاصة الـ DUS ، واختبار الـ VUS نفس الحال بالنسبة لفرنسا فى «انجلترا» لابد من اعتماد ذلك من مكتب حماية الأصناف النباتية فى «انجلترا» والعكس صحيح ، والاستثناء الوحيد الوارد فى هذا الشأن هو عندما يتم حماية صنف فى مكتب حماية الأصناف بالاتحاد الأوربى فإن هذا معناه أن ذلك لا يشترط الاختبارات المطلوبة فى داخل إطار البلدان المنطوية تحت لواء الاتحاد الأوربى .

هناك وهم اسمه « امتيازات المزارعين» التى ينص عليها اتفاق الـ UPOV لان المزارعين فى ضوء التعامل مع التقاوى التى يجرى أو جرى حمايتها بالفعل لن يستطيعوا أن يقوموا بالإكثار منها ولو للاستهلاك الذاتى والفردى لان هذه النوعية من التقاوى ، هى لا تصلح سوى لزرعة واحدة فقط ، وأنه قد تم معاملتها جينيا بما يحول دون قيام المزارعين بإعادة زراعتها مرة أخرى ولو كان ذلك للاستهلاك الفردى فقط ، لكونها بذور هى بالأساس عقيمة لا تزرع سوى مرة واحدة فقط .

(١) الوقائع المصرية ، هيئة المطابع الأميرية ، القاهرة ، العدد.

هذا وقد بلغت أعداد الأصناف النباتية التى تم حمايتها ١١٢ صنف نباتى وذلك منذ ٢٠٠٩ حتى نهاية ٢٠١٢ ، حيث بدأ مكتب حماية الأصناف النباتية فى تلقى طلبات لإسباغ الحماية على الأصناف النباتية بواسطة الأفراد والشركات منذ ٢٠٠٥ .

وقد واكب صدور قانون الملكية الفكرية العديد من القرارات الوزارية التي تفسح الباب واسعا أمام حرية وتداول تقاوى الأصناف الزراعية بكافة أنواعها وأصبح السوق المصرى مفتوحا على مصرعية أمام شتى الأنواع من تقاوى الحاصلات الزراعية والخاصة بالعديد من الشركات المحلية والدولية ، ففى ٢٦/ ٣/ ٢٠٠٥ صدر قرار وزير الزراعة رقم ٣٣٥ لسنة ٢٠٠٥ بالنص على ضرورة حفظ الأصول الوراثية للسلالات والأصناف البلدية غير الخاضعة لنظام تسجيل أصناف الحاصلات الزراعية وتجرى التجارب لتقييمها وتقيد فى سجل خاص فى برنامج الأصول الوراثية « البنك القومى للجينات » ولا يجوز التعامل فى هذه الأصناف والسلالات إلا بعد قيدها فى هذا السجل [١] .

وبعد ذلك مباشرة صدر قرار وزير الزراعة رقم ٥٧٠ لسنة ٢٠٠٦ [٢] الذى جاء فى مادته الأولى قيام بنك الجينات القومى بإيداع عينة ممثلة للصنف موضوع طلب الحماية وذلك على مسئولية مقدم طلب الحماية لأغراض الفقرة ٣ من المادة ١٥٨ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٦٦ لـ ٢٠٠٣ ، ونصت المادة الثانية على أن يحتفظ بنك الجينات (البنك القومى للجينات والموارد الوراثية) بسجل مخصص لقيد إيداع العينات لأغراض حماية الأصناف النباتية يدون فيه تاريخ إيداع العينة والنوع النباتى والاسم المقترح للصنف النباتى واسم وعنوان المودع وإذا كانت العينة المودعة عبارة عن بذور تدون نسبة الإنبات الخاصة بها وتاريخ إجراء اختبارات الإنبات والرقم المسلسل لطلب حماية الصنف النباتى على

(١) الوقائع المصرية ، هيئة المطابع الأميرية ، القاهرة ،العدد ١٨٩ فى ٢١ أغسطس ٢٠٠٥ .

(٢) الوقائع المصرية ، هيئة المطابع الأميرية ، القاهرة ، العدد١٦٧ ، ٢٦ يولية ٢٠٠٦.

أن يصدر البنك القومى للجينات والموارد الوراثية فى فترة لا تزيد عن أسبوع من تاريخ الإيداع لعينة ممثلة للصنف موضوع طلب الحماية شهادة إيداع على النحو الموضح بالملحق رقم ١ أو رقم ٢ أيهما أنسب فيما يخص مادة التكاثر ، وفى المادة الرابعة يصدر البنك القومى للجينات والموارد الوراثية فى مدة لا تزيد عن أسبوع من تاريخ الإيداع لعينة ممثلة للصنف موضوع طلب الحماية شهادة قيد على النموذج الموضح بالملحق رقم ٣ بخصوص التدوين فى السجل .

يشار أن الملحق رقم ١ خاص بشهادة إيداع عينة بذور .

الملحق رقم ٢ خاص بشهادة قيد المورد الوراثى للصنف فى السجل .

وقد تحرر هذا القرار فى ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٦ وتم بموجبه إلغاء القرارات السابقة عليه[١].

وفى ٦ يوليو من عام ٢٠٠٦ أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ١٢٤١ لسنة ٢٠٠٦ والذى تم بمقتضاه المادة ١٥٩ من اللائحة التنفيذية لقانون حماية حقوق الملكية الفكرية والتى كانت تنص على أنه يجوز تقديم المستندات المنصوص عليها فى البنود (٣)، (٤)، (٥) من المادة (١٥٨) من هذه اللائحة خلال أربعة أشهر من تاريخ تقديم طلب الحماية.

ويعتبر الطلب كأن لم يكن إذا لم تقدم أية من المستندات المشار إليها فى الفقرة السابقة خلال الميعاد المحدد.

واستبدال المادة ١٥٨ من اللائحة المشار إليها والتى كانت تنص على يجب أن يرفق بطلب الحصول على شهادة حق المربى ما يأتى:

الإيصال الدال على دفع الرسوم.

---

(١) الوقائع المصرية ، هيئة المطابع الأميرية ، القاهرة، العدد ١٦٧ فى ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٦.

اللائحة التنفيذية لقانون الملكية الفكرية ، الجريدة الرسمية ، هيئة المطابع الأميرية ، القاهرة ، العدد ٢٣ مكرر ،١٦ أغسطس ٢٠٠٣.

بيان الوصف الفنى للصنف على الاستمارة المعدة لذلك.

شهادة إيداع عينة ممثلة للصنف موضوع الطلب صادرة من بنك الموارد الوراثية.

صورة معتمدة من الطلبات المقدمة إلى أى من الدول الأجنبية لحماية ذات الصنف على أن يرفق بكل منها ترجمة معتمدة باللغة العربية.

شهادة قيد المورد الوراثى فى السجل.

ويجوز للطالب أن يرفق بالطلب أية مستندات أخرى على أن تكون معتمدة ومترجمة إلى اللغة العربية.

واستبدالها بالنص الأتى « يجب أن يرفق بطلب الحصول على شهادة حقوق المربى ما يأتى :

الإيصال الدال على دفع الرسوم .

بيان الوصف الفنى على الاستمارة المعدة لذلك[1] ولا شك أن الهدف من جملة هذه القرارات هو حفظ حقوق طالب الحماية وسرعة إصدار الشهادات التى تضمن لطالب الحماية حقوق الإيداع التى بمقتضاها يصبح مكتسبا للحقوق القانونية التى تمنع الآخرين من الاعتداء على هذه الحقوق .

كما أن هذه السرعة فى إسباغ حقوق الإيداع لطالب الحماية تقطع الطريق على أى طرف آخر سواء أكان المجتمع أو أحد أفراده من الطعن فى ملكية طالب الإيداع للحقوق الواردة على الأصناف النباتية التى قام بإيداعها وفى هذا السياق يمكن أن نفهم استبدال المادة ١٥٨ وإلغاء المادة ١٥٩ من اللائحة التنفيذية للقانون ٨٢لسنة ٢٠٠٢ .

(١) الوقائع المصرية ، هيئة المطابع الأميرية ، القاهرة ،العدد ١٥٥ فى ٢٠٠٧/٧/١١.
صناعة التقاوى فى مصر فى ظل الخصخصة ، مجلس الوزراء ودعم اتخاذ القرار ، ١٩٩٧، صـ٦٧.

فى الوقت ذاته ومنذ صدور قانون الملكية الفكرية عام ٢٠٠٢ كان يتوجب على الدولة إصدار قانون الأمان الحيوى الذى يضع القواعد المتعلقة بدراسة وفحص الآثار المختلفة لأى صنف نباتى يجرى إختباره وبخاصة ما يتم استيراده من الخارج على البيئة المصرية من كافة جوانبها المختلفة ، وما يرتبط بهذا القانون من هيئات ومؤسسات كلجان الأمان الحيوى والشروط المنظمة لها والمعايير التى يتوجب أن تعمل بها ، ولكن وحتى الآن لم يصدر هذا القانون مما يشير إلى وجود فجوة كبيرة فيما يتعلق بالجانب التشريعى فى هذا الإطار .

المحور الثالث : سوق تقاوى الحاصلات الزراعية فى مصر

يحتل سوق تقاوى الحاصلات الزراعية فى مصر وزنا نسبيا كبيرا حيث يحتل هذا السوق المرتبة رقم ٢٥ على المستوى العالمى حيث بلغت قيمته ٢٥٠ مليون دولار، بينما زادت فى عام ٢٠١٠ إلى ما يقارب من أربعة مليار جنيه ، أى ما يقارب ٧٥٠ مليون دولار ، وهذا الرقم قابل للزيادة فى المستقبل وبخاصة فى ظل حرية تداول تقاوى على الصعيد المحلى والدولى وأيضا فى ظل تنامى الأوضاع الاحتكارية لعدد محدود من الشركات الدولية العاملة فى هذا المجال ويكفى أن نشير هنا فقط إلى أبرز ١٠ شركات تعمل فى السوق العالمى لتقاوى الحاصلات الزراعية وتحتكر فى نفس الوقت ٧٤٪ من حجم هذا السوق الذى يصل حجم مبيعاته ما يزيد عن العشرين مليار دولار عام ٢٠٠٩، وفى هذا السياق أيضا نجد أن أربع شركات أمريكية تحصل على ما يقارب من نصف الحصة العالمية فى تجارة تقاوى الحاصلات الزراعية بنسبة ٤٩٪ وتأتى شركة «مونسانتو» الأمريكية على رأس هذه الشركات حيث تحتل ٢٧٪ من حجم التجارة العالمية لتقاوى الحاصلات الزراعية ، ثم تليها شركة «دوبونت» الأمريكية أيضا بنسبة« ١٧٪ » من حجم التجارة العالمية ، بينما تأتى شركة «سينجنتا» السويسرية لتحتل نسبة ٩٪ (راجع الجدول رقم ١).

جدول رقم (١)

يبين حجم الشركات الكبرى فى إنتاج البذور عالميا لعام ٢٠٠٩

الشركات الكبرى لإنتاج البذور	الحصة من السوق
Monsanto (USA)	٢٧٪
Dupont (Pioneer) (USA)	١٧٪
Syngenta (Switzerland)	٩٪
Groupe Limagrain (France)	٥٪
Land O'Lakes/Winfield Solutions (USA)	٤٪
KWS AG (Germany)	٤٪
Bayer Crop Science (Germany)	٣٪
Dow Agro Sciences (USA)	٢٪
Sakata (Japan)	٢٪
DLF-Trifolium A/S (Denmark)	١٪
المجموع	٧٤٪

Source: ETC Group2010

وفى السياق ذاته نجد أن هذه الشركات التى تحتكر أسواق تقاوى الحاصلات الزراعية على المستوى العالمى ترتبط بعلاقات شراكة بوكلاء محليين فى العديد من البلدان ومن بينها مصر ، حيث نجد شركة «فاين سيدز المصرية» التى تقدمت بطلب إلى لجنة الأمان الحيوى بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧ لرغبتها فى تسجيل صنف «عجيب واى جى» من شركة« مونسانتو الأمريكية» المعدل وراثيا لمقاومة الثاقبات فى الذرة، و بناء على المذكرة المقدمة من لجنة تسجيل أصناف الحاصلات الزراعية فى ٢٤ مارس ٢٠٠٨ برقم ٣٥٤٣، تم إصدار القرار الوزارى

رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٨، والذى قضى فى مادته الثانية بالترخيص، وتداول الصنف «عجيب واى جى» وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية للتسجيل والترخيص بتداول الأصناف النباتية، وبعد الموافقة على قرار التسجيل من قبل لجنة الأمان الحيوى وشروط وتداول هجين الذرة الصفراء «عجيب واى جى » وعلى الرغم من هذه المعلومات التى تتحدث عن صدور قرار وزارى بتسجيل الصنف والترخيص بتداوله فى الأسواق فإننا لم نعثر على هذه الموافقة بجريدة الوقائع المصرية فى التاريخ المذكور أو تواريخ أخرى لاحقة وهو ما يثير العديد من علامات الاستفهام .

أيضا من المعطيات السابقة يتضح أن هذا الصنف المحور وراثيا قد تم تسجيله والسماح بتداوله فى فترة زمنيه لا تتجاوز الأربعة أشهر وهى فترة وجيزة بكل المقاييس الأمر الذى لم يتم معه إجراء الاختبارات المتعلقة بـ DUS والتى تستغرق فى العادة عامين على الأقل ومن ثم فإن هناك العديد من علامات الاستفهام التى تتعلق بتسجيل هذا الصنف هذا فى الوقت الذى أثار فيه هذا الصنف من الذرة العديد من المشكلات الخاصة بالسلامة والأمان الحيوى لهذه النوعية من المحاصيل المهندسة وراثيا ،وعلى الرغم من هذه المشكلات التى يثيرها زراعة هذا الصنف من الذرة نجد أن هناك توسع فى زراعته حيث بلغت المساحة المنزرعة من هذا الصنف فى عام ٢٠١٠ ، ما يزيد عن ستة آلاف فدان وذلك داخل نطاق عدد محدود من المحافظات وهى الإسكندرية والبحيرة والشرقية ، والأقصر ومنطقة النوبارية (راجع جدول رقم ٢) إلا أنه وفى زراعات لاحقه فى موسم العروة النيلى تم زراعة ٣٢١٢ فدان منها ١٣٦١ فدان بمحافظة البحيرة وذلك فى عام ٢٠١٠ وفى عام ٢٠١٢ على سبيل المثال تم زراعة هذا الصنف فى محافظات أخرى مثل محافظة المنوفية

جدول رقم (٢)

مساحة وإنتاجية وإنتاج محصول الذرة الشامي الصيفي (الصفراء) للأصناف عام ٢٠١٠

المحافظات	هجين فردي عجيب								
	أراضي قديمة			أراضي جديدة			الإجمالي		
	المساحة (فدان)	الإنتاجية (أردب/ فدان)	الإنتاج (أردب)	المساحة (فدان)	الإنتاجية (أردب/ فدان)	الإنتاج (أردب)	المساحة (فدان)	الإنتاجية (أردب/ فدان)	الإنتاج (أردب)
الإسكندرية	-	-	-	١٤٦٩	٢١,٢٠	٣١١٤١	١٤٦٩	٢١,٢٠	٣١١٤١
البحيرة	٣٢٠٤	٢٥,١٧	٨٠٦٥٦	-	-	-	٣٢٠٤	٢٥,١٧	٨٠٦٥٦
الشرقية	٥٨٩	٢٥,١٩	١٤٨٣٤	-	-	-	٥٨٩	٢٥,١٩	١٤٨٣٤
جملة الوجه البحري	٣٧٩٣	٢٥,١٨	٩٥٤٩٠	١٤٦٩	٢١,٢٠	٣١١٤١	٥٢٦٢	٢٤,٠٧	١٢٦٦٣١
الأقصر	٢٠	١٢,١٥	٢٤٣	-	-	-	٢٠	١٢,١٥	٢٤٣
جملة مصر العليا	٢٠	١٢,١٥	٢٤٣	-	-	-	٢٠	١٢,١٥	٢٤٣
إجمالي داخل الوادي	٣٨١٤	٢٥,١١	٩٥٧٣٣	١٤٦٩	٢١,٢٠	٣١١٤١	٥٢٨٣	٢٤,٠٢	١٢٦٨٧٤
النوبارية	-	-	-	٧٢٦	٢٥,٤٩	١٨٥٠٩	٧٢٦	٢٥,٤٩	١٨٥٠٩
إجمالي خارج الوادي	-	-	-	٧٢٦	٢٥,٤٩	١٨٥٠٩	٧٢٦	٢٥,٤٩	١٨٥٠٩
الإجمالي	٣٨١٣	٢٥,١١	٩٥٧٣٣	٢١٩٥	٢٢,٦٢	٤٩٦٥٠	٦٠٠٨	٢٤,٢٠	١٤٥٣٨٣

المصدر: النشرة الاقتصادية للمحاصيل الصيفية والنيلية ، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، ٢٠١١ .

حيث قام محافظ المنوفية فى شهر مارس ٢٠١٢ بإصدار قرارا يقضى بالتحفظ على ٥٦ طن من الذرة الشامية من نوع «عجيب واى جى» المهندسة وراثيا بعد أن قرر عدم تداول الصنف بالمحافظة من قبل وتشكيل لجنة للتفتيش على محطة الغربلة بالسادات بمعرفة الرقابة بمديرية الزراعة بالمنوفية والتحفظ على اى كميات موجودة.

فى السياق ذاته نجد أنه لا توجد شركة محلية بمصر تعمل فى قطاع تقاوى الحاصلات الزراعية إلا إذا كانت مرتبطة بإحدى الشركات لكبرى العالمية العابرة القومية «كمونسانتو ، سينجنتا ، دى بونت أو بايونير، سكاتا ، باير».... إلخ وذلك إلا فيما ندر (راجع الجدول رقم ٥) ، وقد انعكس ذلك على أسعار تقاوى العديد من الحاصلات الزراعية التى حاولنا استعراض البعض منها ولك على سبيل المثال لا الحصر ، فى الوقت الذى توجد هناك بعض أسعار بعض أنواع البذور التى تصل إلى مبالغ طائلة كأنواع بعض تقاوى الطماطم .

وفى هذا الصدد يمكن أن نشير إلى أن سوق تقاوى الحاصلات الزراعية قد شهد بعض المظاهر التى لم تكن موجودة فى التعامل مع تقاوى الحاصلات الزراعية من قبيل بيع بعض أنواع التقاوى بالجرام والبذرة (راجع الجدول رقم٦)، مثل تقاوى خيار «النمس » الذى ينتج بواسطة شركة «قناة السويس للتنمية التجارية والزراعية» حيث نجد أن احتياجات الفدان تصل لخمسة عشر ألف بذره ، بتكلفة تصل لستمائة جنيه (راجع الجدول رقم ٦)، أيضا طماطم «هجين القدس» والتى تصل احتياجات الفدان منها ٦٠٠٠ بذرة تبلغ تكلفتها ١٠٠٠ جنيه والتى تقوم بتوزيعها شركة «ليون تادرس مقار»(راجع الجدول رقم٦) ، مع ملاحظة أن هذه البذور يتم شتلها أولا من قبل بعض الشركات التى تعمل فى هذا المجال ثم يتم بيعها بعد ذلك إلى الفلاحين بعد استنباتها كشتلات نباتية التى يعاد زراعتها فى الأرض ، ومن ثم تصل تكلفة زراعة فدان الأرض إلى ما يزيد عن ألفين من الجنيهات .

فى السياق ذاته نجد أن بذور الطماطم من نوع «ترمس» المنتجة بواسطة شركة «سنتجنتا» يصل الـ ١٠٠٠ بذره التى تون ٢.٥ جرام إلى ما يقرب من الخمسمائة جنيه، وفى الوقت الذى يحتاج فيه الفدان إلى خمسة آلاف بذرة الأمر الذى يعنى أن تكلفة الفدان من هذه النوعية من البذور إلى ٢٥٠٠ جنيه، فى الوقت الذى تجدر فيه الإشارة إلى أن سعر الكيلو جرام من هذه النوعية من البذور إلى ما يصل إلى ٢٠٠ ألف جنية (راجع الجدول رقم ٦).

المحور الرابع: تجارب إقليمية

بنك البذور:

عمل اتحاد لجان العمل الزراعى الفلسطينية في مجال إكثار وتحسين البذور لأكثر من ٢١ صنفا ما بين محاصيل الخضروات والمحاصيل الحقلية البلدية، وذلك منذ العام ٢٠٠٣، ويتم الآن حفظ الأصول الوراثية لهذه الأصناف داخل بنك للبذور في مدينة الخليل وفقا لآليات الحفظ المناسبة بهدف حماية البذور البلدية من خطر الضياع وتحقيق سيادة المزارعين الفلسطينيين على غذائهم، وقد استطاع الاتحاد توفير بذور بلدية متأقلمة ومتوفرة بمكيات آمنة، كما عمل على زيادة المساحة المزروعة من هذه البذور وزيادة مراكز التوزيع، بالإضافة إلى فحوصات مخبرية وتوفير مصدر للمعلومات بالتعاون مع المركز الوطني للبحوث الزراعية، وايكاردا ومحطة العروب الزراعية.

وفي تعزيز قدرة المزارعين في المحافظة على مواردهم الطبيعية وتحسينها فقد عمل الاتحاد على إنشاء بنك بذار وطني مختص في مجال إكثار وتحسين البذور البلدية للمحاصيل الحقلية والخضراوات، حيث يتم حفظ الأصول الوراثية لهذه الأصناف داخل بنك البذور في محافظة الخليل وفق آليات مناسبة بهدف حمايتها من خطر الضياع وتحقيق سيادة المزارعين الفلسطينيين على غذائهم.

***

لجنة السيادة على الغذاء:

وهي جزء من حركة اجتماعية اقتصادية تنموية فلسطينية مناهضة للتعذيل الورائي (الجيني) تضم في عضويتها ١٨ مؤسسة أهلية تعمل في مجالات مختلفة، جاءت بعد سلسلة من النقاشات والاجتماعات أسوة باللجان المشابهة في الدول المستقلة التي تعنى بموضوع السيادة على الغذاء، حيث يمكن القول اليوم أن هذا المفهوم يتمتع بأهمية كبيرة نظراً لكونه التعبير الحقيقي عما يعانيه الفلسطينيون وهو مطلب أساسي نحو بناء تنمية مستدامة ومجتمع حر ودولة ذات سيادة، وجاء في وثيقة إعلان الموقف تجاه السيادة على الغذاء التي يحدد من خلالها الخلفية القيمية لما يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وكيفية مواكبة هذه القضية، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛ التأكيد على أن السيادة الغذائية هي حق لجميع الشعوب من أجل تحديد سياساتهم الخاصة في المجال الغذائي والزراعي، وحماية وتنظيم الإنتاج، وعلى أهمية التشديد على حق الشعب الفلسطيني الحصول والوصول إلى موارده الطبيعية والعمل على استدامتها، وعدم التنازل عن هذا الحق تحت أي ظرف من الظروف.

مغربيات يتحدين الفقر بزيوت شجر أركان[1].

تعد شجرة أركان (Argan) من الأشجار النادرة في العالم حيث لا تنمو إلا في المكسيك والمغرب خاصة في مناطق جبال الأطلس الصغير جنوب غرب المغرب، مما دفع منظمة «اليونسكو» إلى اعتبار محيط شجرة أركان «إرثا غابويا إنسانيا».

وتتوفر زيت أركان على فوائد كثيرة في التغذية والتجميل ومعالجة الشعر والأظافر، ويرى بعض الاختصاصيين أنها تساعد على محاربة بعض الأمراض المزمنة مما جعل الطلب يتزايد عليها وطنيا ودوليا في السنين الأخيرة.

(١) حسن الأشرف ، http://muslimaunion.org/news.php?i=12359

وتعد شجرة أركان أساس الاقتصاد في مناطق جنوب المغرب منذ مئات السنين؛ وهي أيضا أساس النظام الإيكولوجي خاصة في المناطق الواقعة على حدود الصحراء، حيث تعتبر أداة لمكافحة التصحر من خلال التكيف مع الجفاف بفضل جذورها التي يمكن أن تصل إلى عمق ٣٠ مترا وهذا يجعل منها خزانا مائيا صغيرا يحارب الظروف البيئية القاسية.

تشتغل الآلاف من النساء القرويات بالمغرب في مجال جني وتهيئة وتحضير زيوت أركان المتنوعة. وتنتظم عشرات منهن في إطار تعاونيات لتدبير عملهن ولتسويق منتجات زيت أركان، الأمر الذي أفضى إلى تغييرات ملموسة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء النساء وفي علاقاتهن الأسرية مع أزواجهن.

ويفوق عدد التعاونيات النسائية التي تخصصت في تسويق وإنتاج زيت أركان بالمغرب ١٤٠ تعاونية، من بينها أكثر من عشر تعاونيات نالت كل منها علامة تجارية تميز عملها في هذا المجال.

تعاونية «أمل» لشجرة أركان[1].

لقد ساهمت تعاونية «أمل» في محاربة الفقر والعزلة التي كانت تعاني منها المرأة القروية بمنطقة «تمنار» التابعة لإقليم الصويرة. وقد كانت المرأة من قبل، تقوم بجمع وجني ثمار شجرة أركان وتجفيفها ثم طحنها إما بشكل تقليدي بواسطة الرحى لاستخراج الزيت للاستعمال الغذائي، أو بطريقة نصف ميكانيكية للحصول على زيوت ذات استخدامات طبية وصحية. وبفضل التعاونية تمكنت من استعمال وسائل وطرق حديثة، رغم أن العمل اليدوي يبقى هو الأكثر انتشارا. وقد استطاعت التعاونية أن تنمي مشاريعها عبر توسيع مجال أنشطتها، والرفع من عدد المستفيدات، إذ بدأت نشاطها ب ١٦ امرأة في سنة ١٩٩٩، ثم التحقت عدة نساء من المنطقة بالتعاونية من أجل تحسين وضعيتهن المادية، وتحقيق دخل قار

(١) تعاونيات الأركان. http://oumsnate.wordpress.com/2007/06/07

يساهم في مساعدة أسرهن، ليصل عددهن حاليا إلى أكثر من مائة عاملة، وتمكنت عبر المشاركة في عدة لقاءات ومعارض من عقد علاقات عمل وطنية ودولية،وتقدر نسبة المواد المصدرة إلى فرنسا بحوالي ٩٠ في المائة من الإنتاج الإجمالي، بينما يعرض الباقي في السوق المحلية وتستعمل المواد المستخلصة من الأركان في الأكل والتجميل

جمعية صيانة واحة شننى – قابس – جنوب تونس

أنشئت «جمعية صيانة واحة شننى» بمدينة قابس جنوب تونس عام ١٩٩٥ على يد مواطن فرنسى جزائرى ، بهدف حماية واحة «شننى » التى تصل مساحتها إلى ١٧٠ هكتار أى ما يوازى ٤٢٥ فدان والتى تعد من الواحات الساحلية التى قلما يندر وجودها بالعالم ، أيضا تعد واحة «شننى» واحدة من خمس واحات تشملهم منطقة «قابس » الواقعة بجنوب تونس وتبلغ مساحة هذه الواحات الخمس ٧٥٠ هكتار والتى من بينها واحة « شننى ».

وتعمل جمعية «صيانة واحة شننى » على صيانة الواحة من الإهدار – وبخاصة بعد إنشاء المركب الصناعى – وإعادة إعمارها وصون ما بها من تنوع حيوى، وأيضا توعية الفلاحين والمواطنين بأهمية الفلاحة ومصادر التنوع الحيوى ، وقد جاء إنشاء الجمعية فى أعقاب ما تتعرض له الواحة من مخاطر وإهدار وبخاصة بعد إنشاء المركب الصناعى الخاص بالبتروكيماويات فى منتصف سبعينيات القرن الماضى والذى كان سببا فى تدمير آبار المياه الجوفية التى كانت تعتمد عليها الواحة فى زراعة ما تجود به من محاصيل وخضر ، والتى كانت تعد بحق حديقة غناء بما تحتويه من تنوع حيوى كبير جعل من الواحة أحد أهم المزارات السياحية التونسية وذلك بالطبع قبل ما لحق بالواحة من تدهور وإهدار بعد إنشاء المركب الصناعى.

وقد قامت الجمعية بالعديد من الأنشطة فى سبيل صون الأصول الوراثية النباتية البلدية منعا لاندثارها من بينها نشاء حديقة للتنوع البيولوجى تتضمن

العديد من النباتات ذات الأصول المحلية من بينها العنب ، والخوخ والرمان والتفاح والزيتون التونسى سواء البعلى الذى لا يحتاج لمياه سقوية ويعتمد فى زراعته على الأمطار وتحمل اقصى درجات الجفاف ، بالإضافة لزراعة العديد من المحاصيل ضمن مزرعة لا تتجاوز مساحتها خمسة أفدنه ويتم بها زراعة العديد من المحاصيل التونسية مثل «الفصة » وهو نوع من البرسيم المستديم الذى يمكث بالأرض إلى ما بين خمس إلى ست سنوات ، بالإضافة إلى نباتات أخرى مثل .... وجميعها من الأصول البلدية ، كما تهتم الجمعية أيضا بدعم صغار المزارعين الذين يقومون بزراعة المحاصيل البلدية التونسية الطابع راجع الإطار رقم (١).

فى السياق ذاته تقوم «جمعية صيانة واحة شننى » بدعم صغار الفلاحين فى كيفية العناية بالبذور ضمن مشروع « التصرف المستديم فى البذور المحلية » من خلال كيفية المحافظة عليها لفترات طويلة من خلال التدريب على كيفية التخزين وظروف تخزين البذور نفسها والتى من بينها درجات الحرارة والرطوبة الجوية ، حيث تؤدى الحرارة المنخفضة إلى طالة فترة التخزين والتقليل من الآثار الضارة لزيادة الرطوبة ، وفى هذا السياق تمتلك «جمعية صيانة واحة شننى »نواة جنينية لبنك للبذور المحلية ولكن بالطبع فإن ضعف الإمكانيات المادية يحول دون وجود بنك للبذور قادر على التعاطى مع التحديات التى تواجهها مثل هذه النوعية من المؤسسات .

وقد حاولت «جمعية صيانة واحة شننى » من العمل على إكثار البذور المحلية وبيعها للفلاحين بأسعار رمزية ، ولكن عندما علمت بذلك إحدى الشركات الأمريكية تدخلت لدى الحكومة التونسية وكان ذلك فى فى منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة ، ٢٠٠٥ حيث قامت الحكومة التونسية آنذاك وفقا لبعض الشهود بوقف العمل على تداول البذور المحلية فى الأسواق ، على أن يتم تبادلها فقط بين الفلاحين دون بيعها بالأسواق .

ولا يتوقف نشاط الجمعية عند حدود عمليات العناية بالبذور وفقط ولكنها

تمتد إلى إنتاج أسمدة عضوية بلدية من خلال الاستخدام المستدام للمخلفات النباتية من خلال مشروع التصرف المستديم فى الموارد الطبيعية بواحة شننى والذى يتم بالتعاون مع إحدى المؤسسات الإيطالية ووزارة البيئة التونسية وبلدية شننى ، ويقزم هذا المشروع على تحسين الأنشطة البيولوجية بالواحة وتنمية خصوبة الأرض وإثرائها على المدى الطويل .

إطار رقم (١)

بذورنا ذاكرة أرضنا وضمان مستقبلنا

أنا باشتغل فى البذور البلدية والمحلية لكى لا يأتى يوم لا أجد فيه بذور استطيع زراعتها، فالبذور ذاكرة أرضنا وهى الضامن لمستقبلنا ليس في تونس فقط بل فى العالم كله ، البذور هى بداية الخير ومنتهاه ، وليس من حق أحد أن يمنعنا من زراعتها أو استخدامها لأنه ليس هناك من اخترع هذه البذره أو أوجدها حتى يقول أنها ملك له ، هكذا بدأ عم «صالح بشير» الذى يزيد عمره عن السبعين عاما حديثه معنا ، حيث لا يوجد مزارع او من يعمل بالفلاحة بواحة «شننى» إلا ويعرف عم «صالح » لأن بيته مفتوح لكل مزارع أو فلاح أو حتى عابر سبيل لأن ما تجود به أرضه الصغيرة من خيرات لكل محتاج فيها نصيب ، لقد حدثنا عم «صالح» إنه ومنذ أن تعلم الزراعه على يد والده لم يستخدم سوى بذور محلية ورغم كل الإغراءات التى تعرض لها لكى يستخدم بذور مستوردة فإنه أصر على زراعة البذور المحلية حيث يقول انه جائته إحدى الشركات الأمريكية لكى تقنعه بزراعة البذور التى تنتجها وبدون مقابل لكنه رفض ، وحتى عندما حاولوا إعطائه بعض المال لكى يستخدم تقاويهم رفض أيضا ، لكنهم نجحوا مع فلاحين آخرين، الأمر الذى دفع عم «صالح »إزاء هذا الغزو الذى يجتاح ببذوره المستوردة الأرض التونسية بإن قام بعمل بنك بذور متواضع يضم كافة البذور المحلية التى يستخدمها ، ويقول عم «صالح » أنه يقوم بتجفيف هذه التقاوى فى الأوقات التى يكون فيها الطقس حارا للتخلص من الرطوبة التى تختزنها البذور

وأيضا التخلص من الحشائش وكل ما يعلق بتلك البذور حتى يستطيع تخزينها لفترات قد تطول بعض الشئ ، ويحتفظ عم «صالح » بهذا البنك المتواضع ببعض أنواع البذور من اللفت ، والقرع ، والخس ، والدلاح وهو المعروف بالبطيخ فى مصر ، وغيرها من بذور أخرى ، وهذا البنك المتواضع مفتوح لكل مزارع يحتاج إليه وذلك دونما أى مقابل مادى بل ويقوم عم «صالح» أيضا بتقديم المشورة المطلوبة لأى مزارع وفلاح فيما يتعلق بأى مشاكل زراعية خاصة بالبذور التى يتبادلها عم «صالح» مع أى مزارعين آخرين .

ويشير عم «صالح» أن ما يخشاه أنه قد يأتى يوم لا نجد فيه من يقوم بزراعة تلك البذور المحلية ومن ثم تندثر ذاكرتنا ويموت معها تاريخنا ومستقبلنا وبخاصة فى ظل ما تتعرض له البذور المحلية من هجوم بواسطة الشركات الأجنبية ،حيث يشير عم «صالح» على سبيل المثال أن «الدلاح» التونسى صار موجود فى استراليا وقد يكون تم السطو عليه ، بالإضافة لوجود شركات أمريكية فى السوق التونسى تبذل جهودا كبيرة فى سبيل استخدام بذور «الدلاح» الأمريكى بديلا عن التونسى .

ورغم كل الضغوط التى يعانيها عم صالح من إهمال إلا أنه يظل رابضا وقابضا على جمر البقاء فى مواجهة كل المحاولات التى تحاول النيل من صموده للحفاظ على ذاكره أرضه

المحور الخامس : دراسة حالة لبعض المحاصيل البلدية المحلية «الذرة الشامية»

الدرة الشامى البلدى (صنف السبعينى ، ناب الجمل)

يلجأ الكثير من الفلاحين فى ريف مصر إلى زراعة بعض الأصناف من المحاصيل البلدية والتى من بينها زراعة صنف من الذرة الشامية وهو «ناب الجمل » ، وهذا الصنف هو واحد من الأصناف التى تزرع فى البيئة المصرية منذ

مئات السنين حيث يوجد ضمن مخطوطة «وصف مصر» التى تصف هذا النوع وصفا دقيقا ، وقد التقينا بالعديد من الفلاحين فى بعض القرى بصعيد مصر مثل «قرية العوام» التابعة لمركز ومحافظة المنيا ، وأيضا بعض الفلاحين من قرية «وردان» التابعة لمركز إمبابة بمحافظة الجيزة ، وقد وجدنا زراعة هذا الصنف فى خطوط ووضع البذور فى فجوات أو ما يطلقون عليه بالنقر بين كل فجوة وفجوة أو نقرة وأخرى ٥٠ سم إلى متر وذلك لأن الذرة البلدى يحتاج إلى مساحات واسعة ومن ثم تتم الزراعة على هذه المسافات شرقا وغربا لأن هذا النوع من الذرة يحتاج لتهوية وإلا تعرض لعملية وقوع للأعواد ، فى حين تزرع الذرة «الهاى تك الهجين» فى خطوط وتلقى بمسافات لا تزيد عن ٢٠ سم .

ويلجأ الفلاحون لزراعة الذرة البلدى «ناب الجمل» لأن فترة مكوثه الأرض ٩٠ يوم مقابل ١٢٠ يوم للذرة من صنف «الهاى تك أو الفاين سيد».

أيضا لا يحتاج الذرة البلدى إلى كثير من الكيماوى بينما الهجين يحتاج إلى كيماوى أكثر مقارنة بالبلدى .

إطار رقم ٢

حكاية ناب الجمل مع المزارعات الريفيات

الكثير من المزارعات فى الريف المصرى من بينهم إحدى السيدات بقرية «وردان» بمركز إمبابة بمحافظة الجيزة ،وتدعى « أم علاء » تبلغ من العمر ٤٠ عام، ولديها قطعة أرض مستأجرة لا تزيد عن نصف فدان ، تقول إنها تزرع الذرة البلدى وتحافظ على زراعته من موسم زراعى إلى آخر لدرجة أنها تقوم بالإكثار منه وتوزيع ما يتم إكثاره على الكثير من سكان القرية التى تقطنها وذلك مقابل بعض الجنيهات القليلة التى لا تزيد عن جنيهان للكيلو من الذرة البلدى ، ويحتاج الفدان من ١٠ إلى ١٢ كيلو جراما من تقاوى الذرة ، وترجع «أم علاء» أسباب قيامها بزراعة هذا النوع من الذرة إلى العديد من الأسباب التى من بينها عدم وجود

أى تكاليف مادية فيما يتعلق بالحصول على تقاوى هذا الصنف «ناب الجمل» ، حيث تقوم بانتخاب بعض التقاوى من محصول العام إلى زراعته فى العام التالى ، أيضا تقوم «أم علاء» بزراعة هذا الصنف من الذرة لاستخدامه فى صناعة الخبز لأن الأصناف الأخرى المنتجة بواسطة الشركات الخاصة لا تصلح فى صناعة الخبز من الذرة البلدى أولا تعطى المذاق المطلوب ،بالإضافة لكونها لا تعطى المزيج الخاص بعجين الخبز المطلوب عكس نوع الذرة البلدى ، أيضا تقوم «أم علاء» بزراعة الذرة البلدى لاستخدامه كعلف للدواجن ، حيث تقوم بإنتاج الطيور البلدية ، وترى أن الذرة البلدى يعطى مذاق مختلف للطيور البلدية كما أنها تستطيع تخزينه لفترات طويلة ومن ثم يجعلها فى حالة اكتفاء ذاتى فيما يتعلق بالعلف المطلوب للطيور التى تقوم بتربيتها ، وتقول «أم علاء» أن إنتاجية المساحة الخاصة بها وهى نصف فدان من ثمانية إلى عشرة أردب ، أى أن إنتاجية الفدان تصل معها إلى ما يتراوح ما بين ١٦ إلى ٢٠ أردب ، وتبرر «أم علاء» ذلك إلى أن الأمر يتطلب خدمة وعناية من نوع مختلف فيما يتعلق بالذرة البلدى للحصول على هذه الإنتاجية سواء ما يتعلق بعملية تغذية التربة بالأسمدة البلدية المطلوبة ، أو بعملية الزراعة وطريقتها ، أو عملية الخف ، إلى الرى ...إلخ

كما يتسم الذرة البلدى «ناب الجمل» بأنه حلو المذاق وأفضل كثيرا من حيث المذاق من أصناف الهجين كالهاى تك ،ومن ثم يستخدم الذرة البلدى «ناب الجمل» فى صناعة الخبز ، بالإضافة إلى أن الذرة البلدى له قدرة كبيرة على التخزين التى تصل إلى أكثر من عام دون أن يصاب بالتلف ،

ويلجأ العديد من الفلاحين فى ريف مصر لزراعة الذرة البلدى لأن تقاويه منعدمة التكلفة فى حين أن سعر شيكارة الخمسة كيلو الذرة «الهاى تك» هجين فردى بـ٣٠٠ جنية والتى تزرع نصف فدان ، وذلك بعد أن كانت بـ١٧٥ فى ٢٠١٢ إلى ٣٠٠ عام ٢٠١٣ .

بينما سعر الذرة الهجين ١٠١ فردى لشركة «فاين سيدز» كان قد بلغ ٢٠٠

جنيه للشيكارة الخمسة كيلو عام ٢٠١٣ بعد أن كانت ١٥٠ جنيه عام ٢٠١٣.

أما عن مشكلات الذرة البلدى «ناب الجمل» فإنه وفقا لبعض ما ورد ذكره على لسان الفلاحين هو ما يتعلق بتباين الإنتاجية ووفقا لكلام المزارعين الفدان البلدى يعطى ٨٠٠٠ إلى ١٠ ألاف قنديل فى حين الهجين يعطى من ٢٠ ألف إلى ٢٤ ألف قنديل ،أى أن إنتاجية الذرة البلدى من ٨ إلى ١٠ أردب بينما الأخر الهجين من ١٨ إلى ٢٠ أردب يمكن أن تزيد بين البلدى والهجين بزيادة ٢ أردب عن الأرقام الموجودة .

أيضا من بين مشكلة الذرة البلدى أنه لا توجد منه سوى نوعين فقط بين يدى الفلاحين ومن ثم القدرة على انتخابات سلالات تتسم بمواصفات جيدة عن القديم تظل محدودة ومن ثم هناك ضرورة للبحث عن باقى الأصول المندثرة وإعادتها للحياة والبدء فى عملية إنتاج سلالات جديدة تتمتع بصفات الذرة البلدى

المحور السادس - نتائج وتوصيات الدراسة

بعض النتائج

من بين أهم النتائج تزايد القرصنة الحيوية على العديد من الأصناف المحلية من قبل الشركات المحلية أو الوكلاء المحليين التى تعمل لصالح شركات عابرة القومية ، وذلك من خلال وضع براءات الاختراع على العديد من تقاوى الحاصلات الزراعية بواسطة مكتب حماية الأصناف النباتية الذى يشترط بدوره أن الصنف الذى يجب حمايته لا يتم تداوله تجاريا فى السوق لمدة عام متصلة ، ومن ثم فإن الأصناف التى يتبادلها الفلاحون فيما بينهم يمكن أن يتم السطو عليها من خلال أى شركة طالما أن هذا الصنف لا يدخل ضمن التداول التجارى والذى يشترط مكتب حماية الأصناف النباتية ضرورة إجراء اختبارات الـ DUS ، والـ VUS ، وهو الأمر الذى لا يلجأ إليه الفلاحون فى ريف مصر ، ومن ثم فإن كل الأصناف التى تعد ضمن نطاق الموارد المفتوحة والملك العام يمكن أن

تدخل ضمن الملك الخاص ولصالح الشركات الخاصة كونها تملك القدرات المالية لإجراء الاختبارات الخاصة المطلوبة لفرض الحماية على تلك الأصناف النباتية التي طورها الفلاحون على مدار قرون عدة .

- كافة الأصناف التي يتبادلها الفلاحون فيما بينهم عرضة لفرض براءات الاختراع عليها بواسطة الشركات طالما أن مكتب حماية الأصناف النباتية لا يعترف سوى بالأصناف التي يتم مبادلتها تجاريا فقط .

- لا توجد أي آليات تتيح للمجتمعات المحلية من فلاحين او منظمات مجتمع مدني ...إلخ من الطعن على الأصناف التي يتم حمايتها ، وبخاصة إذا ما كانت هذه الأصناف ضمن البذور المحلية وضمن الملك العام ، وذلك بسبب غياب المعلومات بشأن ما يتم فرض براءة الاختراع على الأصناف النباتية المحلية، مثال بعض الأنواع من شجر «التوت» التي تتواجد في البيئة المصرية منذ ما يقرب من ٢٠٠ عام وتم وضع براءة اختراع على بعض الأصناف ولا ندرى أن كانت تدخل ضمن نطاق الملك العام أم لا .

- لا يوجد أي سجلات أو قوائم منشورة لدى وزارة الزراعة أو مكتب حماية الأصناف النباتية بكافة الأصناف النباتية المحلية التي يتم زراعتها حاليا أو لم يتم زراعتها أو استخدامها مثل العديد من الأصناف النباتية كالجميز مثلا أو العديد من النباتات البرية التي تجود بها البيئة المصرية والتي قد يتم قرصنتها بواسطة العديد سواء من الشركات المحلية أو الأفراد أو الوكلاء المحليين لدى الشركات العابرة القومية .

- غياب أي أدوار تقوم بها وزارة الزراعة فيما يتعلق إرشاد الفلاحين بكيفية صون البذور البلدية والحقوق التي ترد للفلاحين عليها

- لا توجد أي آليات خاصة ببنك الجينات القومي تتيح للفلاحين أو منظمات المجتمع المدني من استزراع بذور بعض النباتات المتاحة لدى بنك الجينات

القومى .

- على الرغم من صدور قانون الملكية الفكرية الخاص بالأصناف النباتية والحيوانية منذ عام ٢٠٠٢ وحتى الآن إلا أنه وفى المقابل لم يصدر أى تشريع حتى الآن يتعلق بالأمان الحيوى .

- عدم وجود أى نشرات صادرة عن بنك الجينات القومى حول عدد الأصناف النباتية المصرية الموجودة لديه والاستخدامات الخاصة بكل نوع على حدة .

- عدم وجود أى وسائل إرشادية لوزارة الزراعة أو بنك الجينات القومى فى كيفية مساعدة المزارعين فى كيفية الاستفادة من البذور الموجودة لدى بنك الجينات.

بعض التوصيات

- هناك ضرورة لتوثيق كافة الأصناف النباتية المحلية من خلال توثيق كافة الصفات التى تحملها وأهم الاستخدامات والمعارف التقليدية المرتبطة بها سواء المتعلقة بالإنتاج او الاستخدام لمنع السطو عليها بواسطة الشركات الخاصة .

- هناك ضرورة لاستعادة الأصناف البلدية وزراعتها مرة أخرى وبخاصة مراكز البحوث العامة ، وذلك للمساعدة فى انتخاب سلالات جديدة من الأصناف البلدية القادرة على التكيف مع البيئة المصرية .

- يجب على مكتب حماية الأصناف النباتية نشر كافة الأصناف النباتية وما بها من خصائص والتى ترغب الشركات أو المربين فى فرض الحماية عليها بجريدة «الوقائع المصرية» وذلك قبل إجراء اختبارات الـDUS وقبل حماية الصنف النباتى وذلك لإتاحة كافة المعلومات لدى المزارعين والباحثين ومنظمات المجتمع المدنى المختلفة ليتسنى لهم إبداء أى اعتراضات قد يرونها إزاء هذا الأصناف وبخاصة إذا كانت تدخل ضمن الملك العام .

- ضرورة تشجيع المبادرات المحلية المتعلقة بزراعة البذور البلدية وكيفية الاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية فيما يتعلق بالأدوار الخاصة بحماية البذور والأصناف البلدية من خلال إنشاء حدائق التنوع الحيوى أو الحقول الإرشادية على سبيل المثال لا الحصر ...

- هناك ضرورة لإعفاء كافة الفلاحين ومنظمات المجتمع المدنى والمؤسسات الزراعية والتعاونية ومراكز البحوث العامة من أى مصاريف تتعلق بحماية الأصناف المحلية البلدية .

- هناك ضرورة أن تظل الأصناف المحلية والبلدية متاحة لجميع المزارعين والباحثين فى استزراعها وإجراء كافة البحوث اللازمة عليها طالما لا يتم استخدامها بغرض الاتجار فيها .

- البدء فى بناء نماذج تنموية وفلاحية فى استزراع الأصناف المحلية وما يرتبط بها من أنشطة زراعية أخرى كالإنتاج الداجنى البلدى والعلف البلدى والأسمدة البلدية كنموذج مغاير للنماذج الأخرى التى تعتمد البذور الهجينة الأجنبية والتى لا توجد بها تقنيات تحول دون قيام الفلاحين من الإكثار منها .

- ضرورة إصدار قانون خاص بالأمان الحيوى وأن تتشكل فى إطاره لجان للأمان الحيوى تكون خاضعة لمعايير الشفافية والمراقبة والمحاسبية وأن تضمن مشاركة الجمعيات والمؤسسات المدنية والتعاونية والبحثية ، وأن تقوم بإصدار تقارير دورية علنية تتيح حرية الوصول للمعلومات المتعلقة بكافة أنشطتها .

ملاحق

جدول رقم (٣)

مساحة وإنتاجية وإنتاج محصول الذرة الشامي النيلي (الصفراء) للأصناف عام ٢٠١٠

المحافظات	هجين فردي عجيب								
	أراضي قديمة			أراضي جديدة			الإجمالي		
	المساحة (فدان)	الإنتاجية (أردب/ فدان)	الإنتاج (أردب)	المساحة (فدان)	الإنتاجية (أردب/ فدان)	الإنتاج (أردب)	المساحة (فدان)	الإنتاجية (أردب/ فدان)	الإنتاج (أردب)
الإسكندرية	-	-	-	١٨٥٢	٢٠,٢٠	٣٧٤١٠	١٨٥٢	٢٠,٢٠	٣٧٤١٠
البحيرة	١٣٦١	١٦,٠٩	٢١٩٠٣	-	-	-	١٣٦١	١٦,٠٩	٢١٩٠٣
جملة الوجه البحري	١٣٦١	١٦,٠٩	٢١٩٠٣	١٨٥٢	٢٠,٢٠	٣٧٤١٠	٣٢١٣	١٨,٤٦	٥٩٣١٣
جملة داخل الوادي	١٣٦١	١٦,٠٩	٢١٩٠٣	١٨٥٢	٢٠,٢٠	٣٧٤١٠	٣٢١٣	١٨,٤٦	٥٩٣١٣
الإجمالي	١٣٦١	١٦,٠٩	٢١٩٠٣	١٨٥٢	٢٠,٢٠	٣٧٤١٠	٣٢١٣	١٨,٤٦	٥٩٣١٣

جدول رقم (٤)

شركات تعمل فى قطاع التقاوى وقطاعات أخرى

م	اسم الشركة	النشاط				
		تقاوى	أسمدة	زراعة أنسجة	ميكنة زراعية	وقاية مزروعات
١	أجرو تريد للتنمية الزراعية	*	*		*	
٢	اجروكومب للتجارة والمشروعات الزراعية	*	*		حدائق	*
٣	اى سى اس أجرى ايجيبت	*			* أنظمة رى	
٤	اينكس العالمية المحدودة	*	*		حيوانى وادوية بيطرية	*
٥	جروتك للتنمية الزراعية	*	*			
٦	جرين سيد	*				
٧	جرين كير	*		*	تصنيع زراعى	
٨	جمعية تنمية وتطوير الصادرات البستانية HEIA	*	*		خدمات زراعية	*
٩	شركة دانتكس روك	*	*		أدوات زراعية	*
١٠	الدولية للأسمدة والكيماويات	*	*			*
١١	ساليكوزا ايجبت	*	*		*	*
١٢	شركة سامتريد	*	*		* صوبات	*
١٣	شركة طيبة الخضراء للتجارة والمشروعات الزراعية	*	*			*

م	اسم الشركة	النشاط				
		تقاوى	أسمدة	زراعة أنسجة	ميكنة زراعية	وقاية مزروعات
١٤	شركة طيبة للتجارة والتوككيلات والتنمية الزراعية	*	*			*
١٥	شركة عين الزاوية الدولية (اريتى	*	*		* ادوات زراعية	*
١٦	قناة السويس للتنمية الزراعية	*	*		ادوات زراعية	*
١٧	مجموعة الدمياطى للاستيراد والتصدير	*				
١٨	المجموعة المصرية للتنمية EGD	*	*		* ادوات زراع	*
١٩	محمد فريد عبدالهادى جعارة	*				
٢٠	المركز الفنى للتصنيع (ستك	*	*			*
٢١	شركة المستقبل للمواد الزراعية	*	*			
٢٢	شركة مصر للتنمية الزراعية	*	*			*
٢٣	مكة للتجارة	*				
٢٤	مؤسسة جعارة للاستيراد والتصدير	*	*		* ادوات زراعية	*
٢٥	مؤسسة نيو ستار فور سيدز	*	*			
٢٦	وادى النيل للتنمية الزراعية	*	*		ادوات زراعية	*
٢٧	شركة مصر هاى تك الدولية للبذور	*				

م	اسم الشركة	النشاط				
		تقاوى	أسمدة	زراعة أنسجة	ميكنة زراعية	وقاية مزروعات
٢٨	شركة الزراعة الحديثة بيكو	*				
٢٨	مكتب الشلقانى للاستشارات القانونية	*				
٢٩	مكتب سمر أحمد اللباد	*				
٣٠	شركة برلينت سيدس	*				
٣١	مكتب كريم أبو بكر الهلالى	*				
٣٢	مكتب هشام رؤوف محمود	*				
٣٣	شركة فاين سيدز	*				

المصدر : تم تجميع هذه الشركات بمعرفة الباحث من مصادر مختلفة (الوقائع المصرية ، دليل شركات صحارى ٢٠١٢، دليل الشركات العاملة فى الزراعة ٢٠١٢)

جدول رقم (٥)

الشراكة المحلية العالمية لشركات التقاوى

م	أسم الشركات المحلية أو الوكلاء المحليون للشركات الدولية	الشركات العالمية
٢	أجروكو مصر للتجارة والمشروعات الزراعية	فرنسا اسبانيا أمريكا الهند والصين
٤	أيبكس العالمية المحدودة	شركة فيتو الأسبانية المتخصصة فى إنتاج البذور الهجين للخضر والمحاصيل، شركة فيلد ساتن الألمانية متخصصة فى إنتاج البرسيم الحجازى
٦	جرين سيد	شركة Dp-Elitezaden، western seed Int الهولندية ، شركةGolden Valley Seed الأمريكية، شركة مونسانتو الهولندية

م	أسم الشركات المحلية أو الوكلاء المحليون للشركات الدولية	الشركات العالمية
٧	جرين كير	شركة Indi Grow الانجليزية
١١	ساليكوزا ايجبت	
١٢	شركة سامتريد	
١٣	شركة طيبة الخضراء للتجارة والمشروعات الزراعية	شركة بيوريس اسبانيا ، شركة أناماس سيدز
١٥	شركة عين الزاوية الدولية (اريتى	
١٦	قناة السويس للتنمية الزراعية	شركة سيمنس إحدى شركات مونسانتو متخصصة فى إنتاج بذور الطماطم ، الخيار الأرضى والصوب ، الفاصوليا ..الخ
١٧	مجموعة الدمياطى للاستيراد والتصدير	
١٩	محمد فريد عبدالهادى جعارة	وكلاء شركة Sakata اليابانية
٢٠	المركز الفنى للتصنيع (ستك	
٢١	شركة المستقبل للمواد الزراعية	وكلاء شركة Uni seeds الهولندية
٢٣	مكة للتجارة	شركة باكر برازر الهولندية ، شركة ناس سيد الهندية، شركة بوجية وسان فوازيه الفرنسية
٢٤	مؤسسة جعارة للاستيراد والتصدير	شركة تاكى اليابانية ،
٢٥	مؤسسة نيو ستار فور سيدز	نيون سيد التايوانية ، بياجرو الأسبانية
٢٧	شركة الزراعة الحديثة بيكو	
٢٩	مكتب سمر أحمد اللباد	
٣٠	شركة برلينت سيدس	
٣١	مكتب كريم أبو بكر الهلالى	Driscoll Strawberry Associates INC
٣٢	مكتب هشام رؤوف محمود	Berry GeneticsINC
٣٣	شركة الزراعة الحديثة بيكو	Culdevco(Pty)LTD
٣٤	مكتب الشلقانى للاستشارات	الولايات المتحدة ويمثلها وزير الزراعة

م	أسم الشركات المحلية أو الوكلاء المحليون للشركات الدولية	الشركات العالمية
	القانونية	
٣٥	شركة فاين سيدز	مونسانتو

المصدر : تم تجميع هذه الشركات بمعرفة الباحث من مصادر مختلفة (الوقائع المصرية ، دليل شركات صحارى ٢٠١٢، دليل الشركات العاملة في الزراعة ٢٠١٢)

جدول رقم (٦)

بأسعار بعض أنواع التقاوى لبعض الشركات لعام ٢٠١٣

م	اسم الصنف	النوع	اسم الشركة	وحدة القياس / الكمية بالوزن / الوحدة	السعر	احتياجات الفدان
١	سلالة ١٣ HTC	ذرة شامية	مصرهاى تك الولية للبذور			تستخدم لإنتاج هجن وليست تجارى
٢	هاى تك ٢٠٨٨	هجين فردى ذرة شامية صفراء	مصرهاى تك الولية للبذور	٥ كجم	تحت التسجيل	١٠ كجم
٣	هاى تك ٢٠٥٥		مصرهاى تك الولية للبذور	٥ كجم	٢١٠ جنيه	١٠ كجم

م	اسم الصنف	النوع	اسم الشركة	وحدة القياس / الكمية بالوزن / الوحدة	السعر	احتياجات الفدان
٤	هاى تك ٢.٦٦		مصرهاى تك الولية للبذور	٥ كجم	٢١٠ جنيه	١٠ كجم
٥	هاى تك ٢٠٣٥		مصرهاى تك الولية للبذور	٥ كجم	تحت التسجيل	١٠ كجم
٦	هجين فردي عجيب	ذرة شامى صفراء صيفى	فاين سيدز انترناشيونال	٥ كجم	تم الغاؤه	١٠ كجم
٧	بشاير ١٣	ذرة شامى	المصرية	٥ كجم	١٨٠ جنيها	١٠ كجم
٨	Goldstone	طماطم	سمرأحمد اللباد وكيلا عن Nunhems .B.V	٥٠٠٠ بذرة	٩٠٠ جنيها	٥٠٠٠ بذرة
٩	هجين F1 مادير	طماطم	شركة سامتريد			
١٠	هجين نيماتود ١٤٠٠	طماطم	» » »	٢٥٠٠٠ بذرة	٢٠٠٠ جنيها	٧٠٠٠ بذرة
١١	هجين جارديان Guardian f1	طماطم	شركة المواد الزراعية	٥٠٠٠ بذرة	٢٠٠ جنيها	٦٠٠٠ بذرة
١٢	هجين القدس ٤٤٨ (E 448)	طماطم	شركة تادرس ليون مقار	٢٥٠٠ بذرة	٤٥٠ جنيها	٦٠٠٠ بذرة

م	اسم الصنف	النوع	اسم الشركة	وحدة القياس / الكمية بالوزن / الوحدة	السعر	احتياجات الفدان
١٣	هجين GS12 F1	طماطم	شركة تادرس ليون مقار	٢٥٠٠ بذرة	١١٠ جنيها	٧٠٠٠ بذرة
١٤	هجين أزياد Azid fl Hyb	كوسة	محمد فريد جعارة وشركاه	١٠٠٠ بذرة	٢٥٠ جنيها	٦٠٠٠
١٥	سوبر سيت fl	طماطم	محمد فريد جعارة	١٠ جم	٣٢٠	١٥ جم
١٦	ادورا fi	طماطم	محمد فريد جعارة	١٠ جم	٦٢٠	١٥ جم
١٧	سوبر نار	فلفل	محمد فريد جعارة	١٠ جم	١٧٥	٣٠ جم
١٨	ترمس	طماطم	سينجنتا	١٠٠٠ بذرة	٥٠٠ جنيه	٥٠٠٠ بذرة = ١٠ جرام
١٩	هجين بطيخ أسوان	بطيخ	محمد فريد جعارة	١٠٠ جم	٦٨٠	١٠٠ جم
٢٠	كتتالوب	أيكيدو	محمد فريد جعارة			
٢١	خيار هشام	خيار	شركة قناة السويس للتنمية التجارية والزراعية	٥٠٠ بذرة	٣٧٥	صوبة
٢٢	طماطم rs-449	طاطم	شركة قناة السويس للتنمية التجارية والزراعية	٥٠٠٠ بذرة	٩٠٠	٥٠٠٠ بذرة

م	اسم الصنف	النوع	اسم الشركة	وحدة القياس الكمية بالوزن / الوحدة	السعر	احتياجات الفدان
٢٣	كوسة مبروكة	كوسة	شركة قناة السويس للتنمية التجارية والزراعية	١٠٠ جم	٥٠	١٠٠٠ جم
٢٤	طماطم فيولا	طماطم	شركة قناة السويس للتنمية التجارية والزراعية	٥٠٠٠ بذرة	٥٥٠	٦٠٠٠ بذرة
٢٥	خيار النمس	خيار	شركة قناة السويس للتنمية التجارية والزراعية	٢٥٠٠	١٠٠	١٥٠٠٠ بذرة
٢٦	كوسة مرزوقة	كوسة	شركة قناة السويس للتنمية التجارية والزراعية	١٠٠٠ بذرة	١٧٠	٦٠٠٠ بذرة
٢٧	الفيروز	طماطم	اجريماتكو	١٠٠٠ بذرة	٤٥٠	٥٠٠٠ بذرة
٢٨	سوبر سيت f1	طماطم	محمد فريد جعارة	١٠ جم	٣٢٠	١٥ جم

المصدر: تم تجميع هذه البيانات من خلال لقاءات ميدانية مع خبراء تسويق فى مجال سوق تقاوى الحاصلات الزراعية .

الباب الثالث

أبعاد سياسية واجتماعية للمسألة الفلاحية

obeikan.com

obeikan.com

الحركة الاحتجاجية الفلاحية في مصر
دراسة لدور المنظمات الفلاحية

أ. عادل شعبان

مقدمة

بدأت مصر منذ منتصف الثمانينيات وبدعم من المؤسسات الدولية تطوير وإصلاح القطاع الزراعى وكانت فلسفة التطوير تقوم على دعم وتحرير آليات السوق، وتركز الاهتمام على القيام بإصلاحات تتعلق بالتسعير وتخفيض الدعم والنهوض بالحاصلات الزراعية. وتمحورت السياسات الزراعية على زيادة الإنتاجية والدخل فى الريف عن طريق خروج الدولة من مجالات كانت توجه إليها استثمارات من قبل والعمل على سن قانون جديد بشأن حيازة الأراضى الزراعية. وكان جوهر الإصلاح كما رأته الدولة يكمن فى تحرير الأسواق والأسعار بتحقيق ميزة نسبية للمحاصيل النقدية والخضروات والفواكه فى أسواق الصادرات، ويتم ذلك عن طريق إدخال تكنولوجيا جديدة بهدف زيادة الغلة وتحسين فرص النشاط الزراعى. وكان حصاد ومجمل هذه السياسات الانحياز الواضح لشرائح الملاك وتهميش صغار المزارعين، كما زادت ديون المزارعين وتأثرت علاقات العمل ومستويات المعيشة وتزايد معدلات البطالة وتغيير النظام الغذائى وتفاقمت معدلات الفقر بشكل غير مسبوق. ومازالت سياسات تحديد أسعار التوريد كما هى حيث يتم تحديد أسعار التوريد للمنتجات الزراعية طبقاً للأسعار العالمية للمنتج الزراعى، وعلى الأخص للقمح والقطن والذرة الشامية والأرز. كذلك لم يتغير دور القطاع الخاص فما زال القطاع الخاص هو أحد الممولين الرئيسين والمسوقين الرئيسين لمستلزمات الإنتاج الزراعى وبأسعار مرتفعة لا تتناسب مع مستوى المعيشة للمنتجين الزراعيين وعلى

الأخص الفقراء منهم الأمر الذى أدى إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج بشكل كبير. ويعانى منه المنتجين الزراعيين ولم يطرأ اى تغير فى دور المؤسسات الزراعية وعلى رأسها بنك التنمية والائتمان الزراعى فما زال بنك التنمية بنك تجارى يستهدف الربح فى تعاملاته، وإن كان قد أعفى الكثير من المزارعين من فوائد الديون المتراكمة علية إلا أن التوجه الاقتصادى للبنك كما هو وفلسفته كما هى دون تغيير.

أهداف الدراسة ومنهجيتها

تهدف هذه الدراسة إلى تناول المنظمات الفلاحية بأشكالها المختلفة، بهدف الإجابة عن سؤال محورى هل تشكل هذه المنظمات وما تقوم به من أدوار حركة فلاحية تساهم بشكل أو بأخر فى عملية التغيير السياسى أو الإصلاح. وعند رصد هذه المنظمات من الأهمية التميز بين المنظمات الرسمية وغير الرسمية، خاصة أن القيود البيروقراطية والقانونية تحول دون ممارسة كثير من المنظمات لآليات عملها.

وتواجه هذه الدراسة صعوبة فى أنها تعد من المحاولات الأولى تقريبا لتناول المنظمات الفلاحية فى مصر، وبالتالى فالدراسة اقرب إلى الدراسات الاستطلاعية أكثر منها الدراسات التحليلية، على أمل أن يتم الاهتمام بهذه المنظمات سواء كانت رسمية أو غير رسمية فى المستقبل القريب. اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية من خلال الوثائق المتاحة حول المنظمات والحركة الفلاحية. كما اعتمدنا على بعض الدراسات التى تناولت الأوضاع فى الريف المصرى وخاصة فى اقترابها من المنظمات الفلاحية. وكذلك على تقارير بعض المنظمات الحقوقية المعنية بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

منهجية دراسة الحركة الفلاحية

يحدد أ. عريان نصيف[1] أن مفهوم «الحركة الفلاحية»، لا يعني فقط العملية

(١) عريان نصيف، الحركة الفلاحية فى مصر، التاريخ وآفاق المستقبل، فى فى البحث عن بديل لمشاكل الزراعة والفلاحين فى مصر، تحرير زهدى الشامى، مركز البحوث العربية، القاهرة، ٢٠٠٨.

النضالية للفلاحين وأنصارهم من القوى الديمقراطية، التى قامت على مدى التاريخ المصرى فى مئات القرى فى مواجهة عمليات الظلم والاستبعاد ومن أجل المطالب الفلاحية المشروعة. ولكنها يجب أن تتميز بسمات موضوعية وذاتية ضرورية تعطى لها البعد التأثيرى فى صلب المجتمع المصرى بأسره وهى:

تبنى رؤية برنامجية شاملة لمجمل القضايا الفلاحية فى مرحلة زمنية وسياسية محددة.

التحرك الفلاحى غير المنفرد، بل الذى يتم فى إطار شعارات ومهام النضال المجتمعى طبقيا ووطنيا فى تلك المرحلة.

الاتساع الجغرافى لهذه الحركة، وعدم اختزالها فى موقع فلاحى بعينه.

قيام تشكيل تنظيمى أياً كانت درجة دفئه أو مرونته – لهذه الحركة.

بروز قيادة واضحة وفاعلة لها.

وجود ارتباط – على أى مستوى – بينها وبين مؤسسات الحركة العامة، العاملة من أجل تقدم المجتمع فى تلك المرحلة.

ويطرح عريان نصيف رؤيته للعوامل الموضوعية والذاتية والحركية التى تعطى للحركة قوة فى التأثير والفاعلية. فعلى المستوى الذاتى يرى أن تكون الحركة من خلال الفلاحين أنفسهم دون انكار لباقى القوى الداعمة للحركة، وان تقوم هذه الحركة بالفعل النضالى الأساسى؛ بحيث لا تكون مجرد متلق لبعض المكاسب. وعلى المستوى الموضوعى أهمية تبنى الحركة رؤية برنامجية شاملة لمجمل القضايا الفلاحية فى مرحلة زمنية وسياسية محددة؛ وأن تكون الحركة على مستوى من الوعى بما يمكن تحقيقه على المستوى المرحلى وبما يمكن تحقيقه على المستوى الاستراتيجى. كما يجب أن تتسم الحركة بالتوسع الجغرافى وعدم اختزالها فى موقع فلاحى محدد. كما يجب أن تتحرك الحركة فى إطار النضال المجتمعى العام بحيث لا تكون منعزلة عما يجرى الدفاع عنه على المستوى

المجتمعى. أما على المستوى الحركى فيجب تكوين هيكل تنظيمى محدد ووجود قيادة واضحة وفاعلة؛ مع أهمية وجود ترابط بين هذه القيادات وباقى القوى والمؤسسات الأخرى المناضلة من أجل تقدم المجتمع فى تلك المرحلة. وفى ضوء هذه الاعتبارات المنهجية يمكن قراءة الحركة الفلاحية وأشكال الاحتجاجات التى تقوم بها. وفى نفس الوقت تسمح بتقييم مدى تأثير هذه الحركة فى مجرى النضال المجتمعى وما تحققه من نجاحات وإخفاقات.

وضمن هذا السياق تحاول الدراسة رؤية المنظمات الفلاحية فى مصر والمهام والأدوار التى تضطلع بها، ومحاولة الإجابة عن سؤال هل هى فى النهاية تشكل حركة فلاحية ذات تأثير فى السياسات الزراعية، وأداة من أدوات الضغط المستخدمة للدفاع عن مصالح القطاع الكبير من الفلاحين المصريين.

الفلاحون والأزمة الراهنة

يطرح سمير أمين[1] رؤيته للمسألة الزراعية والفلاحية حيث يرى أن المزارعون الفلاحون يشكلون قرابة نصف سكان الأرض بواقع ثلاثة مليارات نسمة، وأن حياة هؤلاء مهددة بفعل السياسات التى تم انتهاجها منذ دورة منظمة التجارة العالمية التى عقدت منذ عام ٢٠٠١. والتى دشنت الزراعة الرأسمالية الحديثة والتى تضم كلا من الزراعة العائلية واسعة النطاق والشركات الزراعية هجوما كاسحا على إنتاج فلاحى العالم الثالث.

تستند رؤيته لطبيعة الأزمة من خلال تحليل نمط الإنتاج الرأسمالى الذى يتكون من مزارع عائلية تعتمد بالأساس على عمل أفراد أسرة واحدة. علماً بأن إنتاجية عملهم قد ارتفعت إلى مستويات غير مسبوقة فى التاريخ وغير موجودة

(١) سمير أمين(محرر)، الفلاحون وتحديات القرن الواحد والعشرين، دراسات عن الحركات الفلاحية فى بلدان الجنوب، مركز البحوث العربية والإفريقية ومنتدى العالم الثالث(داكار)، القاهرة، ٢٠٠٦. وأيضا سمير أمين، مستقبل الزراعة فى الراسمالية المعاصرة، ترجمة مصطفى الجمال وسعد الطويل، دار العين للنشر، القاهرة، ٢٠١٦.

خارج منطقة المراكز المذكورة. فبلغ إنتاج العامل سنويا ١٥٠٠ طن من الحبوب. وسمح هذا الإنجاز لجزء ضئيل من العمالة ـ حوالى ٥٪ من القوى العاملة المعبأة فى البلدان المعنية - بإنتاج الكميات الضخمة المطلوبة لإطعام سكان المجتمع بأكملهم بوفرة، بل سمح حتى بإنتاج فائض للتصدير. يختلف سياق هذا النمط فى تنظيم الإنتاج الحديث تماماً، عما هو فى القطاعات الصناعية القائمة على قاعدة المنشأة الكبرى». واستمرت هذه الحركة فى اتجاه تضخيم المنشآت الصناعية انطلاقا من الثورة الصناعية إلى عهد قريب، وأخذ اتجاه التطوّر فى الانقلاب نحو تفتيت المنشآت الكبرى وتوزيع إنتاجها على وحدات أصغر موزعة على صعيد عالمى ومرتبطة بعضها البعض، فى كوكب تشرف عليه الاحتكارات المأمولة العملاقة للدول الإمبريالية. لذلك فقد تصور الفكر الاقتصادى السائد منذ القرن التاسع عشر أن ذلك القانون لابد أن يفعل فعله أيضاً فى مجال الزراعة بحيث تستفيد المزرعة الكبرى من مزايا تقسيم العمل على نطاق واسع. بيد أن التطوّر الذى فرض نفسه فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة قد اتخذ سياقا آخر تماما. فما حدث بالفعل خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين قد تجلّى فى تحديث المزارع العائلية . فقد أقتضى تحديث المزرعة العائلية الحصول على مساحات من الأرض الجيدة تفى بالغرض. بحيث تتلاءم المساحة المستغلة لكل مرحلة من مراحل التطوّر مع نوعية الوسائل الآلية المستخدمة، ومع حجم العمل الذى يستطيع المزارع القيام به وأعضاء عائلته. وتوسعت بالتدريج مساحة المزرعة العائلية النموذجية، وأثبتت الزراعة الأسرية الحديثة قدرة استثنائية فى المرونة والتكيف، مع تطوّر الطلب وأساليب الإنتاج، فاقت منافسيها المعتمدين على منشآت زراعية شاسعة. وتكونت طبقة جديدة من المزارعين وليس الفلاحين. وهى طبقة رأسمالية فالمزارع ينتج للسوق، حتى باتت نسبة إنتاجه لاستهلاك العائلة تقترب من الصفر؛ ولم يعد فعل عامل الإنتاج للكفاف يقوم بدور فى صنع القرار فيما يخص نوعية وكمية وأسلوب الإنتاج. حتى أصبح القرار فى هذه المجالات يخضع لمطالب السوق ولاغير. والمزارع المعنى هو صاحب

أدوات إنتاج حديثة. وخلال العقود الأخيرة ارتفعت درجة التركيز فى إشراف الاحتكارات المأمولة العملاقة حتى أنجزت نقلة نوعية. فأصبحت الزراعة العائلية الغربية فى مقام المنتج من الباطن لصالح الاحتكارات التى تمتص القيمة المنتجة فى الزراعة من خلال سيطرتها على المدخلات و تسويق منتجاتها.

الوضع الزراعى فى المجتمعات الهامشية

يختلف وضع الزراعة القروية فى تخوم المنظومة العالمية الرأسمالية الحديثة عن سياق التطوّر المذكور والخاص بالزراعة فى مراكز هذه المنظومة. حيث يحتشد فى المجتمع الريفى للقارات الثلاثة (آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية) ما لا يقل عن ثلاثة مليارات من البشر، وتتسم إنتاجية العمل فى هذه القطاعات المختلفة للاقتصاد القروى بتخلفها الشديد بالمقارنة مع إنتاجية العمل فى الزراعة الرأسمالية للشمال. بل أخذ التفاوت بينهما فى التصاعد منذ قرنين ولا يزال. تنقسم الزراعة القروية بدورها إلى قسمين يكادان يتعادلان من حيث حجم إنتاج كل منهما بينما يختلفان من حيث حجم القوة العاملة المعبأة فى صفوف كل منهما. فهناك مناطق استفادت بما تم تسميته « الثورة الخضراء»، والتى أنشأتها مؤسسات المعونة الدولية الغربية. واستهدفت الثورة الخضراء زيادة الإنتاج مع ارتفاع الإنتاجية من خلال اللجوء إلى وسائل الرى واستخدام الأسمدة والمبيدات والبذور المنتقاة، إلى جانب إدخال بعض أدوات الإنتاج المستحدثة دون الوصول إلى مستوى استخدام الجرارات والآلات الثقيلة كما هو الحال فى زراعة الشمال. وهناك مناطق أخرى لم تأتها تحديثات الثورة الخضراء. ويصل سمير أمين إلى استنتاجات تتمثل فى تسعى القوى القائدة فى الرأسمالية المعاصرة إلى تصفية الزراعة العائلية فى الشمال والزراعة القروية فى الجنوب. ليست الزراعة العائلية الرأسمالية الحديثة زراعة قروية بالمعنى الصحيح للكلمة إذ أنها ازدهرت على أنقاض الزراعة القروية وتهجير الأغلبية من فقراء الفلّاحين. حتى فتح هذا التطوّر سبيلا لتكوين المزارع العائلية الرأسمالية المستحدثة.

وتعانى الأغلبية فى المجتمع القروى الراهن من الفقر، وأحيانا من الفقر المتفاقم. ولكن هؤلاء الفقراء يعيشون اليوم على الإنتاج للكفاف، او حد أدنى منه. فيكف سيُعَوّض زوال هذا المورد؟ يقتضى مواجهة ذلك، اتخاذ إجراءات رشيدة على المستوى القومى لتعويض هؤلاء الفلاحين عن الخسارة الناجمة عن تصفية الزراعة القروية، من الفوائد المستخرجة من ارتفاع الإنتاجية فى الزراعة الرأسمالية. هذا بينما لا يعترف الاقتصاد الدارج أو يتجاهل هذا الوجه من التحدّى المتمثل فى هجرة أعداد هائلة من صغار وفقراء الفلاحين إلى المدن. وشتان ما بين هذا التناول للاقتصاد الدارج، الاقتصاد الرأسمالى القائم على معيار الربحية الفردية و بين عقلانية قومية وإنسانية أوسع فى شمولها لأمور المجتمع. وتبلورت حركات شعبية نضالية إلى جانب اتخاذ بعض دول الجنوب مبادرات تسعى إلى إصلاح الاختلال فى موازين القوى على صعيد عالمي. ولكن هذه الحركات والمبادرات لن تنجز أهدافها ما لم تطرح بديلا شاملا متماسكا فى مواجهة مشروع تصفية المجتمع القروي. ويتلخص هذا البديل فى عدد من النقاط: اولا : ينطلق البديل المقترح من الملاحظة أن التصفية المتسرعة للمجتمع القروى وما يصاحبها من هجرة إلى العشوائيات لا يمكن قبولا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا. وبالتالى يجب البحث عن حلول تضمن تثبيت السكان فى الريف. بشرط أن تفتح السياسة المعنية مجالات لتحسين ظروف المعيشة القروية.

ثانيا : كشف وسائل فعّالة تتيح رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية فى إطار المنشأة العائلية الصغيرة.

ثالثا : أن البديل المطروح يسعى إلى تحقيق التقدم الإقتصادى مع تكريس إنجازات اجتماعية تقدمية. أى بعبارة أخرى يستهدف المشروع تحقيق اكبر قدر ممكن من المساواة بين المنشآت القروية والعائلية.

الحركات الفلاحية فى العالم الثالث تجارب ودروس مستفادة

يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى تناول تجارب المنظمات الفلاحية فى بعض

دول الجنوب بهدف تقديم إطلالة سريعة للأدوار التى تقوم بها هذه المنظمات فى التأثير فى السياسات الزراعية والمجتمعية. ففى الصين على سبيل المثال ونتيجة للتوجهات الجديدة المعروفة باسم اشتراكية السوق ذات الطبيعة المتضاربة وغير الحاسمة، تشكلت حركات الفلاحين طبقا للنتائج التى ترتبت على هذه التوجهات. وتبلور كفاح الفلاحين حول أهداف دفاعية بشكل أساسى مما ساعد فى أحيان كثيرة على عرقلة مشروعات الطبقات الحاكمة. وجرى الإعلان عن بعض الأهداف البديلة الخاصة التى احتلت مكانة وإن كانت جزئية. وفى جميع الأحوال استخدمت السلطات الحاكمة جميع السبل المتاحة من أجل الحيلولة دون توحيد حركة الفلاحين على الصعيد الوطنى. وظلت الحركة الفلاحية منقسمة ولم تتمكن من اتخاذ مواقف فاعلة على قدم المساواة مع مختلف عناصر المجتمع. وأجبرت السلطات حركات الفلاحين الانشغال بشؤونها الخاصة التى تعبر عنها من جهة وما تجهله متطلبات تخص التعمير والتصنيع والتحديث من جهة أخرى[1].

وتواجه الزراعة فى الهند مشكلات كبيرة نتيجة التوسع الرأسمالى حيث تحولت الهند من طرق الزراعة المستدامة التى طورتها خلال قرون إلى طرق غير قادرة على البقاء فى السنوات الأخيرة ويعود ذلك إلى دخول الرأسمالية إلى الزراعة من خلال الثورة الخضراء والإدخال الكامل للكيمياء فى الزراعة وإحلال الاعتماد الكلى على الشركات المتعدية الجنسية محل الاكتفاء الذاتى فى المدخلات الزراعية. وبدلا من زراعة المحاصيل المختلفة التى تساند بعضها البعض حيث يعيد النتروجين الذى استنفذه محصول آخر، يتم الآن زراعة هكتارات وهكتارات من نفس المحصول (البطاطس تزرع من أجل الشبسى/ الطماطم تزرع من أجل الصلصة) التى يتم زراعتها تحت رعاية إحدى الشركات المتعدية الجنسية. وتم تشويه أنماط الزراعة، فاستبدلت بالمحاصيل الغذائية المحاصيل النقدية بشكل

(١) سمير أمين، المصدر السابق، ص١٧-١٩.

عشوائي، وفتح أسواق جديدة وأصبح الكثير من الأراضى يزرع تحت سيطرة المحاصيل والإنتاج الذى يناسب السوق العالمى على حساب الاستهلاك المحلى.

وتكمن المشكلة الأهم فى الزراعة الهندية أن ملايين من الزراع الفعليين لا زالوا لا يملكون بينما لا تزال الأرض مملوكة لنسبة صغيرة من السكان الريفيين. وظل الفلاحون الذين يمثلون المنتجين الفعليين ممنوعين من ملكية الأرض أو وسائل الإنتاج. وتعد السياسة الزراعية فى الهند سياسة مختلة وتعمل على زيادة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وتساعد الأغنياء فى الريف والحضر على أن يصبحوا أكثر ثراءً.

ويتراوح النضال الفلاحى فى الهند بين النضالات العفوية المحلية إلى النضالات المسيسة بدرجة كبيرة. وتدور معظم هذه النضالات حول إمدادت الكهرباء أرخص أو من أجل تطبيق حد أدنى من الأسعار المدعمة أو العودة إلى المخصبات المدعمة وتطوير تسهيلات الرى والمياة. ويمكن تقسيم كافة النضالات الفلاحية فى الهند إلى نوعين الأول يعزل الزراعة عن الشأن السياسى الأوسع ويحاول إيجاد حلول للمشكلات من خلال الإطار الرأسمالى الموجود. وهؤلاء غير قادرين على تقديم بديل والعديد من المنظمات السياسية وغير السياسية تعد جزءاً من هذا التوجه. وداخل هذا التوجه هناك العديد من المنظمات التى قد تكون ممثلة لفقراء الفلاحين أو العمال الزراعيين بلا أرض لكنها لا تملك طرحا سياسيا بديلا. ومعظم المنظمات غير الحكومية تعمل ضمن هذا الاتجاه، حيث تميل إلى رؤية كل مشكلة على حدة بمعزل عن باقى المشكلات.

الاتجاه الثانى من منظمات الفلاحين ينتمى إلى الأحزاب اليسارية أو التى تؤيد أيديولوجية يسارية. ويدرك هذه الاتجاه أن المسألة الزراعية لا يمكن النظر إليها إلا فى أطار أوسع وأشمل وضمن خيار سياسى كبير يسعى إلى الإطاحة بنظام اللامساواة الحادة الراهن. ورغم وجود بعض الاختلافات فى الرؤى بين الأحزاب

اليسارية حول نمط التنمية الرأسمالى، ظلت بعض القوى الاجتماعية تدعو إلى الحاجة إلى نضال فقراء الفلاحين والعمال. والعمل على تكوين جبهة واسعة من العمال وفقراء الريف والقطاعات التقدمية من الطبقة الوسطى الحضرية والمثقفين. لكى تقوم بتوية النضالات ضد السياسات المعبرة لمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولى وصندوق النقد.

وفى سريلانكا تشكلت أكثر من ١٣٠ منظمة زراعية ضد السياسات النيوليبرالية، وقدمت العديد من الاقتراحات المضادة. وتم توسيع نطاق هذه المنظمات التى ضمت المنظمات الزراعية والنقابات الرئيسية وعددا من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية وتم تشكيل التحالف الوطنى لحماية الموارد الطبيعية وحقوق الإنسان. وعرضت حركة الإصلاح مقترحاتها السياسية الملموسة فى إطار منظور أكثر اتساعا وهو إنتاج السلع والخدمات من اجل الاستخدام المحلى قبل اللجوء إلى التصدير وإعادة بناء القدرة المتجددة للموارد الطبيعية ونشر الديمقراطية فى المجتمع والاستناد إلى القدرة الإبداعية للفقراء أنفسهم.

وللحركة الفلاحية فى الفلبين رصيد كبير من النضال منذ العهد الاستعمارى، حيث انبثقت حركة فلاحية مناضلة فى سياق كل من الحرب الزراعية الفلاحية التى قادتها الجبهة الوطنية الديمقراطية وحركة قانونية فلاحية مناضلة بقيادة الحركة الفلاحية الفلبينية. وتنتشر الحركة الفلاحية فى كافة أنحاء البلاد وهى تتكون من منظمات الفلاحين بلا أرض وصغار المزارعين وعمال المزارع والصيادين الذين يقومون بالإنتاج المعيشى والنساء والشباب الريفيين. وتضم هذه الحركة قاعدة جماهيرية تضم أكثر من مليون شخص.

قادت الحركة الفلاحية فى الفلبين الحملة الشعبية الموجهة ضد اتفاقات الجات وأقامت تحالف كبير ضد منظمة التجارة العالمية. وأصبحت المنظمات المدافعة عن الفلاحين مثل الشبكة الوطنية للمرتبطين بالإصلاح الزراعى أكثر

نشاطا فى القيام بالأبحاث والدفاع عن الفلاحين والأنشطة الأخرى الداعمة لهم. وخاضت المنظمات الفلاحية فى الفلبين نضالات وحملات مضادة للإمبريالية، شملت النضال ضد السلالات المعدلة وراثياً والذرة الهجين، التى أدخلتها واحدة من الشركات متعدية الجنسية الفليبينية. وقامت المنظمات الفلاحية بحملات ضد استخدام الكيماويات فى الزراعة تحت سيطرة الشركات الرأسمالية الكبيرة. ويقود الاتحاد الوطنى للفلاحين حملات فى مناطق واسعة لأجل تحسين شروط العمل والتسويق وتخفيض الشروط الجزائية الواقعة على المزارعين. وتعانى الحركة الفلاحية من القمع وحملات مسلحة عنيفة مثل الحصار الغذائى. كما يتعرض قادة المنظمات الفلاحية للاختطاف والمحاكمة. ويتم إيداع الفلاحين السجن وتقديمهم للمحاكم بتهم غير حقيقية، حيث يلجأ ملاك الأرض إلى أكثر الأساليب قمعية من أجل إجبار الفلاحين على دفع إيجار مرتفع للأرض. ويواجه المجتمع الفلبينى مشكلات كبيرة تتمثل فى إفلاس الفلاحين نتيجة انتهاج السياسات الليبرالية والخطط الاستثمارية للشركات متعدية الجنسية. وتصاعد التمرد بشكل واسع مما يهدد المجتمعات الفلاحية بكاملها[1].

وفى البرازيل نشأت ثلاث منظمات فلاحية للنضال من أجل الأرض وهى الروابط الفلاحية واتحاد الفلاحين والعمال الزراعيين وحركة المزارعين بلا أرض. وتضم الروابط الفلاحية الفلاحين الذين يمتلكون أرضهم والمشاركين بالمحصول. والفلاحين الذين يرفضون الطرد من الأرض والعمل بنظام المرتب. استمدت هذه الروابط تأثيرها السياسى والأيديولوجى من أحزاب وجماعات يسارية. وقامت هذه الروابط بمقاومة والتصدى لكبار ملاك الأراضى الذين أرادوا طردهم من الأرض. واختفت هذه الروابط بقيام الانقلاب عام ١٩٦٤.

شكل الحزب الشيوعى البرازيلى اتحاد الفلاحين والعمال الزراعيين وهو رابطة للعمال الريفيين منظمة على المستوى المحلى، وتقوم بالتنسيق مع روابط

(١) المصدر السابق.

الفلاحين. وكان الهدف من إنشاء الاتحاد تكوين تحالف سياسى بين العمال والفلاحين. أما حركة مزارعين بلا أرض فقد ظهرت على نطاق محدود فى بعض الولايات. وهذه الحركة نشأت نتيجة للتحديث الرأسمالى فى السبعينيات والذى صاحبته عملية ميكنة شاملة وسريعة لعملية الاستغلال الزراعى، الذى اعتمد على الزراعة من أجل التصدير التى كانت خاضعة بالفعل لسيطرة الشركات متعدية الجنسية. ومع التوسع فى إدخال التكنولوجيا المتقدمة طُردت أعداد كبيرة من الفلاحين من أرضهم مما أدى إلى وجود أعداد واسعة من الفلاحين بلا أرض. وتختلف حركة مزارعين بلا أرض عن باقى المنظمات فى أن العمال الذين كانوا فى الحركة لم يقاتلوا من أجل البقاء فى الأرض، بل من أجل غزو قطع جديدة من الأرض. وضعفت هذه الحركة مع هزيمة حزب العمال البرازيلى فى الانتخابات واختفت مع الانقلاب العسكرى[1].

تشير التجارب السابقة أن الحركة الفلاحية كانت دوما جزءاً من التاريخ النضالى والصراعى فى كثير من المجتمعات. وأنها فى أحيان كثيرة لعبت أدواراً مؤثرة فى الدفاع عن المصالح الفلاحية. وأن ارتباط هذه الحركة بقوى اليسار بمختلف تنوعاته أعطته زخما نظريا وميدانيا. كما تشير تلك التجارب إلى أن نجاح الحركة الفلاحية فى تحقيق أهدافها مرتبط بإقامة تحالف طبقى واسع مع القوى الديمقراطية من أجل مواجهة السياسات النيوليبرالية الجديدة.

الحركة الفلاحية المصرية

على مدار التاريخ المصرى كان الفلاح المصرى حاضرا بقوة فى ساحة النضال القومى والطبقى ضد الاستغلال والقهر الذى تعرض له طوال مسيرته التاريخية. ويحدد عريان نصيف أربعة مراحل للنضال الفلاحى وحركة الاحتجاجات الفلاحية حيث تبدأ المرحلة الأولى خلال الفترة ما قبل ثورة ١٩٥٢. وتميزت الحركة الفلاحية خلال تلك الفترة بكثير من المواجهات ضد كبار ملاك الأراضى

(١) المصدر السابق.

الزراعية. وتشهد قرى بهوت وكفور نجم وميت فضالة ودرين بمواجهات كثيرة ضمت فقراء الفلاحين والمعدمين والفقراء من الفلاحين.

وبقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ دخلت الحركة الفلاحية طورا جديدا حيث أصدرت الثورة قانون الإصلاح الزراعى الذى كان الهدف منه القضاء على نفوذ كبار ملاك الأراضى الزراعية وتدعيم قوة طبقات الفلاحين المتوسطين، ولكن القانون أهمل العمال الزراعيين وصغار الفلاحين. وتدخلت الدولة من خلال دعم المزارعين وتسويق المحاصيل. وكانت التعاونيات الزراعية إحدى وسائل الدولة للتعامل مع المسألة الفلاحية والتى سوف نعرض لها لاحقا.

كانت التعاونيات الزراعية إحد اهم المؤسسات والمنظمات الفلاحية فى الريف المصرى فقد كانت التعاونيات محدودة الدور ولا تعبر عن الفلاحين ولا عن المشاركين فى تلك التعاونيات فلم يكن هناك انتخابات حقيقية لتكوين مجالس إدارات للجمعيات التعاونية وقد كان انتخاب مجلس إدارة الجمعية التعاونية يتم من خلال قرارات فوقية كان يتدخل فيها صانعوا السياسة فى القرية المصرية بأسماء معينة تتميز بالولاء للنظام أكثر منها معبرة عن مصالح الفلاحين. وقد تم السيطرة على التعاونيات بمختلف أشكالها سواء تعاونيات تسويقية أو تعاونيات تمويل وتم إلغائها وأتى بدلا منها بنك التنمية والإئتمان الزراعى، وتعاونيات الإصلاح الزراعى وقد أجبر القانون كل مزارع مستفيد من قانون الإصلاح الزراعى الذى طبق فى عام ١٩٦١ والذى تم توزيع الأراضى على الفلاحين بمقتدى ذلك القانون أن ينضم إلى تعاونيات الإصلاح الزراعى وتم تكوين هيئة من أجل ذلك وكان هذا هو أحد أهم الأسباب التى أدت إلى فساد التعاونيات أو إفساد فكرة التعاونيات وعدم اقتناع الفلاح أو المزارع بفكرة التعاونيات والخلط بين تدخل الدولة والتعاونيات التى هى حركة اختيارية تقوم بالفلاحين ولصالح الفلاحين فلم تكن تلك التعاونيات تدافع عن حقوق الفلاحين ولا عن مطالبهم وتتبنى مطالبهم من أجل عرضها على المسئولين

والدفاع عنها بل على العكس وبسبب تدخل الدولة فى عمل وإنشاء التعاونيات فقد فقدت التعاونيات الهدف من إنشائها. وقد ساهم فى ذلك أيضا هو تطبيق ما يسمى بقوانين الإصلاح الإقتصادى فى الريف المصرى وعلى قطاع الزراعة على وجه الخصوص حيث تم رفع التسويق الحكومى أو الأهلى لمستلزمات الإنتاج الزراعى وبالتالى خرجت التعاونيات من العملية التسويقية لمستلزمات الإنتاج الزراعى أو قل دورها وازداد دور القطاع الخاص حيث كان توجه الدولة إلى الخصخصة وإحلال القطاع الخاص محل القطاع الحكومى فى تسويق مستلزمات الإنتاج الزراعى وأيضا فى شراء الإنتاج من الفلاحين بأسعار وجزية ودخل القطاع الخاص فى ذلك الأمر، مثل تلك السياسة أدت إلى تقليل الدور التى كانت تلعبه التعاونيات فى العمليات الخدمية (توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى، شراء المحصول) التى كانت تقدم للفلاحين وإحلال دور القطاع الخاص الذى كان يقوم به كبار الفلاحين نظراً لقدرتهم على أن يكونوا مزارعين كبار او تجار ماشية كبار وفى نفس الوقت تجار مستلزمات إنتاج. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فلم يكن هناك اهتمام من قبل الدولة وبالطبع الجمعية من أجل تطوير الجمعية ومخازنها أو الصوامع التابعة لها الأمر الذى أدى إلى أن توعية مستلزمات الإنتاج التى كانت تقدم من قبل الجمعية التعاونية كانت رديئة وغير جيدة التعبئة الأمر الذى أدى إلى رداءة النوعية المقدمة من تلك المستلزمات إلى المنتج الزراعى والفلاح وبالتالى قل الاهتمام بالجمعية التعاونية وبالحركة التعاونية برمتها حيث لم تقدم الخدمات الجيدة ولم تكن تنفع المزارع او الفلاح فى شىء على الإطلاق الأمر الذى أدى إلى عزوف الكثير من الفلاحين والمزارعين على أن لا يهتموا والبعض طالب بأن يتم تغير قانون التعاون حتى يتسنى للتعاون أن يقوم بدورة. كل هذه الإجراءات أدت إلى أن التعاونيات لم تكن لخدمة الفلاحين ولا المزارعين بل كانت لخدمة فئة المنتفعين وأصحاب المصالح وتم السيطرة على التعاونيات من قبل كبار المزارعين أو من هم على صلة بالنظام السياسى فى القرية وبالتالى لم تكن هناك تعاونيات وحتى الآن بالمعنى الحقيقى بل كانت هناك بالمعنى اللفظى فقط.

أما بنك التنمية والإئتمان الزراعى والذى كان يسمى فى السبعينات بنك التسليف الزراعى حيث كان يقوم بإقراض المزارعين بقروض عينية بشكل أساسى بالإضافة إلى قيامة أيضا بدور فى توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى للمزارعين والفلاحين. ولكن ومع عام ١٩٧٦ تم تحويل بنك التسليف إلى بنك التنمية والائتمان الزراعى بهدف تمويل الأنشطة الاقتصادية فى قطاع الزراعة بشكل أساسى بالإضافة إلى وجود فروع له فى المحافظات والقرى المصرية فيمكن أن يقوم بجذب الأموال والمدخرات من المزارعين فى إطار حركة تمويلية بنكية لإعادة تدوير الأموال فى شكل استثمارات لخدمة قطاع الزراعة على وجه الخصوص. ومن ذلك يتبين أن دور البنك كان أولا جذب مدخرات الفلاحين وإعادة استثمارها فى قطاع الزراعة بأسعار فائدة منخفضة أقل من الفائدة التجارية أو البنوك التجارية بالإضافة إلى خدمة أخرى وهى توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى بأسعار مدعمة لصالح المزارعين والمنتجين الزراعيين.

ولكن وتحت إدعاء بإعادة هيكلة بنك التنمية والائتمان الزراعى تم تحويل البنك إلى بنك تجارى يستهدف الربح تحت إدعاء الخصخصة وعدم قدرة الدولة على توفير الدعم اللازم لذلك البنك فقد تم رفع الفائدة على القروض المالية حتى تصبح الفائدة على القروض وأصبحت الفائدة تقارب الفائدة على القروض من البنوك التجارية الأخرى الأمر الذى أدى إلى رفع الفائدة بشكل كبير على المقترضين من البنك وهم فى أغلبهم فقراء الفلاحين لا يملكون أى شيئ من أجل القروض كضمانات عدا الأرض التى يزرعونها ونظرا لعجز الفلاحين عن السداد يقوم بنك التنمية والائتمان الرزاعى بالحجز على ممتلكات هؤلاء الأفراد الفقراء وبالتالى هدد الكثير من المزارعين بالحبس أو الاعتقال مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية فى الريف المصرى.

ولم يتوقف الحال عند هذا بل تعداه إلى أنه وبعد إلغاء الدعم المقدم إلى مستلزمات الإنتاج الزراعى وعلى الأخص الأسمدة والمبيدات والتقاوى الزراعية

وأصبح البنك يقدم مستلزمات الإنتاج الزراعى إلى المزارعين والفلاحين بأسعار تقارب أسعار السوق التى يقدمها القطاع الخاص وتجار مستلزمات الإنتاج. ومع تدهور البنية الأساسية للبنك فقد أصبحت تلك المستلزمات ذو نوعية رديئة وغير جيدة الأمر الذى أدى إلى عزوف الكثير من المزارعين على شراء مثل تلك المستلزمات من البنك والشراء من القطاع الخاص خاصة أن القطاع الخاص يقدم تلك المستلزمات بالأجل إلى الفلاحين، بضمان المحصول مما أدى إلى وقوع الفلاحين وعلى الأخص الفقراء منهم فى براثن هؤلاء التجار. وخلال تلك الفترة شهدت بعض القرى احتجاجات فلاحية فى قرى كمشيش وباسوس وأوسيم لمواجهة السياسات التى عصفت بأوضاع الفلاحين الفقراء والمعدمين.

ومنذ منتصف السبعينات دخلت الحركة الفلاحية مرحلة جديدة فى مواجهة لمواجهة تصفية دور الحركة التعاونية الزراعية وتحرير سعر الفائدة والإصرار على صدور قانون العلاقة بي المالك والمستأجر وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفلاحين المتوسطين وصغار الملاك والمعدمين. وواجهت الحركة الفلاحية تحديات كبيرة كنتاج لتوجهات الرأسمالية العالمية وتنفيذ سياسات التكيف الهيكلى القائمة على التصدير من أجل الاستيراد.

وحاولت الدولة عبر تلك السياسات تكوين روابط مستخدمى المياه التى أنشئت بهدف الحفاظ على المياه وتحسين توزيع المياه وتشجيع العمل الأهلى بين المزارعين فى تنظيم أنفسهم وحياتهم ومستلزمات الإنتاج الزراعى وعلى رأسها المياه نظراً لندرة المياه وعدم الكفاءة فى استخدام المياه نتيجة لنمط الرى الذى نتبعة وهو الرى بالغمر فى الزراعة المصرية وعلى الأخص فى الأراضى القديمة الأمر الذى أدى إلى عدم الكفاءة فى استخدام المياه بالإضافة إلى مشاكل جمة وكثيرة فى المياه وعدم حصول المزارعين التى تقع أراضيهم فى نهايات الترع على المياه اللازمة لرى محاصيلهم وهذا أدى إلى الكثير من المشاكل الفنية من حيث إنتاج المحاصيل والمشاكل الاجتماعية بين الفلاحين بينهم وبين بعضهم. كل هذا أدى

إلى التفكير فى تنظيم الفلاحين فى شكل روابط لاستخدام المياه وتنظيم استخدام المياه فى الترع وبالتالى كل المزارعين التى تقع أراضيهم او تروى من ترعة معينة كان عليهم تنظيم أنفسهم فى رابطة تنشأ بإشراف عدة هيئات منها وزارة الأشغال العامة والموارد المائية والزراعة والمحليات حتى يمكن تنظيم تلك الروابط. وكان هذا الإجراء جزء من خطة عامة أوسع تعمل على إحداث تطوير تقنى ومؤسسى لنظام توزيع مياه الرى لضمان سريان مستمر للمياه بدلا من المناوبات المعتادة. ويتناول حبيب عايب فى دراسته المهمة أزمة المجتمع الريفى فى مصر نهاية الفلاح روابط مستخدمى المياه حيث يرى أن مجالس المياه تمثل أكثر ماتمثل أداة فى أيدى الإدارة المركزية. وكبار الملاك عن كونها تقدم نظاماً لإدارة اجتماعية للمياه يقوم بها جماعة الفلاحين لصالح مجمل الفلاحين. ووفى هذا تقوم الحكومة بتحديد قنوات الرى وأماكن والأوقات المحددة لإنشاء جمعيات مستخدمى المياه. كما تقوم الحكومة بتحديد شكل الجمعية وهيكلها وتحديد إطارها القانونى وطرق تشغيلها. الفلاحون الأعضاء بالإجبار ليسوا مؤهلين لتغيير طرق التشغيل الداخلى للهيئة[1].

ومع عدم وجود الرقابة الحقيقية الشعبية وعلى الأخص فى القرى، فإن مثل تلك الروابط لم تقم بدورها ولحل المشاكل التى أنشأت من أجلها فقد أخذ يسيطر على تلك الروابط نفس اللذين سيطروا على التعاونيات وهم كبار المزارعين واللذين لهم عزوة وعائلة كبيرة فى القرية وبالتالى عمل هؤلاء على خدمة أنفسهم ولم يعملوا على حل المشكلة التى من أجلها انشأت تلك الروابط والدليل على ذلك استمرار أزمة المياه وعلى الأخص للمزارعين والمالكين الأراضى من الفقراء التى تقع فى نهايات الترع وقنوات الرى.

بينما أحد المؤسسات التى كانت من المفترض أن تقوم بخدمة الفلاحين

(١) حبيب عايب، أزمة المجتمع الريفى فى مصر، نهاية الفلاح؟ ترجمة منحة البطراوى ، المركز القومى للترجمة، العدد ٢١٠٧، القاهرة ،٢٠١٣.

وتدافع عن حقوقهم أمام الدولة أو أمام استغلالهم من قبل التجار هى نقابة الفلاحين فعلى الرغم من وجود نقابة للفلاحين وهى إحدى النقابات العمالية ولكن لم يكن لها أى تأثير على الفلاحين سواء بالسلب او الإيجاب حيث كانت تحت هيمنة الدولة وعلى الأخص الحكومة المصرية والنقابات العمالية كان مسيطرا عليها النقابة والعامة للفلاحين ولم يكن لها أى دور من قريب او من بعيد ولم يكن يسمع عنها ولا عن مواقفها السياسية فى الدفاع عن الفلاحين او المزارعين ولم تعارض ولو لمرة واحدة السياسيات الحكومية. وأدت مثل تلك السياسات من قبل النقابة وعدم وجود نقابات او منظمات للفلاحين حقيقية تدافع عن حقوق الفلاحين وعن مطالبهم فقد أدى ذلك إلى قيام منظمات فلاحية أخرى من قلب الريف المصرى ممثلة فى اتحاد الفلاحين

وكان على رأس تلك المنظمات الفلاحية هى اتحاد الفلاحين والذى تكون من مجموعة من الفلاحين المنظمين فى تكوينات سياسية واخذ مثل هذا الإتحاد فى الصراع مع السلطة من أجل إشهاره كجمعية أهلية للدفاع عن مصالح الفلاحين وعلى الأخص الفقراء منهم وبشكل خاص ذو الملكيات الصغيرة والعمالة الزراعية التى كانت ومازالت تؤجر قوة عملها للغير فى الزراعة المصرية إلا أن تكوينه لم تكن السلطة المصرية توافق على إنشائه وبالتالى إنشاء أتحاد الفلاحين تحت التأسيس وقد كان يتبنى مثل ذلك الإتحاد مطالب الفلاحين المصرين فى عودة الدعم مرة أخرى وتحويل بنك التنمية والائتمان الزراعى إلى بنك تعاونى وإعادة النظر فى الحركة التعاونية على أن تخدم الفلاحين الفقراء منهم وتبنى سياسة السيادة الغذائية على حساب سياسة الأمن الغذائى وتبنى سيطرة الفلاحين على نظم الإنتاج الخاصة بهم بما يحقق مصالحهم وحق الفلاحين فى تكوين نقابات فلاحين مستقلة غير النقابة التى كانت منشأة ولم تحقق مصالح الفلاحين كما نادى بعودة الدورة الزراعية مرة أخرى حتى يمكن حل مشكلة تفتت الحيازة الزراعية كما أيضا نادى بعدم بيع المياه إلى الفلاحين فى النشاط الزراعى (حيث

كان هناك اتجاه إلى تسعير المياه فى مصر).

وكذلك نادى بان يكون هناك توجه إلى استصلاح الأراضى الجديدة والصحراوية على أن يتملك الفلاحين المضارين بقانون العلاقة بين المالك والمستأجر تلك الأراضى فى إطار تعاونيات حقيقية وقد وقف ذلك الإتحاد من قانون العلاقة بين المالك والمستأجر الذى سمح بأن تم تحديد قيمة إيجار الأرض طبقا لقانون العرض والطلب للأراضى الزراعية الأمر الذى أدى إلى ارتفاع قيم الإيجار للأراضى والتى وصلت إلى أرقام كبيرة جدا الآن نظراً لمحدودية عنصر الأرضى وزيادة الطلب على الأرض، ويعانى الكثير من الفلاحين وعلى الأخص الفقراء منهم من إرتفاع قيم الإيجار للأراضى الزراعية.

ولكن نظراً لان مثل هذا الإتحاد لم يكن على توافق مع السلطة الحاكمة وكان يعارض الكثير من السياسات الزراعية والفلاحية التى كانت تطبقها الحكومة المصرية، فلم يستطع أن يحقق الكثير من مطالبة وإن كان له صوت بين الفلاحين فى بعض المحافظات وعلى الأخص فى الوجه البحرى مثل فى بعض المناطق فى المنوفية وكفر الشيخ على وجه الخصوص. وتحول اداء الاتحاد من المستوى السياسى إلى المستوى الاقتصادى حيث قام الاتحاد بإنشاء شركتين شركة الاتحاد للاستثمار الزراعى وشركة الاتحاد للإعلام والنشر. وبعد ثورة ٢٥ يناير أشهرت العديد من التنظيمات على مستوى المحافظات المختلفة مثل نقابات الفلاحين بكل محافظة من محافظات الجمهورية ولم يكن بينها اى تنسيق على تحقيق أهداف مشتركة لصالح الفلاحين.

وترصد بعض المراكز الحقوقية المعنية بالمسألة الفلاحية حركة الاحتجاجات الفلاحية حيث يرصد الأهرام العربى اعتصام القيادات العمالية واتحاد الفلاحين احتجاجا على دستور ٢٠١٢. كما يقف الفلاحين المتضررين من الأمطار فى محافظة البحيرة وقفة احتجاجية لعدم صرف التعويضات اللازمة. كما ترصد أولاد الأرض ٨ اعتصامات و٦ تظاهرات و٣ إضرابات، كما شهد الريف

المصرى خلال شهر اكتوبر ٢١٠٥ ٢٣ حادثة عنف. كما ترصد أولاد الأرض ٣٣ اعتصاما، و٤٥ تظاهرة، و٥ إضرابات، و٣ وقفات احتجاجية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥ بسبب ضغوط الحكومة على الفلاحين.

ويتناول حسنين كشك[1] فى دراسة مهمة الاحتجاجات الفلاحية فى عدد من القرى المصرية فى محاولة للإجابة عن تساؤل خاص بمدى وجود حركة فلاحية قوية ومدى مساهمة الحركة فى التغيير الاجتماعى والسياسى. ترى دراسة حسنين كشك ونتفق معه فى ذلك أن الحركة الفلاحية ما تزال فى مرحلة النشأة (جنين) فهناك العديد من العوامل الحاكمة المرتبطة بسعى الحركة الفلاحية للتغيير منها أن أشكال المواجهة ومقاومة الفلاحين تتسم بالسلبية فى بعض الأحيان مرورا بالأشكال السلمية وأشكال التمرد المحلية المحدودة. وتصل الدراسة إلى نتيجة نهائية انه لا يمكننا الحديث عن حركة فلاحية من زاوية تجسيدها للأبعاد المحددة للحركة الاجتماعية ويعدد العوامل التى تقف حجر عثرة فى تطوير حركة فلاحية قوية منها محدودية الاحتجاجات الفلاحية فى عدد محدود من القرى المصرية ومنها أساليب الفقراء فى التكيف مع أوضاعهم الاجتماعية. والسبب الأهم غياب التنظيمات المستقلة التى تجسد المصالح الاقتصادية للفلاحين ويعود ذلك إلى الطبيعة المعادية للديمقراطية لأنظمة الحكم. ويؤكد تلك النتيجة سمير أمين حيث يرى أن الحركة الفلاحية متفرقة مما سمح لأحزاب اليسار التحدث باسم الحركة الفلاحية من خلال لجان تنسيق هزيلة. ونعتقد أن نجاح الحركة الفلاحية وتحولها إلى حركة ذات تأثير فى المجتمع أن تسعى أن تكون ضمن تحالف طبقى أكبر أن يكون لها برنامجا نضاليا يتمثل فى تعديل قانون الإيجارات الزراعية والمساعدة على تكوين التعاونيات الزراعية بعيدا عن سلطة الدولة وفى نفس

(١) حسنين كشك،إمكانيات الاحتجاجات والحركة الفلاحية فى التغيير الاجتماعى والسياسى١٩٩٧-٢٠٠٨، فى الحركة الاحتجاجية فى مصر والتمهيد لثورة ٢٥ يناير تحرير حلمى شعراوى وعبد الغفار شكر، مركز البحوث العربية ،٢٠١٢.

الوقت عودة الدولة لممارسة الدور التقليدى فى المجال الزراعى من خلل تحديد المحاصيل الزراعية بهدف توفير الأمن الغذائى.

ومن هذى يتبين أنه لم تكن هناك منظمات حقيقة للفلاحين تعمل على ضمان حقوق الفلاحين والمزارعين ولم تهتم الدولة بتلك المنظمات الفلاحية بل عملت على إستئناس تلك المنظمات الفلاحية حتى لا يكون للفلاحين صوت مسموع الأمر الذى أنشاء بعض الحركات الفلاحية ولكن ونظرا لقلة الوعى وعدم وجود تنظيم جيد للفلاحين لم يكن لتلك المنظمات التى نشأت فى ذلك الإطار أى تأثير.

obeikan.com

obeikan.com

المسألة الزراعية وقضايا الفلاحين في برنامج الأحزاب

أ. رامز صبحي

تتناول الورقة البحثية المسألة الزراعية وقضايا الفلاحين في البرامج الانتخابية للأحزاب المصرية، وفي تصريحات قيادات تلك الأحزاب سواء للصحف المحلية والمواقع الإعلامية أو للقنوات الفضائية، بهدف الإجابة عن تساؤل رئيسي هل تهتم الأحزاب المصرية بقضايا الفلاحين وبالمسألة الزراعية بشكل يغني الفلاحين عن تأسيس حزب يدافع عن مصالحهم وينتزع حقوقهم ويدافع عن قضاياهم، أم أن الفلاحين بحاجة لتأسيس حزبهم نظراً لعدم اهتمام الأحزاب الحالية بقضاياهم؟.

ويسعى البحث للإجابة عن هذا التساؤل عبر طرح مجموعة من الأسئلة على برامج الأحزاب لتحديد مدى اهتمام تلك الأحزاب بمصالح الفلاحين من حيث موقفها من المسائل الآتية:

نمط الملكية للأراضي الزراعية

قانون تحرير الإيجارات الزراعية

ضبط أسعار مستلزمات الزراعة

السلع الغذائية الاستراتيجية أو الاكتفاء الذاتي

الموارد المائية

كذلك موقف الأحزاب من القضايا الآتية:

حق الفلاحين في تكوين جمعياتهم التعاونية

إدراج عمال اليومية الزراعيين تحت مظلة التأمينات الاجتماعية والقانونية

ديون الفلاحين للبنوك الزراعية.

و قد طرح البحث تلك الأسئلة على الثلاثة تيارات السياسية الرئيسية في مصر وهم التيار الليبرالي وممثل في حزب المصريين الأحرار وحزب الوفد، والتيار الإسلامي وممثل في حزب النور السلفي وحزب الحرية والعدالة الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمون المحظورة، والتيار اليساري وممثل في حزب الكرامة وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، عبر تحليل مضمون تلك البرامج وتصريحات قادتها في الإعلام ، وعبر لقاءات واتصالات هاتفية بقيادات بعض تلك الأحزاب.

وتنبع أهمية البحث في المسألة الزراعية وقضايا الفلاحين ومدى اهتمام برامج الأحزاب بها، من كون مسئولية القطاع الزراعي عن توفير الغذاء الذي يعد أحدى أهم ركائز الأمن القومي في مصر كما أن النشاط الزراعي عنصر هام من عناصر الاقتصاد الوطني عبر تصدير المنتجات الزراعية إلى الخارج ، إضافة إلى أن مصر تصنف من الدول الزراعية الصناعية، وتزداد أهمية البحث لاتباع السلطة الحاكمة في مصر سياسات تدور فلك مؤسسات التمويل الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وهي مؤسسات تهدف إلى أحكام سيطرة الشركات الرأسمالية العالمية على مصادر الحياة من طاقة لمياه وحتى الغذاء وذلك عبر احتكار تلك الشركات للبذور والتقاوى والأصول الوراثية للنباتات والحيوانات، وهو ما يتطلب من الأحزاب مواجهة تلك السياسات من أجل تحرير النشاط الزراعي والغذاء من سيطرة واستغلال تلك الشركات والتصدي لشروط مؤسسات التمويل الدولية الرامية لاحتكار الأصول الوراثية للنباتات والحيوانات، ورفض روشتات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الرامية للقضاء على النشاط الزراعي في مصر وتدميره لحساب الشركات الدولية، وما نتج عن

ذلك من اتباع الحكومة المصرية على مر عقود من الزمان وحتى وقتنا الراهن لسياسات تؤدي إلى هجرة الفلاح لعملية الإنتاج الزراعي والأرض الزراعية سواء عن طريق طرد الفلاحين المتعثرين عن سداد الديون من أراضيهم وحبسهم أو عن طريق غلاء أسعار مستلزمات الزراعة من تقاوي وبذور وغيرها، دون فرض رقابة حقيقية من قبل الدولة على السوق لحماية الفلاح من مخالب الجشع والاستغلال، إضافة إلى تعديل قوانين وسن قوانين اخرى تسمح للشركات الرأسمالية في إدارة العملية الإنتاجية الزراعية والسيطرة عليها مع الملاك الكبار في مقابل تهميش دور صغار الفلاحين والمزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة، وتحويل بنوك التسليف إلى بنوك تجارية تستهدف الربح ومص دماء الفلاحين وليس دعمهم مالياً.

التيار اليساري

حزب التحالف الشعبي الاشتراكي :

أولاً : نمط الملكية للأراضي الزراعية.

قال حزب التحالف الشعبي الاشتراكي في برنامجه الانتخابي فيما يخص مسألة «نمط الملكية للأرضي الزراعية» أنه يجب: «إلغاء قانون تملك الأجانب للأراضي والعقارات في مصر، لأن الأرض مورد ملك الجيل الحالي والأجيال القادمة، كما يجب تقنين الحيازات الزراعية في الأراضي القديمة والمستصلحة وتعديل عضوية التعاونيات الزراعية لتكون للحائزين المنتجين وليس للملاك». (المصدر برنامج الحزب الانتخابي)

وقال عضو المكتب السياسي لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، الهامي المرغني:« الحزب ضد قانون تملك الأجانب للأراضي والعقارات في مصر، على اعتبار أن تلك الأراضي والعقارات هي جزء من عملية التنمية المستدامة وحق الأجيال القادمة، وليس من المفترض أن تفرط فيها الدولة لأي شخص غير

مصري، وعلى مستوى قانون المناطق الزراعية فالحزب مع تقنين أوضاع الحائزين الحاليين، والحزب مع دعم الحيازة دون تحديد مساحة معينة وليس الملكية، فالملكية للاراضي بمساحات كبيرة تؤدي إلى احتكار المنتجات، فالحائزين هم المزارعين الحقيقيين، وأن تصبح الحيازات هي أساس التعامل حتى في الجمعيات الزراعية، لأن الجمعيات الزراعية أغلب العضويات الموجودة فيها هي عضويات شكلية وليسوا هم العاملين في الأرض، ثالثاً نرفض التعديلات التي طرأت على قانون التعاونيات الزراعية والتي سمحت للشركات الرأسمالية أن تصبح عضواً في مجلس إدارة التعاونيات الزراعية بنسبة ٣٠٪». (المصدر مقابلة مع عضو المكتب السياسي في مقر الحزب)

ثانياً: قانون تحرير الإيجارات الزراعية

جاء في برنامج الحزب فيما يخص الأراضي الزراعية :« يجب تقنين الحيازات الزراعية في الأراضي القديمة والمستصلحة وتعديل عضوية التعاونيات الزراعية لتكون للحائزين المنتجين وليس للملاك».

قال عضو المكتب السياسي لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، إلهامي المرغني:« أن الحزب مع إبقاء أراضي الإصلاح الزراعي في حيازة الفلاحين وعدم عودتها ثانية إلى الإقطاعيين لان الفلاحين قام بسداد ثمنها، ولديهم أحكام قضائية نهائية بملكية للأرض».

ثالثاً: ضبط أسعار مستلزمات الزراعة

قال إلهامي المرغني عضو المكتب السياسي لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي:« الحزب ضد تحرير أسعار سوق مستلزمات الزراعة المتمثلة في الأسمدة والتقاوي والمبيدات، ويطالب الحزب أن تظل تحت رقابة التعاونيات الزراعية، لأن تحرير أسعار مستلزمات الزراعة أدى إلى زيادة الاعتماد على الخارج، وارتفاع أسعار منتجات المصانع الوطنية وهو ما أدى إلى زيادة التكلفة

الإنتاجية لزراعة الأرض مما أدى إلى هجرة الفلاح لأرضه».

وأضاف الهامي:« يطالب الحزب بعودة بنك التسليف التعاوني لإعطاء الفلاحين قروض ميسرة، ومع الحفاظ على الأصول الوراثية للنباتات والحيوانات في مصر والتي تستولى عليها الشركات الدولية وتعتبرها براءات اختراع خاصة بها وتعيد بيعها لنا مرة أخرى، مثال الملوخية استولوا عليها وسجلوها براءات اختراع وبالتالي مصر تسترد التقاوي ومن البذور التي تستوردها تزرع موسم واحد قبل هذا كان الفلاحين يخزنو من محصول العام الحالي للزراعة العام القادم، الشركات الدولية مثل منستو والشركات المحتكرة للبذور والتقاوي احتكرو كل الأصول الوراثية للنباتات والحيوانات المصرية مثل بعض الأنواع من الدواجن والماعز، ويجب على الدولة أن تستعيد الأصول الوراثية لتلك النباتات والحيوانات، وتسجل الأصول الموجودة حالياً».

وأضاف إلهامي:« السياسة الزراعية في مصر تنحاز للاستيراد والمستوردين والحزب مع الإنتاج المحلي والحفاظ على نمط الانتاج الصغير وتطويره ودعمه في أشكال أكبر كالتعاونيات مثلاً، كذلك الحزب مع تصنيع الريف عبر تصنيع المنتجات الزراعية القابلة لذلك وهو ما يحقق قيمة مضافة أعلى وتوفير فرص عمل أكبر».

رابعاً: السلع الغذائية الإستراتيجية أو الاكتفاء الذاتي.

حزب التحالف الشعبي الاشتراكي قال في مسألة الاكتفاء الذاتي:« -العمل علي تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل التي تغطي الغذاء والكساء ودعم الفلاحين في مختلف مراحل الإنتاج الزراعي وعودة الدورة الزراعية والتسويق التعاوني والتركيب المحصولي الذي يراعي احتياجات التنمية. تطوير صناعة الدواجن واللحوم ودعم المنتجين بقروض تعاونية وإعفاء مدخلات الصناعة من الرسوم الجمركية وإحكام الرقابة علي جودة السلالات. تصنيع الريف ومعالجة المخلفات الزراعية كجزء من التنمية الشاملة، تفعيل دور الإرشاد الزراعي وربط

مراكز البحوث الزراعية وكليات الزراعة بالإنتاج الزراعي لزيادة الإنتاجية وتطوير المحاصيل.»

خامساً: الموارد المائية

قال إلهامي المرغني عضو المكتب السياسي لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي :« الحزب مع تطوير أساليب الري بحيث أن يتم تقليل الري بالغمر والبحث عن وسائل أخرى كالري بالمياة المالحة».

سادساً: حق الفلاحين في تكوين جمعياتهم التعاونية

جاء في برنامج الحزب:« يجب تقنين الحيازات الزراعية في الأراضي القديمة والمستصلحة وتعديل عضوية التعاونيات الزراعية لتكون للحائزين المنتجين وليس للملاك». (المصدر برنامج الحزب الانتخابي)

سابعاً: إدراج عمال اليومية الزراعيين تحت مظلة التأمينات الاجتماعية والقانونية.

جاء في برنامج حزب التحالف الشعبي الاشتراكي:« خضوع جميع الفلاحين لمظلة التأمين الاجتماعي والتأمين الصحي بما يكفل لهم حياة كريمة عند الوصول لسن التقاعد».

وقال إلهامي:« الحزب مع تنظيم عمال الزراعة في كل مكان وتنظيم صغار الفلاحين من أجل الدفاع عن حقوقهم في شروط عمل لائق في الشركات والزراعة».

ثامناً: ديون الفلاحين للبنوك الزراعية

جاء في برنامج الحزب :« تحويل بنك التنمية والائتمان الزراعي إلي بنك تعاوني ملك الفلاحين يعطي قروض بفوائد منخفضة والاهتمام بصغار المنتجين مع العودة لضمان المحصول للقروض بدلاً من الأراضي و إسقاط ديون صغار

الفلاحين .»

وقال إلهامي المرغني:« أن الحزب مع إعادة جدولة ديون الفلاحين ويرفض الحزب أن يتم حبس الفلاح بسبب دين الإنتاج الزراعي لأن بنك التسليف مؤسس بأموال الجمعيات الزراعية كون أنه يحول إلى بنك القرية ثم بنك تجاري المسمى ببنك التنمية والائتمان الزراعي، والذي يتعامل مع الفلاحين بشكل تجاري مما يضر بهم لأنهم بحاجة إلى دعم في التمويل، وبالتالي في السياسة الزراعية الخاصة بالتمويل الزراعي تؤدي إلى هجرة الفلاحين للأرض».

حزب الكرامة

أولاً : نمط ملكية الأراضي الزراعية

جاء في برنامج حزب الكرامة بشأن مسألة نمط ملكية الأراضي الزراعية:«لا يمكن تنمية الإنتاج الزراعي دون مراعاة علاقة الفلاح بالأرض، ونقطة البدء: إصلاح زراعي جديد يعيد النظر في الملكيات الغائبة واحتكار الأرض، وتأسيس صندوق حكومي لشراء الأراضي الزراعية المؤجرة من ملاكها وتمليكها للمستأجرين على أقساط طويلة الأجل، وحظر طرد أي مستأجر من أرضه».

ثانياً: قانون تحرير الإيجارات الزراعية

جاء في برنامج الحزب :« تأسيس صندوق حكومي لشراء الأراضي الزراعية المؤجرة من ملاكها وتمليكها للمستأجرين على أقساط طويلة الأجل، وحظر طرد أي مستأجر من أرضه، وإعادة النظر في قانون الإيجارات الزراعية الجديد، وإلغاء حجوزات بنك الائتمان وديونه على الفلاحين الذين يملكون أو يزرعون أقل من ٥ أفدنة ووقف مطارداتهم أمنيا وقضائيا، وتحويل بنك الائتمان وبنوك القرى إلى بنك التعاون الزراعي يملكه ويديره التعاونيون الزراعيون لخدمة الفلاحين والإنتاج الزراعي» المصدر برنامج حزب الكرامة.

ثالثاً : ضبط أسعار مستلزمات الزراعة

يطالب حزب الكرامة بفرض رقابة من قبل الدولة على سوق مستلزمات الزراعة من تقاوي وبذور وأسمدة وغيرها من مستلزمات.

رابعاً: السلع الغذائية الإستراتيجية أو الاكتفاء الذاتي.

دعا حزب الكرامة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والسيادة على السلع الغذائية، وتطوير الزراعة وتغيير التركيب المحصولي بحيث يحقق الاكتفاء الذاتى من سلة الحبوب.(المصدر البرنامج الانتخابي للحزب)

كما هاجم حزب الكرامة قرار الحكومة برفع الدعم عن القطن« حيث أبدى حزب الكرامة تعجبه الشديد من قرار الحكومة المصرية بالتخلي عن القطن المصري، وما جاء على لسان وزيري الزراعة والصناعة من مطالبة المزارعين بعدم زراعة القطن قبل التأكد من تسويقه. وأكد حزب الكرامة، في بيان له، اليوم، أن الدولة ملزمة حسب المادة ٢٩ من الدستور برعاية وشراء المحاصيل الإستراتيجية الذي يعد القطن ثاني أهم هذه المحاصيل، مؤكدًا أن القطن صناعة وطنية كثيفة العمالة في الزراعة والصناعة، حيث أن صناعة النسيج تحتل المركز الأول من حيث العمالة والتي تصل إلى ٣٢٪ من عمالة الصناعة، مؤكدًا أنه كان يجب الاجتماع بالفلاحين ومندوبيهم أصحاب المصلحة الأولى قبل اتخاذ القرار. وأوضح أن كل قنطار قطن مصري يخرج من منافسة التصدير، ويدخل مكانه قنطار قطن أمريكي مدعم، مضيفًا:« ولذلك لا محل للحديث عن أن سوق القطن طويل التيلة قد انكمشت، ولكن عدم وجود رؤية لحل مشاكل التسويق في ظل الدعم الأمريكي اللامحدود للقطن الأمريكي تسبب في مشاكل تتهرب وزارة الزراعة من حلها ». وأضاف أن القطن المصري يواجه أهم مشاكله في السوق المصرية من خلال مستثمرين يرفضون تحديث شركاتهم، والتي لا تستطيع الاستفادة من القطن طويل التيلة، ويصر على استيراد أردأ أنواع القطن قصير التيلة، ومناطق الكويز التي تستورد القطن الأمريكي المدعم لاستيفاء نسبة المكون

الأمريكي بجانب المكون الإسرائيلي للتصدير للولايات المتحدة. كما أشار إلى أن القطن المصري بإمكانه حل مشكلتين مهمتين في مجال الغذاء يستطيع تغطية نسبة كبيرة من الزيوت النباتية، والتي يتم استيرادها سنويًا بمبلغ مليـاري دولار مـن أصناف مهندسة وراثيًا من زيوت فول الصويا والكانول، ما جعل مصر من أوائـل دول العالم في انتشار مرض السرطان، كما أنه من الممكن استخدام كسـب القطـن كأعلاف لتسمين العجول. وتابع في بيانه: «يجب أن تخجل الحكومة من الحديث عن الدعم، حيث إنها تقدم لمصنع واحد هو مصنع الأسمدة لشركة موبكو (٧٠٠ مليون جنيه) في صورة دعم للغاز، وأيضًا قامـت بتقـديم دعـم لشـركات الكـويز ومنها دعم لإحدى الشركات الهندية بقيمة ١٠٠ مليون جنيه ودعـم آخـر لشـركة إسرائيلية بقيمة ٥٥ مليون جنيه». واقترح الحزب حـل مشـكلة القطـن المصـري بالبدء بتحديث مصانع الغزل والنسيج في المحلة والشـركة القابضـة، والتـي منـع البنـك الـدولي وهيئـة المعونـة الأمريكيـة مـن تحـديثها، وذلـك لإنتـاج غـزل ومنسوجات صالحة للتصدير، وفي نفس الوقت حل مشكلة العمالة والتـي تكـون في صورة بطانة مقنعة، كما أنها قادرة على استيعاب المزيد من العمالة التي يهـددها شبح البطالة والفقر والجوع، بالإضافة إلى تطوير معهد بحوث القطن ليقدم حلولا في رفع إنتاجية الفدان، ووضع خريطة صـنفية حديثـة تنـافس بهـا عـلى المسـتوى العالمي.» المصدر موقع الوطن بتاريخ ٨ يناير ٢٠١٥ بعنوان «الكرامة» عن رفـع دعم القطن: الدولة ملزمة بشراء المحاصيل الإستراتيجية.

خامساً: الموارد المائية

دعا حزب الكرامة إلي :«ترشيد استخدام المياه، فـ ٩٧.٥٪ من مواردنا المائيـة يأتي من خارج الحدود، ونصيب الفرد ٩٨٠ متر مكعـب سـنويا (أي تحـت خـط الفقر المائي المقدر دوليا بـ١٠٠ متر مكعب للفرد)، وتنميـة الزراعـة مـع ترشـيد استخدام المياه يلزمه زيادة الاستثمارات في الزراعة والري والصـرف، ومضـاعفة المخصصات الحالية (١٠٪ تقريبا)»

سادساً: حق الفلاحين في تكوين جمعياتهم التعاونية

طالب حزب الكرامة بالسعي لتوسيع قاعدة التعاونيات وتأكيد ديمقراطيتها وتعظيم إنتاجيتها وتحريرها من وصاية الدولة أو مظاهر الانحراف بها.

المصدر برنامج الحزب الانتخابي

سابعاً: إدراج عمال اليومية الزراعيين تحت مظلة التأمينات الاجتماعية والقانونية

لم يشر الحزب في برنامجه الانتخابي للمسألة تحديداً وان كان طالب الحزب بتوفير المظلة القانونية والاجتماعية لجميع العاملين داخل مصر دون تحديد للمزارعين في الشركات الزراعية.

ثامناً: ديون الفلاحين للبنوك الزراعية

طالب حزب الكرامة بإسقاط الديون عن الفلاحين، وإلغاء حجوزات بنك الائتمان وديونه على الفلاحين الذين يملكون أو يزرعون أقل من ٥ أفدنة ووقف مطارداتهم أمنيا وقضائيا، وتحويل بنك الائتمان وبنوك القرى إلى بنك التعاون الزراعي يملكه ويديره التعاونيون الزراعيون لخدمة الفلاحين والإنتاج الزراعي.

ثانياً التيار الليبرالي

حزب المصريين الأحرار

أولاً : نمط ملكية الأراضي الزراعية

جاء في برنامج حزب المصريين الأحرار:« سنشجع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام للعمل على مشروعات عملاقة للتوسعات الزراعية خارج نطاق وادي النيل الضيق ».

ثانياً : قانون تحرير الإيجارات الزراعية

يتبنى حزب المصريين الأحرار سياسة الاقتصاد الحر وما يتبعه من تحرير

الإيجارات الزراعية ولكنه لم يشر للقانون في برنامجه سواء بالرفض أو القبول.

ثالثاً : ضبط أسعار مستلزمات الزراعة

لم يتطرق حزب المصريين الأحرار للمسألة في برنامجه، ولكنه أعلن تبنيه لسياسة الاقتصاد الحر بما تحمله من رفض لممارسة الدولة إي دور رقابي على السوق.

رابعاً: السلع الغذائية الإستراتيجية أو الاكتفاء الذاتي

لم يشر الحزب للمسألة في برنامجه الانتخابي

خامساً : الموارد المائية

دعا حزب المصريين الأحرار إلي:« إنشاء هيئة لإدارة المياه، لتطبيق نظرية التمييز السعري وهي نظرية اقتصادية تقوم على فكرة بيع نفس السلعة أو الخدمة بأسعار مختلفة للمستهلكين المختلفين. حيث دعا الحزب الي تسعير المياه طبقا للاستخدامات فعلى سبيل المثال مستهلكي المياه في أغراض الرفاهية (الحدائق وملاعب الجولف وغيره...) سيتم محاسبتهم بأسعار عالية مما يشجعهم للانتقال لاستخدام نوعية مياه أقل في الجودة (مثل المياه المحلّاه ومعادلة لتدوير وما شابه) للحفاظ على مياه النيل لاستخدامات أكثر حيوية.كذلك فإن سوء إدارة شبكات الري والصرف من ترع ومصارف حيث الإنسدادات والبخر يتسبب في فقد كميات كبيرة من الموارد المائية الثمينة».

سادساً: حق الفلاحين في تكوين جمعياتهم التعاونية

لم يشر الحزب للمسألة في برنامجه الانتخابي

سابعاً: إدارج عمال اليومية الزراعيين تحت مظلة التأمينات الاجتماعية والقانونية

لم يشر للمسألة

ثامنا: ديون الفلاحين للبنوك الزراعية

لم يشر للمسألة

٢- حزب الوفد

أولاً : نمط ملكية الأراضي الزراعية

لم يشر حزب الوفد للمسألة في برنامجه الانتخابي

ثانياً: قانون تحرير الإيجارات الزراعية

لم يشر حزب الوفد للمسألة في برنامجه الانتخابي.

ثالثاً: ضبط أسعار مستلزمات الزراعة

لم يشر حزب الوفد للمسألة وأن كان أعلن في برنامجه الانتخابي تبنيه لسياسات السوق والاقتصاد الحر.

رابعاً: السلع الغذائية الإستراتيجية أو الاكتفاء الذاتي.

دعا حزب الوفد إلى الاهتمام بالتوسع الزراعي في الصحراء الغربية والساحل الشمالي وسيناء وجنوب الوادي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء.

خامساً: الموارد المائية

لم يشر حزب الوفد للمسألة في برنامجه الانتخابي.

سادساً: حق الفلاحين في تكوين جمعياتهم التعاونية

لم يشر للمسألة

سابعاً: إدراج عمال اليومية الزراعيين تحت مظلة التأمينات الاجتماعية والقانونية

لم يشر للمسألة.

ثامناً: ديون الفلاحين للبنوك الزراعية

لم يشر للمسألة

ثالثاً : التيار الإسلامي

حزب النور السلفي

أولاً : نمط ملكية الأراضي الزراعية

طالب حزب النور :« الحفاظ على الرقعة الزراعية وإيقاف التعديات عليها، واستصلاح المزيد من الأراضي وتشجيع الاستثمار في هذا المجال الحيوي.

ثانياً: قانون تحرير الإيجارات الزراعية

لم يشر للمسألة في برنامجه الانتخابي

ثالثاً: ضبط أسعار مستلزمات الزراعة

جاء في برنامج الحزب :« العمل مِن قِبَل الحكومة على توفير مستلزمات الزراعة من المياه والأسمدة والبذور المحسنة والرعاية الصحية لأهلنا في الريف المصري من الأهمية بمكان لتحقيق أهداف السياسة الزراعية».

ويلاحظ أن النص يأتي مطاطاً كغيره فيما يتعلق بقضايا الفلاحين في برنامج الحزب فلم يشر الحزب إلي طرق واليات توفير هذه المستلزمات ولم يشر أيضاً إلى مسألة ضبط أسعارها أو حتى تحريرها.

رابعاً: الاكتفاء الذاتي

دعا حزب النور إلى:« تشجيع إنتاج السلع الغذائية الإستراتيجية (القمح والأرز والذرة) من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي لأبناء الشعب» المصدر برنامج حزب النور الانتخابي

خامساً: الموارد المائية

بينما دعا حزب النور إلى :«توفير وتنمية الموارد المائية اللازمة لري الأراضي المستصلحة، وترشيد استهلاكها باستخدام نظم الري الحديثة».

سادساً: حق الفلاحين في تكوين جمعياتهم التعاونية

لم يشر للمسألة

سابعاً: إدراج عمال اليومية الزراعيين تحت مظلة التأمينات الاجتماعية والقانونية

لم يشر للمسألة

ثامناً: ديون الفلاحين للبنوك الزراعية

لم يشر للمسألة

حزب الحرية والعدالة

أولاً : نمط ملكية الأراضي الزراعية

لم يشر حزب الحرية والعدالة للمسألة في برنامجه الانتخابي

ثانياً: قانون تحرير الإيجارات الزراعية

لم يشر الحزب للمسألة في برنامجه الانتخابي.

ثالثاً: ضبط أسعار مستلزمات الزراعة

طالب حزب الحرية والعدالة بزيادة دعم الفلاحين لمواجهة الزيادة المستمرة في ارتفاع تكلفة العملية الزراعية.

رابعاً: السلع الغذائية الإستراتيجية أو الاكتفاء الذاتي.

دعا حزب الحرية والعدالة في برنامجه لإحداث تنمية زراعية شاملة تحقق

الاكتفاء الذاتي وبخاصة فى إنتاج الحبوب وإنتاج اللحوم والأسماك، و تطبيق سياسة زراعية تضمن إحداث تغيير في التركيب المحصولي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في محاصيل الحبوب (القمح والذرة) والزيوت والألياف والأعلاف ، و تحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج التقاوي المحسنة ذات الجودة العالية بما يتماشى مع التركيب المحصولي».

خامساً: الموارد المائية

دعا حزب الحرية والعدالة إلى توفير وتنمية الموارد المائية اللازمة لري الأراضي المستصلحة وترشيد استخدام المياه وذلك بزيادة الوعي الثقافي للحفاظ علي المياه وتطوير ورفع كفاءة نظم الري القائمة في الأراضي القديمة، ونشر واستخدام نظم الري الحديثة (الرش والتنقيط) في الأراضي الجديدة.

سادساً: حق الفلاحين في تكوين جمعياتهم التعاونية

لم يشر الحزب للمسألة في برنامجه

سابعاً: إدراج عمال اليومية الزراعيين تحت مظلة التأمينات الاجتماعية والقانونية

لم يشر الحزب للمسألة

ثامناً: ديون الفلاحين للبنوك الزراعية

طالب حزب الحرية والعدالة في برنامجه بتسهيل تسديد مديونية صغار الفلاحين لبنك التنمية بدون فوائد.

ثانياً: موقف التيارات من سياسات الإفقار والتبعية المفروضة من المؤسسات الدولية

موقف برامج التيارات السياسية الثلاث من سياسات الإفقار والتبعية المفروضة من قبل مؤسسات التمويل الدولية، بما تتضمنه من شروط تهدف إلى

إلغاء الدعم وخصخصة أنشطة القطاع الزراعي وزيادة درجة تحريرها وزيادة درجة المنافسة في السوق الحر، وخصخصة تسويق القطن والأرز والقمح وقصب السكر والأسمدة الكيماوية ، وغيرها من المحاصيل والسلع الإستراتيجية، وخصخصة مراكز البحوث والتدريب وخصخصة المياه، وحظر التعامل والتعاون الزراعي مع دول بعينها لمحاربة النظم الاشتراكية والتي تسعى للتحرر من هيمنة تلك المؤسسات الدولية، بما تحمله كل تلك الإجراءات من تحميل الفلاحين والمزارعين أعباء مادية وتسلبه حقوقه في الصحة والسكن والتعليم بعد خصخصتها لتصبح حكراً على من يملك ثمنها فقط بدلاً من خدمة مسئولة الدولة بتقديمها لمواطنيها من فلاحين وعمال وغيرهما.

وقد أختار البحث صندوق النقد الدولي كنموذج عن مؤسسات التمويل الدولية التي تشمل أيضاً البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرهما، لتحليل موقف الأحزاب محل البحث من قروض صندوق النقد الدولية المشروطة بسياسات خصخصة الخدمات وتحرير التجارة من سلطة الدولة وهيمنة الاحتكار على الاقتصاد القومي، وسياسات الإفقار الممثلة في إلغاء الدعم عن مصادر الحياة من طاقة لمياه لأراضي.

أ -التيار الإسلامي:

حزب النور السلفي

يعد حزب النور السلفي واحد من الأحزاب المنتمية للتيار الإسلامي في مصر والذي تأسس في أعقاب ثورة الخامس وعشرين من يناير المجيدة عام ٢٠١١، وقد جاء في مقدمة البرنامج الاقتصادي للحزب أن :« أن مصر تمتلك مقومات الدولة العظمي بمواردها البشرية -خاصة من الشباب- والاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والفكرية، وما تحتاجه مصر في الحقيقية هو البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تشجع على العمل والإنتاج والاستثمار. وإن العنصر البشري

المصري -الذي قام بثورة ٢٥ يناير وشهد له العالم أجمع بالتفوق- قادر -بفضل الله- على تحقيق المعجزات الاقتصادية والتخلص من كافة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها بلادنا العزيزة.»

وجاء أيضاً في برنامج الحزب» :

أولاً:الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج الاقتصادي: الاهتمام بكرامة الإنسان المصري ورفع مستواه المعيشي وحمايته من الفقر ومن البطالة تحقيقاً لقوله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾﴾ [الإسراء]، دعم وتقوية المجتمع المصري اقتصادياً وعسكرياً وثقافياً وإنسانياً بما يمكنه من النهوض بأفراده، استعادة مصر لمكانتها بين دول العالم المتقدم، وحتى تتمكن من الوقوف بجانب أصدقائها وفي مواجهة أعدائها، تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل وتوزيع الثروات بين أبناء المجتمع المصري بما يحقق التكافل الاجتماعي، ويشيع روح المحبة التآلف والتعاون والاستقرار والاطمئنان نحو المستقبل، بما ينعكس من آثار إيجابية على نهضة المجتمع وعلى نموه الاقتصادي.« »المصدر البرنامج الانتخابي لحزب النور على موقعه الإلكتروني.»

ومن الملاحظ أن الأهداف الاقتصادية للحزب احتوت على عبارات وشعارات تتحدث عن الحماية من الفقر والبطالة وليس القضاء عليهما وعلى أسبابهما وأهمها هي الملكية الخاصة لوسائل وأدوات الإنتاج والتي تؤدي إلى :

أولاً : استغلال العاملين لدى المالك لوسائل وأدوات الإنتاج من قبل صاحب رأس المال بهدف تحقيق تراكم أرباحه ورأس ماله.

ثانياً: خلق جيش من العاطلين ليصبح الخاضعين تحت نيران البطالة نبوتاً للعاملين لدي المالكين لوسائل وأدوات الإنتاج ليرضوا بشروط الاستغلال المفروضة عليهم وألا يتم الاستغناء عنهم والاستعانة بجيش العاطلين المنتظر

فرصة عمل.

والسببان ينطبقان على الفلاحين والمزارعين العاملين باليومية في الشركات الزراعية الخاصة والتي تعطي أجوراً زهيدة للمزارعين والعاملات الريفيات تصل لعشرة قروش في الساعة مستغلين حاجتهن للعمل.

وبالتالي كان من الأولى على حزب النور تحديد الهدف من الحماية من الفقر والبطالة بالقضاء إلى القضاء على الملكية الخاصة لوسائل وأدوات الانتاج ليصبح الهدف أكثر دقة وأكثر علمياً من الشعارات المطاطة.

وبالعودة إلى موقف الحزب من مؤسسات التمويل الدولية والقروض المشروطة جاء في برنامج الحزب الانتخابي:« أ) قانون البنوك والإقراض: من الضروري التوسع في صيغ التمويل الإسلامية المبنية على المشاركة في الأرباح وفي الإنتاج، بدلاً من النظام الربوي القائم على الفائدة، والذي تتعامل بها معظم البنوك التجارية والمتخصصة التي تعمل في مصر، على أن يتم ذلك بصورة متدرجة وعلى سنوات عديدة، حتى لا تحدث آثار سلبية على الاقتصاد. وتشتمل صيغ التمويل الإسلامية على صيغ الشركة والمضاربة بين الأفراد بعضهم البعض وبينهم وبين الدولة، وأيضًا: صيغ بيع المرابحة والمزارعة والاستصناع والسلم والقروض الحسنة، وغيرها. ويمكن لهذا التوسع أن يحقق نمواً غير مسبوق في الاقتصاد الوطني، يضاف إلى ذلك أن الشعور بالمشاركة المجتمعية من جانب قطاع كبير من أبناء المجتمع يحرك الموارد البشرية ويعظم من مشاركتها في النمو الاقتصادي لمصر». (المصدر موقع حزب النور السلفي، البرنامج الانتخابي)

ويلاحظ أن أولى اعتراضات برنامج حزب النور على سياسة الاقتراض نابعة من مسمى المقرض وليس السياسة نفسها، حيث يفضل الحزب التعامل مع البنوك الإسلامية عن البنوك المدنية ، كما أنه يتحدث عن المقرضين داخل مصر دون الإشارة إلى المقرضين الدوليين ، كما لم يتطرق الحزب لتداعيات سياسة

الاقتراض بما تحمله من شروط إفقار وغلاء أسعار وخصخصة للخدمات وغيرها من سياسيات وروشتات اقتصادية تهدر حقوق الفلاحين والمزارعين الاقتصادية والاجتماعية وكذا تفضي على النشاط الزراعي في مصر.

وجاء موقف حزب النور السلفي من القروض الدولية معاكس لما جاء في برنامجه الانتخابي حيث أكد الحزب أثناء تولي جماعة الإخوان المسلمون للحكم في مصر، أنه لن يعارض حصول الحكومة على قرض من صندوق النقد الدولي، مبرراً ذلك بأن الضرورات تبيح المحظورات وفقاً للتصريحات الإعلامية لقيادات الحزب في هذا الصدد، نعرض منها تصريح الدكتور يسرى حماد، المتحدث الرسمي باسم حزب النور، على صفحته الخاصة على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك والذي نشرها عنه موقع المصري اليوم السبت الموافق ٢٥-٨-٢٠١٢، وجاء فيه:« أن القرض الذي ستحصل عليه الحكومة من صندوق النقد الدولي ليس عليه «فوائد ربوية، لكنها مصاريف إدارية حددها البنك الدولي على القرض المقدم». ليبرر بذلك ويحلل القيادي بحزب النور القرض وأوضح حماد فوائد الاقتراض من صندوق النقد الدولي في مقطع أخر من تصريحاته قائلاً:« أن هناك فوائد عديدة، منها الحصول على شهادة صلاحية بقدرة الاقتصاد المصري بما يعنى ثقة للمستثمرين للاستثمار فى بلادنا، وللمؤسسات الدولية بالعمل فى مصر، ورفع التصنيف الائتماني لمصر، بما يعنى انخفاض قيمة الفوائد على أي قرض مستقبلى، كذلك يمكننا من استبدال القروض مرتفعة الفائدة بقروض أخرى منخفضة الفائدة، كما فعلت العديد من الدول التي حالها يشبه كثيرًا حالنا من الناحية الاقتصادية، ولنا أن نتخيل الفرق بين فائدة ١.١٦٪ عن قرض البنك الدولى، وفائدة قدرها ١٦٪ عن القروض التي تستدينها الدولة عن طريق أذون الخزانة التي تطرحها الدولة للاقتراض الداخلي بلا حسيب ولا رقيب».

لتأتي تصريحات القيادي بحزب النور السلفي مشابهة لتصريحات المسئولين منذ عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات مروراً بحسني مبارك ومحمد

مرسي، مبررة لسياسات الاقتراض من المؤسسات الدولية ومغيبه وعي الجماهير عن شروط مؤسسات التمويل الدولية المصاحبة لتلك القروض.

كما قال أسامة الفيل مستشار السياسات الاقتصادية لحزب النور السلفي في حوار لبوابة الأهرام بتاريخ ٦-١٢-٢٠١٢ أن فكرة الاقتراض بفائدة «حرام» ومرفوضة لدي حزب النور، ولكن في الفترات العصيبة التي نمر بها هناك قاعدة فقهية تقول الضرورات تبيح المحظورات».

ويلاحظ أن المستشار الاقتصادي لحزب النور السلفي سعى لتحويل القضية من جوهرية حول تداعيات القروض على الفقراء والفلاحين إلى شكلية فقهية حول الاقتراض بفائدة حرام أم حلال بل ذهب للفتوى بأنها حلال ما دامت هي من الضرورات ، رغم أن سياسات الاقتراض ليست من الضرورات ويمكن الاستغناء عنها ببدائل أخرى.

حزب الحرية والعدالة

جماعة الإخوان المسلمون وحزب الحرية والعدالة طلبت خلال تواليها مقاليد الحكم في مصر ،الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة ٤.٨ مليار دولار بدعوى مساعدتها في دعم الماليات العامة.

حيث أعلن أشرف العربي وزير التخطيط في حكومة الإخوان بتاريخ ٤ أبريل عام ٢٠١٣ أنه سيتم التوصل لاتفاق مع صندوق النقد الدولي خلال الأسبوعين القادمين وقال في تصريحات صحفية:« أكد وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور أشرف العربي أن بلاده ستتوصل إلى الاتفاق النهائي مع صندوق النقد الدولي خلال الأسبوعين المقبلين. وقال العربي، في تصريح له اليوم، أن الإجراءات التي تعتزم مصر تطبيقها راعت المطالب الشعبية، مشيرًا إلى أنه تم عرض التعديلات التي أجرتها مصر على برنامجها الاقتصادي والاجتماعي على وفد الصندوق. وأشار إلى أنه تم إجراء بعض التعديلات وهي مطروحة الآن

للمناقشة في مجلس الشورى فيما يتعلق بقانون الضريبة على الدخل وقانون الضريبة على المبيعات وضريبة الدمغة، وتوزيع المنتجات البترولية بالبطاقات الذكية. وأضاف وزير التخطيط والتعاون الدولي أن البرنامج المعدل سيبدأ تطبيقه من أول يوليو القادم بدلًا من أول أبريل الجاري، كما كان مقررًا في البرنامج السابق. ونفى العربي أن تكون مصر قد طلبت زيادة قيمة القرض، موضحًا أنه يجري حاليًا دراسة الفجوة التمويلية التي تواجه الحكومة في الأجل القريب. وأوضح أن البرنامج ممتد حتى يونيو ٢٠١٥، مشيرًا إلى أن مصر تناقش الفجوة التمويلية التي تعانيها الموازنة العامة للدولة مع شركائها في صندوق النقد والبنك الدوليين والبنك الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبعض الدول العربية.

وتابع قائلا «نرجو أن نستطيع سد هذه الفجوة التمويلية»، مشيرًا إلى أن قيمة هذه الفجوة ستحدد قيمة القرض الذي ستطلبه مصر من صندوق النقد الدولي. وكان مسؤول في الصندوق قال في وقت سابق أن حجم القرض الذي يجرى التفاوض عليه والبالغ ٤.٨ مليار دولار أمريكي ربما يتغير، لكن دون إعطاء مزيد من التفاصيل.»

تلاه في ١٣ مايو عام ٢٠١٣ تصريح من هشام قنديل رئيس وزراء الحكومة في عهد الإخوان جاء فيه:« أن التفاوض مع صندوق النقد الدولي في مراحله الأخيرة وأن مصر ستحصل على القرض في غضون شهر ونصف أو أقل. وقال هشام قنديل ـ في مقابلة خاصة مع قناة «العربية» الإخبارية بثت مساء اليوم، أن قرض صندوق النقد الدولي ليس المفتاح ولا حل الأزمة في مصر، مشيرا إلى أن المفتاح وحل الأزمة في مصر هو العمل والاجتهاد وتشجيع مناخ الاستثمار في البلاد».

ويتضح مما سبق قبول التيار الإسلامي لقروض صندوق النقد الدولي وما يصاحبها من شروط وإملاءات وسياسات إفقار تؤثر بالسلب على قطاع الزراعة في مصر وعلى أوضاع الفلاحين.

التيار الليبرالي :

حزب المصريين الأحرار

يعد حزب المصريين الأحرار واحد من الأحزاب المنتمية للتيار الليبرالي أو النيوليبرالي بمعنى أدق والتي تأسست في أعقاب الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير

وجاء في أهداف الحزب «النهوض بمصر والعمل على جعلها وطناً يتساوى فيه جميع المواطنين في الحقوق والواجبات دون أي شكل من أشكال التمييز بينهم سواء على أساس ديني أو نوعي أو طبقي أو عرقي، تتقارب فيه الآمال المستقبلية وتعلو فيه قيم الحريات التي ينص عليها الدستور ومبادئ حقوق الإنسان وبحقهم في غطاء التأمين الصحي والاجتماعي من خلال دولة متقدمة وفي ظل ديمقراطية حقيقية.».

وللوهلة الأولى يبدو أن الحزب حريصاً على مصالح المواطن المصري ويسعى لتحقيق المساواة بين أبنائه دون تفرقة أو تمييز بين الطبقات، ولكن يضيف البرنامج:« في ظل نظام اقتصادي مبني على الاقتصاد الحر والعدالة الاجتماعية من خلال خلق مناخ جذاب للاستثمار».

لينفي السطر الثاني ما نادى به الحزب في السطر الأول لما تحمله سياسات الاقتصاد الحر من خصخصة للخدمات وتحويلها إلى سلع يحرم منها من يعجز عن دفع ثمنها ومن بينها أيضاً الصحة والتعليم، كما يسهل عمليات الاستيلاء على موارد وثروات المواطنين من خلال جذب الشركات الاستثمارية وحمايتها من صرخات الفقراء بقوانين وتشريعات من الدولة لتصبح الدولة خادماً لرأس المال والاستثمار وليس المواطنين.

ويؤكد الحزب :« سيتم تدريجيا إلغاء الرسوم الجمركية لدمج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي تبعا لاتفاقيات التجارة الدولية مما يزيد من تنافسية الاقتصاد المصري ويجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية. و في هذه الأثناء سيتم التفاوض على اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وأفريقيا بجانب تحسين اتفاقية التجارة الحرة الحالية مع الإتحاد الأوروبي لتشمل أيضا المنتجات الزراعية. (المصدر : موقع حزب المصريين الأحرار البرنامج الانتخابي).

وتوضح الفقرة انفتاح حزب المصريين الأحرار على الاقتصاد العالمي و تبعيته لاتفاقيات التجارة الدولية بما تحمله من بنود تمكن الدول الرأسمالية الكبرى من نهب ثروات دول الجنوب والبلدان النامية.

وفيما يلي عرض لتصريحات بعض رموز التيار الليبرالي في مصر بشأن قرض صندوق النقد الدولي:

صرح المعارض الليبرالي محمد البرادعي لرويترز قائلاً:« مصر في حاجة إلي «توافق وطني» للحصول على قرض صندوق النقد. وذلك في الثاني عشر من فبراير عام ٢٠١٣ وفي تفاصيل الخبر:« دعا المعارض المصري البارز محمد البرادعي اليوم الثلاثاء إلي «توافق وطني» من اجل الفوز بقرض من صندوق النقد الدولي تشتد الحاجة إليه لإنقاذ البلاد مما قال انه انهيار اقتصادي محتمل في غضون شهور».

وحث البرادعي –وهو رئيس سابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة– الرئيس الإسلامي محمد مرسي على تعيين حكومة قوية وممثلة لجميع الأطياف تضم وزير مالية محنك للعمل مع صندوق النقد.

وقال البرادعي في مقابلة مع قناة الحياة التلفزيونية «جميع دول العالم ..أمريكا وأوروبا والخليج.. لن يعطوا هذا النظام دعما على الإطلاق لا قرش ابيض ولا

قرش احمر ..بما في ذلك صندوق النقد الدولي بدون ما يشوفوا مشاركة وطنية حقيقية وتوافق وطني.»

كما وافق السيد البدوي رئيس حزب الوفد على قرض صندوق النقد الدولي حيث أكد في تصريح صحفي بتاريخ ١٥ أبريل عام ٢٠١٣ على موافقة حزبه على قرض صندوق النقد الدولي وجاء في تفاصيل الخبر المنشور على موقع الأهرام:«

أكد السيد البدوى، رئيس حزب الوفد، أهمية قرض صندوق النقد الدولي، فى هذه المرحلة التى تشهد هجرة الكثير من رؤوس الأموال وتراجع دخل السياحة، كما أكد لبعثة الصندوق أهمية منح مصر هذا القرض لعدة اعتبارات وليس لقيمته فقط.

جاء ذلك خلال استقبال البدوى رئيس حزب الوفد لمسئولى صندوق النقد الدولى، الذين يقومون بزيارة لمصر حاليًا، وذلك بمقر الحزب بالدقى حيث استغرق اللقاء أكثر من ٣ ساعات تم خلاله استعراض العَديد من الموضوعات التى تتعلق بالشأن المصرى الداخلى والأوضاع الاقتصادية فى مصر.

وأضاف، خلال مؤتمر صحفي عقب اللقاء، أن منح القرض لمصر ٤.٨ مليار دولار، سيكون بمثابة إعطاء شهادة جدارة لمصر، وقد يسمح ذلك للقاهرة بإسقاط ديون تصل إلى ١٠ مليارات دولار، كما أن منح القرض، سيشجع على الاستثمار العربى والأجنبى بمصر.

وأشار إلى أن الوفد يؤمن بالحرية الاقتصادية المقترنة بالعدالة الاجتماعية ولذلك فقد طلبنا من بعثة صندوق النقد إرجاء الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة لمدة سنة لحين استعادة مصر لاستقرارها وكذلك الاستقرار الأمنى بحيث بعد نهاية هذه السنة تبدأ مصر تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة.

كما أوضح البدوي أن تقديم القرض ليس مجرد ختم، لكنه مقترن برؤية

اقتصادية تقدمها الحكومة المصرية، ولذلك أكدنا ضرورة وجود حكومة جديدة تعطي الثقة والأمل وتصارح الشعب المصري بحيث يتحمل الإصلاح.

وأضاف: لقد سألت بعثة صندوق النقد كمواطن مصري حول احتمالية حصول مصر على القرض فأكدوا لي أن مصر بلد هام وأنهم سيعملون بجدية لإنجاز هذا القرض، وهناك خطة مطلوب أن تقدمها الحكومة المصرية بهذا الشأن.

ج - التيار اليساري:

حزب الكرامة يعد واحد من الأحزاب المنتمية للتيار اليساري جاء في برنامجه:« العالم يتحول إلى قرية صغيرة بالتطور الطفري في وسائل الاتصال وتدفق المال والاستثمارات وتحرير تجارة السلع والخدمات، وقبضة الكبار تكاد تخنق البشرية، الدول الصناعية السبع الكبرى تملك ٧٤٪ من الناتج العالمي كله، واقتصاد العالم تسيطر عليه الشركات متعدية الجنسيات، و٢٠٪ من سكان العالم يملكون ٨٥٪ من ثروة الكون، والـ٢٠٪ الأشد فقرا لا يملكون سوى ١.٥٪، وديون العالم الثالث تزيد عن ١٤٠٠ مليار دولار، ووصفات «التكيف الهيكلي» - لصاحبيها صندوق النقد والبنك الدوليين- أقرب طرق الإفقار السريع، مليار نسمة في العالم تحت خط الفقر المطلق، ونصف البشرية كلها تحت خط الفقر النسبي، ومع التطور الهائل في ثورات العلم والتكنولوجيا والمعلوماتية والاتصالات (تنفق أمريكا سنويا ٣٠٠ مليار دولار على التطوير التكنولوجي والبحث العلمي) ومع التطور أصبح حجم الوحدات الصناعية يميل للصغر مع توحش حجم الاحتكارات المسيطرة، وتسيطر أمريكا وحدها على ٦٥٪ من المادة الإعلامية في العالم، وهذه هي أحد الأدوات الرئيسية في «عولمة» الدنيا أو «أمركتها» في الحقيقة، ولها النصيب الأوفر في صنع قرارات صندوق النقد والبنك الدوليين، وأضيفت لها -من أول يناير ١٩٩٥- منظمة التجارة العالمية« بسلطاتها

الواسعة في الضبط والقضاء وتنفيذ اتفاقات الجات لتحرير تجارة السلع والخدمات والأموال».

ويبين البرنامج تداعيات تلك الهيمنة بقوله:«ومع ذلك ظل الحال يتدهور إلى الأسوأ، فجوة الغذاء تتسع، والعرب يدفعون ٢٠مليار دولار سنويا فاتورة لاستيراد القمح وحده، و١٢٠ مليون عربي تحت خط الفقر، والأمية الأبجدية متفشية ومتوسط النمو في دخول الأفراد في انخفاض متصل، في الستينيات كان المعدل ٦٪ وفى التسعينيات تدهور عموما إلى ٢.٥٪، وتفاوت الثروات مرعب، وديون العرب وصلت إلى ٢٢٠مليار دولار، وفوائض العرب التائهة في الغرب أكثر من ألف مليار دولار، ومعدل النمو الاقتصادي في المتوسط أقل من ٣٪ سنويا، والاستثمارات المشتركة متدنية، ونسبة التجارة البينية أقل من ١٠٪، والإنفاق على البحث والتطوير لا يزيد عن ٦٠٠ مليون دولار سنويا (أقل من ٠.١٤٪ من الناتج القومي الإجمالي)، و٧٠٪ من العرب تحت خط الفقر».

وطرح الحزب البديل بقوله:« لا نهضة لنا بدون الكفاية والعدل، توسيع قاعدة الثروة ثم نصيب عادل من الثروة لكل بحسب عمله وجهده، الكفاية في الإنتاج هي شرط النمو الاقتصادي، والعدالة في التوزيع تحول النمو إلى تنمية تستنهض طاقات المجتمع بأكمله، والتنمية التي تحقق الكفاية والعدالة تستحق وصف التنمية المستقلة، فاستقلال التنمية ليس في مجرد إعلان التمرد على قواعد عدم التكافؤ في نظام دولي يصوغه الكبار ضمانا لمصالحهم وتعظيما لاحتكاراتهم وأرباحهم المنهوبة، استقلال التنمية يعنى التحرر من السيطرة الاقتصادية والاجتماعية، استقلال التنمية يعنى السيطرة الوطنية على القرارات وحرية اختيار الأهداف وحرية استخدام الوسائل، وقد زادت ظواهر عدم التكافؤ في النظام الدولي مع قيود اتفاقات الجات ووجود منظمة التجارة العالمية المضافة لشروط ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، والهدف: تحطيم ما تبقى من حصانة

الأسواق القومية، وتحويل الدولة إلى حارس مطيع لاحتكارات الكبار، وهو ما يعنى أن دور الدولة القيادي -بالمقابل- في تحقيق التنمية المستقلة أصبح مطلوبا أكثر، وتتأكد قدرة الدولة على التدخل الفعال بقدر كفاءتها وتمثيلها الحر لأغلبية الشعب، دور الدولة مطلوب في قيادة الاقتصاد بكافة قطاعاته العامة والخاصة والتعاونية، ووسائلها: التخطيط العلمي، والمزج بين آليات التخطيط وآليات السوق، وتوجيه الاستثمارات والحوافز والروافع الاقتصادية لبناء قاعدة علمية تكنولوجية متقدمة وتقود إلى وضع تنافسي أعلى للدولة، ولا قيد على تطور أشكال الملكية جميعها مادامت تحقق وظائفها الإنتاجية والاجتماعية بكفاءة، والملكية في عقيدتنا الحضارية وظيفة اجتماعية، الملاك مستخلفون لا أصلاء، وليس لهم حق التصرف المطلق، والملكية الخاصة مشروعة دون احتكار ولا تقديس، والاستثمارات الأجنبية مرغوبة في حدود الأهداف والخطط الوطنية.

وطبيعي أن اطراد التنمية يتطلب نوعا من الاعتماد الجماعي العربي على الذات لإشباع الاحتياجات الأساسية.

تأثير قروض صندوق النقد الدولي على قطاع الزراعة:

أولا : من شروط صندوق النقد الدولي المصاحبة للقرض هو رفع الدعم عن البترول ومصادر الطاقة ومستلزمات الزراعة.

أثر ارتفاع أسعار البنزين والسولار فى تدنى دخول الفلاحين حيث ارتفاع سعر حرث الأرض وريه بالإضافة إلى تأثير ذلك فى ارتفاع أسعار نقل الخضراوات والفاكهة ، وأدى تطوير آلات الزراعية واعتماد معظم الفلاحين عليها إلى ارتفاع تكاليف عملية الزراعة بداية من الحرث حتى الجنى وأدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف عملية الرى التى تعتمد على السولار والكهرباء التى ارتفع سعرها خلال عام ٢٠١٤ إلى أكثر من ٥٠٪ فى بعض المناطق وبالتالى قلت دخول المستأجرين نتيجة

هذا الارتفاع.

وأدى رفع أسعار الطاقة بما يزيد على ٧٠٪ فى السولار والبنزين والغاز الطبيعى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعى بسبب ارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية من أسمدة ومبيدات وتقاوٍ وغيرها وكذلك ارتفاع سعر الخدمة الزراعية لاعتماد الزراعة على الميكنة الزراعية من جرارات حرث وماكينات رى وحصاد ، وزادت تكلفة نقل المحاصيل الزراعية بنسبة ٢٥٪ والأسمدة بنسبة تزيد على ٣٠٪ ، مما أدى إلى أعباء كثيرة على الفلاح المصرى الذى يهدد بالإضراب عن الزراعة هذا العام بسبب الخسائر الكبيرة التى تعرض لها.

النتائج

جاءت مواقف التيار الديني ممثلاً في حزب النور وحزب الحرية والعدالة لموقف التيار الليبرالي متطابقة من حيث الجوهر مع حزب المصريين الأحرار وحزب الوفد في قضايا الاقتراضّ من المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث لم يعارضوا الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية بدعوى أنه ضروري للاقتصاد المصري، كذلك في قضية نمط الملكية حيث يشجع ون الاستثمار في القطاع الزراعي ، وأيضاً في قضية قانون تحرير العلاقات الإيجارية، حيث لم يعترض أحدهم على القانون ولم يطلب إي منهم حتى تعديله أو إعادة النظر فيه، كما لم تشر الأحزاب في برنامجهما إلى قضايا إدراج عمال اليومية الزراعيين وحق الفلاحين في تكوين جمعياتهم التعاونية، بينما جاء موقف حزب الكرامة وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي متعارض مع التيار الإسلامي والليبرالي في كل ما سبق.

تحليل:

لم تختلف توجهات كل من أحزاب التيارين الإسلامي والليبرالي عن توجهات

السلطة الحاكمة بشأن المسألة الزراعية وقضايا الفلاحين فالاثنان يدوران في فلك مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية بما يحملوه من شروط وسياسات تعمل على تعزيز سيطرة الشركات الرأسمالية الدولية على أعمدة العملية الإنتاجية الزراعية في مصر بداية من امتلاك الأرض مروراً بالاستيلاء واحتكار مستلزمات الزراعة من تقاوي وبذور وغيرها وحتى عدم فرض رقابة سوق بيعها وتحرير سعرها بالشكل الذي يضمن لتلك الشركات تحقيق أرباح على حساب تحميل الفلاح المصري والمزارع أعباء أضافية وزيادة تكلفة العملية الإنتاجية الزراعية، وهو ما سيؤدي إلى هجرة الفلاح للعملية الإنتاجية الزراعية ولأرضه ومن ثم يسهل عمليات استيلاء تلك الشركات على مزيد من الأراضي ومزيد من الأصول الوراثية للنباتات الزراعية والحيوانات دون مقاومة سواء من قبل السلطة الحاكمة أو أحزاب التيار اليميني سواء كان إسلامي أو ليبرالي بل يتم ذلك بمباركة الاثنان وتشجيع الشركات على المضي قدماً نحو المزيد من الهيمنة على النشاط الزراعي في مصر، عبر سن القوانين أو المطالبة بتعديل قوانين انتزاعها الفلاحين بعد سنوات من النضال والتضحيات بالدم والعمر كقانون الإصلاح الزراعي الذي بدأت الحكومة والتيار الليبرالي والإسلامي في مباركة عودة الإقطاعيين واستيلائهم على أراضي الفلاحين، إضافة إلى عدم اهتمام التيار الليبرالي والإسلامي بحقوق صغار الفلاحين والمزارعين الاجتماعية سواء في الحيازة الزراعية أو إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية أو بنك التسليف لدعم العملية الإنتاجية الزراعية مادياً أو توفير المظلة القانونية للعاملين الزراعيين في الشركات الزراعية عبر تحسين شروط استغلالهم من خلال عقود العمل والتأمينات الاجتماعية و الحد الأدنى للأجور، فهي كلها مسائل لم تهتم برامج أحزاب اليمين الإسلامي والليبرالي بتسليط الضوء عليها أو الإشارة إليها، وكأنهم يطالبون ببقاء الوضع كما هو عليه أن لم يطالبوا في تكرار أنفسهم بمزيد من شروط الاستغلال من اجل تراكم أرباح الشركات الدولية

والإقطاعيين، وهو ما يضع أحزاب التيار اليساري الكرامة والتحالف الشعبي الاشتراكي أمام مسئولية الدفاع عن مصالح هؤلاء الفلاحين من أصحاب الحيازات الصغيرة والعاملين في الشركات الزراعية عبر تنظيمهم لانتزاع حقوقهم في علاقة عمل عادلة، ليس هذا فحسب وإنما أيضاً بحماية الزراعة المصرية من خطر ومخطط التدمير الذي تقوده مؤسسات التمويل الدولية عبر أذرعها في مصر والمتمثلة في الحكومة والأحزاب اليمينية تحت شعارات الاقتصاد الحر والسوق الحر والتي تعمل كلها على خدمة الشركات الدولية الكبرى لتعزز سيطرتها على الغذاء ليس في مصر فقط وإنما في العالم.

obeikan.com

رؤية للتنمية الثقافية في الريف المصري
«مشروع مسرح الجرن نموذجًا»

المخرج/ أحمد إسماعيل

يقول شاعرنا الكبير / فؤاد حداد:

ياليل من الحب صاحى
من الشقا نعسان
على كل طوبة ندى وشذى
وأمل إنسان
من الظلام فى الضى
ومن العطش فى الرى
من ألف عام وأنا
عايش فى الزمان الجاى

***

التنمية الثقافية التى نعنيها .. هى عملية منهجية متكاملة، تقوم على الإمكانيات الأصيلة فى الأفراد والجماعات والواقع، لتنمية القدرة العقلية والوجدانية إبداعياً وفكرياً ونقدياً، ولتجسيد وتمثل حزمة من القيم والأهداف، لعل أهمها؛ تعزيز الانتماء، وتنمية الإبداع العام، وتكريس لأهمية العمل الجماعى، وتطوير آلياته،

وإعلاء قيمة التسامح، واحترام الرأى الآخر، ودحض وهم امتلاك الحقيقة المطلقة، حيث تمثل الأخيرة – بشكل خاص – حجر الزاوية فى تجفيف منابع الفكر المتطرف الذى ينطلق منه الإرهاب بكافة أشكاله المعنوية والمادية.

فإن كان مجتمعنا المصرى كله بحاجة إلى هذه التنمية الثقافية للخروج من النفق التاريخى الضيق .. بإبداعات جديدة قادرة على طرح حلول مبتكرة لمشاكل وإشكاليات تكلست، وبنقد كاشف للتناقضات والقصور، وفكر يجيد ترتيب الأولويات ويفرق بين الأساسى الجوهرى والثانوى، وبعث القيم التى تدخلنا فى العصر الحديث للمشاركة فى إنجازاته وغير مكتفية بالاستهلاك والتبعية، ومعالجة جذرية لأشكال التطرف الذى يهدد كل شىء، وتحقيقاً للبهجة كمدخل رئيسى للصحة النفسية المؤهِّلة للتفاعل الإيجابى مع معطيات الحياة.

فإن الريف المصرى بوضعيته السكانية الممثلة لأكثر من نصف السكان، وبقيمه شبه الغالبة على النصف الثانى، وخلوه من أى نشاط ثقافى باستثناء بعض الهياكل الفارغة المحتوى النادرة العدد كبيوت الثقافة، هذا الريف أكثر احتياجاً لهذه التنمية.

والريف المصرى ثانياً – غنى بإمكانياته الطبيعية، وبقيم إيجابية مغمورة، وثقافة شعبية ضاربة بجذورها التراثية فى أعماق التاريخ، وحدود جغرافية نسبية بين القرى تظهر إنجازات كل واحدة وتشجع عليها، وطقس معتدل معظم شهور السنة، وإمكانيات تعاون وتطور طبيعى متسق مع هذه الخصوصية / الهوية.

والريف المصرى – ثالثا – يمثل التحدى الأكبر فى إقامة نهضة شاملة، لكل ماسبق ذكره، ولما يتعرض له من إشكاليات حادة بين القديم والحديث الوافد «فى عدم الاتساق» فى معظم مناحى الحياة بدءا من الأفكار والقيم، ومرورا بأنماط الإنتاج ووسائله، وانتهاء بالمنتجات المتداولة فى الحياة اليومية والتى هى فى معظمها من إنتاج خارجى، إنه يشهد – فى إطار المجتمع – أكبر عملية استلاب للعقل، وغياب للتخطيط، وإهدار للموارد البشرية والطبيعية.

والريف المصرى هو موضوع المؤتمر الذى نقدم هذه الورقة فى إطاره.

***

البعد النفسى يمثل مدخلاً وركناً أساسياً فى رؤيتنا للتنمية الثقافية المنشودة، حيث يقول العالم النفسى الدكتور/ مصطفى سويف «إن النشاطات والكيانات الثقافية تتعامل مباشرة مع مايمكن اعتباره جوهر الجدارة الإنسانية فى نفوسنا»[1].

ويحذر من العبث بالقيم الرئيسية التى تضطلع بها وتجسدها هذه النشاطات لأن ذلك يؤدى إلى خطر الدمار؛ لما تقوم به هذه النشاطات من تخفيف لضغط البيئة الاجتماعية على الإنسان، من غلبة عناصر التهديد على الأمان، والحرمان على الإشباع، والتثبيط على التشجيع والإعلاء. وهى كلها عوامل تدفع بالحالة إلى المشقة والإنهاك النفسى .. ومن ثم الإحباط والاكتئاب، مما يؤدى فى النهاية – كما يؤكد معه الكثير من علماء النفس – إلى الإصابة بأمراض بيولوجية كالإرهاق والصداع وخلل الضغط، دافعة للنقوص من ناحية، أو باحثة عن مسالك تعويضية تتسم بالعدوان أو العنف من ناحية ثانية، ذلك أن « منظومة القيم التى يتبناها الإنسان تتفاعل فى كل لحظة مع ميزان حكمنا على جدارة أنفسنا وعلى جدارة انتماءاتنا، وحرى بنا أن نعرف أن هذين المحورين يعتمد عليهما كل الاعتماد فى معظم ما نبذل لإنجاح جهودنا التربوية مع النشىء»[2].

ولما كان الإرهاب الراهن يمثل الخطر الأكبر على حق الحياة فضلاً عن كونه عائقاً لايستهان به أمام إمكانيات التطور، وبما يضمره من خواء روحى، و«غسيل مخ» لحشو العقل بأفكار متطرفة مستندة على الخواء والخلل النفسى، ومتغذية بخطط تآمرية – استعمارية فى غالبها – ويديرها من يتوهمون أنهم يمتلكون الحقيقة المطلقة لتكفير واستحلال دم من يرونهم كذلك، لتغذى فى النهاية من لديهم استعداد للعنف

(١) د. مصطفى سويف – دراسات نفسية فى الفن – القاهرة للنشر والتوزيع – ١٩٨٣ – ومقالات فى مجلة الهلال القاهرية فى الفترة من ١٩٩٤ : ١٩٩٩.

(٢) المرجع السابق.

ممن يكرهون البشر والشجر وحتى أنفسهم، ليجهزوهم لتنفيذ المخطط.

فإن إعطاء أهمية خاصة لمحاولة تجفيف منابع وعوامل الفكر المتطرف، لهو من مقتضيات وأوليات التنمية الثقافية، وما استشهدنا به من دراسات عالمنا الكبير ماهى إلا فقرات قليلة من بحوثه المستفيضة، إلا أنها عظيمة الدلالة لرؤية شاملة لنهوض مجتمعنا، وباكورة استشراف «خطر الدمار» على حد تعبيره.

وفى مؤتمر «العنف التلقائى الجماهيرى فى المجتمع المصرى الذى أقامه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى يوليه ١٩٧٦، توصلت دراسة ميدانية حول «الظروف المدعمة لانتشار العنف» إلى خصائص مشتركة لجماعات العنف منها؛ الشعور بالحرمان النسبى، تجانس هذه الجماعات وهويتها الموحدة، أو الحالة العصبية للمجتمعات الانتقالية، العداء التاريخى للشرطة فى حد ذاتها أو كرمز للسلطة، اللجوء إلى وسائل تجنب مرتكبى هذه الأفعال من المسئولية، الإحساس بتهديد شبه دائم لمصالحها وحقوقها، اللجوء إلى العنف كوسيلة نهائية.[1].

كما أثبتت دراسة ميدانية أخرى فى المؤتمر السنوى الرابع حول «الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف فى المجتمع المصرى عام ٢٠٠٢ لنفس المركز؛ أنه لايوجد ميل طبيعى للعنف أو العدوان فى الغالب، ومن السمات النفسية لمرتكبى جرائم السلوك العنيف فى المجتمع المصرى، الافتقاد إلى بيئة آمنة، التقدير السلبى للذات، عدم التجاوب الانفعالى/ عدم القدرة على التعبير بتلقائية، مما يؤدى إلى عدم التواصل الإنسانى، فضلاً عن عدم الثبات الإنفعالى[2].

(١) أ.د. على ليلة – العنف فى المجتمع المصرى، العوامل والملامح، تحليل بنائى للموقف والسياق – وثيقة مؤتمر العنف التلقائى الجماهيرى فى المجتمع المصرى – المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية – القاهرة – يولية ١٩٧٦.

(٢) سوسن فايد – السمات النفسية لمرتكبى جرائم السلوك العنيف فى المجتمع المصرى – دراسة على عينة من المودعين بالسجون فى مرحلة الشباب – المجلد الثانى – المحور السابع للمؤتمر السنوى الرابع حول الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف فى المجتمع المصرى – المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية – القاهرة – من ٢٠ : ٢٤ أبريل ٢٠٠٢.

فيما يضاف إلى ذلك خاصية للعنف السياسى؛ حيث أنه «فعل يستخدم أدوات القوة العنيفة لتحقيق أهداف يترتب عليها آثار بعيدة المدى قد تتعدى العنف السياسى إلى العنف الإجتماعى والعنف الأسرى، بل إنها قد تؤدى إلى صور من العنف البنائى والرمزى تؤثر على أزمة طاحنة لشعب من الشعوب. العنف هنا هو فعل مجزوم تسبقه كل أدوات الجزم التى تنفى الآخر. ولذلك فإن العنف السياسى يعكس الأحادية الجازمة التى لاتقبل إلا ما يتفق معها، وتنظر إلى الآخر المختلف على أنه منحرف أو مجرم أو منشق أو خارج على النظام أو كافر أو مرتد أو محرض أو مخرب أو إرهابى .. الخ.

هذه المسميات النابعة من النظرة الأحادية للقائم بفعل العنف السياسى الذى لا يتحدث إلا بلغة جازمة، مؤكدة لا يأتيها الباطل من بين يديها أو من فوقها»[1].

ونحن نقترب من الملامح والدوافع الاجتماعية والنفسية والسياسية لظاهرة العنف والإرهاب، تتضح لنا أهمية النشاطات الثقافية .. الأدبية والفنية والفكرية، ودورها المهم فى معالجة هذه الدوافع / المنابع والحد منها أن لم تجففها، وذلك بجانب أهدافها الأخرى المشارة إليها فى مقدمة هذه الورقة، فكيف يكون ذلك؟

***

مفهومنا للثقافة كما يقول المفكر / محمود أمين العالم «ليست فروع المعرفة الفكرية والأدبية والفنية دون المعرفة العلمية والخبرة العملية الحية والبعد الاجتماعى التاريخى.. ودون الثقافة الشعبية باعتبارها لا ثقافة، أو تجسيد للتخلف الثقافى كما تزعم بعض الدراسات. لهذا فثقافة المجتمع هى ثمرة مساهمة مشتركة لكل أفراده وطوائفه وطبقاته. يشترك فى صياغتها الفلاح والعامل والعالم والمفكر بل والأمى. ولهذا لا نستطيع أن نتجاهل كذلك التحيزات الثقافية داخل

(١) د. أحمد زايد – قراءة فى أدبيات العنف – رؤية سوسيولوجية – المحور الثانى – المجلد الأول من أعمال المؤتمر (السابق ذكرة رقم ٤).

المجتمع الواحد، على أن هذه التحيزات لا تلغى الوحدة الكلية للثقافة بل لعل وحدة البناء الثقافى تتشكل خلال هذا التميز والتنوع الثقافى»[1].

إنها بإيجاز وفق قول المفكر/ عبدالحميد حواس «حصيلة الخبرة التى راكمها أبناء المجتمع وهم يحققون وجودهم الإنسانى، وكونو من خلالها رؤية فى الحياة وأسلوباً فى العيش»[2].

وغنى عن الاستفاضة فى وظائف فروع المعرفة الفكرية والأدبية والفنية من منظور الثقافة الرسمية، فمنذ كتاب «فن الشعر» لأرسطو- قبل الميلاد بأربعة قرون تقريبا- يوجد اتفاق على ضرورة وأهمية «الجمال الفنى» بتجلياتهما المختلفة والمتنوعة على مر العصور حتى يومنا هذا؛ من التآخى أو التوحد مع البطل وإثارة عاطفتى الخوف والشفقة لإحداث التطهير الإنفعالى وإعادة الاستقرار النفسى، إلى إرهاف المشاعر أو تعميق الوعى بالذات أو بالمجتمع أو بكليهما معاً، أو تحقيق المتعة الروحية، وهى كلها وظائف عليا ذات طابع عالمى تعتمد على تلقى فروع الأدب والفن، لذلك لاتدخل مباشرة فى موضوعنا الخاص ب «التنمية الثقافية» وإن كانت غير مستبعدة بطبيعة الحال لطبيعتها كنشاطات ثقافية. حيث أن للتنمية منهاج آخر سوف نأتى إليه بعد قليل.

فيما نتوقف أمام ثقافة أخرى، هى الثقافة الشعبية، «حيث أنها ثقافة السواد أو عموم الناس فى الريف والبادية والحضر »ويكمل الأستاذ/ حواس« ومع أن مفكرى النهضة تكونوا من بين أبناء الثقافة العالمة _الرسمية_، فإنهم أدركوا أن عملهم فى حل الازدواجية الثقافية المحلية لن يكون فعالاً الا بوضع الثقافة الشعبية فى الاعتبار والتعريف بمظاهرها والجدل مع مكوناتها وحسن تفهمها، بحيث يمكن فرزها وإعادة تقييمها على أسس رشيدة، ومن ثم يمكن دمج الإيجابى منها فى البناء الثقافى الجديد المتجاوز لكل الإزدواجات القائمة؛ أى بناء

(١) أ. محمود أمين العالم – جريدة أخبار الأدب – العدد ٤٢-٢٩/ ٧/ ٢٠٠١.

(٢) أ. عبدالحميد حواس – ترجمة وصياغة خاصة لتعريف اليونسكو للثقافة – مطبوعات خاصة.

الثقافة الوطنية الناهضة»[1].

تكاد تكون هذه الفقرة هى الأساس المنهجى الذى نقيم عليه مناهج العمل لتحقيق الرؤية للتنمية الثقافية المنشودة، كما يتجلى ذلك فى «مشروع مسرح الجرن للتنمية الثقافية .. وبناء المسارح المفتوحة» الذى نتحدث عنه فى نهاية هذه الورقة

إن الازدواجية الثقافية المتمثلة فى ثقافة رسمية وافدة من الغرب نقلاً أو بتجليات خاصة، وأخرى شعبية .. ليست تناقضاً فكرياً فحسب، وإنما تحمل انفصاماً ذو دلاله على انحسار الأولى وعدم فعاليتها إلا فى حدود النخب من ناحية وانحسار الثانية بعيداً عن مركز القرار ونهضة المجتمع من ناحية أخرى، وفى كلا الحالتين تفقد الثقافة الكثير من دورها وفاعليتها.

واعتماداً على مفهومنا السابق عن الثقافة، فكل مواطن لديه ثقافة، وأى تفعيل لنشاطات ثقافية يضع فى اعتباره التفاعل / الجدل مع ثقافة المواطنين / الجمهور وليس مع فراغ. والتنمية الثقافية خاصة تضع فى اعتبارها الثقافة الشعبية أساساً ومنطلقا، مع الاستفادة بداهةً من منجزات الثقافة الرسمية / عالمية الطابع والماهية، بذلك تتسع مساحات التفاعل الثقافى على نطاق أوسع لعموم الناس الذين يرون أنفسهم وذواتهم وحيواتهم فى هذه الثقافة، ولتقوم الثقافة فى هذه الحالة بدورها الفعال المنوط بها.

ويقول المفكر الإقتصادى الدكتور/ جلال أمين فى عام ١٩٨٣ « .. وإذا كان هناك خط أساس يمكن تمييزه فى مجرى حياتنا الثقافية فقد كان هو هذا السؤال: ماهو سبب ضعفنا وتخاذلنا أمام حضارة الغرب؟ وماهو هذا الذى يملكه الغرب ولانملكه؟ وما الذى يمكن أن نأخذه من الغرب دون التضحية بشخصيتنا وتراثنا؟»[2].

(١) أ. عبدالحميد حواس – أوراق فى الثقافة الشعبية – الهيئة العامة لقصور الثقافة – ٢٠٠٥.

(٢) أ. د. جلال أمين – تنمية أم تبعية إقتصادية وثقافية – القاهرة للنشر والتوزيع – ١٩٨٣.

ثم يعطنا مدخلاً للإجابة فيقول «إن مشكلتنا الأساسية ليست فى انخفاض متوسط الدخل بل هى أننا أمة مقهورة ومغلوبة على أمرها، تريد استعادة سيطرتها على مصيرها وتحقيقا لذاتها، واقتدارها مرة أخرى على تقديم مساهمة خاصة بها لايمكن أن تقدمها أمة سواها» (١).

ويضيف المفكر الدكتور/ سمير أمين فى عام ٢٠١٥ «.. أن التوجه المستمر للرأسمالية نحو التوسع أدى إلى تبنيها استراتيجيات وسياسات تستهدف أساساً، القضاء على الزراعة القروية بهدف إعادة إنتاج مسار الزراعة العائلية التى نشأت فى الغرب، وأيضا المزارع الرأسمالية المتخصصة. وهى سياسات ستؤدى إلى تدمير المجتمعات الفلاحية فى آسيا وأفريقيا..» «.. فالمنطق الذى يتحكم فى النظام الرأسمالى المعاصر ليس معنياً بإشباع الحاجات الحقيقية لمئات الملايين الذين يقاسون من الجوع البالغ والفقر المدقع ولكنه معنى بالدرجة الأولى بضمان إضافة الملايين من الدولارات، لأرباح رأس المال العالمى وعملائه المحليين ..» «.. أتصور أن البديل يكمن فى ضرورة «إنعاش الزراعة القروية ولكن المصطلح لايقوم مقام الوصفة السحرية الجاهزة. فتكاد تجربتا الصين و (فيتنام) تنفردان فى هذا المجال...» «وتقع على عاتق الحركة المصرية مسئولية إبداع طريق يلائم ظروفنا الملموسه» «.. فَقَدَ الريف المصرى شخصيته التاريخية ولم يعد فاعلاً فى هيكلة التطور المجتمعى. وفى هذه الظروف لاريب أن يتعرض إنعاش المجتمع القروى فى مصر إلى عقبات أصعب مما هى عليه فى مجتمعات أخرى» (٢).

وفى كلمته الافتتاحية لمؤتمر السياسات الزراعية، أعطى الدكتور/ سمير أمين أهمية خاصة ل «إنعاش الزراعة القروية» بتطوير الإمكانات الذاتية للقرية

(١) المرجع السابق.

(٢) د. سمير أمين – مستقبل الزراعة فى الرأسمالية المعاصرة – دار العين للنشر – القاهرة – ٢٠١٥.
د. سمير أمين – الكلمة الإفتتاحية – مؤتمر السياسات الزراعية – مركز البحوث العربية والأفريقية – أقيم بنقابة الصحفيين – ٣ أكتوبر ٢٠١٥.

وللأوساط الزراعية، وبضرورة اتساع مساحة الاستقلال الاقتصادى[1].

***

وكما أن احتياج السياسة الزراعية فى مصر إلى «إنعاش الزراعة القروية» فإن احتياج السياسة الثقافية فى الريف إلى « إنعاش الثقافة القروية / الشعبية»

وإن إنعاش الأولى «يضع على عاتق الحركة المصرية مسئولية إبداع طريق قروى يلائم ظروفنا الملموسة »[2]. كذلك فإن إنعاش الثانية يكون «بالجدل مع مكوناتها وحسن تفهمها، بحيث يمكن فرزها وإعادة تقييمها على أسس رشيدة»[3].

إنها التنمية إذاً.. حيث هى تطوير للإمكانيات الذاتية، وحيث هى «الفرص الاقتصادية والحريات السياسية وحرية المؤسسات الاجتماعية وتوفير الرعاية الصحية والتعليمية وتشجيع وغرس ثقافة المبادرات»[4].

فالتنمية الثقافية التى ننشدها؛ تستثمر الأنواع الأدبية والفنية – بمالها من سمات المتعة والجذب – لتحقيق الأهداف وتمثل القيم السابق ذكرها فى مقدمة هذه الورقة، تحققها للفئات العمرية المستهدفة، للطفولة والفتوة ومطلع الشباب، ممارسة ومشاركة، وفق منهاج نوعى متخصص لكل فرع، فيما تتفق هذه المناهج النوعية على عوامل مشتركة مثل؛ الثقافة الشعبية بعناصرها تمثل الأساس المشترك لهذه الأنشطة، فهى بمثابة المنشأ لجوهر «الجدارة الإنسانية فى نفوسنا»، وتمثُّل قيمها وخصوصيتها الجمالية يعزز الهوية والانتماء من ناحية، ويحقق الإقبال والتفاعل من ناحية أخرى، إنها إبداع الشعب بكل موروثه وتجلياته، ويكاد يكون

(١)د. سمير أمين (المرجع السابق ذكره رقم ١١).

(٢)أ. عبدالحميد حواس (المرجع السابق ذكره رقم ٨)

(٣)أمارتياص – التنمية حرية – ترجمة شوقى جلال – المركز القومى للترجمة – العدد ٩٤٥١ – ٢٠١٠.

(٤)جلفورد.ج.ب، ميادين علم النفس النظرية والتطبيقية – ترجمة يوسف مراد وآخرين – المجلد الأول – ط٦ – القاهرة – دار المعارف – ١٩٩١.

كامنا فى «الجين» النفسى والجمالى.

وكذلك تهتم المناهج بملاحظة الواقع الاجتماعى الملموس والحث على التفاعل معه، حباً ونقداً وتطويراً. وتحقيق البهجة أثناء ممارسة الأنشطة كمدخل رئيسى للصحة النفسية، والحث على التفكير والإبداع والمبادرة فى مواجهة الإتباع والتلقين والتقليد، تنمية للقدرة الإبداعية والنقدية وتحققاً نفسياً للذات وجدارتها، وإيجاد حلول للمشكلات لايكون من بينها العنف كوسيلة، ويمثل هذا أحد جوانب التجاوب الانفعالى بالقدرة على التعبير والإبداع، وفيما يدفع إلى التقدير الإيجابى للذات.

وفضلاً عن ترسيخ قيم العمل الجماعى وتعلم آلياته، هذه القيم المهمة لأى انجاز متكامل، ومما يدعم حالة التضامن والاطمئنان إلى بيئة آمنة، وتحقيق لجانب التجاوب الانفعالى بالقدرة على الحوار والتعبير والثقة والتواصل الإنسانى، وتفعيل لقيمة النسبية والاكتمال بالآخرين، وتعلم الجماعية فى مواجهة الأحادية ووهم امتلاك الحقيقة المطلقة.

تتفق المناهج أيضاً، ومن خلال ممارسة الأنشطة الفنية والأدبية على تعليم التفكير العلمى بأبسط الكلمات والوسائل من خلال المناقشة الجماعية حول الموضوعات الفنية أو الأدبية، سعياً وراء بناء نسق عقلى قادر على ترتيب الأولويات وتحديد المشكلات، وكيفية تقصى أسبابها، إضافة إلى نبذ الخرافات وكل مايخالف العقل.

وإذ يتم كل ذلك بمراعاة الأسس التربوية فى التعامل مع النشىء والداعية إلى التشجيع والإعلاء، والتفهم للسمات النفسية لكل فئة عمرية، فإنه يتبين من كل ماسبق أن التنمية الثقافية المنشودة لاتهدف إلى تأسيس أجيال من الأدباء والفنانين والمفكرين – يفترض أن ذلك منوط بمشروعات أخرى– وإن كانت تنمية مواهبهم واردة فى هذا الإطار، وإنما تهدف إلى تأسيس أجيال فاعلة ومبدعة فى مجال عملها، ومتمثلة للقيم المذكورة، التى هى إنسانية فى الأساس. أن التنمية

الثقافية بمثابة البنية التحتية لمجتمع ناهض.

وجدير بالذكر أن الدراسات النفسية منذ قرابة قرن من الزمن، قد أثبتت إمكانية تنمية الإبداع بالتدريب، وأنه يمكن تعلم الاستجابات المنسجمة غير المتصارعة، مثل دراسات جيلفورد.[1] وكذلك فإن للعمليات المعرفية تأثير على العدوان[2]. فضلاً عن أهمية الاهتمام المعرفى لدى الأطفال فى السنوات المبكرة لتعليمهم كيفية فهم الحياة والأشياء المحيطة بهم، وكيفية التعبير عن مشاعرهم والاهتمام بأنفسهم، إضافة إلى تعلم الرموز والأشكال والاعتماد على النفس والتصرف فى المواقف بطريقة صحيحة تتفق مع قيم المجتمع المحلى والدولى[3].

إضافة إلى هذه الأهداف المذكورة، فإن كل نوع من الأنواع الأدبية والفنية التى يستثمرها المنهاج العام للتنمية الثقافية، كل نوع له خصائص فنية وقيم جمالية وفكرية مهمة، سوف نتناول بعضها عند الحديث عن المشروع الذى نقدمه كنموذج.

غير أننا نود أن نشير إلى جانب آخر من جوانب هذه التنمية، وهو خاص بتنشيط إبداعات الكبار من الرجال والسيدات، وفق ماتتميز به القرية أو المنطقة، وهى إبداعات أكثر قرباً من إبداعات الثقافة الشعبية، تنشيطاً ببرامج عمل تصمم خصيصاً على ضوء هذه الإبداعات، وتقدم فى احتفاليات تشيع حالة البهجة والتضامن، تغليبا لإحساس الأمان على التهديد، وتخفيفاً لضغط البيئة الاجتماعية ومعالجة فنية لحالات المشقة والإنهاك النفسى، وتعزيزاً ل «إحساس الجدارة الإنسانية».

(١)ظهران. حامد – الصحة النفسية والعلاج النفسى – عالم الكتب – القاهرة ١٩٧٧.

(٢)بياجيه وجرودم بريز – عن كتاب الطفل من الحمل إلى الرشد – دار القلم للنشر والتوزيع – الكويت ١٩٨٩.

(٣)أحمد إسماعيل – «المسرح القريب.. تجربة شبرا بخوم المسرحية» –الهيئة العامة لقصور الثقافة – سلسلة إصدارات خاصة – ٢٠٠٥.

وقد اقتربنا مع مفكرينا – وبفضلهم – فى أكثر من جانب إلى أهمية إمعان النظر والأمل فى الإنسان.. ثقافته وذائقته الجمالية وجدارته الإنسانية، والى الواقع الملموس.. طبيعته وخصوصيته وإمكاناته، والنظر إلى اتساق الإنسان مع هذا الواقع بجدارة الانتماء، ومع نفسه بالتقدير الإيجابى، ومع الآخر فى استعادة السيطرة على المصير والسعى المشترك نحو التحقق الإنسانى.

إذاً نحن نتحدث عن «بناء الثقافة الوطنية الناهضة» عن .. مقومات الوطن الناهض.

مشروع «مسرح الجرن للتنمية الثقافية في الريف المصري وبناء المسارح المفتوحة» نموذجاً

على خلفية تأسيسي لتجربة شبرا بخوم المسرحية ومسئوليتي عنها منذ عام ١٩٧٣[١]، دعيت في نهاية عام ٢٠٠٥ من قبل الفنان الدكتور/ أحمد نوار رئيس الهيئة العامة لقصور الثقافة لتقديم مشروع مشابه ويمكن تعميمه في عديد من القرى على مستوى الجمهورية.

وبعد المناقشة، تم الاتفاق على تقديم مشروع «التنمية الثقافية في الريف المصري.. وبناء المسارح المفتوحة». وفي إطار اعتماد مجلس إدارة الهيئة أصبغ اسماً مختصراً ليصير بعد ذلك «مشروع مسرح الجرن بنفس محاور وأهداف العنوان الأول»[٢].

المشروع يقوم على ثلاثة محاور ؛ الأول تنمية ثقافية لأطفال المرحلة الإعدادية بالقرى، وذلك بتفعيل (٧) سبعة أنشطة أدبية وفنية هي : القصة، الشعر، جمع

(١) ترجع تسمية مجلس إدارة الهيئة إلى الشق الخاص ببناء المسارح المكشوفة / على غرار مسرح شبرا بخوم، وبما يحمله مسمّى «الجرن» من دلالة تشير إلى فنون القرية.
الأساتذة والأدباء والفنانون الذين وضعوا مناهج المشروع :-
عبد الحميد حواس : مدخل إلى الثقافة الشعبية، أيمن عامر ومحمد الرخاوي .. في تنمية الإبداع (مدرسة د. سويف)، وفاء محمد متولي .. استخلاصات ميدانية في الدراما النفسية، سيد البحراوي ويوسف أبو رية ورجب الصاوي . ومحمود الورداني، وعماد مطاوع.. في الأنواع الأدبية. (وهالة البدرى حالياً)، سمير جابر في الألعاب الشعبية، محمد عمران (ومنير الوسيمى حالياً) .. في الغناء الشعبي، سميح شعلان (ودعاء صالح) .. في الحكاية الشعبية، مسعود شومان .. في الموال القصصي.
(٢)ناجي شاكر، عبد الوهاب عبد المحسن، هاني هجرس، سعيد أبو رية، أحمد صلاح الدين التهامي، محمد أباظة، وأحمد الجنايني في فروع الفنون التشكيلية (ومحمد فوزى حالياً مع فصل فن العرائس كنشاط مستقل).

حكايات القرية ، الألعاب الشعبية الخاصة بهذه المرحلة السنية ، وكذلك الأغاني الشعبية، الفنون التشكيلية ، المسرح ، ويتم التفعيل داخل المدرسة وأثناء الدوام الدراسي ، بتخصيص ساعة لكل المدرسة بعد الفسحة مباشرة لمدة يومين في كل أسبوع على مدار ثلاثة شهور ، لتقام فيها هذه الأنشطة.

والمحور الثاني خاص بخطة وتصور لبناء مسارح مفتوحة في القرى الأم ، وفق مدرسة العمارة البيئية للمهندس المصري العالمي حسن فتحي ، وهي مستوحاة من العمارة المحلية وقليلة التكلفة وبسيطة ، ولكنها مهمة لإتاحة مشاهدة جيدة للعروض والاحتفالات بما تتسم به من زاوية الرؤية والاستماع التي توفرها مدرجات الجمهور.

والمحور الثالث يتعلق بتنشيط إبداعات القرية للفئات العمرية الأكبر سناً،

ولما كنا قد تحدثنا فيما سبق عن الأساس النظري والسمات العامة لمناهج العمل ، وكذلك عن طبيعة المحور الثالث ، فقد أجلت الحديث عن القيم والأهداف الخاصة بكل نشاط إلى حين الحديث عن المشروع.

لذلك نتوقف بإيجاز شديد حول ذلك ، منوهين بداية بمن وضع مناهج العمل من كبار الأدباء والأساتذة والفنانين ، ونخبة متميزة في مجالات التخصص[1]، وشاركهم المشرفون الفنيون للأقاليم الثقافية وهم من كبار مخرجي الثقافة الجماهيرية[2]. فضلاً عن دورنا التنسيقي العام.

في القصة والشعر تتجلى المعرفة بالنوع الأدبي، والحث على التجربة وتشجيع الخيال وتنمية الرأي الخاص واحترام كل الآراء واحترام اللغة وتقديرها كمفتاح

(١)مصطفى يوسف ، حمدي حسين ، وأحمد إسماعيل في التجربة المسرحية الإبداعية (انظر كتاب مسرح الجرن – عماد مطاوع – الهيئة العامة لقصور الثقافة – مطبوعة خاصة – ٢٠٠٨).

(٢)المشرفون الفنيون للأقاليم الثقافة .. المخرجون الذين شاركوا في وضع المناهج وأشرفوا على تنفيذها بالمواقع / المدارس ؛ سمير العدل .. إقليم شرق الدلتا . عبد العزيز محمود .. إقليم غرب ووسط الدلتا .عزت زين .. إقليم القاهرة الكبرى وشمال الصعيد. رشدي إبراهيم ومجدي مرعي .. إقليم القناة وسيناء. أسامة عبد الرؤوف .. إقليم وسط وجنوب الصعيد.

للتعبير عن الذات وعنوان لتقدير الآخرين لهذه الذات ، وربط الأطفال بمجتمعهم ، والمحافظة على روح الطفولة ، وإكساب الثقة ، والتعلم بالخيال والمتعة الفنية.

وفي جمع حكايات القرية يتجسّد التقدير لثقافة الأجداد ، وتمثّل القيم التي تحملها هذه الحواديت ، تأكيداً للهوية دون نصائح نظرية ، وتنمية القدرة على الفعل خارج الإطار المؤسّسي ، وتتم عملية التعلم بالممارسة .

والألعاب الشعبية تؤكد الذات وتحقق البهجة ، وتنمي الجسد والروح الجماعية والتجانس.

والأغاني الشعبية تجسد القيم الفنية والفكرية والتربوية لهذه المرحلة السنية ، وتنمي الذائقة الموسيقية الغنائية ، وتبعث على التفاؤل والبهجة والمرح.

وللفنون التشكيلية قيم وأهداف عدّة ؛ فقيام الطفل بصناعة عروسته تنمي إبداعه التعبيري والتشكيلي ، واستخدام الطين بمرونته ينمي القدرة على الابتكار والتجدد وتجسيد الخيال ، وتحويل العناصر البيئية ومخلفات القرية إلى أعمال تشكيلية يدفع إلى تحويل القبح إلى جمال ، والرسم والتشكيل بكل أنواعه ينمي القدرة البصرية والإيقاع والإحساس بالألوان ، ويعيد النظر في تأمل جمال الطبيعة والحياة.

والتجربة المسرحية الإبداعية لها أهداف أكثر تركيباً ؛ المشاركة والتفاعل الجماعي مع تنظيم العمل يؤديان إلى أفضل الصيغ الفكرية والفنية ، ففي حماية اللعب والتمثيل يتم تحرير الكوامن المكبوتة ، «إن فعل التمثيل يستحث وعياً بأن كل شيء خارجنا هو في الحقيقة داخل في إطار فهمنا وإمكاننا ، وهو وعي يجعلنا أكثر حميمية مع مستوى أعمق من التعاطف والروحانية والاتصال بالآخرين ، إنه وعي يجعلنا أكثر اتساعاً ورحابة[1]. أن الإبداع الجماعي تدريب على البحث الخلاق والفكر المبدع والتجسد المبتكر ، فضلاً عن تمثل وترسيخ آليات العمل الجماعي.

(١)رينيه – الدراما التنموية – عرض وتقديم د. محمد الرخاوي في الورشة الخاصة بإعداد المنهج والكوادر الأساسية.

قدم هذا المشروع في ديسمبر ٢٠٠٥ ، وتم بحث آليات تنفيذه بمشاركة رؤساء الأقاليم الثقافية حتى يونيه ٢٠٠٧ ، وبدأ تفعيله بخمس مدارس إعدادية في العام الأول، وتزايد عدد المدارس حتى وصل إلى إثنتي عشرة مدرسة إعدادية في قرى المحافظات المختلفة ، حتى يونيه ٢٠١٢ .

كما تم تخصيص عدد (٦) ست قطع أرض في ست قرى لبناء المسارح المفتوحة «الجرن» كمراكز إشعاع ثقافي ، كما قام المهندس الاستشاري/ هاني المنياوي المعروف بأعماله المميزة في العمارة البيئية ، بتصميم المسرح الأول بقرية بلاط بالوادي الجديد ، وبتكلفة أقل من مليون جنيه وحصل على القسط الأول لتصميمه. (التكلفة هنا خيالية في قلتها بالنسبة إلى بناء المسارح، وتشجع على بناء (١٠٠) مائة مسرح في مائة قرية خلال خمس سنوات.

لكن كل شيء توقف ، النشاط وحركة تخصيص أراضي أخرى في قرى أخرى وإجراءات بناء المسرح الأول ، توقف كل ذلك مع بداية حكم الإخوان في يوليه ٢٠١٢، وذلك على يد السيد/ سعد عبد الرحمن رئيس الهيئة في ذلك الوقت ، والسيد/ محمد كشك رئيس الإدارة المركزية المختصة، ولم يستطع – أو لم يرغب – كل من الوزير/ د.شاكر عبد الحميد ، والوزير/ د. صابر عرب فضلاً عن الوزير/ د. عبد الواحد النبوي ، أن يعيدوا المشروع إلى العمل.

وجاري الآن – ديسمبر ٢٠١٥ – بحث سبل استئنافه مع الرئيس الجديد للهيئة الدكتور / أبو الفضل بدران وفي ظل الوزير الجديد السيد / حلمي النمنم .

قوبل المشروع في بداية الأمر بالرفض من غالبية المدارس ، رفض المدرسين قبل الأطفال معتبرين أن الفن حرام ، وقد سجل ذلك في شهادته بجريدة المصري اليوم الدكتور/ عمار علي حسن[1]، كما سجل هو وغيره مدى التفاعل الذي حققه

(١)د. عمار علي حسن – لو تحكم مصر بطريقة مسرح الجرن – جريدة المصري اليوم – العدد ١٤١٦ تاريخ ٢٩/ ٤/ ٢٠٠٨.

النشاط في المدارس بعد ذلك ومن خلال الحفلات النهائية ، وقد وضع المشروع في خطته لمواجهة التطرف[1]. كما حظي المشروع بكتابات / شهادات العديد من الكتاب[2]، وفي المائدة المستديرة ، والمؤتمر القومي للمسرح ، ومؤتمر الثقافة في الواجهة[3].

---

(١)عمار علي حسن – خطة لمواجهة التطرف – جريدة الوطن – العدد ٤٤٥ – بتاريخ ١٨/ ٧/ ٢٠١٣ .

(٢)من هذه الكتابات / الشهادات حسب تاريخ النشر :

مسرح الجرن ينطلق في خمس قرى – عاطف النمر – جريدة الأخبار ٣٠/ ١/ ٢٠٠٨.

مسرح الجرن الأمل – د. سيد البحراوي – جريدة البديل ٩/ ٢/ ٢٠٠٨ .

قراءة في المشروع القومي «مسرح الجرن» – محمد أبو العلا السلاموني – جريدة مسرحنا – ١١/ ٢/ ٢٠٠٨.

الفن بيد اليتيم عجبة – أحمد الخميسي – جريدة أخبار الأدب – ١٧/ ٢/ ٢٠٠٨.

مسرح الجرن – يوسف القعيد – مجلة المصور – ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٨ .

مسرح الجرن – يوسف القعيد – مجلة المصور – ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٨ .

بصوا جواكم – نجلاء بدير – جريدة الدستور – ٤/ ٤/ ٢٠٠٨ .

بصوا جواكم – نجلاء بدير – جريدة الدستور – ٥/ ٤/ ٢٠٠٨ .

بصوا جواكم – نجلاء بدير – جريدة الدستور – ٦/ ٤/ ٢٠٠٨ .

بصوا جواكم – نجلاء بدير – جريدة الدستور – ٧/ ٤/ ٢٠٠٨ .

الجرن .. مشروع قومي يجب رعايته– الأمير أباظة– المسائية– ١٠/ ٤/ ٢٠٠٨.

الموهوبون في الضبعية – الأمير أباظة – المسائية – ١/ ٥/ ٢٠٠٨ .

مسرح الجرن في بلاط – محمود الورداني – جريدة البديل – ١٤/ ٤/ ٢٠٠٨.

مدرسة دميرة الإعدادية المشتركة– محمود الورداني– جريدة البديل في ٤/ ٦/ ٢٠٠٨ .

د. عمار علي حسن (سبقت الإشارة).

مقالات أخرى بقلم : عز الدين نجيب – جريدة القاهرة.

أبو العلا السلاموني – مسرحنا.

مدحت صفوت – البديل والدستور «الإلكتروني» .

(٣)المائدة المستديرة بالمجلس الأعلى للثقافة بتاريخ ٣٠/ ٩/ ٢٠١٢ ، أقامتها جمعية محبي الفنون الجميلة بالتعاون مع المجلس ، وترأسها د. أحمد نوار ، وأمينها أ. محمد أبو العلا السلاموني ، وحضرها ستون تقريباً من الفنانين والأدباء .. والمهتمين فيما حضرها الدكتور/ صابر عرب وزير الثقافة ووعد بالاستئناف وبالدعم الكامل للمشروع، ولكن لم يحدث. =

وكما حققت التنمية المسرحية في قرية شبرا بخوم إنجازاً ليس قليلاً في حضور كل مواطنيها العروض المسرحية .. السيدات قبل الرجال.. ، وفي التفافهم حول التجربة واعتبارها برلماناً للقرية ، ودعمهم بناء مسرح بالمجهود الذاتي ، ومشاركة الفتيات والسيدات في هذه العروض ، واستمرار التجربة طوال هذه الفترة الزمنية من عام ١٩٧٣ حتى يومنا ، وتحقيق بعض القيم والأهداف المنشودة وخلو القرية من أية مظاهر للتطرف الفكري والعنف ، فضلاً عن الخصوصية الدرامية/ الهوية وفق كتابات وشهادات العديد من الكتاب[١].

فإن التنمية الثقافية في مشروع مسرح الجرن قد حققت هي الأخرى بعض الأهداف خلال السنوات الأربع القليلة (٢٠٠٧/ ٢٠١٢) منها : مشاركة الفتيات في النشاط فيما يزيد عن نصف المشاركين، وقد مارس الأنشطة وفق المناهج المنشودة، غالبية أطفال المدارس التى اختيرت للعمل، مؤازرة واهتمام أهالي القرى بنشاط المشروع، إزالة أوهام التحريم ، كما حظيت بدعم ومناشدة أكثر من ألف مثقف مصري – بالندوة وبالمؤتمرين المذكورين – مطالبين باستتنافه.

ولعل ذلك دافعاً للمسئولين بأن تأخذ التنمية الثقافية حقاً واهتماماً ودعماً تستحقه.

المخرج / أحمد إسماعيل ٢*

صاحب فكرة المشروع- المشرف الفني العام

= المؤتمر القومي للمسرح بالمجلس الأعلى للثقافة في الفترة من ٢٧- ٢٩ مايو ٢٠١٣ ، وقد ناشد باستتناف المشروع.

مؤتمر المثقفين «الثقافة في المواجهة» بالمجلس الأعلى للثقافة في الفترة من ١ : ٣ أكتوبر ٢٠١٣ وقد ناشد هو الآخر باستتناف المشروع ودعمه.

(١)ثبت الشهادات والكتابات النقدية – المسرح القريب – سبق الإشارة إليه.

* فنان قدير بالمسرح القومي المصري.
- مؤسس ومخرج تجربة شبرا بخوم المسرحية (١٩٧٣-)
- أشرف على العديد من الدورات التدريبية للتنمية المسرحية والثقافية في هيئات مختلفة .

تقرير مناقشات الندوة

إعداد: حنان رمضان

عقد مركز البحوث العربية والأفريقية بالتعاون مع منتدى العالم الثالث بـداكار، واتحاد الفلاحين، والمنتدى الوطنى المستقل ندوة:

«السياسات الزراعية والمسألة الفلاحية فى مصر»

بنقابة الصحفيين، وذلك يوم السبت ٣ أكتـوبر ٢٠١٥. مـن السـاعة التاسـعة والنصف صباحًا حتى الساعة الثامنة مساءً.

وقد شارك فى المؤتمر عدد من الخبراء المعنيين بتحليل السياسات والتحديات القائمة أمام مستقبل الزراعة والفلاحين فى مصر.

وكانت محاور الندوة كالتالى:

- السياسات الزراعية
- الأرض والسيادة الغذائية
- أبعاد سياسية واجتماعية للمسألة الفلاحية

فى افتتاح الندوة رحب أ. حلمى شعراوى -نائب رئيس مركز البحوث العربية والإفريقية ومنسق الندوة بالضيوف، وأكد على أن المسـألة الفلاحيـة والزراعيـة كانت من أولى اهتمامات مركز البحوث العربية والإفريقية منذ نشأته عـام ١٩٨٧. وأصدر المركز أول كتاب حـول الموضـوع عـام ١٩٩١ بوجهـات نظـر سياسـية واجتماعية واسعة بالتعاون مع اتحاد الفلاحين، كما ساهم المركـز فى احتفـالات كمشيش فى إبريل من كل عام، وبعد رحيل د. محمد أبو مندور المؤثر جدًا علينـا،

قرر المركز عمل سيمنار سنوى مهدى له استمر لفترة طويلة، وتم نشر الكثير من واقع أعمال هذه الندوات،

وشكلت لجنة دائمة بالمركز « لجنة المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر» وإن غابت بعض الوقت، فهى التى أعدت هذه الندوة بعد مناقشات مطولة دامت أكثر من ستة أشهر، وحرصت على الاتصال بأكثر من هيئة، وقد أسعدها بسرعة استجابة المنتدى الوطنى المستقل، واتحاد الفلاحين، ومنتدى العالم الثالث بداكار ليكونوا رعاة الندوة، كما كان على اتصال دائم بالاتحاد العام التعاونى وإن لم يكن من الرعاة الأساسيين.

كما اهتمت الندوة برؤية القوى السياسية للمسألة الفلاحية والزراعية، وتم الاتصال بأكثر من ستة أحزاب كبيرة، لإرسال ممثل لهم فى الندوة.وهذه الأحزاب (التحالف الشعبى الاشتراكى- الكرامة - الحزب الشيوعى المصرى- التجمع- الوفد- حماة الوطن- الحزب الاشتراكى المصرى).

ثم تحدث ممثلو رعاة الندوة:

فتحدثت أولاً : أ.شهيدة الباز: مديرة مركز البحوث العربية والإفريقية

بعد الترحيب بالضيوف، والهيئات الداعمة للندوة، وبرئيس المركز ، المناضل المفكر(د. سمير أمين)، ركزت على أن القضية الزراعية بالنسبة لدول الجنوب هى قضية مركزية ومصر من ضمنها، رغم أى أشكال اقتصادية، أو استثمارات أخرى، وهى ما زالت تشكل جوهر اقتصادنا، لأنها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتنمية الحقيقية التى تقوم على المشاركة الكاملة لأعضاء المجتمع فى إنتاج التنمية والتمتع بخيراتها على أساس من الديمقراطية القائمة على المشاركة والعدالة الاجتماعية.

وعلينا أن ننظر إلى الأراضى الزراعية والزراعة على أنها ليست فقط أهم القيم الاقتصادية الموجودة وإنما بالنظر إلى دورها فى تشكيل علاقات القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والأشكال الثقافية التى تسود المجتمع.

والزراعة فى دول الجنوب كانت هى المدخل للاستعمار، حيث وجدوا، مع

الثورة الصناعية، أنهم يحتاجون إلى مواد أولية وأسواق يروجون فيها منتجاتهم، ورغم استقلالنا ما زلنا فى حالة استعمار بشكل عولمى مختلف، لأن البنية الاقتصادية لدينا هى البنية التى أقاموها وهى معتمدة عليهم ومستعمرة منهم حتى اليوم.

ثم تحدث د.زكريا الحداد: رئيس المكتب التنفيذى للمنتدى الوطنى المستقل.

ذكر أولاً أنه سعيد أن يتحدث باسم المنتدى الوطني المستقل، وهو أحد رعاة الندوة، والمنتدى هو منظمة مدنية عابرة للأحزاب يعمل وفق وثيقته التأسيسية علي تحقيق أهداف ثورة ٢٥ يناير/ ٣٠ فبراير، والتي جسدها دستور ٢٠١٤ وذلك بكل الوسائل المشروعة والممكنة.

وهذه الندوة فى رأيه تتصدي لأهم المشاكل التي يعاني من تبعاتها المجتمع المصري بكامله بشكل عام وقطاع عريض منه بشكل خاص ألا وهو مجتمع الفلاحين والصيادين، فالأمر جد خطير، فالفلاح المصري القديم هو من علم العالم حرفة الزراعة وهو الآن في وضع بائس أوشك علي أن يترك أرضه بدون زراعة للخلل الشديد في المنظومة الزراعية في مراحلها الثلاث والتي تشتمل علي مدخلات الإنتاج ثم الممارسات الزراعية التي لم تتطور منذ زمن بعيد ثم الإجهاز عليه في تسويق إنتاجه، أما عن الصيادين، فرغم امتلاك مصر ١٣ مليون فدان مائي نجدهم يعانون أشد المعاناة إما من الفساد والتلوث الشديد في الصيد الداخلي أو الحبس والتشرد في الصيد من البحار. وفى رأيه ترجع هذه المعاناة لأسباب كثيرة يأتي في مقدمتها الفساد والظلم الاجتماعي واختلال العدالة وعدم التخطيط المبني علي العلم والخبرة لأربع عقود مضت من عمر هذا الوطن.

وتمنى فى الختام أن تكون الندوة هى محاولة جادة ليس فقط لتشخيص المعوقات ولكن لتقديم خطط متكاملة لكيفية التغلب عليها واللحاق بالعصر الذي نعيش فيه.

أ. محمد فرج: رئيس اتحاد الفلاحين

ركز فى البداية على أن من دواعى سروره أن يجلس الآن ممثل الفلاحين مع كوكبة من المثقفين، حتى يستطيعوا توصيل صوت الفلاح الحقيقى لهم. فالفلاح المصرى يمر بأسوأ فترة فى تاريخ حياته، فهو يتعرض لهجمة شرشة، حيث تسلب منه جميع حقوقه...فعلى سبيل المثال جميع المحاصيل الزراعية لا توجد لها سياسة تسويقية، وكما أن كثير من الفلاحين الذين أخذوا أراضى من قانون الإصلاح الزراعى، طردوا منها، رغم أن معهم أحكام. .....

الفلاح غير آمن، وغير مستقر فى أرضه حتى يزيد من إنتاجها.

وشهر أكتوبر هذا شهر حصاد لأكبر ثلاثة محاصيل رئيسية وهى (القطن- والأرز- والذرة)

ولكن نجد الوزارات المعنية، كل فريق فى ناحية، ويتركون الفلاح.

لذا يرى أنه لابد أن ينزل الباحثون لدراسة مشاكل الفلاح، فالزراعة أمن قومى شديد الوطنية، ولابد من الاهتمام بالفلاح فهو القادر على الإنتاج، وعلى حماية جميع الطبقات، فيقول ..نريد معطيات لزيادة الإنتاج وليس معوقات.

ثم طلب فى نهاية كلمته الوقوف دقيقة حدادًا على كل مناضل فلاحى مات فى سبيل قضية الزراعة والفلاح المصرى.

وأخيرًا اختتم الجلسة د.سمير أمين بخطابه الافتتاحى للندوة حول: **مستقبل الزراعة فى العالم**

وقد نشرت ورقته بالكامل فى الفصل الأول، ولكن سأذكر هنا أهم النقاط التى ركز عليها فى افتتاح الندوة:

ذكر فى البداية أنه رأى من المفيد أن يتحدث فى الاتجاهات السائدة مصريًا وإقليميًا وعالميًا التى نواجه نتائجها الكارثية فى الحاضر والمستقبل.

١- لابد من التمييز بين «الزراعة الرأسمالية» و«الزراعة فى الرأسمالية»، فالزراعة الرأسمالية بالمعنى الحقيقى للكلمة لا توجد إلا فى مراكز المنظومة

العالمية المتقدمة أى شمال أمريكا (الولايات المتحدة وكندا) وأوروبا الغربية والوسطى، وهناك جيوب من الرأسمالية العالمية فى أمريكا اللاتينية(الأرجنتين والبرازيل) وجيوب صغيرة جدًا فى أماكن أخرى منها مصر.

فى المقابل توجد الزراعة فى الرأسمالية، وهو الشكل السائد فى جميع بلدان آسيا فيما عدا اليابان، وإفريقيا بما فيها الوطن العربى، وأمريكا اللاتينية فيما عدا جيوب الرأسمالية المتقدمة

السبب فى ذلك أن جميع المجتمعات قبل الثورة الصناعية، (حديثًا أوائل القرن التاسع عشر) كانت ريفية وبالتالى كان يمثل النشاط الزراعى حوالى ٨٠٪ من الأنشطة الإنتاجية، ومع الثورة الصناعية اندمجت الزراعة بصفة خاصة، وتحولت من زراعة قروية إلى زراعة رأسمالية.

والزراعة القروية هى التى ما تزال تسود فى آسيا وأفريقيا، ونصف أمريكا اللاتينية، وهذه الزراعة القروية اندمجت أيضًا بشكل آخر، بشكل تابع مع المنظومة العالمية، وبالتالى لم يعد هناك زراعة تقليدية.

والمعيار للتمييز بين الزراعة الرأسمالية والزراعة المندمجة فى الرأسمالية هو نسبة الاستهلاك الذاتى، بمعنى أن الاستهلاك الذاتى فى الزراعة الرأسمالية، لا يمثل شيئًا على الإطلاق، وبالتالى لا يؤثر فى استراتيجيات القرار، بالنسبة اختيار المنتجات، واختيار وسائل الإنتاج، والتسويق...الخ. بينما نسبة الاستهلاك الذاتى خاصة بالنسبة للأغلبية الكبرى (صغار وفقراء الفلاحين) تصل على الأقل لـ ٥٠٪ من قيمة الإنتاج فى الزراعة فى الرأسمالية، مما سيؤثر على منطق القرارات التى تسود فى هذه الزراعة.

٢- كيف وصلنا لهذا الوضع؟ بمعنى ما هى المسيرة التى أدت إلى تصفية الزراعة القروية وإحلال الزراعة الرأسمالية محلها؟

كان التصور السائد فى الفكر البراجوزى عن مستقبل الزراعة المتقدمة، وفى الفكر الاشتراكى، أيضًا، انطلاقًا من منتصف القرن الثامن عشر حتى الخمسينيات من القرن

العشرين، هى أن ما حدث فى الصناعة من إحلال المنشآت الكبيرة محل المنشآت الصغيرة الحرفية ونصف الحرفية، تجمع عشرات أو مئات الآلاف من العمال فى مكان واحد أو أماكن مختلفة ولكن مرتبطون ببعضهم البعض، يمكن اتباع نفس هذا الاتجاه لتغيير شكل الزراعة بحيث أن مزارع شاسعة،بألوف العمال الزراعيين وبتقسيم دقيق للعمل سوف يحل محل الزراعة العائلية الفلاحية القديمة.

ولكن ما حدث ليس هذا على الإطلاق، فما حدث فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة هو تحديث الزراعة العائلية (القروية سابقًا)، بمعنى أن المزارع الصغيرة نسبيًا (التى تحركها عدد قليل من قوة العمل) هى التى كسبت المعركة، فإنتاجية الفلاح للفدان أعلى بكثير فى الزراعة العائلية المستحدثة مما هى فى أى شكل آخر .

فالسمة الخاصة التى تميز الزراعة عن الأنشطة الصناعية هى أن الزراعة لا تحتاج لتقسيم للعمل بل بالعكس الفائدة فى أن المزارع هو الذى يقوم بأعمال مختلفة جدًا من وقت لآخر.

وذكر فى كلمته شهادة من أفضل خبراء الزراعة فى العالم وهو «مزوايبه» من فرنسا ...يقول أن المزارع المصرى من أحسن المزارعين عالميًا....ولكن للأسف نحن لا نقدر هذا التراث، وهذا الكنز الموجود لدينا بل أن الاحتقار للفلاح هو الصورة السائدة فى المجتمع المصرى وغيره من المجتمعات العربية والإفريقية.

بدليل أننا توصلنا فى المراكز أن هناك فئة صغيرة جدًا من السكان لا تزيد عن ٥٪ ينتجون لتغذية المجتمع بالكامل، بل لديهم قدرة على التصدير.

معنى ذلك أن معدلات نمو الإنتاجية فى الزراعة العائلية الرأسمالية أعلى بكثير من معدلات نمو الإنتاجية فى الصناعات الجديدة والأنشطة الأخرى.

لكن الاتجاه السائد عالميًا، والمطبق بشكل منهجى يسعى إلى تصفية الزراعة القروية فى الجنوب والزراعة الرأسمالية فى الشمال...ما هو السبب فى تغير موازين القوى لصالح طرح نمط جديد للزراعة؟

ويرى أن تصفية الزراعة القروية ستؤدى إلى كوكب العشوائيات، بمعنى أن مئات الملايين، فى خلال عقود، لن يجدوا عمل سواء فى المدن أو الهجرة... وهذه هى الكارثة....

إذن ما هو البديل، البديل هو انعاش الزراعة القروية وتحديثها فى إطار الحفاظ على الحيازة العائلية...وهذه ليست وصفة سحرية، هذه عنوان لسياسات لابد أن تكون مختلفة من بلد لبلد ومن فترة لفترة، لكن منطق واحد وهو هدف إنعاش وتحديث الزراعة القروية، ومن هذا المنظور لا يوجد بديل مطروح فى العالم كله إلا فى الصين وفيتنام، ففيهما مشروع ينفذ وحقق نتائج أفضل بكثير مما أدت رسملة الزراعة حتى فى أمريكا اللاتينية.

وبالطبع النموذج الصينى والفيتنامى لا يمكن تقليده فى الزراعة المصرية لأسباب واضحة، بعضها ظروف التبعية المختلفة، وأيضًا الظروف السياسية. ولكن هل من الممكن أن أحدد سياسة بديلة من هذا النوع، أى تسعى إلى إنعاش الزراعة القروية اعتمادًا على الحيازات العائلية وبالتالى تحد من الهجرة للخارج والعشوائيات؟

الجلسة الثانية: السياسات الزراعية

رأس الجلسة: د. محمود منصور

أشيد بالجهد الفكرى والذهنى والعلمى الذى ورد فى ورقة د. سمير أمين فى الجلسة السابقة، ورأيى أن الأخذ بالنموذج الصينى أو الفيتنامى صعب تطبيقه فى مصر حيث أن لدينا خصوصيات، منها التزايد السكانى المقيت، والقضية الأهم هى الفساد، الفساد فى تخلف التعليم، أو الصناعة أو الزراعة..... الفساد تعددت محاوره وتجذر فى الثقافة، وإذا أخذنا باقى المؤسسات ودورها فى إنقاذ هذا الوطن..... سنجدها مؤسسات ساقطة، ومستنسخة من مجتمعات أخرى، كل هذه المؤسسات تعمل ضد التنمية، وضد مصالح الشعوب.

ثم قدم أوراق الجلسة وهى كالتالى:

- م. حسام رضا، أثر السياسات الزراعية على إفقار الفلاحين.

- د. زكريا الحداد، البرنامج القومى لتطوير القطاع الزراعى وتنمية الريف.

- أ. مدحت أيوب، التعاونيات الزراعية وأثرها على المسألة الزراعية والفلاحية فى مصر.

ودارت المناقشات، وكان جزءًا أساسيًا منها، فى هذه الجلسة، رؤية الأحزاب للسياسات الزراعية فى مصر (الوفد- التحالف الشعبى- التجمع- الكرامة- الاشتراكى المصرى- الحزب الشيوعى المصرى).

د.سعيد خليل أستاذ بمركز البحوث الزراعية

الزراعة المصرية معرضة لخطة صهيو أمريكية، والوضع الزراعى فى مصر كارثى والذى يتحمله هو الفلاح والمواطن البسيط، وتلخصت الخطة بتكوين كوادر أساسية لإدارة المنظومة الزراعية فى مصر، هذه المنظومة هى التى تؤثر فى الإدارة حتى الآن، وتعكس تصورات صهيو أمريكية للتدمير، وعلى سبيل المثال وليس الحصر، المشروع الذى أشار إليه م.حسام رضا مشروع إصلاح السياسات من المعونة الأمريكية من ١٩٩٧ وانتهى عام ٢٠٠٨، ومحصلة ما دخل مصر ٤٠٠ مليون دولار والنتيجة أربعة كوارث حقيقية، وهى، إلغاء الزراعة التعاقدية، إلغاء الدورة الزراعية، خفض زراعة القطن فى مصر، تسليم بذرة القطن المصرى لشركة أمريكية. .....وبالفعل فى ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٠ تم تسليم ستة أنواع من بذرة القطن المصرى.

د. سمير أمين

أى نظام قائم على اعتبار الأرض الزراعية سلعة تباع وتشترى محكوم عليه بأنه يتبع الاتجاهات العامة السائدة فى النظام الرأسمالى، وبالتالى الإشكالية الرئيسية هل سنستمر فى مصر نعتبر الأرض سلعة أم لا؟

لابد من سيادة الدولة على الأراضى الزراعية وكان هذا هو المبدأ الذى طبق منذ محمد على حتى الخديو إسماعيل الذى قام بالنقل من مبدأ سيادة الدولة المصرية على الأراضى الزراعية إلى مبدأ الملكية الخاصة، ولو استمرينا فى هذا

الإطار سوف أكون متشائمًا لأننا لن يكون لدينا وسيلة لرفض الخضوع للتيارات السائدة فى الرأسمالية العالمية.

م. ممدوح حبشى

أريد أن ألفت النظر لنقطة أخرى، وفى البداية اتفق مع أ. شهيدة على أننا فى ندوة علمية ولكنها متصلة اتصالاً مباشر بالسياسة، فرأيى أن هناك اتفاقًا عامًا على المشاكل التى تواجهها الزراعة والثروة السمكية والتعاونيات.....الخ، وهناك اتفاقًا على شكل التحول المطلوب،

الذى ينقصنا هو كيف يتحول فلاحو وصيادو مصر إلى قوى سياسية ضاغطة؟....ولابد أن تأخذ هذه النقطة جزء من الحوار، وليس مجرد الاتفاق على الصح والغلط، ولا أن نضع مجموعة من السياسات البديلة .....فالسياسات البديلة موجودة... السؤال هو كيف نحقق هذه السياسات؟.

الحاج هاشم فرج

نريد عمل مسح للأرض الزراعية السمراء، وعمل بطاقة إلكترونية لصرف الأسمدة، مثل الخبز والتموين، بمعنى عندما أملك فدانين أصرف بالبطاقة سماد لفدانين... وليس كما يحدث الآن، هناك من لا يملك أراضى ويعمل حيازة وهمية بعشرة أفدنة ويصرف سمادهم، فالجمعيات التعاونية على مستوى الدولة فاشلة وهى التى تعمل الحيازات الوهمية عن طريق المشرف الزراعى. نريد الهمة مع الفلاح.

إبراهيم الأقرع من الإسماعيلية

كلنا نتفق على أن السياسات المتبعة فى الأرض أدت إلى إتلاف وخسائر كثيرة، وتوصيتى فى هذا المؤتمر هو أنه لابد من وجود تمثيل للفلاح عند وضع السياسات الزراعية.

د. ماجدة غنيم- خبير استشارى فى التنمية الزراعية

لا شك أن قانون التعاون الموجود لا يصلح ولا يمكن تطور التعاونيات فى ظله فى المستقبل، ولا شك أيضًا فى أنه شماعة كبيرة جدًا جدًا، وأن القائمين على

التعاون لم يقوموا بدورهم من عشرات السنين، والقانون مثل هذه الغرفة والناس تجلس فى قفص، وبدلا من أن يقولوا أخرجونا من القفص، يقولوا وسعوا الغرفة. فالتشريع لن يمكن الناس من أن يقوموا بنهضة تعاونية بل بالعكس النهضة التعاونية ستقف سليلة التشريع أن وجد أساسًا حركة تعاونية.

النقطة الثانية: أننى لا أوافق على اعتبار التصدير أو روابط المياه كلها شئ سيئ لمجرد أن ممارستها سيئة.

النقطة الثالثة: هى أنه توجد ورقة فى مصر اسمها إستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ تتعارض مع كل ما قيل فى هذه الجلسة، وهى ورقة شبه خفية لكنها أعدت واعتمدت فى المؤتمر الاقتصادى وتعهدت فى خطة طويلة المدى أن يكون حجم اقتصاد الخدمات ٧٠٪ من اقتصاد مصر، وهو شئ من الأهمية العاجلة، وأريد أن أشير إلى نقطة التغير المناخى والتأقلم معه، فعلى سبيل المثال، اقتصاد سيناء دمر بالكامل (زراعة ورى) بسبب التغير المناخى، وأيضًا فى الصعيد فى سبيلها لفقدان ٣٠٪ بسبب التغير المناخى.

فلابد من إعادة النظر فى هذه الإستراتيجية، كما يجب إعادة النظر فى استصلاح مليون ونصف فدان.

أ. على الدين- حزب الوفد

بالنسبة للسياسات الزراعية الموجودة فى الوقت الحالى، نرى أن عملية تفتيت الملكية الزراعية بعد ثورة يوليو هى التى أدت بنا إلى عدة إجراءات متتالية، فهل هناك إمكانية أن نرجع بهذه السياسات مع ضمان حقوق المزارعين وصغار الملاك؟.

أ. إلهامى الميرغنى ـ نائب رئيس حزب التحالف الشعبى

نحن فى الحزب نرى عدة محاور فى موضوع الزراعة، أولها سيادة مصر على مواردها، فقد بنينا على ١٢ مليون فدان، وفى نفس الوقت نتكلم على التنمية المستدامة، نردم النيل والبحيرات ونتكلم عن التنمية المستدامة، ما أعرفه أن استدامة التنمية تعنى الحفاظ على الموارد، وأحد القوانين التى نطالب بإلغائها فى حزب

التحالف، هو حق تملك الأجانب للعقارات، وللأراضى الزراعية، لأن هذه إحدى الكوارث، فهذه الأراضى ليست ملكًا للجيل الحالى بل ملكًا للأجيال القادمة.

النقطة الثانية: أنه لابد للسياسة الزراعية أن تعتمد على اكتفاء ذاتى من الغذاء والكساء، وتحقيق الاكتفاء الذاتى يعيقه الاستسلام والانبطاح أمام سياسات البنك الدولى، الذى تحدث عنها م. حسام رضا، وأمام المخطط الأمريكى الصهيونى، الذى تحدث عنه د. سعيد. هذه الحكومة وهذا النظام لن يغير التوجهات الأساسية للتبعية وعدم الاهتمام بالسيادة الغذائية، وبالعكس سيكون هناك مزيد من الاعتماد على الخارج ومزيد من الاستيراد.

النقطة الثالثة: أننا نستهدف تطوير الزراعة المصرية من خلال تطوير الريف المصرى، وتصنيع الريف.

النقطة الرابعة: أنه صدر قانون يسمح للشركات بملكية ٣٠٪ من أسهم التعاونيات الزراعية، وبالتالى هذا تدمير للتعاونيات المصرية، فالتعاونيات هى جوهر وأساس الديمقراطية التشاركية والديمقراطية من أسفل، وبالتالى نحن متمسكين بإسقاط هذا القانون المعادى للتعاونيات، ومع تشكيل قانون تعاون موحد.

د. شريف فياض- عضو المكتب السياسى بحزب التجمع

أولاً: لدينا فى حزب التجمع برنامج حول المسألة الزراعية فى مصر، مشروح فيه كل المسائل التى تخص الأرض، والمياه، والفلاح، والتعاونيات، والمعلوماتية، والتسويق، والإنتاج الحيوانى.....الخ

وسوف أذكر هنا ملخصًا لرؤية حزب التجمع حول السياسات الزراعية،

فالفلاح فيها هو أساس كل شئ، فبدون تنمية حقيقية للفلاح، وبدون حقوق اجتماعية واقتصادية له، لن تستطيع السياسة الزراعية أن تحقق أى شيء.

ثانيًا: عندما نتحدث عن الأرض الزراعية لابد أن نفرق بين الأراضى القديمة والأراضى الصحراوية، فتعاملنا مع الأراضى القديمة أدى إلى هدرها، ولدينا فى الحزب إستراتيجية أخرى للأراضى الصحراوية (وسوف أشرح ذلك بالتفصيل فى

ورقتى بالجلسة القادمة).

ثالثًا: بالنسبة لموضوع المياه، نجد أنه حدث هدر شديد جدًا للمياه، وكان هناك غياب للشفافية والمعلوماتية، ونحن مع موضوع الروابط، ولكن ليس بشكل مفروض على الفلاح، بل يكون هذا من خلال المشاركة.

وأخيرًا السيادة الغذائية، والأمن الغذائى مهمان جدًا، ولا يمكن التجارة بالأرض أو المياه، ونحن ضد تسعير المياه، ومع التعاونيات.

م.حسام رضا ـ حزب الكرامة

نحن مع الاكتفاء الذاتى، ومع زراعة المحاصيل الإستراتيجية، مع عدم هدر المياه بتصدير المحاصيل المائية مثل البرسيم والموالح، نحن مع الأرض الزراعية فيما يخدم خطط الدولة، بمعنى أنه لا يجوز وضع مشروع توشكى مع تعمير سيناء. نحن مع الزراعة من أجل التصنيع (القطن والصناعات الغذائية)، نحن مع التكامل العربى فى الأرضية الزراعية.

أ. أحمد بهاء شعبان ـ رئيس حزب الاشتراكى المصرى

نرى أن أحد أسباب ضعف الوضع الفلاحى فى مصر هو غياب القوى المنظمة الفلاحية، سواء فى الروابط أو الجمعيات التعاونية، فهناك إشكال فى العمل المشترك، وقد اهتممنا فى الفترة الأخيرة بقطاع مهم من فلاحى الإصلاح الزراعى الذين تعرضوا للطرد من أراضيهم، وساندناهم بكل قوة سواء بالشكل القانونى أو الإعلامى، ونجحنا، مع آخرين من الأحزاب الأخرى بالفوز ببعض المعارك القانونية فى هذا الإطار.

والآن نعد لعمل نقابة أو رابطة فلاحى الإصلاح الزراعى، فبدون تنظيم قوى الفلاحين المصريين، أعتقد أن فرص الحصول على مستحقاتهم وحقوقهم ستتضاءل تمامًا، وأعتقد فى الفترة القادمة أن هناك ضرورة لتحالف كل القوى الوطنية المصرية فى بناء منظمات مستقلة للفلاحين المصريين أسوة بالنقابات المستقلة، فى مواجهة سياسة التضييق على الفلاح المصرى.

أ. شهيدة الباز

هناك نقطة أساسية يجب ألا ننساها، مصر ودول الجنوب مستعمرة وتابعة، ولا نستطيع اختيار سياساتنا حتى الآن، وهذه منعكسة داخليًا فى وجود طبقات مرتبطة بالاقتصاد الخارجى، هى التى تشكل البنية الطبقية الجديدة فى مجتمعنا، وأنا لا أقبل أن أتكلم عن تحرير الفلاح، والعمل من أجل الفلاح، والمجتمع يمتلك آليات ضد المساواة فى كل الفئات... بمعنى أننا لا نستطيع وضع قضية بمفردها، فلا بد من التفكير فى كيفية إعادة تشكيل مجتمعنا وتحريره وهذا مرتبط بعلاقتنا العالمية والإقليمية والمحلية.

أ. حمزة السروى- الحزب الشيوعى المصرى

بعد ثورتين(يناير، ويونيه)، وبعد فريق نضالى مهم وممتد من ثورة عرابى حتى الآن فى حلقات متتالية من الثورة الوطنية الديمقراطية، ولم نحقق الكثير، أن الأوان كأحزاب سياسية وكقوى مجتمع مدنى، ومراكز واتحادات ومنتديات أن نضع سياسة زراعية لبلادنا، طالما أن الحكومة لا تمتلك تلك السياسة، ولاشك أن كل منا كأحزاب أو قوى أخرى يمتلك تصورًا ما، ولكن يجب أن تتضافر هذه الجهود وتتعاون فى إخراج وثيقة تنص على أن يكون لدينا سياسة زراعية مستقلة تراعى ليس فقط، السياسة الزراعية ولكن ارتباطاتها بمجالات أخرى عمالية ونسائية وشبابية، لأن فى النهاية الكل مترابط، كما ذكرت أ. شهيدة، على أن تراعى هذه السياسة المقترحة، ضرورة تنمية مستقلة، ضرورة تخاطب المجتمع بما فى ذلك طبعًا تخاطب العاملين فى مجال الزراعة، ضرورة حد أدنى من العدالة يسمح بتفعيل وجود الناس واستثارة حماسهم لأن يشاركوا فى هذا المجال، وأرى أنه لا داعى نهائيًا للإحباط فنحن نسير فى مسيرة طويلة ونعلم ذلك مقدمًا، ولعل لقاء من هذا النوع من شأنه أن يشحذ الهمم، ويخطوا بنا خطوة للأمام.

أ.عدلى- اتحاد المحامين العرب

الحكومة ليست هى التى تسن السياسات الزراعية، فهى منبثقة عن تشريعات، وبالتالى الحكومة منفذة لهذه التشريعات، وكنا نتمنى أن يكون هناك بحث فى هذه

الندوة عن البنية التشريعية الحاكمة للسياسات الزراعية فى مصر، وكان يجب أن يتم هذا الكلام مع جهات قانونية.... ونحن بصدد انتخاب برلمان جديد، مما سيدخلنا فى الصعوبات التى ستجد وتضاف إلى الصعوبات الحالية أمام تنفيذ سياسات بديلة، وهذا حرث فى الماء، وبالتالى علينا أن نتعرض للصعوبات القائمة والصعوبات المستقبلية التى ستجعل السياسات البديلة شبه مستحيلة التحقق، ويجب أن تتصدى لها الندوة بشكل أو بآخر، خاصة أن دستور ٣٠ يوليو ألغى تمامًا أى حقوق كان معترف بها للفلاحين والعمال فى الدساتير السابقة، خاصة مبدأ ٥٠ ٪ من المقاعد للعمال والفلاحين الذى ألغى عن عمد.

الجلسة الثانية: الأرض والسيادة الغذائية

رئيس الجلسة: د. حسن أبو بكر

تحدث د. سمير أمين فى بداية اللقاء عن هدف محدد وهو انعاش وتحديث الزراعة القروية كما أسماها أو يمكن تسميتها بالزراعة الفلاحية التى تمثل الغالبية العظمى من الفلاحين، وبالتالى أدعو كل زملائى وأصدقائى المتحدثين أن يضعوا أعينهم على المستقبل، فمعظم ما قيل فى مجال الوصف والتشخيص باستثناء ما قاله د. زكريا عن الرؤية المستقبلية، ولابد من طرح بدائل، وليس صحيحًا أن البدائل لا يوجد عليها خلافًا، بل هناك أبعاد بالغة الأهمية مثل الأبعاد البيئية والاقتصادية والثقافية، وأعتقد أن الكلام على الأرض ليس مقصودًا منه أن تعود الأرض لملكية الدولة، ولكن الأرض مثل الماء، فهناك أشياء لا تباع ولا تشترى ولا يجب أن تكون محلاً للتجارة لأنها أصول داعمة لحياة البشر.

ثم قدم الباحثين كالتالى:

- أ. عبد المولى إسماعيل، تحرير تقاوى الحاصلات الزراعية والسيادة الغذائية.
- د. شريف فياض، استخدامات الأراضى الزراعية الجديدة والقديمة فى مصر.
- أ. أحمد إسماعيل، رؤية للتنمية الثقافية فى الريف المصرى.

وبنهاية تقديم الأوراق دارت المناقشات التالية:

عثمان سعد عبد الغنى- اتحاد الفلاحين ببنى سويف

مطلوب من الدولة ثورة إدارية شاملة على كل القوانين الزراعية الموجودة الآن، لأن الفلاح أصبح فى غرفة الإنعاش، وأول هذه المشاكل فى بنى سويف أنه توجد أراضى صحراوية يتملكها بعض الفئات المعادية، لذا نطلب من الدولة أن تراجع سياسة الأراضى الصحراوية، وأن تُملك للشباب، فالشباب طاقة موقوتة يمكن أن تنفجر فى أى وقت.

النقطة الثانية هى شركات التقاوى التى أصبحت فى ثراء فادح من الفلاح، فلماذا لا تتولى مراكز البحوث الزراعية الإشراف على التقاوى، وتقوم أيضًا بتسويقه.

النقطة الثالثة: بالنسبة لموضوع تسويق المحاصيل، يزرع الفلاح، ولا يستطيع أن يبيع، فلماذا لا تقوم التعاونيات بإنشاء شركة مساهمة أو مصانع، تقوم بتصنيع المحاصيل مثل محاصيل النباتات الطبية ومحاصيل الثوم والبصل.

محمد عبد المؤمن- فلاح

الفلاح انداس فى الأرض خالص، من جهة تمليك الأرض أو الإيجار، فعندما يصبح إيجار الفدان ٢٥٠٠ جنيه، ويحتاج لـ ثمانية شكائر كيماوى بـ ١٠٠٠ جنيه، من أين يأكل الفلاح هو وعياله، أنا حاربت ٣ حروب (اليمن - ٦٧- ١٩٧٣)، وأيامها صدر قرار من الزعيم عبد الناصر أن المحاربين عليهم أن يختاروا أن يأخذوا أرض أو وظائف، واحنا اخترنا أرض، ونتعامل مع الإصلاح الزراعى من عام ١٩٦٤ حتى الآن، ولكن حدث سوء تفاهم بين مدير المنطقة عندنا وبين زملاء لنا(إبراهيم صبيحة وآخرون)....مما أدى إلى تحويلنا من الإصلاح الزراعى للأوقاف،....احنا أصبحنا فى حرب رابعة، أين تكريمنا.....نريد تمليك الأرض الزراعية من نصف فدان لـ ثلاثة أفدنة، ورفع الديون عنها، سواء فى الإصلاح الزراعى أو الأوقاف.

د. سعيد خليل

سوف أتحدث عن نقطة واحدة وهو ما ذكره أ. عبد المولى فى قانون التحول الوراثى، هناك بروتوكول كرتاجنا عام ٢٠٠٠، وقعت عليه مصر من ضمن ٣٥ دولة، هذا البروتوكول وضع ضوابط وحدود معينة لعملية انتقال منتجات الهندسة الوراثية، ولكن للأسف الشديد لم يطبق أى شئ فى مصر، والمسئول عن تطبيقه هو وزير البيئة، ولكن الذى كان يديره بالفعل وزير الزراعة. وهذه من النقاط المهمة التى يجب دراستها بعناية، واجتمع الاتحاد الأوروبى فى ٢٤ ديسمبر ٢٠١٤، واتفق على أن يعطى حرية لبعض الدول بحيث يكون لها حرية التصرف فى إدخال المنتج أم لا. وللعلم الدول الأولى فى انتاج الهندسة الوراثية فى العالم هى أمريكا، وتزرع ١٣٨ مليون هكتار من منتجات الهندسة الوراثية لا تستخدم منها شيئًا، وكل استهلاكها من الزراعة الطبيعية، ولكن تصدرها إلى جميع دول العالم الثالث.

أ. إلهامى الميرغنى

بالنسبة لما ذكره أ. عبد المولى فى نهاية كلامه حول مجموعة تعاونيات لإنتاج التقاوى، ووعى الفلاحين بموضوع الأصول الوراثية، رأيى أننا لدينا قصور لدى المجتمع المدنى، سواء أحزاب أو نقابات أو تعاونيات فى الوعى بهذا الموضوع، وهذا يرتبط بما قاله أ. أحمد إسماعيل حول التنمية الثقافية،وتجربته حول مسرح الجرن. فالفن والتنمية الثقافية تلعب دورًا مهمًا جدًا فى رؤيتنا لموضوع التطوير الزراعى.

أما بالنسبة لموضوع الأراضى الصحراوية، فلدينا كارثة كبرى فى كثير من تجارب استصلاح الأراضى الزراعية، فهناك العديد من الشباب والفلاحين من محافظات مختلفة باعوا كل ما يملكون، وذهبوا للصحراء بعد أن أنتجت الأرض، بدأت الحكومة تلعب بهم، ولا تريد أن تعطيهم عقود ملكية لهذه الأراضى وتريد أن تأخذها لشركات كبرى، وهذه الكارثة يجب أن نواجهها بالمطالبة بتقنين أوضاع الفلاحين فى الأراضى الصحراوية عن طريق المؤسساتية.

نقطة أخيرة وهى ما أشار إليه د. شريف الخاصة بالتكامل بين الوادى والدلتا،

وهذا مرتبط بموضوع عودة سياسة عامة يتم فيها خطة للزراعة والتوزيع المحصولى وفقًا لاحتياجات مصر الغذائية والكسائية، ووفقًا لطبيعة الأرض والمناخ فى كل منطقة من مناطق مصر.

د. حسن أبو بكر

فى مؤتمر قمة الأرض الذى عقد فى ريو دي جانيرو فى البرازيل عام ١٩٩٢ عملوا وثيقة اسمها « أجندة ٢١» فيها فصل عن الفلاحين والزراعة، ووضعوا الشرط الأول لاستدامة الزراعة الحيازة الآمنة.

أ. أحمد نبيل

شكرًا لكل النخبة الموجودة، ولكن نسيت الندوة جزءًا مهمًا من السياسة الزراعية، وهى الثروة الحيوانية، التى تعرضت لهجمة دمرتها،وهى تعرضها للأمراض (مثل الحمى القلاعية)، ولا يوجد لها علاج صحيح، أو تأمينات على المواشى.

نقطة أخرى، فى بحيرة ناصر والسد العالى حجزوا الطمى بالكامل، ومن الممكن أن الكراكات التى حفرت قناة السويس تخرج لنا هذا الطمى على الجسور ونستفيد منه فى تخصيب الأرض الجديدة.

د. حسن أبو بكر

ليست كل الأراضى التى تزرع لديها طمى النيل، وهناك بدائل بيئية سليمة جدًا، فمخلفات المحاصيل التى يحرقها الفلاح ممكن أن يكون بديلاً ممتازًا لإعادة الخصوبة مرة أخرى للتربة. وهذا سيكون أوفر فى التكاليف لأن البحيرة طولها ٥٠٠ كيلو متر، وكلامى ليس مصادرة على الفكرة.

د. زكريا الحداد

لكى نطلع من هذه الندوة بموضوع هام، أقترح تشكيل مجموعة قانونية للتعاون مع أ. عبد المولى لاسترجاع أصولنا الوراثية، والحفاظ عليها، فهل الدستور المصرى يسمح باسترجاعها؟، وعندى أمل أن يتولى أ. حلمى هذا الموضوع لأنه رجل وطنى من الطراز الأول.

أما ما هو خاص بالأراضى الصحراوية، رأيى متفق مع د. حسن، فعلينا الاهتمام بالمساحات المزروعة حاليًا، المفقود منها ٤٠٪ من قدرتها على الإنتاج لأسباب واهية جدًا، يمكن تداركها فى زمن قياسى، ولسنا نحتاج إلى الذهاب للصحراء ولا نستفيد منها بشئ غير ضياع المياه.

النقطة الأخيرة بالنسبة للمخلفات الزراعية، أعدت دراسة، وذكرت فيها أننا لو استخدمنا المخلفات الزراعية فى تسميد الأرض، التى لا تستخدم فى تغذية الحيوان، وعمل «كمبوزد» وهو سهل جدًا تصنيعه، سوف نوفر ١٠ مليار جنيه قيمة أسمدة معدنية تهلك التربة (بالإضافة إلى التكلفة الصحية والبيئية كما ذكرها د.حسن).

كما علينا أن نهتم بمحصول التين الشوكى فى تخوم الصحراء، فاستهلاكه للمياه ضعيف جدًا(الفدان لا يأخذ أكثر من ألف متر مكعب، وإنتاجه لا يقل عن عشرين طن)، وهو يستخدم أما للأكل مباشرة أو الدخول فى التصنيع.

أ.شهيدة الباز

اليوم سمعت كلامًا قيمًا جدًا جدًا عن المشاكل، والاقتراحات حول الزراعة، لكن طول ما أنا باسمعه أتساءل لماذا لم يحدث هذا... هناك شئ ناقص، يحتاج إلى إطار معين، وهذا الإطار ليس سهلاً، لأنه يعنى كيف نغير هذا المجتمع حتى نجعل هذه الأشياء ممكنة، كل الكلام يحتاج إلى دولة ومجتمع مختلفين اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا.

الحاج هاشم فرج

نحن نقول ما نشاء والدولة تفعل ما تشاء، الفلاح مظلوم والحكومة شركاء فى ظلمه، أنا عملت ٥٥ حلقة فى التليفزيون ولم يستجيب أحد لأى شئ. الأرض الصحراوية يحتلها الحيتان بالألفين فدان والخمسمائة فدان، لدينا ٥١ ألف فدان فى جنوب العياط، مملوكة لوزراء ومستشارين، ويؤجرون الفدان بـ ٥ آلاف جنيه.... هذه الأراضي يجب أن تسلم لصغار الفلاحين وشباب الخريجين.

د. عبد الجليل مصطفى

ردًا على كلام أ. شهيدة التى دفعتنى للكلام، نحن ببساطة شديدة جدًا الذى يذاكر ينجح، نحن المصريون يجب أن نذاكر لكى ننجح، فالأفكار الذى قيلت اليوم، فيها إضافات ومستجدات، لكن الخطوط العريضة مطروحة منذ عقود طويلة، الحل فى الإرادة، والإرادة هى إرادة أصحاب الحق الذين يمكنهم أن يفرضوا على الحكام الالتزام بتنفيذ إرادة المحكومين، فطول ما نحن بعيدين عن توازن هذه المعادلة، فلا أظن أن أمامنا فرصة كبيرة لإنجاز ما نحن عليه من زمن، الحكاية واضحة تمامًا، كل ذلك مربوط بالإرادة السياسية التى تصدر القرار فى هذا البلد، إذا كان المصريين سيتنبهوا لذلك، وكل صاحب حق فيهم يعتبر نفسه مطالبًا بأن يستخلص حقه بوسائل النضال المعترف بها، سنصل، بدون ذلك لا مجال لتحقيق أى شيء، فالحكومة طوال الوقت تعمل استعراضات ومهرجانات كبيرة لكى تحسن أوضاع الفلاح وغير الفلاح، ولكن إذا نظرنا لتجارب الماضى فإنه لا توجد إنجازات حقيقية أو أي تقدم ملموس. وقد سمعت فى الجلسة السابقة من ينادى الأحزاب بتغيير الوضع، أنا أقدر الأحزاب ولكن هذه الحكاية تذكرنى بيوم الجمعة فى الصلاة، فخطيب الجامع دائمًا يطلب من الله أن يحرر المسجد الأقصى، وأن يصلى فيه مرة قبل أن يموت، هذا لن يحدث، لأن السماء لا تمطر ذهبًا أو فضة، والله سبحانه وتعالى لا ينوب عن الكسالى لتحقيق أهدافهم، ولكن هم أنفسهم مطالبون....وحين إذن ...عندما تتوفر الإرادة... يتوفر العون الإلهى، فنحن علينا واجب ولا داعى لتوكيل الأحزاب عنا...خصوصًا فى المرحلة الحالية، فالأحزاب لها ظروف صعبة جدًا، وتعرضت إلى استنزاف وتجريف وإضعاف وحصار جعلها غير قادرة على عمل شيء ملموس فى إطار العمل الحزبى الضيق....الواجب واجبنا نحن (الملايين الواسعة) التى قامت بثورتين، هؤلاء هم أصحاب الحق، وأصحاب الواجب الذين عليهم أن يفرضوا التغيير على من يملك القرارات السياسية.

د. شريف فياض

مشكلة الأراضى الصحراوية، إذا كانت لا يوجد تمليك، هناك حيازة، حق انتفاع، لكن بما أن الناس تحتاج تمليك فإن هذا يحتاج تغيير ونضال، وردًا على لما قاله د. عبد الجليل لا يوجد حاجة اسمها الشعب المصرى، هناك تنظيمات، وأحزاب، ومجتمع مدنى، وتعاونيات...فأن نطلع كمجموع بدون قيادة لكى نعمل التغيير ، سوف يأتى أكثر فصيل منظم، كما حدث فى يناير ٢٠١١، ويلم المجموعة كلها، وهذه مشكلة اليسار بشكل مباشر ورأيى أن اليسار يجب أن يبحث عن نقاط اتفاقه ويعمقها، أفضل من البحث عن نقاط اختلافه ويعمقه...نحن الذين نفتت بعض وليس الآخرين.

الجلسة الثالثة: أبعاد سياسية واجتماعية للمسألة الفلاحية

رئيس الجلسة: د. مصطفى كامل السيد

أعتقد أن هذه الندوة جاءت فى وقتها تمامًا وربما متأخرة بعض الشئ بسبب عمق التغيرات التى حدثت فى الريف المصرى، فالذى يزور قرى الدلتا بالتحديد سيدرك تمامًا أن شكل القرية قد تغير، فنسبة العاملين فى الزراعة، ونسبة العاملين فى أنشطة أخرى غير زراعية تغيرت كثيرًا، كما نجد تغير فى دور الدولة، فمن دولة حامية وراعية للفلاحين إلى دولة تكاد تحارب الفلاحين، وأنا هنا لن أتحدث عن التغير فى سياسات بنك التسليف الزراعى الذى تحول إلى بنك تجارى وإنما أتحدث عن الدور الأول للدولة فى مصر منذ عهد الفراعنة هو توفير المياه للمصريين، ولكننا نشهد منذ فترة احتجاجات على عدم توفر مياه للزراعة ...بالإضافة إلى عدم توفر المياه للشرب، كل هذا يلقى ظلاله على الأوضاع على الريف المصرى.

ثم بدأ بتقديم الباحثين:

- أ. عادل شعبان، المنظمات الفلاحية فى مصر، وتجارب التنظيم الفلاحى.
- أ. رامز صبحى، رؤية الأحزاب السياسية وبرامجها تجاه القضايا الزراعية

والفلاحية.

- شهادات حية من النضالات الفلاحية.

بالنسبة للشهادات الحية من المزارعين قام أ. عبد المولى إسماعيل بتقديمها، فذكر في البداية أنه بالنسبة للتنظيمات الفلاحية، برز عدد لا بأس بها في الفترة الأخيرة، فأول مرة في تاريخ مصر يتم إنشاء نقابات للعاملات في الزراعة، وتم إشهارها في غفلة من الزمن، ولكن أدركت القوى العاملة بعد ذلك أنهن غير معترف بهن كعمال في الزراعة، ٤ مليون عاملة في الزراعة غير معترف بهن وفقًا للقانون، وقالوا من أجل عمل نقابة يجب أن يكون مكتوب في بطاقاتهن أنهن عاملات في الزراعة.... ما أقصده أن هناك حركة فلاحية في الواقع، ولكن هناك عراقيل بيروقراطية شديدة جدًا ...فلا يتم تقوية هذه النقابات.

في هذا الإطار تم في الفترات الأخيرة، وحتى قبل الثورة عدد كبير من النزاعات الخاصة بموضوع الأرض الزراعية، الهدف منها كان إزاحة صغار الفلاحين من الوادي والدلتا بأساليب مختلفة ومتباينة.....فمثلا يذهب الفلاح لجمعية الإصلاح الزراعي بحيازته لصرف أي شيء فيقولوا له أنت لم تصبح حائزًا عندنا، بدون أي أسباب واضحة.... وسوف نبدأ بأكثر القضايا سخونة في الفترة الأخيرة وهي قضية سيرسو، وسيحدثنا عنها أ. أحمد عز أحد المعتقلين مع الفلاحين في القضية للدفاع عن حق الفلاحين في الأرض.

أ.أحمد عز

نحن اعتبرنا قضية سرسو قضية الأرض والعرض، وكما ذكر عم محمد، بعد أن كرم الزعيم عبد الناصر العائدين من اليمن، وخيرهم بين الأرض أو الوظائف.....اختار الفلاحون الأرض، وبدءوا في زراعتها بشكل طبيعي، وبدءوا يعيشون عليها، لكن فريد حامد المصري الإقطاعي الكبير الذي أخذ عبد الناصر منه الأرض ووزعها على الفلاحين، بدأ يرفع قضايا عليهم، ولكنه كان يخسرها، وبعد وفاته جاء ابنه عبد العزيز، واستمر في رفع الطعون والقضايا الجديدة ضد الفلاحين.....ولكن خسرها أيضًا، فقدم طلب للمحامي العام، وأخذ قرار تمكين

من الأرض، (الباشا معه السلطة والنفوذ والجبروت)، بالرغم من أنه ليس معه أي حكم قضائى، والفلاحين معهم ثلاثة أحكام قضائية آخرها حكم من المحكمة الإدارية العليا عام ٢٠١٤، حكمت المحكمة بتسليم الأرض للفلاحين وعدم تعرض ورثة فريد حامد المصرى للفلاحين.... والحكم كان واضحًا وصحيحًا.....ولكن كيف يتم تنفيذ الحكم....أين دولة القانون؟.....لا توجد، ولم يكتفوا بذلك... بل أرسلوا ٩٠٠ فرد أمن عسكرى لعزبة سرسو لتنفيذ قرار التمكين، وضغطوا بكل الطرق ليتنازل الفلاحون على الأراضى، كانوا يدوسون على دماغ الستات بالجزمة، ويغطسوهم فى الماء، أو يأخذوا الشباب بقرارات ضبط وإحضار، وبعد التعذيب يجبروهم على أن يكلموا أهاليهم لإمضاء التنازل..... وأكيد البعض مضى، و قرر الباقى، بعد فترة طويلة، من المحاولات القانونية غير المجدية أن ينزلوا الأرض، ولن يخرجوا منها، وأنا ومحمود (من حزب التحالف الاشتراكى) كنا نتواصل معهم، ولكن الإقطاعى الكبير الذى يضع حراسات كثيرة من أهل الصعيد، حول مصنعه بالقرب من الأرض، كان يأمرهم بأن يضربوا نارًا عشوائيًا على أى أحد ينزل الأرض، وحاولنا الاتصال بالشرطة ولم تستجب إلا بعد ساعة ونصف من الضرب، وفى النهاية حاصرتنا الشرطة نحن، وعملت حولنا كردون (وكل ذلك مصور)، ولم يكن أمامنا إلا تسليم أنفسنا، فنحن معنا فلاحون وفلاحات كبار السن ومعنا أطفال .....وشاهدنا كمًا من الانتهاكات.... أولها كالعادة لم الناس عشوائيًا، طول ما البوكس خارج من القرية، ورمونا فى الحجز على البلاط بدون أكل حوالى ٧ ساعات، كنا ٤٤ فرد فى غرفة ٣ متر، واكتشفنا أن الطفلة هند (٧ شهور) مع أمها، واستمرت ٦ أيام تحت الأرض، ورفضوا إثباتها فى محضر التحقيق بالنيابة.

وبعد قرار إخلاء السبيل لمجموعة، منهم أنا ومحمود، الباقى تم حلق شعرهم زيرو بدون أى أحكام.

وقد دعم حزب التحالف هذه القضية بثلاث أبعاد، دعم إعلامى، وقانونى، وسياسى، وصلنا صوتهم للناس، وتم تشكيل هيئة دفاع كاملة عن الفلاحين، أما

الدعم السياسي فهو أننا بدأنا نناشد بحقوق الفلاحين فى كافة الفاعليات التى يقوم بها الحزب، ففى الدقهلية والقاهرة دشن الحزب المؤتمر الدائم لفلاحى مصر، يعقد بشكل شهرى ويتم فيها مناقشة مشاكل الفلاحين. كما أنشأ الحزب لجنة للعمال والفلاحين.

عبد التواب هارون- الفيوم- مركز يوسف الصديق

مشكلتنا أيضًا إصلاح زراعى، استغل يوسف والى سلطته وهو فى الوزارة، وعمل مصالحة مع الإصلاح الزراعى، وحبس آباءنا لمدة شهرين، وأحضر قوات أمن من الجيزة، وبنى سويف، والفيوم، بالميكنة الزراعية حرث الأرض كلها بالمحصول اللى فيها.... وفى هذا الوقت كنا لا حول ولا قوة لنا، لم نستطع فعل أى شيء، حتى ثورة ٢٥ يناير، أصبحت الأرض معنا الآن، ولكن كل شهر يعملوا لنا محاضر سرقة محصول الأرض، أو قضية سب وقذف..... نريد حل مع هذه الناس.

عم شعبان- الفيوم- قرية زاوية الكلكسا

أنا وأخواتى لدينا بطاقة إصلاح زراعى بزاوية الكلكسا، وفى يوم من الأيام حد قال لى تعالى معى فى مشوار، وعندما دخلت من الباب، طفوا الأنوار ، ومضونى على ورق، وعندما ذهبت لجمعية الإصلاح الزراعى، لكى أدفع فلوس المال لعام ٢٠١٥، قالوا لى أنك ليس لديك بطاقة عندنا.....وهذه هى البطاقة معى.... ورغم المساعدات من المحامين، ولكنهم لم يصلوا لأى شيء حتى الآن.

وبعد الانتهاء من عرض بعض التجارب الفلاحية، وتقديم باقى الأبحاث بدأ **د.مصطفى كامل السيد** النقاش، وكان لديه تعليق على ورقة الأحزاب فذكر ما يلى:

لأنى اشتغلت بموضوع برامج الأحزاب السياسية، فأولاً، بالنسبة لحزب التجمع له دراسة وجزء كبير من برنامجه مخصص للمسألة الفلاحية، ثانيًا، عندما ذهبت لحزب الوفد وطلبت نسخة من برنامج الحزب، الأمر استغرق وقتًا طويلاً للحصول على البرنامج وقيل لى هذا البرنامج يعد فقط للانتخابات، وليس له أى قيمة على الإطلاق فى سياسات الحزب، وبالتالى مسألة برامج الأحزاب لابد أن

توضع فى إطارها الصحيح، وما هى أهميتها؟ ومن ثم يجب أن نربط ذلك بالمواقف التى يتخذها الحزب عندما تطرح هذه القضايا للنقاش، وما هى القضايا التى تبناها؟، وما هى الأهمية النسبية للقضية الفلاحية فى إطار نشاط الحزب؟.

أ. إلهامى الميرغنى

موضوع الجلسة الثالثة فى غاية الأهمية، ومرتبط بالفكرة التى أثارها د. عبد الجليل، وهى دفاع الناس عن حقوقهم، «فما حك جلدك مثل ظفرك».

بالنسبة لما قاله أ. عادل شعبان نحن لدينا أشكال متعددة من التنظيمات الفلاحية، ولكن لكى تكون تنظيمات حقيقية للفلاحين يجب أن تراعى المصالح الاقتصادية والاجتماعية المشتركة، فعلى سبيل المثال اتحاد الفلاحين يتكون من ملاك حيازات كبيرة مع صغيرة مع عمال زراعة، وهذا لا يلعب الدور فى صنع الحركات الاحتجاجية. وحتى بعد ٢٥ يناير، عندما بدأنا ندفع فى اتجاه تكوين نقابات زراعة، نجد هناك نقابات مسماه بنقابات فلاحين والموجودين فيها ملاك زراعيين، لدينا إشكالية كبرى وهى أن كل تنظيمات الطبقات الكادحة فى مصر عليها قيود وحظر، وحتى فى دستور ٢٠١٤، الذى نعتز بالقفزات التى حدثت فيه، قال أن الأحزاب السياسية بالإخطار، أما النقابات العمالية والتعاونيات وفقًا لما ينظمه القانون، حتى لا يكون هناك تنظيمات حقيقية لأصحاب المصلحة فى هذا الوطن، وبالتالى الموضوع أصبح مرتبط بالرغبات الشخصية.

وما أثاره د. سمير أمين نقطة فى غاية الأهمية، فالأحزاب السياسية لا تعمل فى الريف، ولا تعمل فى المدن أيضًا، فهناك قيود كثيرة على الحركة السياسية للأحزاب' فكنا نقول أن الحزب، جريدة ومقر، بمعنى داخل المقر قل ما تشاء ولكن لا تنزل الشارع، ونحن الآن فى نفس الاتجاه وأسوأ، ورأيى أن العمل فى الريف يعنى أن يكون لي وحدة حزبية فى كل قرية مصرية، ووحدة أكبر فى كل مركز وبالتالى وحدة حقيقية فى كل محافظة.

ولكن هناك قيود كثيرة لتفعيل ذلك، وطرح بدائل، منها على سبيل المثال أن

نسبة الأمية تصل إلى ٣٠٪، وهناك إطلاق ليد الأحزاب الدينية للعمل فى الريف المصرى.

د. حسن أبو بكر

هناك بعض المشاكل فى العلاقة بين المثقفين(والمقصود بهم السياسيين)والفلاحين، يجب أن نقر بها، فهناك مشكلة حقيقية فى التواصل، فلكى ينتقل الوعى لابد من معايشة، وإيمان عميق، ويحتاج لمهارات لنقل المفاهيم، وهذا ليس بالضرورى أن يكون فى إطار سياسى.

وهناك تجارب فى أنحاء كثيرة من العالم، أبرزها أمريكا اللاتينية والهند، وهناك نماذج رائعة جدًا لمثقفين تركوا المدينة، وعاشوا مع الفلاحين مثل الذى عمل«جامعة الحفاه» بالهند، لا أتذكر اسمه الآن، فقد عمل فى منطقة مليئة بأمراض العيون، ونجح فى تأسيس أكبر مركز طب عيون فى العالم، بإمكانيات بسيطة جدًا، وكذلك فى أمريكا اللاتينية، ولكن هناك تطورات فى المجتمع بصفة عامة ساهمت فى أن يكون هناك تطور فى الحركات الفلاحية، منها على سبيل المثال، تقدم فى التعليم، تحقيق لمكاسب ديمقراطية بصفة عامة فى المجتمع، وجود دساتير أكثر انفتاحًا، وإيمانًا بالناس، وأكثر اعتبارًا للبيئة والموارد ودور الفلاحين. وفكرة الفضاء الإقليمى وتبادل الخبرات بين دول متجاورة.....

وللأسف كل ذلك ينقصنا. ورغم ذلك هناك فرص وأمل بعد المناخ الذى خلقته ثورتان كبيرتان خلال ثلاث سنوات، بالإضافة إلى أن انعدام الحل الفردى حيث كان المواطن ينفد بجلده ويسافر إلى بنى نفط، ويحوش فلوس ويرسل لأهله، فيهدوا البيت الطين، ويبنوا بالمسلح....فحتى هذا قل أو انعدم.

وقد اقتربت عام ٢٠١٢ من مجموعة من نقابات صغار الفلاحين، وعملت دراسة ولكن للأسف لم تكتمل لظروف صحية، هؤلاء الناس عملوا أشياء رائعة، فنسب تمثيل النساء كبيرة جدًا فى الجمعيات العمومية ومجالس الإدارات، لم تشهدها أى نقابة أخرى، وفيها حركة سريعة فى المجتمع المحلى لتقديم تسهيلات وخدمات للناس والتفاوض الجماعى مع جهات خاصة بالدولة. وبالفعل تلقت

هذه النقابات دعمًا من مثقفين ونقابين، سافروا ودربوا وقدموا المشورة الفنية، وبعض الجمعيات الأهلية قدمت المقر وإيجاره والفرش، لكن فى حالة كائنات وليدة وصغيرة كهذه تحتاج لفترة حضانة طويلة نسبيًا، فعندما تراجعت الأمور تراجع الاهتمام أيضًا بهذه الكائنات، وكان هناك مؤتمر سنوى يعرف بمنتدى صغار الفلاحين، كانوا يتقابلون ويتبادلون المشورة فيرفع ذلك من معنوياتهم، ولكن أيضًا تراجع هذا. هناك أشكال من الدعم ممكن أن يؤدى لتأسيس حزب الفلاحين، أو الاهتمام أكثر بقضايا الفلاحين لدى الأحزاب القائمة بالفعل، لو مُهد لها بأشكال متدرجة من هذا الدعم.

د. عبد الجليل مصطفى

لدى سؤالين، السؤال الأول موجه للمثقفين، هل بإمكان المثقفين تحديد مواصفات العضوية التى يفضى تجمعها حول فكرة حزب للفلاحين ضمن دفاعه عن المصالح العامة؟

السؤال الثانى، هل بإمكان الفلاحين المتوقع تكوينهم لهذا الحزب أن يتجاوزا حالة الانقسام الواضحة والسائدة بين مختلف قوانا من الفلاحين والعمال والشباب وغيرهم، لتكوين نواة ذات مصداقية، وذات جاذبية مجتمعية تعين على بداية إنشاء هذا الحزب؟

د.حمزة السروى

فيما يخص فكرة حزب الفلاحين التى ذكرها د. سمير، هى فكرة ليست جديدة، فسبق أن قرأت فى مجلة «الفلاح والأرض» التى كان يصدرها مكتب الفلاحين بحزب التجمع، وكان محررها أ. عريان نصيف، فأذكر أنها طرحت هذا الموضوع، وقد علقت عليها فى حينها أنها ليس لها ذات قيمة، وأننا لسنا بحاجة إليها، لأن كافة الأحزاب اليسارية بالتحديد، باعتبارها الأحزاب المعنية بشأن الفقراء فى بلدنا ومنهم الفلاحين، لها اهتماماتها بالفلاحين ولديها مكاتب نوعية بداخلها تهتم بمشاكل الفلاح، كما أن هناك مكاتب تعنى بالشأن العمالى والمرأة والشباب....الخ، المهم هو تفعيل هذه المكاتب الخاصة بالفلاحين. وأشرت أن هناك إشكالية فى العمل الحزبى

فى مصر بشكل عام، وهى ليست فقط فى التضييق الأمنى منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى الآن، وليس فقط فى ضعف الإمكانيات المادية، وإنما أيضًا فى التركيب التاريخى للتكوين المصرى، التكوين الاقتصادى الاجتماعى لمصر.

نحتاج ثورة تنوير، حركة مقرطة، حركة تعاونية، كل ذلك يمكن أن ينهض بنا على مستوى الوعى.

أ.عبد المولى إسماعيل

بالنسبة لموضوع الحزب، الفلاحون ليسوا كتلة اجتماعية متجانسة، فهناك كبار فلاحين، وصغار فلاحين، وفلاحين بلا أرض فى مصر، والوضع فى مصر ليس كما فى مجتمعات أخرى، وكذلك النقابات، فعلى سبيل المثال نقابة الأطباء تضم الذى يكسب مليون جنيه فى الشهر، مع الطبيب الذى يقبض ٣٠٠ جنيه، وبالتالى هذه الفكرة غير صحيحة علميًا، وواقعيًا فى التجربة المصرية.

أ. عادل شعبان

أشكر د. حسن على ماقاله، ولكن ملاحظتى الأولى، أننا عندما ننزل للعمل الميدانى فى أى قرية يحدث نوع من التفاعل والتواصل مع أهل القرية، وطوال ما نحن موجودين حجم تأثيرنا على الناس يظل موجودًا، وعندما نخرج ترجع الأمور إلى الثقافة التقليدية السائدة، كنت فى بنى سويف الأسبوع الماضى، ولا أستطيع أن أصف لكم تأثير حزب النور هناك، وبالتالى لكى أريد أن أعمل وحدة حزبية داخل قرية مثل «الميمون» أو غيرها، عملية صعبة جدًا، المجتمع يحتاج منا جهدًا ضخمًا جدًا، خاصة بعد كم الاحباط، والاكتئاب الذى أصابنا بعد الثورتين....

بالنسبة لما طرحه د. سمير فى بداية اليوم، من أفكار حول انعاش الزراعة القروية، وقدم نموذجين الصين، وفيتنام، فأرى أن السبب فى إنجاحهما أن الدولة استطاعت أن تسيطر سيطرة كاملة على الأرض، مما جعل الأمور تتحرك أفضل، لكن وضع الملكية هنا فى مصر صعب ومعقد جدًا، وبالتالى لكى أنعش زراعة قروية، سنجد فيها مشكلات صعبة، قانونية وإدارية وعائلية، وأما النقطة الخاصة

بإنشاء حزب، فأنا أتفق مع أ. عبد المولى بأن الفلاحين ليست كتلة متجانسة... وسيكون هذا صعبًا.

د. منى عامر

إذن ما هو البديل؟ فى رأيى أننا من الممكن نكون مفوضية بمعنى ناس من مجتمعات مدنية، ومن قانونيين، وسياسيين، وناس معنيين بالشأن المجتمعى...وناس على علم بكل مشاكل الفلاح، هؤلاء يكونوا هم الكتلة الصلبة، الذين يقومون بهذا الدور. ويقفون فى ظهر الفلاح، ليحموه ويصبحوا بديلاً للتيار الإسلامى المسيطر ،حتى هذه اللحظة، على قرى وصعيد مصر.....وبالتالى سيكون انتماؤه معنا بدون حزب.

واختتم اللقاء د.مصطفى كامل السيد

هناك كثير من الأفكار الجيدة التى طرحت، منها التعويل على الجمعيات الإنتاجية بين الفلاحين، وفكرة المفوضية، ولكن رأيى أن الحل ببساطة هو أن تكون هناك انتخابات حرة ونزيهة، وبالتالى الأحزاب سوف، تسعى، غصب عنها، لكسب أصوات...، وستذهب إلى الريف .....فالإطار الديمقراطى هو الذى سيسمح بانتعاش كل هذه الأمور. فأيام حسنى مبارك كان لديه شئ من الأريحية، وكان من حوله مدنيين، وفتحت أيامه العديد من الصحف والقنوات المهمة كالشروق، والمصرى اليوم، وقناة دريم.....ولكن المسائل اليوم مختلفة.... وأعتقد أنه لن يتم شئ خارج الدولة الآن.

أشكر مرة أخرى بصدق مركز البحوث العربية والإفريقية، على دوره الرائد فى المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر ، وأحيى الحضور على صبر هم الجميل، وأتمنى عندما نلتقى مرة أخرى، يكون هناك ما يبعث على الأمل والتفاؤل.

أحدث إصدارات مركز البحوث العربية والإفريقية

- شهيدة الباز (رئيسة التحرير)، مصطفى مجدى الجمال (مدير التحرير)، (أفريقية – عربية): مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثانى عشر، نشر مشترك مع كوديسريا والمركز، ٢٠١١.
- طه طنطاوى، فرانز فانون والثورة الجزائرية (كتب جائزة حلمى شعراوى للدراسات الأفريقية)، نشر مشترك مع مكتبة جزيرة الورد للنشر والتوزيع ٢٠١٢.
- هبة البشبيشى، أفريقيا فى الفكر السياسى الصهيونى (كتب جائزة حلمى شعراوى للدراسات الأفريقية)، نشر مشترك مع مكتبة جزيرة الورد للنشر والتوزيع ٢٠١٢.
- شهيدة الباز (رئيسة التحرير)، مصطفى مجدى الجمال (مدير التحرير)، (أفريقية – عربية): مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثالث عشر ، نشر مشترك مع كوديسريا والمركز، ٢٠١٢.
- شهيدة الباز(رئيسة التحرير)، مصطفى مجدى الجمال (مدير التحرير)، (أفريقية – عربية) : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع عشر ، نشر مشترك مع كوديسريا والمركز، ٢٠١٢.
- حلمى شعراوى- عبد الغفار شكر(تحرير)، الحركات الاحتجاجية الاجتماعية فى مصر والتمهيد لثورة ٢٥ يناير، نشر مشترك بين المركز وكوديسريا ومكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٢.
- سعد الطويل، حنان رمضان (تحرير)، وثائق الحركة الشيوعية المصرية

حتى عام ١٩٦٥، المجلد الرابع من ١٩٥٥-١٩٥٦، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠١٣.

• شهيدة الباز(رئيسة التحرير)، مصطفى مجدى الجمال (مدير التحرير)، (أفريقية – عربية) : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الخامس عشر ، نشر مشترك مع كوديسريا والمركز، ٢٠١٣.

• علياء الحسين، الدينكاويون فى القاهرة والخرطوم: دراسة ميدانية فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية (كتب جائزة حلمى شعراوى للدراسات الأفريقية لعام ٢٠١٣)، نشر مشترك مع مكتبة جزيرة الورد للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.

• غادة البياع، أزمات الرأسمالية العالمية وأثرها على التنمية فى أفريقيا(كتب جائزة حلمى شعراوى للدراسات الأفريقية لعام ٢٠١٣)، نشر مشترك مع مكتبة جزيرة الورد للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.

• شهيدة الباز(رئيسة التحرير)، مصطفى مجدى الجمال (مدير التحرير)، (أفريقية – عربية) : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد السادس عشر ، نشر مشترك مع كوديسريا والمركز، ٢٠١٤.

• شعبان يوسف (تحرير)، أدب السجون، نشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤.

• شهيدة الباز(رئيسة التحرير)، مصطفى مجدى الجمال (مدير التحرير)، (أفريقية – عربية) : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد السابع عشر، والمجلد الثامن عشر، نشر مشترك مع كوديسريا والمركز، ٢٠١٥.

• سحر محمد غراب، بنو شنقول (شعب على الحدود السودانية الإثيوبية) دراسة أنثروبولوجية ميدانية فى ثقافة النيل (من مطبوعات جائزة حلمى شعراوى للدراسات الأفريقية لعام ٢٠١٤)، نشر مشترك مع مكتبة جزيرة الورد للنشر

والتوزيع، ٢٠١٥.

• سعيدة محمد عمر، إشكالية التحول الديمقراطى فى أفريقيا، دراسة حالة (جمهورية جيبوتى)، (من مطبوعات جائزة حلمى شعراوى للدراسات الأفريقية لعام ٢٠١٥)، نشر مشترك مع مكتبة جزيرة الورد للنشر والتوزيع، ٢٠١٦.

كتيبات كوديسريا

• آدم با كونارى، التاريخ والديمقراطية والقيم، خطوط جديدة للتأمل، ٢٠٢٠، ترجمة: مصطفى مجدى الجمال، ٢٠١٠.

• مايلن شونج كنج وآخرون، بحوث الطفولة فى أفريقيا، ترجمة منى مصطفى الجمال، ٢٠١١.

• كارلوس لوبيز، أفريقيا وتحديات جماعة المواطنين وعملية الاندماج: ميراث ماريودى أندراوى، ترجمة: شهرت العالم، ٢٠١١.

• أتيليو بورون، حقيقة الديمقراطيات الرأسمالية، ترجمة: مصطفى مجدى الجمال، ٢٠١٢.

• تيريزا كروز إى سيلفا، المجالان العام والخاص والدور الاجتماعى للجامعات فى أفريقيا، ترجمة: مصطفى مجدى الجمال، ٢٠١٢.

• كونلي أجابي، مفهوم السيدة الأولى والسياسة في نيجيريا، ترجمة: شهرت العالم، ٢٠١٣.

• بركاش كاشوان، دراسة التمثيل المحلى: استعراض نقدى، ترجمة: شهرت العالم، ٢٠١٤.

• جبرين إبراهيم وداودا جاروبا، دراسة حول اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة فى نيجيريا، ترجمة: شهرت العالم، ٢٠١٤.

• فونمى أديوومى.. ويليام أيدوو، إصلاحات القطاع العام فى أفريقيا: منظورات نيجيرية، ترجمة: شهرت العالم، ٢٠١٥.

• دانيل أوموية، إمكانية الدولة التنموية الديمقراطية فى الجنوب، ترجمة: مصطفى الجمال، ٢٠١٥.

النشرات

- نشرة المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا): من العدد الأول أبريل ١٩٩١ إلى العدد الثالث والستين، ٢٠١٤.

تحت الطبع

• أفريقية عربية، العدد (٢١)، ٢٠١٦.

• نشرات وكتيبات كوديسريا ٢٠١٦.

• الجزء الخامس من وثائق الحركة الشيوعية المصرية من ١٩٥٤- ١٩٥٥.

• شهادات ورؤى: الجزء الثامن.

التاريخ الشفاهى للحركة العمالية فى مصر: خبرات الحركة الاحتجاجية ١٩٤٥-١٩٧٥.